جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان 1989 – 2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

عمر كعيبوش **أ د. رابح لعروسي**

لجنة المناقشة

د- كنزة مغيش	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر03	رئيسا
أ د- رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر03	مشرفا ومقررا
أ د- فاطمة بودرهم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا
د- السعيد لعبيكشي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر03	عضوا
د- أحمد طيلب	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	عضوا
د- سيد أحمد كبير	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	عضوا

السنة الجامعية: 2018- 2019م / 1439- 1440هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7)

سورة الفاتحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

سورة الحجرات الآية 13

شكر وعرفان

الشكر لله والحمد له على نعمة العلم التي أنعمها علينا والتي بفضله تم إنجاز هذا العمل الذي نسأل الله أن يتقبله وينفع به.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور رابح لعروسي الذي تفضل بإشرافه على إعداد هذا العمل، بتوجيهاته ونصائحه القيمة، سائلا المولى عزوجل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في وقته وجهده، تمنياتي له بدوام الصحة والعافية.

الشكر موصول لكل أعضاء لجنة المناقشة المحترمة التي تحمّلت عبء المراجعة والتقييم والتوجيه على أمل رد جميلهم بالاستفادة من توجيهاتهم والعمل بها.

الشكر لكل أساتذتي الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم من التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم العالي عرفانا بجميل صنيعهم وتقديرا لعظيم فضلهم.

الإهداء

إلى الروح التي سكنت روحي جدتي

إلى أبي وأمي أصل الخير ونبع العطاء والجود أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي

إلى إسلام وأشرف وسمية وفرح أغلى ما أملك في الدنيا

إلى إخوتي وأخواتي ذخري وأحبابي

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل من ساهم بإنجاح هذا العمل

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

مقدمة

تواجه المجتمعات الطائفية تحديات كبيرة في بناء الدولة وإدارة العملية السياسية، وكذا في صياغة قوانينها الأساسية ورسم سياساتها العامة وتنفيذها بسبب تغليب الولاءات الضيقة للطائفة والمذهب على حساب المصلحة العامة للمجتمع ككل، ضف إلى ذلك الثقافة الانقسامية السائدة في المجتمع التي تتشكل على اعتبارات طائفية ودينية ومذهبية وليس على أسس ومبادئ ديمقراطية، ليشكل ذلك أحد العوامل المغذية والمساعدة على تبلور الانقسامات الحادة بين مختلف مكونات المجتمع الطائفي وظهور أعمال العنف الطائفي والاضطرابات السياسية والاجتماعية في المجتمع، لتكون بمثابة مؤشرات تنذر بإمكانية اندلا ع حرب أهلية داخلية تهدد حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والوحدة الوطنية للدولة.

ويعتبر الانتماء الطائفي هو المكون الأساسي للعملية السياسية وإدارتها، والمحدد الرئيسي للسلوك السياسي في هذه المجتمعات، كون تشكيل وإقامة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على أسس طائفية أو عرقية أو دينية أو أثنية، وتكريس ثقافة الولاءات الضيقة على حساب الولاءات الوطنية، بما لا يسمح بترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية الحديثة، ويؤثر سلبا على بناء وعمل المؤسسات الدستورية والسياسية للدولة. بما يقتضي العمل على إيجاد الترتيبات المؤسساتية والسياسية الكفيلة بإبقاء النزاعات والصراعات الطائفية التي يمكن أن تنشأ في هذه الدول ضمن الحدود التي بالإمكان التحكم فيها والسيطرة عليها، بالقدر الذي يسمح بتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، ولا يتم ذلك إلا في إطار الشراكة المجتمعية بين كل الفواعل والطوائف المشاركة في إدارة العملية السياسية أو الراغبة في المشاركة فيها.

ولمعالجة مشكلة الصراعات الطائفية وتحقيق التماسك والتعاون بين مختلف المكونات الموجودة في المجتمع الطائفي، تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية الذي يقتضي وجود إطار قانوني ودستور وطني يقر بالتساوي بين كل مكونات وفئات المجتمع الطائفي دون تمييز بالقدر الذي يضمن المشاركة السياسية لها وتمثيلها في المؤسسات السياسية والدستورية للدولة مع وجود تقاسم نسبي للمناصب السياسية، إضافة إلى تكريس فلسفة حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز.

وفي سياق دراسة إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية وتحقيق الاستقرار السياسي فيها، نجد أن العديد من الدول نجحت إلى حد كبير في إدارة تعدديتها الطائفية والدينية والعرقية والإثنية باتباع استراتيجيات وسياسات فعالة، بالقدر الذي أصبحت فيه لا تشكل تعدديتها الطائفية تهديدا كبيرا لوحدتها الوطنية واستقرارها السياسي والاجتماعي على عكس البعض منها، والتي عرفت صعوبات كبيرة في التعامل مع هذه المسألة ووجدت نفسها أمام انقسامات طائفية وعرقية خطيرة اضحت كعوامل محفزة ومساعدة على ظهور الصراعات الداخلية بين مختلف مكوناتها، بما يهدد وحدتها الوطنية بالتفكك والانقسام.

تعتبر ماليزيا ولبنان من أبرز أمثلة المجتمعات المتعددة طائفيا، بالنظر لطبيعة تركيبة مجتمعهما المركبة والمعقدة. فماليزيا دولة ذات تعدد أثني وعرقي وطائفي خلفتها الموجات الاستعمارية التي تعاقبت على احتلال هذا البلد، بداية من الاحتلال البرتغالي وصولا إلى الاحتلال البريطاني، وبعد حصولها على استقلالها امتلكت ماليزيا قيادات سياسية ونخب حاكمة كرست كل جهودها لتحقيق الاستقرار السياسي والانسجام والتعاون بين مختلف مكوناتها، والعمل على تحويل التركيبة المجتمعية غير المتجانسة طائفيا ودينيا ولغويا وثقافيا من عامل ضعف الى عامل قوة مساعد على تحقيق الوحدة الوطنية لماليزيا. كل هذا جعل من التجربة الماليزية تكتسي أهمية في إدارة تعدديتها المجتمعية، بما يجعل منها نموذجا أكثر صلاحية للاستفادة منه لمختلف دول العالم الثالث بصفة عامة وبعض الدول العربية بصفة خاصة، بما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة الواقع السياسي الذي تشهده ماليزيا، ودراسة وتحليل الظروف والعوامل المتحكمة في إدارة العملية السياسية في البلاد، وأهم الاستراتيجيات التي تم انتهاجها لمواجهة والتقليل من حدة التوترات الطائفية والعرقية المحتملة، وما يمكن أن يترتب عنها من نتائج سلبية على حالة الاستقرار السياسي وبناء الدولة.

لبنان كدولة متعددة الطوائف، ذات تركيبة اجتماعية معقدة ومركبة، دو خلفيات سياسية وتاريخية وثقافية ودينية، بالقدر الذي جعل من عملية بناء الدولة وإدارة العملية السياسية فيها تتميز بنوع من الخصوصية مقارنة بباقي الأقطار العربية، مع استمرار التدخل الأجنبي الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية للبلاد، وتأثيرات الطائفية السياسية على هذه العملية، وتوجيهها لخدمة مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة للمجتمع اللبناني، مما

جعل معالم الدولة تتراوح بين الحرب والسلم، والاستقرار وعدم الاستقرار، وانعكاسات هذا الوضع على بنية النظام السياسي اللبناني دستوريا ومؤسساتيا، وفي إطاره أضحت لبنان تعاني من مشكلة سياسية ارتبطت بكيفية توزيع القوى في ظل نظام سياسي طائفي. كما عرفت لبنان في سنة 1975 أزمة داخلية تطورت فيما بعد إلى حرب أهلية مدمرة، وبدلت في هذا الإطار العديد من الجهود من طرف النخب الحاكمة والقيادات السياسية اللبنانية لمعالجة هذه المشكلة، حتى اعلان اتفاق الطائف سنة 1989، الذي تقرر بموجبه انهاء الحرب الأهلية اللبنانية، إلا أن لبنان وقع مرة ثانية في فخ الطائفية السياسية، والذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني بعد الطائف وعلى التشكيل الحكومي فيها.

أولا: أهداف الدراسة: حظي موضوع إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية، ودور الديمقراطية التوافقية في معالجة مسألة المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات باهتمام كبير سواء على الصعيد الأكاديمي أو العملي، وقد تزايد هذا الاهتمام بالنظر إلى النتائج السلبية التي تترتب عن الصراعات الطائفية وتهديداتها المحتملة للوحدة الوطنية لهذه الدول وتقويض حالة استقرارها السياسي والاجتماعي.

لذا تنطوي هذه الدراسة على مجموعة أهداف من حيث الموضوع الذي تناقشه انطلاقا من الأثر الكبير للانقسامات الطائفية على استقرار ووحدة الدولة الوطنية وتماسك الجماعات في هذه المجتمعات، ووجود ضرورة تستدعي دراسة وتحليل الأسباب والعوامل المغذية للصراعات الطائفية وتحديد الآليات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة هذه القضية. لذا تتحدد أهداف هذه الدراسة من خلال نقطتان ممثلتان في الأهداف العلمية والعملية.

01- الأهداف العلمية: بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يتم معالجته، تنطوي هذه الدراسة على عدة أهداف علمية، إذ تعاني العديد من الدول الطائفية من مشكلة الانقسامات والصرعات الطائفية، بما يزيد من فرص تعرضها للصراعات الداخلية العنيفة والحروب الأهلية وإمكانيات التقسيم والتفكك مستقبلا. لذا تأتي هذه الدراسة لتحديد كيفية تأثير هذه الانقسامات الطائفية على تقويض حالات الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية للدولة مع تحديد الآليات والاستراتيجيات المساعدة على معالجة هذه المشكلة، والتقليل من آثارها السلبية على إدارة العملية السياسية.

كما تهدف هذه الدراسة من جهة ثانية إلى تفسير العلاقة بين تكريس مبادئ وقيم الديمقراطية التوافقية وحل مشكلة المشاركة السياسية في المجتمعات الطائفية التي تعاني عدم التجانس والانسجام المجتمعي، وتحليل مدى تأثير زيادة حدة الانقسامات الطائفية على مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال دراسة وتحليل واقع التجربة الماليزية واللبنانية في مجال تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية لإدارة العملية السياسية من أجل تحقيق الانسجام والتعايش والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي واللبناني المتعدد الطوائف والأعراق.

ويعتبر موضوع الديمقراطية التوافقية من بين أهم الموضوعات المطروحة للنقاش على المستوى الاكاديمي، ويظهر هذا الاهتمام من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد في هذا الصدد، والملاحظ في هذا المجال نقص الدراسات العربية التي تهتم بهذه المسألة، ومن هذا المنطلق تبرز الأهداف العلمية لهذه الدراسة كونها محاولة لزيادة المعرفة في الدراسات الأكاديمية العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة عن دراسة المناطق وكإثراء للمكتبة الجزائرية، إذ تشكل هذه الدراسة مرجعا ضمن الأدبيات السياسة التي أهتمت وتناولت مسألة إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية المتعددة، وآليات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات.

02- الأهداف العملية: تهدف هذه الدراسة إلى طرح ومناقشة قضية " أثر الطائفية على تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في المجتمعات الطائفية، ودور الديمقراطية التوافقية في حل مشكلة المشاركة في العملية السياسية" على طاولة النقاش الأكاديمي، حتى تستطيع الدول الطائفية معالجة وتدارك الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها انطلاقا من الواقع التعددي الطائفي الذي تعرفه، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح كيفية ادارة العملية السياسية في كل من ماليزيا ولبنان في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية.

كما يتم على ضوء هذه الدراسة تبيان الدور الذي لعبته النخبة الحاكمة الماليزية في ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا في عصر العولمة وتداعياتها المختلفة، بغية الوقوف على أهم السياسات والاستراتيجيات التي

اتبعتها ماليزيا في هذا المجال، مع تحديد أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة بالنسبة للعديد من الدول الطائفة المهددة بالانقسام والتفكك والحروب الأهلية وعلى رأسها بعض الدول العربية والإسلامية مثل العراق ولبنان والسودان ومصر.

وفي السياق نفسه تعتبر لبنان الدولة الوحيدة في الوطن العربي والشرق الأوسط التي عملت على الأخذ بنموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لتقاسم السلطة، إذ استطاع النظام السياسي اللبناني القائم على الطائفية السياسية الاستمرار لعدة عقود، رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها وتعطيل عمل المؤسسات السياسية والدستورية لفترات طويلة ولمرات عديدة، إذ كان للطائفية السياسية في لبنان مجموعة من الأثار السلبية والتي أضحت عوامل مغذية لظاهرة العنف السياسي والصراعات الداخلية بين مختلف القوى والأطراف اللبنانية، مما يهدد استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية، وقد بذلت في هذا الإطار الكثير من الجهود للحيلولة دون تكرار هذه الصراعات الطائفية وأعمال العنف السياسي في لبنان من خلال اتخاذ وتطبيق مجموعة من الاجراءات والسياسات والاستراتيجيات. لتأتي هذه الدراسة للبحث وتحليل كيفية إدارة العملية السياسية في مجتمع يتشكل من ثمانية عشر طائفة معترف بها، في ظل تأثير المتغيرات والتحديات الاقليمية والدولية التي تؤمن لهذه المنظومة الاستمرار، وبوسائل متنوعة تعيد انتاج اعمال العنف السياسي والصراع بين الطوائف اللبنانية واندلاع الحرب الأهلية 1975- 1990 وانهائها بمقتضى تسويات محلية وإقليمية ودولية.

ثانيا: الأدبيات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات المتعلقة بالموضوع يتضح أنه: لا توجد دراسات مباشرة تناولت بالتحديد موضوع دور الدمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية: دراسة حالة ماليزيا ولبنان بصورة مطلقة، كما يبدو من الصعب حصر كل مؤلف أو دراسة تناولت هذا الموضوع أو جزء منه، فالموجود من الدراسات تناولت جانب من جوانب الموضوع دون دراسة الموضوع بصورة كاملة، لذا يتم الإشارة إلى البعض منها سواء لتلك التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، أو لتلك التي تشترك معه في بعض عناصره، لما للموضوع من طبيعة مركبة.

01- الكتب والدراسات:

الدراسة الاولى: لعصام سليمان بعنوان "الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان".[1] والذي تناول في القسم الأول منه المجتمعات التعددية ومسألة تطبيق الفيدرالية كحل لمشكلة التعايش في هذه المجتمعات، لينتقل بعدها لدراسة وتحليل معطيات المجتمع اللبناني التاريخية والاجتماعية والسياسية، وتحديد طبيعة المنتظم السياسي اللبناني المرتكز على دستور 1926 والميثاق الوطني 1943، من حيث هل هو فدرالية طوائف دينية في إطار دولة واحدة؟ وتأثيراتها على عمل المؤسسات الدستورية في لبنان؟ ومدى إمكانية تحقيق التعايش بين الطوائف في إطار دولة اتحادية والمحافظة على الوحدة اللبنانية، لينتقل بعدها لتناول الفدرالية الاقليمية وحل ازمة التعايش في لبنان، ليخلص في الأخير إلى تحديد مختلف العوامل التي تحول دون اعتماد الفدرالية في لبنان، وأهم التبعات والمشاكل التي قد تنجم عن اعتمادها في لبنان، وفي هذا الكتاب ركز صاحبه على تحديد المفاهيم تحديدا علميا دقيقا مثل الفدرالية، الطائفية، الأقلية، المجتمعات التعددية، ومبينا خصوصية المجتمع اللبناني.

الدراسة الثانية: تم التركيز في مسألة مراجعة مفهوم الديمقراطية التوافقية وأسس تطبيقها على كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد **Democracy in Plural Societies** لآرنت ليبهارت **Arend Lijphart**.[2] حيث خصص الفصل الأول لدراسة المجتمعات التعددية والأنظمة الديمقراطية في العالم الأول ثم في العالم الثالث ومختلف التباينات بين العالمين لينتقل في الفصل الثاني إلى تناول الديمقراطية التوافقية وركائزها، وفي الفصل الثالث قام بتحليل الظروف المواتية للديمقراطية التوافقية بالتطرق لنماذج مختارة وإجراء مقارنة بينها وفق معايير محددة، أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه لتحليل عناصر توافقية في ديمقراطيات غير توافقية والتطرق للديمقراطية شبه التوافقية، ليصل في الفصل الخامس لتناول الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث والتطرق للديمقراطية التوافقية في لبنان 1943- 1975، وكذا الديمقراطية التوافقية في ماليزيا 1955- 1969، إضافة إلى حالات أخرى مثل قبرص ونيجريا، وفي الفصل السادس تطرق للمثال التوافقي كميراث استعماري والتطرق لعدة

[1]- عصام سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان*** (لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، 1991).

[2]- "آرنت ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ترجمة حسني زينة (بغداد: الفورات للنشر والتوزيع، ط. 01، 2006).

نماذج، ليصل في الفصل السابع والأخير لتحليل موضوع الهندسة التوافقية وشروطها وتحديات تطبيقها.

الدراسة الثالثة: لوفاء حسين عبد الوحيد بعنوان "التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دارسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق".[1] والذي عالجت فيه صاحبته في الفصل الأول مجموعة من المفاهيم كالعرقية والجماعات العرقية، وأهم استراتيجيات إدارة المجتمعات المتعددة، ولتتطرق بعدها في الفصلين الثاني والثالث إلى استعراض وتحليل التركيبة العرقية للمجتمع الماليزي، والتجربة الماليزية في إدارة تعدديتها العرقية، أما الفصلين الرابع والخامس تم تخصيصهما لدراسة حالة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان، والمشكلة الكردية في العراق لتخلص في الأخير لتحديد أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تحليل العلاقة بين الدولة وجماعتها العرقية على ضوء التجربة الماليزية في إدارة المجتمع، وأهم الدروس المستفادة من هده التجربة للمنطقة العربية.

الدراسة الرابعة: بعنوان "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات" لمؤلفه برهان غليون.[2] والذي قدم قراءة للطائفية وفصلها عن المسألة الدينية، إذ يرى أن التعددية الدينية ليست سببا في إضعاف قوة الدولة الوطنية أو القومية، بل أن غياب الطابع الوطني أو القومي الحقيقي هو الذي يؤدي إلى ظهور الصراعات الطائفية، والتي تظهر بسبب غياب اللحمة الوطنية أو ضعفها لحساب العصبية الدينية أو المذهبية أو العشائرية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الدولة وانقسامها، لذا فغياب الدولة المواطنة التي تساوي بين مواطنيها وتتجاوز الروابط الدينية والمذهبية والعرقية هو سبب الصراعات الطائفية، كما عالج مسألة الأقلية في المنطقة العربية على أنها لا تتعلق بالأقليات الدينية فقط بل تمتد إلى الأقليات القومية. وقد جاء هذا الكتاب في خمسة فصول، الفصل الأول تحت عنوان الأمة: الأقلية والأغلبية والذي أوضح فيه المؤلف مفهوم كل من الأقلية والأغلبية والفرق بينهما لينتقل في الفصل الثاني لمعالجة توزيع السلطة وتقسيم الجماعة وإجراء مقارنة بين التحديث في أوروبا والتحديث في الشرق ليصل الفصل الرابع الى تحليل ظاهرة النزاع الطائفي والتساؤل هل هناك حل لمشكلة

[1]- وفاء لطفي حسين عبد الواحد، ***التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية: دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق*** (الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.01، 2010).

[2]- برهان غليون، ***المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات*** (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.03، 2012).

الأقليات؟، أما في الفصل الخامس والأخير تم تخصيصه لتناول المجتمع الطائفي من خلال مجموعة من المفاهيم كالأمة والجماعة، الثقافة العليا والاجماع الثقافي والدولة والاجماع السياسي.

الدراسة الخامسة: لجوزيف باحوط "Joseph Bahout" تحت عنوان The Unraveling of Lebanons Taif Agreement : Limts of Sect-Based Power Sharing.[1] "تفكك اتفاق الطائف في لبنان حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة،" والتي عالج فيها الباحث نشأة وتطور نظام الطائفية السياسية في لبنان، والتي في نظره كانت استجابة لتحديات اجتماعية وايديولوجية، ليتطرق بعدها لمسألة الصراع اللبناني على أنه لم يكن يتعلق بالطائفية السياسية فقط، بل توجد عوامل داخلية أخرى ساهمت في بلورته أهمها تحدي القوى السياسية الاسلامية للنظام خلال تسعينيات القرن الماضي لإعادة توازن القوى والصلاحيات بين المسلمين والمسيحيين، لتناول في محور آخر اتفاق الطائف والذي حسبه نشر السلطة ووزعها مما جعل من الصعب تحديدها وممارستها، كونه لم يحدد بوضوح الطرف المسؤول عن اتخاذ القرارات، ليتطرق في الأخير لمسألة التدخل السوري في الشأن اللبناني وتأثيراتها على إدارة العملية السياسية في لبنان.

02- الأطروحات:

- أطروحة دكتوراه لتوفيق بوقاعدة بعنوان "الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية".[2] والتي تناول فيها الباحث الخلفيات التاريخية والاجتماعية للطائفية في لبنان، وطبيعة أزمة النظام اللبناني، ومحاولة تحليل طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الطوائف اللبنانية، وبينها وبين القوى الخارجية ودورها في إشعال الأزمات وانهائها في لبنان، كما تطرق الباحث لاتفاق الطائف كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان، كما قام بتقديم قراءة لاتفاق الدوحة ودور لديمقراطية التوافقية في إدارة النزاعات والصراعات الداخلية في لبنان.

1- Joseph Bahout, ***The Unraveling of Lebanons Taif Agreement : Limts of Sect-Based Power Sharing***, Carnegie Endowment For International Pece, 2016.

2- توفيق بوقاعدة،"الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سبتمبر 2014.

بناءا على ما سبق الاشارة إليه من الأدبيات السابقة، يلاحظ عليها أن البعض منها ركز على دراسة المجتمعات المتعددة وتقديم نماذج عنها ومحاولة تفسير الطبيعة التعددية لهذه المجتمعات، في حين ركزت بعض الدراسات على مسألة الطائفية وعوامل ظهورها وتأثيراتها على بنية النظام السياسي ومؤسساته وعملها، وتحليل بعض الجوانب دون الأخرى، بينما ركزت البعض منها على دراسة بنية المجتمع الماليزي ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها ماليزيا وتأثيراتها على حالة الاستقرار السياسي ودور نخبها الحاكة وقياداتها السياسية في هذا المجال، دون التطرق لكيفية إدارة العملية السياسية في كلا الدولتين في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية، ودون الإشارة لأوجه التباين والتشابه بين التجربتين. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لمعالجة هذا القصور وتبيان كيفية إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية بالتطرق للحالتين الماليزية واللبنانية، وتحليل دور مختلف الفواعل المشاركة في هذه العملية، ومدى تطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية في كل من ماليزيا ولبنان، لكونها أحدى الآليات المناسبة لمعالجة مشكلة المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في هذا النمط من المجتمعات المتعددة طائفيا.

ثالثا: المشكلة البحثية: تعتبر ظاهرة الصراعات الطائفية من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول المتعددة الطوائف في تحقيق استقرارها السياسي والاجتماعي، والمحافظة على وحدتها الوطنية، إذ يستدعي الأمر توفير الآليات السياسية والمؤسساتية، والسياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة هذه التعددية الطائفية والمذهبية للحيلولة دون ظهور الصراعات بين مختلف الطوائف الموجودة في المجتمع، والتي يمكن أن تتطور إلى حرب أهلية في حالة نشوبها مما يهدد الدولة بالتفكك والانقسام.

ولمعالجة هذه المسألة تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية لإدارة العملية السياسية في هذا النمط من المجتمعات، بإيجاد ترتيبات مؤسساتية وآليات سياسية من شأنها ضمان تحقيق الديمقراطية التشاركية دون تمييز أو اقصاء أو تهميش لأي طائفة أو أقلية أو عرق أو إثنية وإتاحة الفرصة لكل القوى والفواعل الموجودة في المجتمع الطائفي للمشاركة في إدارة العملية السياسية، بالقدر الذي يضمن تحقيق أقصى مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي ويقلل من إمكانية حدوث الصراعات الطائفية في هذه المجتمعات. وانطلاقا من هذا الطرح

تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة على النحو التالي: **كيف تساهم الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية وبناء الدولة في المجتمعات الطائفية؟ وما هو واقعها في الحالتين الماليزية واللبنانية؟.**

ويندرج ضمن هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي متطلبات تطبيق قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة العملية السياسية وتحسين مستويات الاستقرار السياسي في المجتمعات الطائفية؟.

– هل ساهمت الديمقراطية التوافقية في حل مسألة التعددية الطائفية والأثنية والعرقية وتحقيق التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي في ماليزيا؟.

– كيف يتم إدارة العملية السياسية في لبنان في ظل هيمنة الطائفية السياسية واستمرار التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي للبنان؟.

– على أي مدى يتوقف استمرار تطبيق النموذج التوافقي مستقبلا في كل من ماليزيا ولبنان؟.

رابعا: فروض الدراسة: في إطار معالجة المشكلة البحثية لهذه الدراسة يمكن الانطلاق من إجابات أولية عن كل التساؤلات السابقة من خلال الفرضيات التالية:

– تعتبر الديمقراطية التوافقية آلية سياسية فعالة لإدارة العملية السياسية وبناء الدولة في المجتمعات الطائفية بما فيها ماليزيا ولبنان.

– تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات الطائفية يتوقف على مدى التكريس الفعلي لمبادئ ومرتكزات الديمقراطية التوافقية.

– لعبت الديمقراطية التوافقية دورا في إدارة التعددية المجتمعية وتحقيق التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي في ماليزيا.

– تعتبر الطائفية السياسية بمثابة العنصر الرئيسي المتحكم في إدارة العملية السياسية في لبنان.

– يتوقف استمرار الديمقراطية التوافقية مستقبلا في ماليزيا ولبنان على مدى قدرة نخبها الحاكمة وقياداتها السياسية على استيعاب واشراك كل المكونات في إدارة العملية السياسية.

خامسا: مجالات الدراسة:

01– المجال المكاني للدراسة: دولة ماليزيا الاتحادية (منطقة جنوب شرق آسيا)، دولة لبنان (منطقة الشرق الأوسط).

02– المجال ألزماني للدراسة: ينحصر المجال الزماني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين (1989م – 2015 م)، فكانت بداية الدراسة من سنة 1989 بسبب وجود تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة في تاريخ الدولتين، فبالنسبة للبنان جاء اتفاق الطائف وانهاء الحرب الأهلية التي خلفت نتائج سلبية على مختلف المستويات. أما بالنسبة لماليزيا ففي سنة 1990 تم الإعلان عن سياسة التنمية القومية، وفي 21 فيفري 1991 تم الاعلان عن تصور جديد قدمه رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير حول الرؤية الاستراتيجية لسنة 2020، وما تبعها من اصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية لإدارة العملية السياسية في ماليزيا في اتجاه تحسين مستويات الاستقرار السياسي وتحقيق التعاون بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي.

03– المجال الموضوعي للدراسة: بعد نهاية الحرب الباردة تنامى اهتمام باحثي الدراسات السياسية المقارنة بتحليل ظاهرة تأثير الطائفية والتعددية الإثنية والعرقية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الطائفية وعلى وحدتها الوطنية، مع العلم أن الدراسات الأولى ركزت على نماذج محددة كالولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وسويسرا وبعض دول أمريكا اللاتينية، حيث تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية لمعاجلة هذه المسألة وبعد ذلك توسع الاهتمام ليشمل العديد من دول العالم الثالث، وتأتي هذه الدراسة لتحليل دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية من أجل تحقيق الاستدامة في حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية في كل من ماليزيا لبنان من خلال تناول النقاط التالية:

– دور الديمقراطية التوافقية في معالجة مشكلة المشاركة السياسية في الدول الطائفية المتعددة وتحسين مستويات الاستقرار السياسي وتحقيق الوحدة الوطنية لهذه الدول، من خلال ترسيخ مبادئ وقيم نموذج الديمقراطية التوافقية.

– واقع إدارة العملية السياسية في كل من ماليزيا ولبنان والأطراف والفواعل المشاركة في هذه العملية، ومدى فاعلية النخبة الحاكمة الماليزية واللبنانية في ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الانسجام والتعايش بين مختلف المكونات الموجودة في المجتمع لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية للدولتين.

سادسا: المناهج والمداخل المستخدمة في الدراسة: تستخدم هذه الدراسة تكاملا منهجيا من خلال اعتماد مركب تحليلي متعدد المتغيرات والمستويات، كون تناول الموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي الحاكم، والسياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي، اقتصادي واجتماعي، وبالتالي فطبيعة الموضوع في هذه الدراسة تفرض استعمال وتوظيف مجموعة من المداخل والمناهج العلمية المنتهجة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي العلوم السياسية بصفة خاصة.

01– المناهج:

– **المنهج التاريخي**: انطلاقا من أنه لا يمكن دراسة الظاهرة السياسية بمعزل عن ماضيها ولابد من الرجوع إلى الأحداث السابقة، اقتضى الأمر الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها في الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بأحد خطوات المنهج التاريخي ممثلة في التحقيب الزمني (التتبع الزمني للظاهرة)، والمقصد من استخدامها هو تتبع التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، ضف إلى ذلك تتبع المراحل التي مر بها النظام السياسي في تطوره لكلا الدولتين (ماليزيا ولبنان)، والتطور التاريخي للطائفية في كل منهما عبر مراحل زمانية مختلفة والعوامل المؤثرة فيها.

– **المنهج المقارن**: لقد ارتبطت المقارنة بجون ستيوارت ميل، الذي عرفها بأنها "دراسة ظواهر متشابهة ومتناظرة في مجتمعات مختلفة"، أو هي "التحليل المنظم للاختلافات في

موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[1] كما يتم الاعتماد على المنهج المقارن لاختبار الفرضيات الكلية، والمتعلقة بالعلاقات المترابطة للعناصر البنيوية التي تجرى عليها المقارنة.[2] وتم الاستعانة بهذا المنهج في هذه الدراسة، باعتماد المقارنة بين دولتين هما ماليزيا ولبنان، وتحديدا عند دراسة النظام السياسي وبنيته المؤسساتية في كلا الدولتين، والمقارنة بين طبيعة وبنية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والعملية الانتخابية، والاستقرار السياسي...، من أجل تحديد المتغيرات المؤثرة في إدارة العملية السياسية وصناعة القرار في كلا الدولتين.

– **منهج دراسة الحالة**: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عالميا. أو دراسة نظاما سياسيا أو دولة قصد الإحاطة بها، من خلال التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.[3] وتم الاستعانة بهذا المنهج في هذه الدراسة عند جمع مختلف المعلومات المتعلقة بكل من ماليزيا ولبنان من حيث التكوين الجغرافي والطائفي، ومختلف المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيراتها على إدارة العملية السياسية وبناء الدولة في كلا الحالتين الماليزية واللبنانية.

02– المداخل والاقترابات:

– **المدخل المؤسسي**: يركز هذا المدخل على دراسة الدستور والنظام السياسي والمؤسسات الرسمية، من حيث التكوين والنشأة والأبنية والعلاقة بينها ومع غيرها من المؤسسات غير الرسمية، ويتم الاستعانة بهذا المدخل في هذه الدراسة عند تناول مختلف بنى ومؤسسات كل من النظامين السياسي الماليزي واللبناني، ومراحل تطورها وتأثيراتها والأدوار التي تقوم بها كل مؤسسة سياسية، بمعنى الهدف من تكوينها، اختصاصاتها، علاقتها فيما بينها، والثقل النسبي من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير لكل مؤسسة مقارنة بباقي المؤسسات.

---

[1]– محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997)، ص. 70.

[2]– محمد زاهي بشير المغيربي، ***قراءة في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية*** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1993)، ص. 120.

[3]– شلبي، ***مرجع سابق***، ص. 87.

– **مدخل تحليل النظم**: يتم استخدام هذا المدخل في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية والأحزاب السياسية وفي صناعة القرارات، أي يتم الاستعانة بهذا المدخل عند تجزئة النظام مما يساعد على تحليل ودراسة كل قطاع أو مكون من مكونات النظام الكلي، ويتم توظيف هدا المدخل في تحليل مدخلات النظام السياسي الماليزي واللبناني وكيفية التعامل مع مختلف القضايا التي تتعلق بالمطالب المجتمعية لكل الطوائف، والقوى الموجودة في ماليزيا ولبنان، والضغوط الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية، والتي من شأنها التأثير في عمل النظام السياسي الماليزي واللبناني وإدارة العملية السياسية في الدولتين، ضف إلى ذلك تحليل دور كل من مؤسسات النظام السياسي الماليزي واللبناني ووحداته في عملية التحويل من خلال التفاعل مع المطالب المجتمعية الواردة إليه من فتحة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات وسياسات، والأدوات التي استعملها كل من النظامين السياسيين لتنفيذ هذه السياسيات والقرارات لحل معضلة التعدد الطائفي في الدولتين.

– **اقتراب علاقات الدولة والمجتمع**: جاء هذا الاقتراب كرد فعل على تركيز المنظور التنموي ونظرياته على مدخلات النظام السياسي، مع عدم إعطاء اهتام كبير للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، فجاء هذا الاقتراب لتصحيح هذه الرؤية واتضحت صورة هذا الاقتراب من خلال كتابات "جويل ميجدال"، حول دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أساس معياري القوة والضعف، حيث يرى ميجديل أن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية يكون على ضوء العلاقة مع المجتمع.[1] حيث توجد علاقة متداخلة ومتشابكة بين الدولة ومختلف القوى والجماعات الموجودة في المجتمع، فتؤثر الدولة على مصالحهم وتتأثر بهم، لذا تم الاستعانة بهذا الاقتراب لدراسة طبيعة علاقة الدولة الماليزية واللبنانية ومؤسساتهما الرسمية وغير الرسمية بمختلف الطوائف والجماعات المكونة لكلا المجتمعين، كون الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة التحكم والضبط الاجتماعي، بل تساهم كذلك الجماعات والطوائف الموجودة في المجتمع بتحديد معايير للسلوك.

سابعا: **النظريات المستخدمة** : تم الاستعانة في تحليل هذه الدراسة بنظريتين هما:

---

[1]– نصر محمد عارف، ***ابستمولوجيا السياسية المقارنة النموذج المعرفي – النظرية – المنهج*** (لبنان، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط. 01، 2002)، ص ص. 323– 27.

– **نظرية النخبة**: ارتبطت هذه النظرية بعالمي السياسة الايطاليين "باريتو وموسكا" ثم انظم إليها "ميشلز"، ووضع الثلاثة الإطار العام للتحليل النخبوي، إذ توجد في كل النظم السياسية فئتين الذين يحكمون والمحكومين، والفئة الأولى هي الأكثر أهمية في النظام السياسي كونها أكثر تنظيما وتحكما في القوة السياسية والقرار السياسي، وتنطلق هذه النظرية من أن انفتاح النخبة السياسية الحاكمة، ووجود قنوات الاتصال الفعالة من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي والاستمرارية للنظام السياسي، ويمكن أن يكون لهذه النخبة الحاكمة دوران داخلي أو خارجي، وقد تكون النخبة الحاكمة عسكرية أو سياسية أو مدنية وهي المسؤولة عن صنع السياسات ووضع القرارات، وقد تم الاستعانة بهذه النظرية عند تحليل طبيعة ودور النخبة السياسية في كل من النظام السياسي الماليزي واللبناني ومدى فاعليتها.

– **النظرية البنائية الوظيفية**: ترتبط هذه النظرية في إطار علم السياسة بأعمال "غابريال ألموند"، والذي يرى أن النظام السياسي مشكل من أبنية لها مستوى من التخصص الوظيفي ولكي تستمر هذه الأبنية في تأدية وظائفها لابد أن تطور عبر أدائها الوظيفي خمسة قدرات هي: القدرة التنظيمية، القدرة الاستخراجية، القدرة التوزيعية، القدرة الرمزية، القدرة الاستجاباتية، كما حدد وظائف المدخلات (Input Function) في: التنشئة السياسية والتوظيف Political Socialization – Recruitmen، وتوضيح المصالح وتجميعها Interest Articulation، والاتصالات السياسية Interest Aggregation، أما وظائف المخرجات Outputs Function تتمثل في: تشريع القانون (البرلمان) Rule Making، وتنفيذ القانون (الحكومة) Rule Application ، والقضاء بالقانون (المحاكم أو القضاء) Rule Adjudication ، ولكي يستطيع النظام السياسي الماليزي واللبناني الاستمرارية عليهما القيام بهذه الوظائف.

ثامنا: تقسيمات الدراسة: تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يمكن استعراضها على النحو التالي:

الفصل الأول جاء بعنوان: **التأصيل الإيتمولوجي لمفاهيم الدراسة: الديمقراطية التوافقية، الطائفية، العملية السياسية**، وتم التطرق فيه للإطار المفاهيمي والنظري لمختلف المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة كالديمقراطية التوافقية والطائفية والمفاهيم المتعلقة

بها، إضافة إلى العملية السياسية، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منها للديمقراطية التوافقية وآليات عملها في المجتمعات الطائفية، والمبحث الثاني للطائفية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة، في حين تناول المبحث الثالث العملية السياسية مقاربة مفاهيمية.

يتمحور **الفصل الثاني** حول **إدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان،** وتتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها: ماليزيا ولبنان محددات التكوين، بالتطرق إلى التكوين الجغرافي والطائفي والعرقي لماليزيا ولبنان، أما المبحث الثاني فقد عالج نظام الحكم وإدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان، حيث تم تناول كل من الاطار القانوني والدستوري لنظام الحكم وطبيعة النظام السياسي في كلا الدوليتين، وتقديم رؤية لواقع كل من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في العملية الديمقراطية، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لتحليل مختلف التحديات التي واجهت بناء الدولة في ماليزيا ولبنان، على ضوء عمليات الاندماج والتكامل الوطنيين، وظاهرة العنف السياسي وانعكاساته، ودور العوامل والمتغيرات الخارجية الإقليمية والدولية.

الديمقراطية التوافقية كمدخل لإدارة التعددية المجتمعية في ماليزيا ولبنان: هو عنوان **الفصل الثالث** والذي جاء مكون من ثلاثة مباحث: خصص الأول منها للديمقراطية التوافقية في ماليزيا ولبنان، بتحليل العوامل المساعدة على قيامها وخصائها في كلا الدولتين أما المبحث الثاني تم تخصيصه لتناول مختلف الجهود التي بدلتها كل من الحكومة الماليزية واللبنانية لإدارة تعدديتهما المجتمعية (المحور السياسي، المحور الاقتصادي والاجتماعي، المحور الثقافي والقيمي)، في حين خصص الثالث والأخير لمعالجة مسألة الاستقرار السياسي ومستقبل الديمقراطية التوافقية في البلدين، بالتطرق لموضوع المشاركة السياسية ونمط انتقال السلطة، والاستقرار السياسي، ومستقبل الديمقراطية التوافقية في كلا البلدين.

ويتم التطرق في خاتمة هذه الدراسة، لمناقشة أهم النتائج المتوصل إليها، وكذا الإجابة على المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية، إضافة لإثبات صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

التأصيل الإيتمولوجي لمفاهيم الدراسة: الديمقراطية التوافقية، الطائفية، العملية السياسية

يعتبر موضوع الطائفية (الصراعات الطائفية)، من الموضوعات التي تلقى أهمية كبيرة في حقل العلوم السياسية بصفة عامة، والدراسات السياسية المقارنة بصفة خاصة، لذا يقتضي الأمر ضرورة تشريحها ودراستها، وتحديد المتغيرات والعوامل التي تحكمها وتقديم الحلول والآليات الكفيلة بمعالجتها، بالنظر لخطورتها على تحقيق الاستقرار السياسي للدولة وعلى وحدتها الوطنية.

فغياب رؤية استراتيجية شاملة وواضحة تنظم المجتمعات المتعددة الطوائف ضمن إطار المواطنة والوحدة الوطنية، يؤدي لا محالة إلى ظهور الصراعات الطائفية والعرقية التي قد تتطور إلى حرب أهلية، وتبرز الطائفية كمشكلة سياسية نتيجة ضعف النظام السياسي على تعبئة الموارد واستخدامها، والعجز على احتواء واستيعاب جميع المكونات والفواعل وإشراكهم في العملية السياسية وتمثيلهم في المؤسسات الرسمية في الدولة.

وفي هذا الإطار تم طرح الديمقراطية التوافقية كأحد النماذج المقترحة لتحقيق الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الصراعات الطائفية في هذه المجتمعات، من خلال التعاون والوفاق بدلا من التنافس لحماية وتجنيب الدولة الوقوع في أعمال العنف السياسي والصرعات الطائفة الدامية. ويأتي هذا الفصل لتقديم تصور فكري مفاهيمي نظري عن الديمقراطية التوافقية والطائفية والعملية السياسية من خلال العناصر التالية:

- **الديمقراطية التوافقية وآليات عملها في المجتمعات الطائفية.**
- **الطائفية وسألة تحقيق الاستقرار السياسي.**
- **العملية السياسية: مقاربة مفاهيمية.**

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية وآليات عملها في المجتمعات الطائفية

توجد العديد من الدول في العالم التي تتميز بتركيبتها غير المتجانسة كونها متعددة الطوائف، بالقدر الذي يجعلها تعاني من مشكلة الانقسامات والصراعات الداخلية بين مكوناتها، مما يؤثر على حالة استقرارها السياسي ويهدد وحدتها الوطنية، ومن أجل معالجة هذه المسألة تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لممارسة السلطة وتقاسمها وإدارة العملية السياسية في المجتمعات التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي وحالات العنف السياسي والصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية الناتجة عن استبعاد أو إقصاء أو تهميش إحدى هذه المكونات من المشاركة في العملية السياسية.

المطلب الأول: الديمقراطية التوافقية: النشأة والمفهوم

يؤدي تعدد الطوائف والجماعات الإثنية والعرقية داخل الدولة الواحدة إلى تشكل العملية السياسية وإدارتها في إطار المنطق الطائفي والإثني والعرقي، حيث تؤثر تركيبة الطائفة وقوتها ومركزها وموقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على النظام السياسي القائم في الدولة وعمله، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والصراع بين مختلف المكونات والقوى الموجودة داخل المجتمع الطائفي، وهذا ما جعل العديد من الباحثين والمختصين في هذا الشأن يؤكدون على أنه يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومعالجة مسألة المشاركة السياسية في هذه المجتمعات من خلال نموذج الديمقراطية التوافقية.

تستخدم الديمقراطية التوافقية لتفسير الاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوروبية الصغرى، ويتم النظر إليها على أنها نموذج تجريبي معياري في الوقت نفسه، ومصطلح التوافقية مستلهم من مفهوم **Consociatio**، الذي وضعه "يوهانس ألتوسيوس" Johannes Althusius في كتابه "مختصر المنهج السياسي" **Politica Methodice Digesta**.[1] والتجربة التوافقية نشأت عمليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اعترافا بقصور النظام الديمقراطي القائم على الأكثرية، وفشله في ضمان حقوق الأقليات والفئات الاجتماعية المتباينة، وتاريخيا توجد نماذج تؤكد إمكانية نجاح الديمقراطية في ظل التعدد الطائفي والعرقي

[1]- "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ***مرجع سابق***، ص. 12.

والإثني من خلال نموذج الديمقراطية التوافقية، والتي تتجسد بشكل وثيق في بعض البلدان الأوروبية ذات التنوع الاجتماعي مثل: سويسرا والنمسا والسويد وهولندا وبلجيكا، وبعض بلدان العالم الثالث مثل ماليزيا ولبنان ونيجيريا، حيث يكون الإجماع سمة هامة من سمات الثقافة السياسية خاصة بهدف منع هيمنة مجموعة طائفية أوعرقية أو إثنية أو لغوية أو ثقافية واحدة على العملية السياسية وإدارتها.[1]

وقد قام العالم الهولندي "آرنت ليبهارت" **Arend Lijphart** بصياغة مفهوم الديمقراطية التوافقية، كما أن "جيرارد لامبروغ" **Gerhard Lembrouch** استخدم مفهوم الديمقراطية النسبية في حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا، ثم مفهوم الديمقراطية التوافقية، أما "بنغهام باول. ج" **Bingham Powell** استخدم مفهوم التجزؤ الاجتماعي على أنه العامل الرئيسي في الصراعات الطائفية وذلك عام 1977، وسماها "يورج شتاينر" **Steiner Jurg** بالاتفاق الرضائي بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية سنة 1974، كما درس "إريك نوردلينجر" **Nordlinger Eric** احتواء النزاعات في المجتمعات المنقسمة سنة 1973.[2]

إلا أن التأصيل الفكري للديمقراطية التوافقية نجده عند "آرنت ليبهارت" الذي اهتم ببحث العلاقة ما بين الديمقراطية والتعددية السياسية والاعتدال والتوسط، حيث طرح مفهوم الديمقراطية التوافقية عام 1968 مؤكدا على ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات لنجاحها هي:[3]

- الاعتراف والإدراك للمشكلات الموجودة في المجتمع، والالتزام بصيانة النظام الواحد.

- القدرة على نقل مطالب كل مكونات المجتمع إلى مستوى نخبوي، وتبني الحلول المناسبة للمطالب الفرعية.

---

[1] - Mark R. Beissinger, " A New Look at Ethnicity and Democrazation," ***Journal Democracy***, V. 19, N.03 (July2008), pp. 85-97.

[2]- ياسين سعد محمد البكري، "إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على تجربة العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع. 27 (2009)، ص. 59-82.

[3] – حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، ***التحولات الديمقراطية في العراق : القيود والفرص*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص ص. 96،97.

- منع هيمنة جهة واحدة وضرورة التوازن السلطوي ما بين القوى ومكونات المجتمع.

- وجود نوع من الوطنية المعتدلة.

لقد تم تطوير مفهوم التوافقية من قبل "ليبهارت" ما بين (1969، 1975، 1977) باعتبارها نموذجا لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات الطائفة التعددية مؤكدا على أن الديمقراطية والسلام الاجتماعي يمكن تحقيقهما في مجتمعات شديدة الانقسام، إذا ما كرست النخب الحاكمة سياسة استيعاب مختلف التكوينات في المجتمع للمشاركة في العملية السياسية وتخلت عن المنافسة والسلطة المركزية.[1] وفي سنة 1977 وسع "ليبهارت" طروحاته مطلقا نموذج نظام حكومة التحالف الواسع التي يسمح فيها لكل جماعة طائفية أو إثنية أو عرقية بحق الاعتراض على القضايا المهمة والممثلة حسب نسبتها، مع التأكيد على الحكم الفيدرالي والتواصل الديني الإثني وعدم سيادة الولاءات الفرعية وأخيرا وجود نخبة معتدلة، كما يرى ليبهارت أن أجهزة نموذج الديمقراطية التوافقية هي المجالس واللجان الاستشارية، والتي على الرغم من محدودية قوتها الرسمية غالبا ما يكون لها تأثير حاسم.[2]

وفي هذا الصدد يعرف "جيرارد لامبروغ" **Gerhard Lembrouch**، الديمقراطية التوافقية بأنها: "استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية".[3] لذا تقوم الديمقراطية التوافقية على مبدأ اتفاق وتعاون كل الطوائف ومكونات المجتمع فيما بينهم بدلا من التنافس والصراع، والمشاركة في حكومة توافقية بذلا من حكومة الأغلبية، وتكثر تطبيقاتها في المجتمعات المتعددة التي تعاني مشكلات بسبب تركيبتها الطائفية المتعددة غير المتجانسة.

فالديمقراطية التوافقية هي بمثابة القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع، وحق النقد المتبادل لإيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى، إذا رأت الكتلة

1- Matthijs Bogaards, " Consiciationl Parties and Political Accommodation in Ethnoplural Societies," Paper be Presented The ECPR Joint, Turin Workshop 05 Political Accmmodation in Ethnonationally Divided Societies, Sessions 2002, pp. 01-27.

2- Arend Lijphart ,"Consociational Democracy," ***World Politics***, vol. 21, n. 02 (Jan 1969), pp, 207-25.

3- " ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق***، ص. 17.

الطائفية أنها ضارة بمصالحها مع افتراض انقسام مجتمعي خطير لا يمكن احتواؤه إلا عبر صيغة الحكم هذه".[1]

كما يعرف "أبريل كارت" التوافق السياسي بأنه: "التكيف وواقع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق، وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والإيثارات الشخصية ويرتبط أيضا بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية.[2]

وبالتالي فالسمة الأساسية للديمقراطية التوافقية، هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلاد، وتمثل سويسرا والنمسا أفضل مثال عن ذلك، كما تتطلب الديمقراطية التوافقية تعاونا بين قادة القطاعات على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه القطاعات، ويجب أن يتصف قادة الأحزاب السياسية بقدر من التسامح من أجل تفعيل النموذج التوافقي.[3]

ويمكن تعريف الديمقراطية التوافقية بناءا على أربعة عناصر:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع يضم كل القوى السياسية في المجتمع.

- مبدأ الاعتراض المتبادل كآلية لمنع استبداد الأغلبية وحماية الأقلية.

- التمثيل النسبي في النظام الانتخابي وفي تشكيل الحكومة والبرلمان وكذلك في الوظائف العامة في الدولة.

- وجود درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية وهذا العنصر يسمح للأقليات بحكم نفسها بنفسها في أمورها الخاصة.

---

[1]- بدر الدين هوشاتي، "انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي،" في ***الطائفية*** (المملكة المغربية، الرباط: الدراسات والأبحاث، 2016)، ص. 80.

[2]- حمد جاسم محمد الخزرجي، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق،" ***رسالة الحقوق***، ع.03 (2013)، ص ص. 157–94.

[3] - شاكر الأنباري، ***الديمقراطية التوافقية : مفهومها ونماذجها*** (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط. 01، 2007)، ص. 27.

لذا فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعا غير متجانس ثقافيا متصارع اجتماعيا، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته، ومثل هذا المجتمع حسب "آرنت ليبهارت" يواجه واحد من ثلاثة حلول لمشاكله السياسية:[1]

الحل الأول: اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل الانقسامات التعددية، باعتبارها لبنات أساسية لبناء ديمقراطي مستقر.

الحل الثاني: إزالة الطابع ألتعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب لكافة مكوناته لخلق مجتمع متجانس ثقافيا. (إمكانية نجاح هذا الحل ضئيلة على المدى القصير).

الحل الثالث: تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين متجانستين أو أكثر وهو الحل الذي يرفضه كثير من المواطنين الحريصين على وحدة الدولة.

ويعتقد "ليبهارت" أنه لكي تكون الديمقراطية فعالة ومؤثرة يستلزم توافر مجموعة من الظروف في المجتمع المعني، وهي ممثلة على النحو التالي:[2]

- وجود الخطوط التي تشخص الانقسامات الطائفية والفئوية.

- توازن القوى المتعددة الجوانب، بمعنى التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري وانقسام المجتمع إلى ثلاثة أو أربعة فئات رئيسية هو الأفضل لنجاح الديمقراطية التوافقية.

- الآراء المؤيدة للائتلاف الواسع.

- وجود التهديدات الخارجة، عندما تكون هذه الدول معرضة لتأثرات خارجية مما يملي على القادة تفعيل والتمسك بالنموذج التوافقي.

ويؤكد "إدوارد شيلز" على أهمية النخبة وإرادتها وإخلاصها من أجل نجاح الديمقراطية التوافقية، فلا يمكن أن يستمر النظام التوافقي ما لم تهتم النخب حقا بعملية الدمقرطة

[1]- خالد عليوي العرداوي، "الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومتطلبات الواقع العراقي،" ***الفورات***، ع. 07 (2011)، ص ص. 28-75.

[2]- مسعود أسد اللهي، ***الإسلاميون في مجتمع متعدد: حزب الله في لبنان نموذجا***، ترجمة دلال عباس (لبنان، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، ط. 01، 2004)، ص. 30.

وإشراك بقية القوى في العملية السياسية، وتجنب الصراع على النفوذ بين هذه النخب.[1] فالنخبة لها أهميتها في نجاح الديمقراطية التوافقية من خلال هندسة سياسة توافقية تتمكن بفضلها المجتمعات الطائفية من تحقيق الاستقرار الديمقراطي. ولنجاح الهندسة التوافقية حسب "ليبهارت" لا بد من اقتناع الجناح الحاكم بأنه لم يعد يملك المشروعية والانفراد بالحكم وحده، عندها قد يتجه إلى عقد صفقة مع الأطراف الأخرى من أجل البقاء كشريك في الحكم مثل ما حدث في النمسا، كولومبيا وفنزويلا. ضف إلى ذلك ضرورة امتلاك أطراف النخبة القدرة الكامنة لبناء النظام الديمقراطي التوافقي، وحسب "ليبهارت" يوجد جانبان يؤثران بصورة سلبية على التوافقية في دول العالم الثالث هما: العصرنة العشوائية وغير المتوازنة التي تؤدي إلى التنافر بين مكونات المجتمع، وضعف الثقافة الديمقراطية.[2]

ويميز "آرنت ليبهارت" بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية، فالأولى تشير إلى الديمقراطية التي تؤكد وتقوم على حكم الأغلبية، أما النموذج الثاني يقوم على تقاسم السلطة، ويركز على حقوق الأقليات في التمثيل المؤسسي، والتعاون بين مختلف المكونات والتيارات الموجودة في المجتمع وبين كل الشركاء في العملية السياسية، على عكس ديمقراطية الأغلبية يمكن أن تكون ضد الأقليات كونها ترتبط في الغالب بحزب واحد في تشكيل الحكومة بالأغلبية استنادا إلى نظام الانتخاب بالأغلبية والمنافسة بين حزبين، مع وجود نوعا من الهيمنة التنفيذية على السلطة التشريعية، إضافة إلى وجود حكومة مركزية غالبا ما تنشأ مجلس تشريعي (برلمان) يمثل الدولة ككل، والدستور مرن يمكن تعديله بسهولة ولا يخضع للمراقبة القضائية، في المقابل تتميز الديمقراطية التوافقية بوجود حكومة ائتلافية متعددة الأحزاب السياسية، وكذلك الحال على مستوى السلطة التشريعية بمعنى يوجد توازن القوى كما أن الديمقراطية التوافقية تعمل بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات، وتهدف إلى ترسيخ مفهوم الوحدة الاتحادية مع وجود دستور جامد خاضع للمراقبة القضائية.[3]

[1] – رشيد عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي،" *زانكوي سليماني*، ع.30 (أكتوبر 2010)، ص ص. 60 – 125.

[2] – أنطوان مسرة، "التوافقية من منظار تاريخي عالمي،" في *التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية* (لبنان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ط. 01، 2013)، ص ص. 35، 36.

3-John Fuh-Sheng Hsieh ,"Arend Lijphart and Consociationalism," ***Taiwan Journal of Democracy***, Special Issue (May 2013) , pp. 87-101.

المطلب الثاني: مرتكزات الديمقراطية التوافقية

إن السمة الأساسية التي يقوم عليها نموذج الديمقراطية التوافقية هي ضرورة وجود تعاون بين كل القوى والتيارات السياسية الموجودة في المجتمع الطائفي ألتعددي والمشاركة في العملية السياسية، وإدارة الحكم في الدولة من خلال ائتلاف كبير وموسع. وتتمثل أهم مرتكزات الديمقراطية التوافقية في الائتلاف الكبير، حق الفيتو، ومبدأ التمثيل النسبي، والاستقلالية القطاعية.

أولا: الائتلاف الكبير (الموسع: Grand Coaliton. الائتلاف الكبير هو السمة الرئيسية في الديمقراطية التوافقية، وهو عبارة عن تحالف بين الأحزاب السياسية أو الجماعات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع المتعدد، ويحكم عادة هذا الائتلاف تفاهم حول برنامج مشترك واقتسام للمسؤوليات وللمناصب بين الأطراف المشتركة فيه.[1] وقد يأخذ الائتلاف صيغة حكومة ائتلافية واسعة في النظام البرلماني، أو مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وكبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي فالديمقراطية التوافقية تفتح المجال لمعظم الأحزاب والتيارات السياسية للمشاركة في العملية السياسية وإدارة الحكم في الدولة ضمن تحالف موسع على مستوى البرلمان والحكومة.[2]

تتطلب إدارة العملية السياسية في المجتمعات غير المتجانسة والمتعددة، تكوين ائتلاف سياسي لحكم الدولة وإدارة شؤونها، والمشاركة في عمليات صنع القرارات ورسم السياسات العامة في إطار التعاون السياسي بين مختلف القوى والتيارات السياسية والجماعات والطوائف الموجودة في المجتمع، والتضامن فيما بينها، وتكريس الجهود من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومعالجة الأزمات الداخلية التي قد تنشأ للحفاظ على الوحدة الوطنية، كما قد يحدث تحالف سياسي بين مختلف الأحزاب السياسية المشاركة في الحياة السياسية لتشكيل الحكومة والبرلمان وتأمين الأكثرية.

---

[1]- مسرة، ***مرجع سابق***، ص. 37.

[2]- أحمد شيخاوي، "الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح والإخفاق،" ***قراءات سياسية***، ع. 19 (مارس 2014)، ص ص. 47 – 57.

لذا يعتبر تشكيل ائتلاف واسع بمثابة آلية فعالة مؤقتة لمعالجة أزمة داخلية أو خارجية خطيرة من ذلك أن بريطانيا والسويد اعتمدتا حكومات ائتلاف واسع خلال الحرب العالمية الثانية، وفي ذلك يرى "بريان باري" أن الائتلاف الواسع هو: "أداة حيوية لبلوغ الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية، في شكل تعاون من خلال مؤسسة رسمية كالائتلاف الواسع.[1] ففي سياق الائتلاف الكبير تطرح النقاط التالية:

أ: **حجم الائتلاف**: لحجم الائتلاف دور مهم في الديمقراطية التوافقية وتتضح أهميته من خلال نظرية المباراة، إذ تبعا لهذا المبدأ يميل الأفراد إلى تكوين ائتلافات صغيرة ما داموا يعرفون بعضهم بعضا ويرون المباراة صفرية، بالمقابل فإن الأفراد الذين لا يعرفون بعضهم بعضا لا يرون المباراة حصيلة صفرية وإنما ذات عائد مشترك وبما أن المخاطر السياسية عالية جدا في المجتمع الطائفي التعددي، تبدوا صيغة ائتلاف كبير وموسع أكبر ملاءمة له من صيغة الحكم – المعارضة.[2] كما أن أهمية الائتلاف الواسع تتجلى في أنها تنتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الأنظمة البرلمانية، وهي عادة تحصل على تأييد الأكثرية ولكن ليس الأكثرية الساحقة، فالائتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فعالة فحسب بل يتشكل بسهولة أكبر، فمبدأ الحجم يفيد في إضاءة طبيعة الائتلاف الواسع لأنه على الشروط التي يمكن أن تتشكل في ظلها أصغر الائتلافات.[3]

ب: **شكل الائتلاف**: يرى "آرنت ليبهارت" أن حكومة الائتلاف الواسع هي الوسيلة التوفيقية المثلى، ولكن ثمة تشكيلة من الأشكال الأخرى التي يمكن أن تقوم بالوظيفة نفسها والسمة الجوهرية للائتلاف الواسع ليست أي ترتيب مؤسساتي مخصوص كمشاركة زعماء كافة القطاعات الهامة في حكم المجتمع الطائفي التعددي، فنجد في سويسرا الهيئة التنفيذية الفيدرالية السويسرية، والمسماة بالمجلس الفيدرالي التي تضم سبعة أعضاء من لأحزاب السياسية الرئيسية واللغات والأقاليم.[4]

[1] – "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ***مرجع سابق***، ص ص، 52 – 55.

[2] – عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي،" ***مرجع سابق***، ص ص. 125 – 60.

[3] – "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ***مرجع سابق***، ص.49.

[4] – ***المرجع نفسه***، ص. 56.

ج: وظيفة الائتلاف: يمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدأين متنافسين هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية، فالاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، والبديل الوحيد من حكم الأكثرية هو حكم الأقلية (فيتو الأقلية)، كما يشكل الائتلاف الواسع آلية لتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها.[1]

02: الفيتو المتبادل (حق الاعتراض): Mutual Veto: لكل جماعة مشتركة في الائتلاف الكبير الحق في استخدام مبدأ الاعتراض الذي يعتبر من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي يقترحها الديمقراطيون التوافقيون للحد من احتمال قيام ديكتاتورية الأكثرية في البلاد، ويسمح هذا المبدأ للفئات المختلفة بمنع صدور القرارات التي تمس مصالحها.[2] فالمشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، كون القرارات التي تتخذ في الائتلافات الواسعة تمنح الأقليات المشاركة في الائتلاف فرصة لتقديم اقتراحاتها لشركائها في هذا الائتلاف لكنها قد تهزم أمام قرارات الأكثرية، وعندما تمس هذه القرارات المصالح الحيوية لقطاع الأقليات لا بد من استخدام حق الفيتو الذي يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية (فيتو الأقلية مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند "جون. س كلهون" John. C. Calhoun).[3] كون حقيقة العملية الديمقراطية تكمن في الحكم عبر معارضات أقلية كثيرة بدلا من التأسيس لسيادة الأكثرية.[4]

ويوجد نوعان من الفيتو: **الأول** هو عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين قيادات تلك الجماعات وتجسد مع مرور الوقت، كما حصل في سويسرا وهولندا وهو الفيتو العرفي، أما **النوع الثاني** هو الفيتو الرسمي المكتوب في المواثيق والدساتير كما هو عليه في النمسا، ويوجد **نوع ثالث** يعكس حالة بلجيكا، يكون الفيتو اتفاقا غير مكتوب في مجالات معينة، ويكون مدون دستوريا في مجالات أخرى.[5]

[1] – *المرجع نفسه*، ص. 51.

[2] – مسرة، "التوافقية من منظار تاريخي عالمي،" *مرجع سابق*، ص. 38.

[3] – "ليبهارت"، *الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة، مرجع سابق*، ص. 64.

[4] – "دفيد هيلد"، *نماذج الديمقراطية* ، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجي، 2006)، ص. 357.

[5] – مسرة، "التوافقية من منظار تاريخي عالمي،" *مرجع سابق*، ص. 38.

ومبدأ الفيتو في الديمقراطية التوافقية يقابله حق حل المجلس في النظام البرلماني، فقد تلجأ الوزارة إلى حل المجلس لزيادة أغلبيتها، غير أن الوزارة لا يمكن أن تتعسف في استعمال هذا الحق لأنه توجد ضوابط وحدود دستورية لممارسة هذا الحق، منها عدم تجاوز حل المجلس مرتين متتاليتين للسبب نفسه، وقد يتصور أن حل المجلس سلاح غير فعال غير أن الحل وسيلة مهمة جدا لغرض التوازن بين الهيئتين، وهو سلاح فعال بيد الحكومة لمواجهة هيمنة المجلس ولولاه لأصبحت تحت رحمته، وفي أغلب الأحيان يكون التلويح بالحل يجعل أعضاء المجلس يعتدلون.[1]

ومن أجل توفير وضمان الحماية السياسية للأقلية ضد استبداد الأكثرية، تم إدراج مبدأ الاعتراض أو حق الفيتو كأحد مكونات وركائز الديمقراطية التوافقية في إدارة المجتمعات الطائفية المتعددة، وعلى الرغم من الايجابيات التي يحققها هذا المبدأ إلا أنه يحمل بعض السلبيات كون تطبيق هذا الحق من طرف الأقلية أو طائفة ما ضد قرارات الأكثرية في بعض الحالات قد يؤدي إلى استبداد هذه الأقلية أو الطائفة، الأمر الذي يؤذي إلى توتر التعاون بين ممثلي الطوائف ومختلف القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية المشتركة في الائتلاف الموسع في المجتمع، لذلك يقتضي الأمر تحديد الإجراءات القانونية والدستورية والعملية لاستخدم هدا المبدأ لتجنب الاستخدام المفرط له.

03:مبدأ النسبية: **Proportionality**. هذا المبدأ حسب "آرنت ليبهارت" يزيل العديد من المشاكل المسببة للانقسامات في عمليات صنع القرار، وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي ويحدد "يورغ ستاينر" Yurg Steiner النموذج النسبي بأنه: "النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية". فيقصد بالنسبية مشاركة كل قطاعات ومكونات المجتمع في العملية السياسية ومؤسسات الدولة كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي، بمعنى تكون هناك محاصصة للوظائف السياسية والإدارية والخدمة المدنية والمناصب العليا في الدول مثال ذلك حسب " آرنت ليبهارت" المجلس الفيدرالي في سويسرا

[1] – صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، ***الأنظمة السياسية*** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990)، ص. 73.

الذي يتشكل من صيغة نسبية وكذلك الحكومات الائتلافية الواسعة في النمسا التي تتشكل بطريقة تعكس حجم القوة الانتخابية التصويتية للشركاء المشاركين في الائتلاف.[1]

كما يطبق مبدأ النسبية كآلية يتم من خلالها تقاسم نسبي للوظائف السياسية والحكومية في المجتمعات الطائفية المتعددة بين مختلف الطوائف والجماعات المكونة للمجتمع والمشاركة في الائتلاف الذي يدير الحكم، وما يتماشى ونسبة التمثيل النيابي، وكذلك مبدأ النسبية في النظام الانتخابي أو تشكيل الحكومة أو البرلمان، وليس شرطا أن تكون هذه التكوينات السياسية والاجتماعية متساوية من الناحية العددية، بل من الأحسن أن تكون متقاربة في وزنها من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ففي ظل هذا المبدأ يتم إشراك القوى والتيارات السياسية المكونة للائتلاف الموسع في العملية السياسية، وفي عمليات صنع القرار ورسم السياسات العامة، والتمثيل في مؤسسات الدولة السياسية والإدارية بناءا على حجمها وأهميتها، لكن ما يعاب على هذا المبدأ هو أن التوظيف في الوظائف العليا والإدارية على أساس النسبية قد يكون على حساب الكفاءة والجدارة والفعالية مما قد يؤثر سلبا على تأدية المهام والقيام بالوظائف.

04: الاستقلال القطاعي والفيدرالي: Segmental Autonomy: يعني حكم الأقلية أو الطائفة لنفسها في المنطقة أو الإقليم الذي تمثله هذه الأقلية أو الطائفة، واتخاذها للقرارات المتعلقة بالتنمية المحلية والأمور التي لا تخص سواها، أما في باقي الأمور والشؤون فيمكن للقرارات وتنفيذها أن توكل إلى قطاعات مختلفة.[2] فالاستقلال القطاعي يمنح كل مكونات المجتمع التعددي (طائفة، جماعة إثنية، جماعة في إقليم ما، أقلية، عرقية) إدارة شؤونها الخاصة مباشرة دون الرجوع إلى الحكومة أو السلطة المركزية في ظل النظام الفيدرالي، هذا الإجراء من شأنه أن يعزز الانقسامات ويغديها ولا يضعفها، بمعنى أنه قد يؤدي إلى تقوية هذه الجماعات والفئات ويجعلها تطالب بالانفصال عن الدولة الأم أو الاتحاد فيما بينها وتكوين كيانات سياسية جديدة، أو الانضمام إلى كيانات سياسية أخرى موجودة في دول مجاورة.

---

[1] – "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة، مرجع سابق***، ص ص. 67 ، 68.

[2] – ***المرجع نفسه***، ص. 70.

لذا تعتبر الفيدرالية شكلا من أشكال الاستقلال القطاعي يمكن تطبيقه في المجتمعات الطائفية وإدارة العملية السياسية فيها، واستعمالها كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعا فيدراليا، وقد قدم الآباء المؤسسون هيكلا فيدراليا بهدف الحيلولة دون التركيز الطغياني للسلطة السياسية الذي من شأنه طمس صوت الولايات، وعليه كان الهدف الرئيسي من إقامة النظام الفيدرالي هو تقوية أسس الديمقراطية من خلال المشاركة في السلطة.[1]

وهناك من يرى أن تطبيق الفيدرالية يترتب عليه مجموعة من السلبيات، لأن منح الحكم الذاتي لقطاعات وجماعات معينة من شأنه أن يشجع بعض القوى على المطالبة بالانفصال، مما يهدد وحدة الدولة الفيدرالية بالتفكك والانهيار مثل ما حدث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي (1917 – 1990)، وانهيار وتفكك العديد من الاتحادات الفيدرالية مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وظهور صراعات داخلية وحروب أهلية، غير أنه من الناحية الواقعية والتطبيقية تثبت بعض التجارب بأن الفيدرالية أحد النماذج الناجحة في إدارة العملية السياسية والتخفيف من حدة الصراعات الداخلية التي تنشأ في المجتمعات الطائفية المتعددة ومثال ذلك: النظام الفيدرالي في سويسرا (سنة 1847) الذي يعد من أكثر النظم الديمقراطية نجاحا في تطبيق النظام الفيدرالي، مما انعكس إيجابا على تحقيق الاستقرار السياسي في سويسرا وتجاوز الصراعات الداخلية بين مكونات المجتمع السويسري، كذلك نجد النموذج البلجيكي من خلال دستور 1993 الذي نظام الفيدرالية للحكم في بلجيكا إضافة إلى كل من كندا (سنة 1867) وأستراليا (سنة 1901) والهند (سنة 1950).

[1]– "لاري إلويتز"، ***نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية***، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط. 01، 1996)، ص. 41.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الديمقراطية التوافقية

تطبق الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة العملية السياسية في المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة، والتي تعاني من العديد من الصراعات الداخلية بين مختلف مكوناتها الطائفية والعرقية والدينية، وبالنظر للمرتكزات التي تقوم عليها هذه الأخيرة فإن تطبيقها في أرض الواقع قد يترتب عنه آثار إيجابية وأخرى سلبية حسب الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها البيئة محل التطبيق.

أولا: مزايا تطبيق الديمقراطية التوافقية: لقد تم تقديم نموذج الديمقراطية التوافقية لممارسة السلطة في الدول الصغيرة الحجم التي تتميز بوجود الانقسامات وعدم التجانس لتحقيق الاستقرار السياسي فيها، والتخفيف من حدة الصراعات الداخلية بين مختلف التكوينات التي قد تنشأ داخل المجتمع، لذلك تتميز الديمقراطية التوافقية بمجموعة من المزايا والايجابيات ندرجها في النقاط التالية:

01- الديمقراطية التوافقية قد تبدوا بطيئة وثقيلة على المدى القصير، غير أن لها حظوظا أكبر في إنتاج قرارات فعالة مع مرور الوقت ولاسيما إذا تعلم القادة تطبيق الفيتو المتبادل باعتدال فالديمقراطية التوافقية ذات وظائف إيجابية بالقياس إلى سرعة اتخاذ القرارات وفعاليتها، من ذلك رأي "شتاينر" أن المطالب في سويسرا تقسم بفضل الهيكلة الفيدرالية على مختلف المستويات السياسية، بحيث يسهم في تخفيض عدد المطالب نسبيا على المستوى القومي والتخفيف من أعباء اتخاذ القرارات على هذا المستوى وإلى جمودا أقل احتمالا، كما أن مبدأ النسبية طريقة ملائمة وموفرة للوقت في تخصيص الموارد التعيينات.[1]

02- الديمقراطية التوافقية توفر الشروط الضرورية والعوامل المساعدة على خلق مناخ سياسي وبيئة سياسية مهيأة قادرة على استيعاب كل القوى السياسية الناشطة في الساحة السياسية الراغبة في المشاركة في العملية السياسية، مما يخفف من حدة الصراعات الداخلية، وبناء التحالفات التي تسمح لكل التكوينات الاجتماعية المشاركة في المؤسسات التمثيلية والمساهمة في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.

[1] - *المرجع نفسه*، ص ص، 84 – 85.

03- يساهم نموذج الديمقراطية التوافقية في تقريب وجهات النظر والتوجهات والرؤى بين القوى والتيارات السياسية الموجودة في الساحة السياسية، مما يخلق نوعا من التوازن والمرونة وتفعيل مساهمة جميع الفرقاء السياسيين مساهمة فعالة في العملية السياسية والسلطة، مما يقلل من الصراعات السياسية بين هذه القوى وينعكس إيجابيا على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع ويسهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة.

04- الديمقراطية التوافقية تولي أهمية كبيرة لتقاسم السلطة بين مختلف الجماعات لطائفية والفئات المكونة للمجتمع والتمثيل السياسي لهذه الجماعات في المؤسسات السياسية، مما يسهل إقامة التعاون بين النخب القيادية، وهذا ما يجعل من الديمقراطية التوافقية أكثر ملاءمة للدول التي تكافح من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والديمقراطية والحكم الراشد في المجتمعات المنقسمة.[1]

05- تم تصميم نموذج الديمقراطية التوافقية لحماية حقوق الأقليات لتحقيق أهداف على مستوى أعلى، منها تحقيق المصالحة بين مختلف الجماعات والطوائف في المجتمع الطائفي المتعدد وتحقيق الاستقرار الديمقراطي، لذا يستوجب إدراج الأقليات والطوائف في عملية صنع السياسات العامة، كون هذه الطوائف والأقليات أكثر حساسية تجاه مصالحها أو حقوقها لإمكانية ظهور الصراعات الداخلية في المجتمع المنقسم إذا شعرت أقلية أو طائفة أو جماعة عرقية ما بأنه يوجد تمييز ضدها أو هناك إساءة في معاملتها.[2]

ثانيا: عيوب نموذج الديمقراطية التوافقية: إذا كانت الديمقراطية التوافقية كآلية لمنع استبداد الأكثرية ضد الأقلية ومنحها الحماية السياسية، إضافة إلى تحقيق التوافق بين مختلف القوى السياسية والطائفية الموجودة في المجتمع الطائفي التعددي من أجل المشاركة في العملية السياسية والمؤسسات السياسية وإدارة الحكم. فرغم هذه السمات الإيجابية للديمقراطية التوافقية لا يجعلها بمنأى عن بعض المساوئ والسلبيات، فهناك من يرى أن الديمقراطية التوافقية عاجزة عن تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه انطلاقا من الركائز التي تقوم

---

1 - Pippa Norris , "Stable Democracy and Good Governance in Divided Societies do Power – Sharing institution work? ," Paper Presentation at The International Studies Association 46the Annual Convention Panel SC04 Political Institution and Ethnic Politics (05 March 2005), p. 01.
2 - Sheng Hsieh, ***op. ct.***, pp. 87-101.

عليها هذه الأخيرة، والتي تؤدي إلى التردد وعدم الفاعلية. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج الديمقراطية التوافقية نذكر النقاط التالية:

01- يرى "وليام كورنهاوزو" أن النموذج التوافقي يشبه المجتمع الطائفي الذي تكون فيه الجماعات الوسيطة تميل إلى احتواء كافة أوجه حياة أفرادها، والديمقراطية التوافقية تفضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية، كما أن تمايز مختلف القطاعات والاستقلال الذاتي الذي تتمتع به في إدارة شؤونها الخاصة يؤثر على تحقيق المساواة من خلال كون الديمقراطية التوافقية معنية بالمعاملة المتساوية أو النسبية للجماعات أكثر من المساواة بين الأفراد، كما أن الانعزال والاستقلال القطاعي قد يكون عقبة كذلك في تحقيق المساواة في المجتمع.[1]

02- يمكن أن تصبح الديمقراطية التوافقية وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع الطائفي التعددي إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية، وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حده مما يضر بالوحدة الوطنية للدولة.[2]

03- يرى نقاد مبدأ الفيتو بأنه في الوقت الذي يحول دون ديكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية فإنه على عكس ذلك قد يؤدي إلى استبداد الأقلية، زيادة على انطوائه على خطر آخر يتمثل في تجميد عملية صنع القرارات لاسيما عند إفراط الأقلية في استخدمه.[3]

04- تأخير تشكيل الحكومة بين أطراف سياسية كانت تميزهم حالة من الفرقة والعداء واختلافات أيديولوجية، فهناك من يشكك حتى في مصداقية العملية الانتخابية التي تجمع بين برامج سياسية متناقضة، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية.[4]

---

1 - "آليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة، مرجع سابق***، ص.81.

2 - رشيد عمارة، "إشكالية الديمقراطية التوافقية في الدستور العراقي،" ***المستقبل العربي*** ، ع. 222 (2005)،ص ص.205 – 10.

3 - عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الأمير علي ،"التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)،" ***المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية***، م.08، ع.03 (2016)، ص ص. 460 – 99.

4 - آمنة محمد علي، "إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.51 (2015)، ص ص. 85– 120.

05- الديمقراطية تقتضي وجود معارضة سياسية قوية وفعالة قادرة على مراقبة ومحاسبة متخذي القرار، وأعضاء المؤسسة التشريعية والتنفيذية، فعدم وجود معارضة سياسية حقيقة في الديمقراطية التوافقية مقارنة بالمعارضة في الديمقراطية التمثيلية يجعل من الديمقراطية التوافقية غير فعالة، كون المعارضة فيها قد تكون ضعيفة أو صغيرة أو غياب معارضة رسمية في المجلس التشريعي، مما يساهم بشكل كبير في شيوع ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي بين أعضاء البرلمان نفسهم، وبين كل القوى المشاركة في العملية السياسية بصفة عامة بسبب ضعف آليات الرقابة والمحاسبة.

06- قد يؤدي تطبيق الديمقراطية التوافقية إلى تزايد العداوة عند القطاعات التي حرمت من المشاركة في العملية السياسية والمشاركة في المؤسسات الرسمية وإدارة الحكم، والتي تشعر أنها تعرضت إلى تمييز ومعاملة غير عادلة، مما يوفر عوامل مشجعة على ظهور الصراعات الداخلية.

07- مسألة إيجاد التوازن والتعاون والتكافل بين مختلف المكونات والقوى السياسية في المجتمع أمر في غاية الصعوبة خاصة إذا تعلقت القرارات بفئة معينة، حيث أن خطورة المواقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها.[1]

08- أكثر انتقادات الديمقراطية التوافقية عمقا لا يتعلق بسمتها غير الديمقراطية، بل عجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والمحافظة عليه من خلال أن الحكم بواسطة ائتلاف واسع يعني عملية صنع القرارات ستكون بطيئة، كما أن الفيتو المتبادل ينطوي على خطر إضافي كونه قد يؤدي إلى تجميد صنع القرارات كليا، مما يولد حالة من الركود وعدم الاستقرار اللذان صممت الديمقراطية التوافقية لتفاديهما.[2]

09- تعد الشرعية من أهم الركائز الأساسية التي تساهم في الاستقرار السياسي والضمان المطلق لتحقيق التكامل الوطني، وإن وجود مقبولية للنظام السياسي من طرف الشعب يزيد في تعزيز الولاء والشعور بالانتماء الوطنيين، ويقضي على الخلافات بين الأفراد، لذا تظهر أزمة الشرعية للنظام السياسي في ظل التعددية المذهبية والطائفية، عندما يتخلى النظام

1 - عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي،" ***مرجع سابق***، ص ص. 125 – 60.

2- "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمعات متعددة***، ***مرجع سابق***، ص. 84.

السياسي عن الصيغة التوافقية، فتغلب عليه إيديولوجيا واحدة على حساب باقي الإيديولوجيات المذهبية، يعمل على تقوية نفوذها من خلالها، عن طريق اعتماده القاعدة الجماهيرية التي تتبع هذه الإيديولوجيا وتنتمي إليها، ويكسب النظام مكانته السياسية والاجتماعية منها، بالنظر إلى معايير القوة التي تتوفر لدى الطائفة، إما بسبب الكثرة العددية أو القوة العسكرية الرادعة أو نحو ذلك. وهذا السلوك يعبر ضرورة عن المكانة الكبيرة للانتماء والولاء للطائفة أكثر من الولاء للوطن.[1]

[1] – هوشاني، ***مرجع سابق***، ص. 82.

المبحث الثاني: الطائفية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي

يعتبر وجود الصراعات الطائفية بين مختلف مكونات المجتمع الطائفي بمثابة خلق العوامل المساعدة على بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذه الصراعات هي معضلة تعاني منها معظم المجتمعات الطائفية في العالم، حيث عرفت مرحلة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة عدة حروب أهلية ونزاعات داخلية مسلحة في كل من سيريلانكا، رواندا، الكونغو والبوسنة ولبنان، وكلها صراعات طائفية عرقية، وعندما يكون هدفها هو الاستقلال الذاتي أو الانفصال غالبا ما تأخذ أشكالا من العنف المسلح الذي تكون له نتائج سلبية على حالة الاستقرار السياسي ووحدة الدولة الوطنية.

المطلب الأول: الطائفية: المفهوم والعوامل المساعدة على ظهورها

يتم النظر إلى الطائفية على أنها ظاهرة تاريخية، اجتماعية، ذات نتائج سياسية، كونها نشأت في زمان وحكمتها متغيرات وعوامل محددة من الوعي والنشاط الإنساني، وهي ظاهرة تتغير وفقا للظروف والمتغيرات التاريخية، كما أنها ظاهرة اجتماعية لأنها تتكون من شروط اجتماعية من عناصر التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

في اللغة العربية نجد كلمة "طائفة" تعني "جماعة" والطائفي هو المنسوب إلى طائفة، لكن الطائفة في المصطلح الاجتماعي السياسي تعني الالتزام والانتماء، كما تعني التشدد والتعصب في هذا الانتماء، وقد جرى استخدام مصطلح الطائفة لوصف فئة اجتماعية مثل طائفة التجار، أو تحديد فئة دينية أو مذهبية.[1] إذ يثير مصطلح الطائفية من حيث الدلالة المعجمية والاصطلاحية عدة قضايا، فالطائفة تعرف لغة على أنها: "كلمة أصلها طائفة، والطائفة من الشيء وجزء منه، والطائفة من الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوق، وبالتالي طائفة من الناس، وطائفة من الليل، والطائفة هم جماعة من الناس وتقع على الوحد كانه أراد نفسا طائفة".[2]

[1] – سليمان تقي الدين، "الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية،" في عبد الإله بلقزيز (محرر)، ***الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2013)، ص ص. 59 ، 60.

[2]– ابن منظور، ***لسان العرب*** (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص. 2723.

المصطلح في الثقافة العربية أختلف عنه في سياقه الغربي الأوربي، ففي اللغة العربية ليس لمصطلح الطائفة معنى سلبي، كونها تعني جماعة من الناس فحسب، على عكس الثقافة الغربية فمصطلح Secta اللاتيني المشتق من Sequi يذل على معنى التبعية، ومنه أشتق المصطلح الفرنسي Sectarisme والمصطلح الانجليزي Sectarianism وأخذ المصطلح ذلالة سلبية مثلا المصطلح Sectarism أو Sectaire لهما معنى سلبي تحقيري للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة المعاصرة، وحاليا يستعمل في الأدبيات العربية باعتبارها نمطا من أنماط العلاقة بين الجماعات الدينية والإثنية.[1]

وتتشكل الطائفة من فكرة ثم تتحول هذه الفكرة إلى مشروع أي إلى هوية الجماعة لتتشكل بعدها الجماعة على اتفاق بناءا على عناصر مشتركة، أهما عنصر القرابة النسبية، ثم المصاهرة والمناصرة والولاء، ثم الالتحام الإيديولوجي، وتصبح الطائفية هي محرك الجماعة في سعيها إلى اكتساب السلطة وتوسيعها وتقويتها، وقد تكون الطائفية ممنوعة من التعبير السياسي عن نفسها بحرية وقد تكون مشروعة ومقننة.[2]

ويشتمل مفهوم الطائفية حسب "برهان غليون" على العناصر التالية:[3]

- تعدد الانتماءات الفردية داخل المجتمع الواحد.
- ضعف الانتماء العام المشترك.
- غياب التماسك والاندماج الاجتماعي.
- تعدد الولاءات وعدم انسجامها وتصارعها.
- ارتباط الطائفية بالدين (العصبية الدينية).

الطائفية السياسية: تبرز الطائفية السياسية إشكالية تتعلق بتمثيل جميع الطوائف واشراكها في العملية السياسية من جهة، وتختبر قدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية دون الإضرار

[1]- علي بن مبارك، "الطائفية ومقومات الخطاب الطائفي: تأملات واستشرافات،" في ***الطائفية*** (المملكة المغربية، الرباط: الدراسات والأبحاث، 2016)، ص . 47.

[2] - تقي الدين، ***مرجع سابق***، ص .61.

[3]- برهان غليون، ***نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة*** (لبنان، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط. 01، 1990)، ص ص. 13، 14.

بأي حق من حقوق الطوائف الأخرى من جهة ثانية، وتعرف الطائفية السياسية بأنها: "انتقال الطائفية بمفهومها العام من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، وتجسيدها على مستوى الدولة الحاضنة للجميع". لذا تميل الطائفية إلى مأسسة أنشطتها وعلاقاتها وصولا إلى التمثيل السياسي، فهي تبدأ من هدف إعادة إنتاج الطائفة ككيان ومؤسسة إلى هدف تحقيق مصالحها في السلطة والدولة من خلال الحصول على حصة فيها، والطائفية بهذا المعنى المؤسسي الاجتماعي السياسي تشكل انشقاقا عن المجتمع والدولة.[1]

فالطائفية السياسية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تضل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها، وتضل هذه الأخيرة تعمل كحزب سياسي يدافع عن مصالح الأفراد ويعمل على حل مشكلات انتمائهم إليها.[2]

وعندما تتولد لذى الطائفة رغبة في تعظيم مكانتها في مختلف المؤسسات السياسية والدستورية في الدولة والنظام السياسي، بهدف تولي قاداتها وزعمائها لأدوار سياسية هامة في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة باسم الطائفة التي ينتمون إليها، وتشكيل أحزاب سياسية ذات طابع طائفي من أجل المشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي إعطاء الطائفة مكانة في النظام السياسي القائم، وتصبح الطائفة عبارة عن رابطة سياسية، وتتعزز قوتها بسلطتها الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة بين سلطة الطائفة الاجتماعية وقوتها الاقتصادية.[3]

أما التعريف الايجابي للطائفية السياسية ينظر إليها على أنها: "نظام قانوني يناسب الدول المتعددة الإثنيات والطوائف أكثر من أية صيغة أخرى، وهي مكون أساسي للنظام السياسي والاجتماعي كونها تؤمن وتحقق التوازن السياسي بين مكونات المجتمع الطائفي

---

[1]- تقي الدين، ***مرجع سابق***، ص ص. 10- 19.

[2]- برهان غليون، ***المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق*** ، ص ص . 104 – 10.

[3]- عبد الإله بلقزيز، ***الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2013)، ص ص. 78 – 80.

المتعدد، حيث يسمح النظام السياسي الطائفي بتمثيل جميع الطوائف التي تتشكل منها المجتمعات المتعددة الطوائف، وتكون على مستوى واحد دون تغليب طائفة على أخرى".[1]

ويوجد اتجاهان في تعريف الطائفية السياسية اتجاه سلبي واتجاه إيجابي، الأول من خلال اعتمادها على سياسة المحاصصة الطائفية التي تؤدي إلى نتائج سلبية تكرس الانقسامات داخل الدولة الطائفية، والولاءات الفرعية للطوائف حلى حساب الولاء للوطن الأم، إذ تتحول الطائفة إلى كتلة سياسية تتحرك في الواقع السياسي والاجتماعي وتضخم الهويات الفرعية، وهذا ناتج عن غياب الدولة الديمقراطية التي تقر بالتساوي بين كل مكونات المجتمع، أما فيما يخص الاتجاه الإيجابي ينظر إلى الطائفية السياسية على أنها نظام وخيار مناسب لحكم الدول المتعددة الطوائف.

كما تطلق الطائفة على الأقلية وعلى الأكثرية، فالمسلمون طائفة بالمقابل نجد طوائف أخرى غير مسلمة، كالمسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس بغض النظر عن تعدادهم وفي داخل هذه الطوائف ينقسم التابعون أيضا إلى طوائف سواء كانت كثرة أم أقلية، فالمسيحيون يشتملون على الطائفة الكاثوليكية والطائفة البروتستانتية والطائفة الأرثوذوكسية، ومن هذا الطرح يمكن القول أن الطائفة لا يمكن تحديدها وتحجيمها عدديا فيمكن أن تكون الطائفة أقلية كما قد تكون أكثرية.

وتوجد مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساعد على ظهور الطائفية هي كالآتي:[2]

– ارتباط المجتمعات سلبيا بالموروثات التاريخية والتعصب له أحيانا، فقد تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافاتها السياسية والاجتماعية القائمة.

– غياب ثقافة التعدد الفكرية وثقافة التوافق السياسي، بمعنى غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية.

[1]– هوشاتي، ***مرجع سابق***، ص ص. 76 ، 77.

[2]– كاظم الشبيب، ***المسألة الطائفية : تعدد الهويات في الدولة الواحدة*** (لبنان، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط.01، 2011)، ص ص. 86 – 91.

– وجود مصالح ضيقة وأجندة سياسية ضيقة كذلك عند بعض الطوائف تعمل لأجلها دون النظر للمخاطر المترتبة عنها، فتهمين المصالح الخاصة على المصالح العامة وتتقوى الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية.

– غياب العدالة التوزيعية للمواد الاقتصادية والاجتماعية.(عدم التوازن في توزيع الموارد بين المناطق والأقاليم والطوائف داخل الدولة).

— غياب الرؤية السياسية والاستراتيجية للأطراف الداخلية المعنية بالفتنة الطائفية، ضف إلى ذلك استخدام ورقة الطائفة كأداة في الصراع والتنافس السياسيين بين مكونات المجتمع السياسي الواحد.

– المتغيرات الخارجية الدولية وبروز الأصوات المنادية بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية، وتشجيع الأقليات على تفعيل هويتها سياسيا وحتى دوليا.

– الخطابات الطائفية التي تميل إلى التناول الطائفي للوقائع تشكل إحدى أزمات النظام السياسي دون التركيز على العوامل الحقيقة التي تؤدي إلى الأزمات الطائفية وتطوراتها وآليات معالجاتها، بمعنى التركيز على البعد الطائفي والدوران حوله، إضافة إلى استبعاد الطوائف الأخرى من مجال المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

ومن العوامل الرئيسية المؤدية إلى تقوية وتثبيت التمايزات الطائفية وإعادة إحيائها في الكثير من المرات، وتحويلها إلى أدوات للصراع السياسي والاجتماعي في المجتمعات الطائفية هو غياب الطابع الوطني للدولة الذي يتم في إطاره استيعاب كل الطوائف والمكونات والقوى الموجودة في المجتمع، لكن بالمقابل توجد بعض المجتمعات التي تتميز بتعدديتها الطائفية والمذهبية والعرقية والإثنية، دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور دولة طائفية تسيطر فيها طائفة على الحياة السياسية، لذا تبدأ المشكلة الحقيقة للطائفية عندما يصبح لها وجود سياسي مميزا،

[1]– نبيل عبد الفتاح، ***الدين والدولة والطائفية : مساهمة في نقد الخطاب المزدوج*** (مصر: دار المصرية للطباعة، ط .01، 2010)، ص. 43.

حيث تصبح الطائفية حزبا سياسيا، وتتعقد هذه المشكلة أكثر عندما تبدأ الطائفة بالدفاع عن نفسها.[1]

لتصبح مؤسسات الدولة من هذا المنطلق هي دولة الطوائف، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا من أجل تحقيق التوان بين كل الطوائف الموجودة في المجتمع المعني، حيث يكون لكل طائفة حصة وموقع في السلطة، وهذا التوازن الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه هو ضمان لاستمراريتها وديمومتها، وبالمقابل هناك من يرى أن الدولة هي لها موقع محايد من كل الطوائف الموجودة في المجتمع، بمعنى الدولة هي ملك لكل هذه الطوائف، ولا تنحاز إلى أي واحدة منها، وتتدخل الدولة في حالة ظهور صراع واشتداد التنافس بين هذه الطوائف، وتحول دون الصراع بينهما حفاظا على ديمومتها لأن بها تدوم تلك الطوائف.[2]

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعلى المستوى الدولي ظهرت مرحلة جديدة فيما يخص الصراعات الطائفية والعرقية الداخلية، وظهر ما يعرف بإعادة التشكيل بوادر تشجيع أشكال التعدد الثقافي مستندا على أساس احترام حقوق الأقليات من أجل تحقيق السلم والاستقرار داخل هذه المجموعات والتنبؤ بمخاطر الصراعات.[3] إذ شهدت السنوات التي تلت الحرب الباردة بدايات تغيرات مثيرة في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات، وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكيل على خطوط ثقافية، إذ أصبحت الثقافة والهويات الثقافية هي التي تشكل كل أنماط التماسك والتفسخ والصراع، فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الاجتماعية، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية (جماعات إثنية، عرقية جماعات قومية، جماعات دينية)، والصراعات في هذا العالم الجديد ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة (الحروب القبلية والصراعات الطائفية والعرقية).[4]

[1]– غليون، ***المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق***، ص. 10.

[2]– مهدي عامل، ***في الدولة الطائفية*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 03، 2003)، ص. 24.

[3]– "باتريك سافيدان"، ***الدولة والتعدد الثقافي***، ترجمة المصطفى حسوني (المغرب: دار توبقال للنشر، ط. 01، 2011)، ص. 15.

[4]– "صامويل هنتنجتون"، ***صدام الحضارات... إعادة صنع النظام العالمي***، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: سطور، ط.02، 1999)، ص ص . 35 – 53 .

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور التقنيات والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وتطورها، الأمر الذي ساعد على تسهيل عملية التواصل والاتصال بين الطوائف سواء داخل الدولة نفسها أو خارجها وتشكيل اتجاهات وتحالفات جديدة، حيث توجد قنوات فضائية تعبر عن الطوائف وأخرى تبرز الكيانات القبلية، وفي هذه المرحلة أصبح بمقدور الطوائف والجماعات والعرقيات والأقليات أن تعبر عن أفكارها وتوجهاتها، فباتت أي مشكلة بين طائفتين قابلة للتمدد والتوسع جغرافيا وعالميا أيضا، فلا تبقى ضمن حدود الطائفتين جغرافيا وسياسيا واجتماعيا، كما أن صراعات الطوائف لم تبق على النسق التقليدي في أشكالها، فكلما تطورت أشكال وآليات الحروب هي كذلك الصراعات الطائفية تتطور في أشكالها وأدواتها.[1]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المشكلة الطائفية في هذه المجتمعات تنشأ تحت تأثير عنصرين أساسيين، أولهما ممثل في التمييز السياسي الطائفي الممارس داخل المجتمع الطائفي التعددي، أما العنصر الثاني فيتعلق بالخطاب الديني واستغلاله لتغذية المشاعر والتحريض ضد الآخر، ولمعالجة هذه المسألة لا بد من تفعيل وتطوير قنوات المشاركة السياسية في العملية السياسية، وتكريس التداول السلمي على السلطة ونشر قيم التسامح السياسي والفكري وقبول الطرف الآخر، مما يساعد على تنمية الوعي السياسي ونشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، كل هذه العوامل تساعد على كبح عمليات الصراع الطائفي والعرقي الداخلي، وتجعل مختلف المكونات الطائفية باتجاه الحراك الايجابي، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة من أجل الحفاظ على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة ووحدتها الوطنية ومنعها من التفكك، إذا لا بد من إضعاف الجوانب السلبية للتعددية الطائفية في المجتمع وبناء تقاليد تعددية إيجابية تساهم في تكريس الوحدة والولاء للدولة الأم.

---

[1]– الشبيب، ***مرجع سابق***، ص. 46.

المطلب الثاني: الطائفية والمفاهيم المشابهة

يتداخل مفهوم الطائفية مع عدة مفاهيم، ومن بين هذه المفاهيم نجد العرقية والأثنية والأقلية والقومية، على الرغم أن لكل مفهوم دلالته الخاصة التي تميزها عن الطائفية، لذا يتم التطرق في هذا المطلب لهذه المفاهيم وتبيان خصائص كل منها على النحو التالي:

أولا: العرق والأثنية: يكتسي موضوع الإثنيات أهمية كبيرة، حيث ساد الاعتقاد في أواخر القرن العشرين وفي ظل الحداثة أنه ستتلاشى الانتماءات الأثنية والثقافية ليحل محلها الانتماء الطبقي حسب المفهوم الماركسي، أو ليحل محلها الإنسان الأخير حسب تعبير "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، وجاءت الوقائع لتثبت خطأ هذه الطروحات والتنبؤات، فقد شهد العالم تصاعدا في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات حيث أن الدول المتجانسة أثنيا لا تشكل أكثر من 10% من مجموع دول العالم، في مقابل 90% من الدول المتعددة الأثنيات.[1]

وحسب خبير مركز الفكر "أمريكا الجديدة" **America New**، الباحث "باراج خانا" **Khanna Parag** سيصل عدد الدول المستقلة في المرحلة القادمة إلى 300 دولة، وستقوم أغلبها على أساس طائفي إثني بعد حروب وصراعات دموية قاتلة.[2]

ويعتبر مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للخلافات وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، يستخدمه البعض أحيانا لوصف جماعة فرعية أو أقلية، وأحيانا على جماعة أساسية لذا يوجد تداخلا بين العرق والإثنية، إذ استخدم الكثير من الباحثين الإثنية كمرادف لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية، كما أن دراسة مفهوم الإثنية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظواهر والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المعني، مثل طبيعة النظام السياسي القائم وكذا النظامين الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى الطبقات الاجتماعية، والثقافة السياسية السائدة.[3] وتشكل الأثنية بمختلف دلالاتها تهديدا لحالة

---

[1]- عبده مختار موسى، ***مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2009)، ص.127.

[2]- بن مبارك، ***مرجع سابق***، ص. 60.

[3]- مختار موسى، ***مرجع سابق***، ص. 130.

الاستقرار السياسي والاجتماعي للكثير من الدول ذات التركيبة الاجتماعية المتعددة الطوائف، كونها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة.

فمصطلح العرق Ethnicity مشتق من الكلمة اليونانية "إتنوس" Ethnos المشتقة بدورها من كلمة "إتنيكوس" Ethnikos، والتي كانت تستخدم عادة لوصف الوثنيين وغير اليونانيين في وقت لاحق، أو غير المسيحيين والشعوب من الدرجة الثانية، وكلمة "إتنكوس" تعني الأمة أو الشعب، وتعني عند اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من نفس الأصل، إلا أن استخداماته من الناحية الأكاديمية فهو جديد إلى حد ما.[1] وقدتم استخدامها في اللغة الإنجليزية بهذا المعنى في أوساط القرن 14 حتى منتصف القرن 19، وبدأت تشير تدريجيا إلى خصائص عرقية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدأت كلمة "العرقية" تستخدم في الحرب العالمة الثانية في وصف اليهود والإيطاليين والايرلنديين وأشخاصا آخرين اعتبروا أقل شأنا من الجماعات البريطانية المسيطرة، وتنقسم الجماعات العرقية إلى أربعة أنواع هي: الأقليات العرقية المدنية، الشعوب المحلية، الحركات العرقية القومية، الجماعات العرقية في المجتمعات المتعددة.[2]

ويعرف "دينكن ميشيل" العرقية على أنه: "اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى". ويعرف "رونالد كوهين" العرقية بأنها: "أحد النتائج العديدة لتفاعل الجماعة والتي تكمن في خلافات حول السلطة بين الجماعات الأغلبية والأقلية، ومن هذا المنظور تعتبر العرقية أحد جوانب الطبقية وهي ليست مشكلة في حدداتها".[3]

كما تختلف الجماعات العرقية عن بعضها البعض بفضل الانحدار المشترك والتراث الثقافي، فعنصر الثقافة هو السمة الرئيسية التي تميز الجماعة العرقية عن بقية أفراد المجتمع،

---

[1] - Sanisa Malesecic, ***The Sociology of Ethnicity*** (London : Sage Puplication Ltd, 2004), p.01.

[2] – "مارتين غريفيش" و "تيري أوكالاهان"، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص. 301- 304.

[3] – لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص.21.

كون ثقافة جماعة عرقية ما تختلف عن ثقافة الجماعة العرقية الأخرى، ومن هذا المنطلق يقر معظم المختصين في هذا المجال على أن الثقافة هي أهم معيار للتميز بين مختلف الجماعات العرقية. إذا فالجماعة العرقية هي جماعة ثقافية كون الثقافة هي الشرط اللازم لإثبات الهوية الذاتية للفرد، والجماعة العرقية تتميز عن غيرها من السكان باختلاف ثقافتها عن ثقافة الآخرين في المجتمع.[1]

فالعرقية هي جانب للعلاقة الاجتماعية بين الأشخاص ممن يعتبرون أنفسهم كما لو أنهم متمايزون ثقافيا عن أعضاء الجماعات الأخرى من يملكون معهم الحد الأدنى من التفاعل المنظم.[2] بمعنى أن العرقية هي علاقة اجتماعية ينظر فيها الفاعلون الاجتماعيون إلى أنفسهم، كما ينظر إليها الآخرون على أنهم جماعات متميزة ثقافيا.[3]

بناءا على التعريفات السابقة يمكن القول أن العرقية تطلق على جماعة افراد معينة يشترك عناصرها في مجموعة من الخصائص والمميزات الوراثية، ويعتبر عنصر الثقافة المشتركة بين افراد هذه الجماعة، هي بمثابة السمة والخاصية الرئيسية التي تميزهم عن بقية الجماعات والافراد الآخرين، كما يسود تضامن وترابط وتجانس كبير بين أفراد الجماعة العرقية، مما يشعرهم بأنهم متميزون عن بقية الجماعات الأخرى الموجودة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

في معجم "أكسفورد" شرح لكلمة Ethnic المتعلقة بالعرق Race، والعرقية لا تعني سوى انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة ولا تعني بالضرورة الانتماء القانوني الذي يحكم آراء وتصورات الفرد ونمط حياته والأهم هو هويته، إلا أن الواقع في الكثير من المجتمعات النامية يؤكد وجود تلازما واضحا بين الانتماء الإثني والواقع الثقافي.[4]

كما ينظر "فريديريك بارت" إلى الإثنية على أنها: "لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة أعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني البعيد كونها

[1]- رابح مرابط، "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة خاصة عن نيجيريا (الحرب الأهلية)،" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 1990، ص ص. 7 ، 8.

[2]- "توماس هابلاند إريكسن" ، ***العرقية والقومية وجهات نظر أنتروبولوجية***، ترجمة لاهاي عبد الحسين (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرف، 2012)، ص. 27.

3 - Sanisa , ***op.cit.***, p.04.

[4]- مختار موسى، ***مرجع سابق*** ، ص.129.

مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية". ويستعمل "أنتوني سميت" كلمة الإثنية ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما أنها ترتبط برقعة أرض معينة وتمتاز ببعض العناصر الثقافية المشتركة، وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها.[1]

ثانيا: الأقلية والجماعة العرقية:

01– الأقلية: يوجد خلاف بين الباحثين في تسمية الأقليات Minority، فنجد من يسميها بالأقليات القومية National Minorities، وهناك من يسميها بالأقليات Minorities، وهناك اتجاه ثالث يسميها بالأقليات العرقية. بالتالي يوجد ثلاثة اتجاهات فكرية في تحديث مفهوم الأقلية ممثلة على النحو التالي:

أ – الاتجاه العددي: تعريف الأقلية بناءا على معيار العدد (عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنة بعدد باقي أفراد المجتمع).[2] ويركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأقلية على المعيار العددي لذا يتم النظر للأقلية على أنها الجماعة أو الجماعات العرقية ذات العدد الأقل في مجتمعها مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان المجتمع.

ب – اتجاه الفاعلية: تعريف الأقلية بناءا على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لها، لذا فلأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة من الناحية السياسية ومسلوبة الحقوق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن عدد أفراد هذه الجماعة.[3] حيث تعاني الكثير من الأقليات في العالم من الاضطهاد والاستبعاد والتمييز من قبل جماعات الأغلبية مثل أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار.[4] فالأقلية حسب هذا الاتجاه هي مجموعة من الأفراد يعيشون داخل الدولة، غير أن هذه الجماعة لا تتمتع بالقوة والسيطرة.

ج – اتجاه الفاعلية والعدد معا: يعرف الأقلية من خلال الدمج بين معيار العدد ومعيار الفاعلية، فالأقلية حسب هذا الاتجاه هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا داخل

---

[1]– لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص. 22.

[2]– أحمد وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص ص. 152– 54.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص. 158.

[4]– أحمد وهبان، ***الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي*** (المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص. 05.

الدولة.[1] (الجمع بين معيار العدد البشري الأقل ومعيار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي).

كما تعرف الموسوعة السياسية الأقليات Minorities, Minorités بأنها: "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيا وطبقيا متميزا، ويستخدم المفهوم أحيانا بمعنى طبقي سياسي أيضا كأن يقال أقلية حاكمة.[2]

ويعرفها "فرانسيسكو كبوتورتي– Francesco Capotorti" بأنها: "جماعة تمثل أقلية عددية مقارنة مع باقي ساكن الدولة، وهي في طبيعة غير مسيطرة يتميز أعضاؤها عن باقي الأفراد في الدولة من الناحية العرقية واللغوية والدينية، وتجمعهم روح التضامن فيما بنهم للاحتفاظ بثقافتهم ودينهم ولغتهم".[3]

وتناولت الموسوعة الأمريكية الأقليات على أنها: "جماعات تتميز بوضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة من حيث القوة والنفود والحقوق في المجتمع نفسه، وغالبا ما يتعرض أفراد الأقليات إلى حرمانهم من التمتع الكاف بامتيازات مواطني الدرجة الأولى".[4]

وفي عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات تعريف قدمه أحد أعضائها للأقلية على أنها: "جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية، ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة، ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم نتيجة وجود إرادة

---

[1]– وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق***، ص. 168.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، ***موسوعة السياسية*** (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص. 244.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، ***الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي*** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 01، 1988)، ص. 05.

[4]– هايل عبد المولي طشطوش، ***الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية*** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط. 01، 2012)، ص.64.

جماعية في البقاء كجماعة متميزة، وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون".[1]

ويميز "كيمليكا ويل" "Kymilicka Will" بين الدول المتعددة الأقليات القومية والدول المتعددة الإثنيات، فالأولى هي تلك التي يكون التنوع الثقافي فيها ناتجا عن وجود مجموعات ثقافية كانت في نفس الوقت مستقلة كمجموعات وتابعة ترابيا لمركز الدولة، أما الثانية هي الدول المتعددة الإثنيات وينتج التنوع الثقافي في هذه الحالة من الهجرة الفردية والعائلية، كما يمكن أن تذوب أقلية داخل أقلية أخرى، وعندما تكون هذه الأقلية متخلفة ومتأخرة فإن الذوبان يكون كليا.[2]

بناءا على التعاريف السابقة للأقلية يمكن تقديم تعريف لها على أنها: "جماعة من الناس في دولة ما تجمعهم خصائص وتقاليد مشتركة مثل الدين أو العرق أو اللغة أو الصفات الجنسية، هذه الخصائص تميزها عن بقية السكان، وهذه الجماعة عددها أقل مقارنة بمجموع السكان في الدولة، كما أن لهذه الجماعة لديهم شعور بالتضامن ويرغبون في المحافظة على بقائهم وعلى خصائصهم ومعتقداتهم، خاصة في وقت الأزمات السياسية والاجتماعية". كما يستخدم مفهوم الأقليات عادة عندما تتوفر عند جماعة ما شعور بالحرمان نتيجة تعرضهم للتمييز سواء على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو النوع، وتوجد بعض الأقليات التي تعاني من التمييز والاضطهاد لكن بدرجات متفاوتة في مختلف قطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ومن أمثلة الأقليات التي تعاني هذا الوضع نجد: الأقلية المسلمة في الهند، حيث تتعرض هذه الأقلية إلى اضطهاد كبير من طرف الأغلبية الهندوسية، كما نجد كذلك أقلية الهنود الحمر في المكسيك، التي يعاني أفرادها من أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية، وكذلك الحال بالنسبة للأقلية المسلمة في بورما وإثيوبيا، بالمقابل نجد بعض الأقليات تتمتع بالمساواة مع الأغلبية، مثل أقلية الباسك في اسبانيا، والأقلية الفرنسية في كندا.

---

[1]- وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية***، ***مرجع سابق***، ص ص. 171 ، 172.

[2]- "سافيدان"، ***مرجع سابق***، ص. 78 ، 79.

02- الجماعة العرقية: توجد اختلافات كبيرة حول مفهوم الجماعة العرقية، هناك من يشترط في تعريفها أن تكون موجودة داخل مجتمع أكبر منها، حتى يمكن أن يطلق عليها اسم جماعة عرقية، وفي المقابل يوجد اتجاه ثاني يشترط توافر رابط الأصل العرقي أو السلالة وباقي المقومات الثقافية من لغة ودين والتاريخ حتى يمكن وصف هذه الجماعة بأنها جماعة عرقية.

وتعرف الجماعة العرقية بأنها: "تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات كوحدة الأصل أو الثقافة كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية، فالجماعة العرقية هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر منها لها ثقافتها المتمايزة وتشعر بذاتيتها، ويرتبط أفرادها معا إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية".[1] والجماعة العرقية تقتضي وجود انتماء عرقي يتعزز هذا الانتماء من خلال التاريخ المشترك، الدين، والقرابة ولغة أو لهجة تميزهم عن باقي السكان الآخرين.[2] فكل جماعة عرقية أو أقلية أو إثنية تحافظ على ثقافتها وعاداتها، ولقد كانت العزلة الجغرافية والاجتماعية بمثابة عوامل مساعدة في الحفاظ على التنوع الثقافي القائم.[3]

تصنيف الجماعات العرقية: توجد مشكلة في تحديد وتصنيف الجماعات العرقية لكونها وحدات ثقافية متناقضة، ضف إلى ذلك صعوبة تحديد الحدود العرقية، وقد حظيت هذه المسألة باهتمام خاص من طرف العديد من علماء الأنثروبولوجيا، وخاصة من مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية.[4] فقد تعددت وجهات النظر بالنسبة للباحثين فيما يخص تصنيف الجماعات العرقية، فاختلفت المعايير المستخدمة في عملية التصنيف تبعا لاختلاف الأسس الفكرية لكل باحث، فهناك من يستخدم معيار المقومات الذاتية للجماعة العرقية كوحدة

1 – وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق،*** ص.110.

2 - John A Shoup, ***Ethnic Croup of Africa and The Middle East : An Encyclopedia*** (United States of America , California : abc-clio, llc, 2011), p.14.

3- Fredrik Barth , ***Ethnic Groube and Boundaries : The Social Organization of Culture Difference*** (United States of America , Boston : Little, Brown and Company, 1969), p.09.

4- Harald Eidhein ," When Ethnic Identity is a Sosial Stingma," in Fredrik Barth (ed) , ***Ethnic Groube and Boundaries : The Social Organization of Culture Difference*** (United States of America , Boston : Little, Brown and Company, 1969), p.19.

الأصل والمقومات الثقافية، في حين نجد من يستند إلى معيار الموقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإقليمي للجماعة العرقية.

01: معيار المقومات الذاتية للجماعة العرقية: من خلال هذا المعيار نجد:

أ – الجماعة السلالية: هي جماعة عرقية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك، فهي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية العامة وتنتشر هذه الجماعات السلالية في العديد من دول العالم المعاصر، فنجد على سبيل المثال المجتمع الأفغاني يتكون من ثماني جماعات عرقية سلالية هي: (جماعة البشتون) هي جماعة الأغلبية، (جماعة الطاجيك) هي كبرى الأقليات ذات أصول إيرانية، (جماعة الأزبك) هي جماعة أقلية ذات أصول آسيا الوسطى والقوقاز، (الهزارة) هي جماعة أقلية ذات أصول تترى مغولي، إضافة إلى أربع جماعات أقلية صغيرة (النورستاني، البلوتشي، القرجيز والتركمان).[1]

ب – الجماعة اللغوية: هي كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة وتتمايز من خلالها عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في المجتمع (كندا، الهند، العراق السودان، إيران).[2] حيث تميز العديد من المجتمعات بالتعدد اللغوي مثلما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، وكذلك المجتمع الهندي الذي يضم عدة لغات، مع وجود العديد من اللهجات المحلية، ومن هذا المنطلق ينظر للجماعة اللغوية على أنها جماعة عرقية بغض النظر عن عددها أو وضعها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، على أن يتشارك أفرادها نفس اللغة، مما يميزها عن باقي الجماعات الأخرى في المجتمع.

ج – الجماعة الدينية: هي كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها في نفس المجتمع (لبنان، مصر، الهند، نيجيريا).[3]

[1]– وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق***، ص ص. 190 ، 191.

[2]– لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص.40.

[3]– وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق***، ص. 193.

02: معيار الموقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماعة العرقية: استنادا إلى هذا المعيار نجد نوعين من الجماعات العرقية، جماعات عرقية مستضعفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بغض النظر عن عدد أفرادها، بالمقابل وحسب نفس المعيار توجد جماعات عرقية مسيطرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وهي تحوز مقاليد السلطة:

أ – الجماعات العرقية المسيطرة: هي الجماعات العرقية التي تهيمن على مقاليد السلطة والثروة في مجتمعها، والتي يحتل أفرادها أرقى المواقع في السلم الاجتماعي ويشكلون الفئة الأكثر ثراءا.[1]

ب – الجماعات العرقية غير المسيطرة: هي الجماعات العرقية التي تكون بمنأى عن السلطة وبعيدة عن مواقع صنع القرار ورسم السياسيات العامة، ويحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رسمية، ويشكل أفرادها الفئة الأقل ثراءا من الناحية الاقتصادية في مجتمعهم.[2]

[1]– لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص.41.

[2]– بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، ***تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا*** (السودان: مركز الراصد للدراسات، 2006)، ص. 33.

المطلب الثالث: إدارة المجتمعات الطائفية: استراتيجيات وسياسات تحقيق الاستقرار السياسي

تشكل الصراعات الطائفية والعرقية تهديدا كبيرا للاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المتواجدة فيها، كون هذه الجماعات الطائفية والعرقية تلجأ إلى استخدام كل وسائل العنف من أجل تحقيق أهدافها بما فيها أعمال العنف السياسي والصراع المسلح، ويترتب عن ذلك أثار سلبية سواء على حالة الاستقرار السياسي أو فيما يتعلق بقضية الوحدة الوطنية للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار السياسي داخل هذه المجتمعات المتعددة التركيبة الاجتماعية وغير المتجانسة يقتضي توفير الآليات المؤسساتية الديمقراطية التي تكرس التداول السلمي على السلطة بين مختلف الفواعل ومكونات المجتمع، وضرورة إشراكهم في العملية السياسية مما يحقق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي.

أولا: الصراعات الطائفية ومسألة الاستقرار السياسي:

01- الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات: الاستقرار السياسي لا يعني تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ عليها على المدى البعيد، بل يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي من خلال وجود آليات سلمية للتداول على السلطة بين قوى سياسية نشطة في المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا بوجود التعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب والعمل السياسي، ولا يتحقق التداول السلمي على السلطة إلا من خلال الانتخابات الديمقراطية التعددية والنزيهة.[1] ولكي تكون الانتخابات ذات معنى يجب أن يتوافر مستوى معين من التنظيم السياسي، والهيئات الديمقراطية المنظمة والمشرفة على العملية.

يتعرض بعض الباحثين لدراسة الاستقرار السياسي من خلال دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتحديد عوامله ومؤشراته، وفي هذا الصدد يعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه: "وضعية تتسم بالتغيير السريع غير المنضبط أو المحكم، ويتزايد العنف السياسي وتتناقص الشرعية بانخفاض قدرات النظام السياسي، وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي وعدم احترام القواعد الدستورية أو

[1]- إسماعيل صبري ،" التنمية المستقبلية في منظور المشروع الحضاري،" ***المستقبل العربي***، ع.269 (2001)، ص. 181.

تناقص أو انهيار شرعية المؤسسات".[1] كما يعرفه "حمدي عبد الرحمان حسن" بقوله: "عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعية وكفاءته من جهة ثانية".[2]

يرى "آرنت ليبهارت" أن الاستقرار السياسي مصطلح ملتبس يكاد يضاهي الديمقراطية في صعوبة التعريف كونه متعدد الأبعاد، فمن أبرز النظام الديمقراطي المستقر أن يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطيا، أو ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي أو المحتمل وتجسد هذه الأبعاد مجتمعة مظاهر الاستقرار السياسي الديمقراطي.[3]

يتحدد الاستقرار السياسي حسب "رتشارد هيجوت" بمدى قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيدا عن العنف واستنادا للشرعية.[4] أما "مسعد نيفين" ترى بأن الاستقرار السياسي "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق الحدود دعما لشرعيته وفعاليته".[5] ومن بين أهم مؤشراته ما يلي:[6]

– غياب الصراعات الداخلية وأعمال العنف، وتكريس ثقافة التسامح، (غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات).

---

[1]– إبراهيم حسنين توفيق، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، 1999)، ص. 35.

[2] – حسان بن نوى، ***تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط*** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 01، 2015)، ص. 74.

[3] – "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق***، ص. 16.

[4]– "ريتشارد هيجوت"، ***نظرية التنمية السياسية***، ترجمة عبد الحميد حمدي (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، ص. 220.

[5] – بن نوى، ***مرجع سابق***، ص ص. 75 ، 76.

[6] - R Hibbing And E Theiss-Morse,"Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be", ***American Political Science Review***, vol.95, n.01 (2001), pp, 145- 52.

– التداول السلمي على السلطة وضمان ممارسة الأفراد والجماعات لحقوقهم السياسية من خلال المشاركة في رسم السياسات العامة وصناعة القرارات التي تتعلق بحياتهم.

– تمتع مؤسسات النظام السياسي بالشرعية والقبول الشعبي، وسيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع.

– قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المجتمعية وتحويلها إلى مخرجات، (قوة النظام السياسي ومقدرته علي حماية المجتمع وسيادة الدولة).

– الاستقرار الوزاري والبرلماني.

– التوزيع العادل للثروات بين مختلف الفئات وبين الأقاليم والمناطق على أساس المواطنة دون أي تميز طائفي أو عرقي أو ديني.

– الغياب النسبي في التغيير في مكونات النظام السياسي، (محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية)، وغياب القوى الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي وآليات عمله، مما يؤثر على استمراريته.[1]

ويستند استقرار أي نظام سياسي حسب "صامويل هنتنجتون" Samuel P Huntington" إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية، فمع تزايد المشاركة السياسية يجب أن يتزايد مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي.[2] فحتى تستطيع المجتمعات المتعددة الطوائف والإثنيات المحافظة على مستوى عال من الاستقرار السياسي ووحدتها الوطنية يجب أن تعمل على توسع المشاركة السياسية لتشمل كل مكوناتها الاجتماعية من جهة، والعمل على تطوير وتنمية مؤسساتها السياسية من جهة ثانية لكي تكون أكثر تعقيدا وتماسكا.

---

1 - Jean Erik and Svonte Arvson , ***Polition and Society in Western Europe*** (London: Sage Puplication Jourth Edition, 1999) ,p.294.

2 – "صمويل هنتنجتون"، ***النظام السياسي لمجتمعات متغير***، ترجمة سمية فلو عبود (لبنان، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ط. 01، 1993)، ص. 102.

ويعتبر مفهوم الطائفية أحد أبرز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الطائفية المتعددة، كون الصراعات الطائفية تؤثر على استقرار المجتمع وتهدد وجود الكيان السياسي للدولة، إذ شهدت العديد من الدول صراعات طائفية، مثل نيجيريا بداية من سنة 2000، حيث وقعت أعمال عنف بين المسلمين والمسيحيين في ولاية "كادونا" إثر مطالبة المسلمين السلطات النيجيرية بتطبيق السريعة الإسلامية، بيد أن المسيحيين رفضوا ذلك، كون بلادهم ذات تعددية إثنية وعرقية وطائفية والدستور النيجيري يكفل ذلك، وفي 24 جانفي 2010 نفد المسيحيون مذبحة ضد المسلمين في مدينة "جوس" وسط البلاد، مخلفة مئات القتلى.[1]

لذا يشكل الانتماء العرقي أو الطائفي في المجتمعات المتعددة مركز السياسة، كما يشكل التقسيم العرقي والطائفي تحديات لتماسك الدولة وأحيانا إلى العلاقات السلمية بين الدول، فالصراع العرقي والطائفي يضر بالروابط التي تحافظ على الحضارة، وغالبا ما تكون الصراعات العرقية والطائفية بمثابة العوامل التي تساعد على ظهور الحروب الأهلية ونهب خيرات الدولة وهروب أعداد كبيرة من الناس.[2]

وفي ظل سيطرة الطائفية تتحول السلطة في الدولة وقتها من أداة لتحسين الإدارة الاجتماعية وتعظيم المصالح المشتركة والجماعية، ومن مركز توظيف اجتماعي عام، إلى أداة لتعظيم المنافع الخاصة، لذا فالنظام الطائفي لابد أن يؤدي إلى دمار الدولة وإلغاء كل توظيف اجتماعي، بمعنى ان الطائفية هي العدو الاول للدولة واستقرارها.[3] وتتجلى أهم مخاطر الطائفية في النقاط التالية:[4]

– إضعاف سيادة الدولة (تحول الطائفية إلى صراع ومحاصصة وعنف، وهيمنة طائفة على بقية الطوائف الموجودة داخل المجتمع المعني).

---

1 – هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة حركة دلتا نهر النيجر،" ***دراسات دولية***، ع. 46 (2010)، ص ص. 95- 113.

2 - Donald L.Horwitz, ***Ethnic Croups in Conflict*** (England , London : University of California Press, 1985), p. 28.

3– غليون، ***نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة***، ***مرجع سابق***، ص. 42.

4 – هوشاتي، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 81 ، 82.

– تأثيرها على شرعية النظام السياسي، كون الشرعية هي أهم الركائز التي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، فأزمة شرعية النظام السياسي تظهر في ظل التعددية الطائفية عندما يتخلى النظام السياسي عن الصيغة التوافقية، فتتغلب عليه أيديولوجية طائفة واحدة على حساب باقي أيديولوجيات الطوائف الأخرى.

فقد شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين تحولات واضطرابات سياسية معظمها خلال تفكك الاتحاد السوفييتي والأنظمة السياسية في البلقان، فمند سنة 1988 شهدت هذه المرحلة صعود ما يسمى بالدول الفاشلة، أي التي وقع فيها انهيار شبه حقيقي للحكومات المركزية الحاكمة، أو صارت إلى حالة من النزاعات والصراعات الداخلية سواء كانت عرقية أو طائفية أو إثنية والتي انتهت في غالب الأحيان بحرب أهلية، وذلك في بعض المناطق في عدة من الدول المستقلة شكليا، ولا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي قامت على أنقاض الأنظمة الشيوعية، فأصبحت حكومات هذه الدول عاجزة عن السيطرة على كل مناطقها وأقاليمها وتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي مثل سيريلانكا، رواندا، ليبيريا، كولومبيا..الخ، لأنه يوجد أزمة في قوة الدولة وشرعيتها.[1]

وبالمقابل توجد مجتمعات تتكون من مجموعات طائفية وعرقية وإثنية مختلفة عن بعضها البعض ولكل منها خصائصها، بما في ذلك التاريخ ، اللغة، الدين، العادات، اللباس، لكنها لا تعرف صراعات فيما بينها، لذا فالانتماءات الطائفية والعرقية لا تؤدي بالضرورة إلى تجزئة المجتمعات المتعددة، فقد يكون هذا التنوع بمثابة عامل قوة للدولة، والأمر هنا يتوقف على كيفية تنظيم الأفراد وتحديد أنفسهم داخل المجتمع فضلا عن كيفية نظر الآخرين إليهم.[2]

غالبا ما تتميز الحركات العرقية والطائفية بالعنف من أجل بلوغ الأهداف الانفصالية، سواء تتمثل هذه الوسائل في الحرب النظامية، أو في حرب العصابات أو التطهير العرقي، أو عمليات الاغتيال أو الاختطاف أو المظاهرات غير السلمية ذات الطابع العنيف، وأخطر تداعيات الصراعات الطائفية هو تحولها إلى حروب طائفية وأهلية خاصة إذا كانت قائمة

[1] – "إيريك هوبزباوم"، ***العولمة والديمقراطية والإرهاب***، ترجمة أكرم حمدان و نزهت طيب (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 01، 2009)، ص ص، 73 ، 74.

[2]- William A Darity Jr," Ethnic Conflict-Inequality, Gender," in ***International Encyclopedia of Sciences*** (New York: Macmillan Reference USA, 2nd Edition, vol.03, 2008), p.01.

على الاحتقانات الطائفية والسياسية وحتى الأمنية، وأخطر ما في الأمر هو صعوبة العودة إلى الاستقرار لو اندلعت حرب طائفية، وقد تمتد آثارها لتشمل الأقاليم والدول المجاورة. ومن أمثلة ذلك نذكر مالي:

01:رواندا: في عام 1959 عرفت رواندا ثورة عنيفة، انقلب فيها " الهوتو" على زعمائهم من "الواتوتسي"، فذبحوا منهم بضعة آلاف، وأسسوا جمهورية يسيطر عليها "الهوتو"، ونفوا حوالي 150 ألف من "التوتسي"، فالنظام الرواندي عجز عن استيعاب فئات اجتماعية مستبعدة من النظام السياسي، ومع حلول عام 1966 كان حوالي نصف شعب "الواتوتسي" الذي يعد آنذاك حوالي 400 ألف نسمة قد لقي حتفه أو أجبر على مغادرة البلاد.[1]

شهدت رواندا مند عام 1991 صراعا عرقيا طائفيا كبيرا بين قبيلتي "الهوتو" (جماعة الأغلبية) وقبيلة "التوتسي" (جماعة الأقلية)، وقد بلغ هذا الصراع ذروته سنة 1994 على إثر اغتيال رئيس "رواندا" و "بوروندي" في 06 أفريل 1994 على إثر إسقاط طائرة كانا على متنها فوق العاصمة الرواندية "كيجالي"، وقد وجهت أصبع الاتهام إلى مليشيات "التوتسي"، الأمر الذي أذى إلى نشوب حرب نظامية بين الجيش الشعبي الرواندي التابع للتوتسي في مواجهة الحكومة الرواندية الذي كانت أغلبيته من "الهوتو"، وانتهت هذه الحرب بالإطاحة بالحكومة الرواندية، وأصبحت الأقلية هي المسيطرة، وخلفت هذه الحرب قرابة المليون ضحية أغلبهم من قبيلة "الهوتو"، إضافة إلى تشريد الملايين من الروانديين وأصبح يطلق على هذه الحرب "بمذبحة القرن".[2]

02: ليبيريا: شهدت ليبيريا خلال الفترة الممتدة ما بين 1989- 1997 صراعا عرقيا طائفيا داميا، بين جماعتي "الجيو **Gio**" و "المانو **Mano**" من جهة والجماعة العرقية المسيطرة ممثلة في جماعة "كراهن **Krahn**" من جهة ثانية، إذ شنت "الجيو والمايو" بزعامة "تشارلز تيلور" حرب عصابات ضد الجيش الليبيري الذي تسيطر عليه جماعة "كراهن"، وفي 09 سبتمبر 1990 تمكنت قوات "البرنس جونسون" المنشقة عن قوات "تيلور" من اغتيال الرئيس

[1] - "هنتنجتون"، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق***، ص. 164.

[2] - وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مرجع سابق***، ص ص. 314 ، 315.

الليبيري الكراهني الأصل "صمويل دو"، ومند ذلك الوقت دخلت البلاد في حرب أهلية واسعة النقاط واستمرت هذه الحرب في مرحلتها الأولى حتى جوان 1997 مخلفة نتائج وخيمة ما يقارب 150 ألف ضحية، وتشريد عشرات الآلاف من الليبيريين وفرارهم إلى الدول المجاورة، إلا أنها اندلعت مرة ثانية سنة 1999 بعد فشل "تايلور" في تحقيق الاندماج الوطني واستمرت هذه الحرب الأهلية الطائفية حتى 20 أوت 2003 وتوقيع اتفاق أكرا.[1]

03: اندونيسيا: عرفت اندونيسيا صراعا عرقيا طائفيا داميا بين مليشيات الحركة الانفصالية لسكان تيمور الشرقية وقوات الحكومة الاندونيسية بداية من سنة 1975 بعد انسحاب البرتغال من تيمور الشرقية، هذه الأخيرة التي بدأ سكانها بالمطالبة بالانفصال عن اندونيسيا ذات الأغلبية المسلمة وإقامة دولة مستقلة، واستمر الصراع إلى غاية 1996 مخلفا ما بين المائة والمائتين ألف ضحية.[2]

تتغير القوى النسبية للجماعات والطوائف في المجتمعات المتعددة، وللمحافظة على قوة وتماسك هذا المجتمعات وتجنب انقسامها ودخولها في الصراعات الداخلية، يستوجب الأمر مشاركة كل الجماعات والتكوينات في العملية السياسية والسلطة، من خلال المؤسسات السياسية القائمة التي تعمل على توجيه السلطة ومنع هيمنة واستبداد قوة اجتماعية على باقي التكوينات، والعمل على تحقيق الانسجام في المصالح بين الجماعات والطوائف، وتكريس المصلحة المشتركة والولاء للدولة الأم، ومن أجل معالجة مسألة الصراعات العرقية وتحقيق الاستقرار السياسي، يستلزم بناء نظام حكم ديمقراطي، وتكوين مؤسسات دستورية قوية، وتكرس سيادة القانون، والمساواة والتوزيع العادل للثروات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية بين كل الأفراد والجماعات والأقاليم والمناطق بغض النظر عن انتمائهم الطائفي أو العرقي أو الديني أو المذهبي.

ثانيا: استراتيجيات وسياسات إدارة المجتمعات الطائفية: تتباين الاستراتيجيات والسياسات والآليات التي تتبعها الدول المتعددة التركيبة في معالجة مسألة التعددية الطائفية

---

[1]- بدر حسن الشافعي، ***تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج الإيكواس*** (القاهرة: دار النشر للجامعات، ط.01، 2009)، ص. 160.

[2]- وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية***، ***مرجع سابق***، ص. 341.

والعرقية وإدارتها تبعا لاختلاف وجهات النظر للقادة السياسيين، وطبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم وحسب الظروف الزمانية والمكانية، إذ تلعب المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة دورا مهما في إدارة هذه العملية من أجل تحقيق الاندماج والاستقرار السياسي داخل المجتمع التعددي والحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة.

01– استراتيجية الديمقراطية التوافقية: من أجل معالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات الطائفية وتحقيق التجانس السياسي والاجتماعي والاستقرار السياسي تم اقتراح نموذج الديمقراطية التوافقية، هذا الأخير الذي عرف نجاحات في العديد من الدول الأوربية المتعددة التركيبة الاجتماعية القليلة العدد مثل: سويسرا وبلجيكا وهولندا. ويمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية في النقاط التالية:

– آلية سلمية لتداول السلطة، ومجال تطبيقها هو المجتمعات المتعددة والمتصارعة.

– آلية لتشجيع المشاركة السياسية على مستوى التكوينات الجزئية وعلى مستوى الشعب بشكل عام، وتستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي، وتمكن من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين مختلف الطوائف ومكنات المجتمع.[1]

– القرارات لا تكتسب صفة الشرعية دون موافقة جميع الأطراف الداخلية المشاركة في العملية السياسية.[2] إضافة إلى التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.[3]

في الدول القليلة السكان الكثيرة التنوع الإثني والعرقي، تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الدول إلى تشكيل حكومات ائتلافية، تمثل فيها الطوائف والمكونات المختلفة، بحسب نسبها مقارنة مع المجموع العام للسكان في الدولة، في إطار ما يعرف بنموذج الديمقراطية التوافقية.[4]

---

[1] – يوسف بن يزة، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي: قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية،" ***دفاتر المتوسط***، ع.02 (جانفي 2015)، ص ص.23 – 41.

[2] – حسن تركي عمير، "إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية،" ***ديالي***، ع. 58 (2013)، ص ص. 134 – 204.

[3] – نيفين مسعد، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، ***المستقبل العربي***، ع.26 (نوفمبر 2008)،ص. 73.

[4]– "أرنت ليبهارت"،***الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة***، ترجمة أفلين مسرة (بيروت: المكتبة الشرقية، 1984)، ص.07.

02- استراتيجية الفيدرالية: تشير كلمة الفيدرالية إلى التآلف والتعاقد، واستعملت الكلمة في إطارها السياسي بشكل حديث نسبيا وجرت عدة محاولات لتعريفها، على سبيل المثال تعريف "لاري دايموند" الذي يعرفها بقوله: " الفيدرالية هي تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة بين حكومة مركزية وحكومات محلية، وعلى نحو يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية". كما يعرف "جورج أندرسون" الفيدرالية بأنها: "شكل ديمقراطي من أشكال الحكم تقو على أساس الدستور وسيادة القانون".[1] فالفيدرالية هي بمثابة نظام حكومي متعدد المستويات يجمع بين الحكم المركزي والحكم الذاتي أو المحلي للأقاليم التابعة للدولة الفيدرالية كاستراتيجية لاستيعاب الهويات والمكونات الاجتماعية، والحفاظ عليها داخل أتحاذ سياسي أكبر حجما، وهي حلا لبعض المشكلات المرتبطة بوجود أعراق وقوميات وطوائف متباينة الأهداف والمصالح داخل الدولة الواحدة.

كما يتم النظر إلى الفيدرالية على أنها أهم صور الكيانات الدولية الناجحة حتى الآن، وهي تعني اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع، على أن تبقى باقي السلطات في أيدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي، وينظر إلى الهيكل الاتحادي بأنه يسهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية وحمايتها من ظهور الاستبداد المركزي **Central Tyranny**.[2]

وتوجد حاليا حوالي 25 دولة في العالم تطبق الفيدرالية، تضم أكثر من 40 % من سكان العالم مثل كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، بلجيكا، استراليا، وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية، ماليزيا.... الخ، ويوصف بعض المختصين الفيدرالية بأنها الوحيدة القادرة على توحيد الدول ذات النظم المتمايزة والمتباينة ضمن إطار الدولة الواحدة، لهذا فهي تنطوي على قيمة ديمقراطية كبيرة كونها تسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية خاصة محلية تكون أكثر ملائمة لصالح الولاية في إطار الدولة الفيدرالية، وهذه الأخيرة هي القادرة على

---

[1] – عليوي العرداوي ، ***مرجع سابق***، ص ص. 28-75.

[2] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ***معجم مصطلحات حقوق الانسان***، ص.335.
Available From http:// www.Ao Academy.Org/Docs/Moajam , Retrieved:20-05-2017.

استيعاب الشعوب غير المتجانسة التي تعاني العديد من الانقسامات.[1] وتتميز الأنظمة الفيدرالية بمجموعة من الخصائص المشتركة يمكن حصرها على النحو التالي:

– وجود دستور مكتوب لا يمكن تعديل بعض أجزائه من قبل الحكومة الفيدرالية وحدها، فالتعديلات الرئيسية التي تؤثر على الوحدات المكونة بصفة عامة تحتاج إلى موافقة أساسية منها.[2]

– تمتع رعايا الاتحاد الفيدرالي بجنسية واحدة، ولكل دولة من الدول المحلية دستورها إلى جانب الدستور الفيدرالي.[3]

– للدولة الاتحادية رئيس واحد هو رئيس الدولة الفيدرالية يتم انتخابه طبقا للدستور الفيدرالي.[4]

ففي الدولة المتعددة الطوائف والقوميات والأثنيات يتم طرح نموذج الفيدرالية كآلية تسعى من خلالها الدولة الأم إلى التكيف مع طموح ورغبة الأقليات القومية في الحكم المحلي من أجل المحافظة استمرارية ووحدة الدولة، وهذه الآلية تمكنها من الاعتراف بمطالب الأقليات في الاستقلال الذاتي، إذ توفر الفيدرالية استقلالا ذاتيا موسعا للأقليات، بما يضمن لها القدرة على صنع القرارات دون أن تتمكن الأكثرية من الهيمنة وتحقيق الغلبة العددية.[5] فالفيدرالية تحفظ وحدة الدولة وكيانها السياسي من جهة، وتمنح المقاطعات والأقاليم نصيبها من السلطة والتمثيل السياسي في المؤسسات السياسية.

انطلاقا من أن الأغلبية والأقلية السياسية ستتحول في المجتمعات غير المتجانسة التركية الاجتماعية طائفيا وأثنيا وعرقيا بنسب متفاوتة إلى أغلبية وأقلية قومية أو طائفية، مما يخلق

---

[1]– رنا مولود شاكر، "النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي،" ***الأنبار للعلوم القانونية والسياسية***، م. 01، ع. 06 (2012)، ص ص. 275- 300.

[2] – "جورج أندرسون"، ***مقدمة عن الفيدرالية***، ترجمة مها تكلا (كندا، أوتاوا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007)، ص. 02.

[3] – سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر*** (مصر، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، 2007)، ص.88.

[4]– سعد علي حسين التميمي، "معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق،" ***مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*** ،ع. 42 (2013)، ص ص. 01- 26.

[5] – حسام الدين علي مجيد، ***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج والتنوع*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2010)، ص. 98.

حالة من استبداد الأغلبية ضد الأقلية، تم تقديم حلا قائما على مبدأ التوافق الذي يعتبر أرضية عمل مرنة لمعالجة مشكلة التفكك وعدم التجانس والصراعات يقوم هدا المبدأ على أحد الاستراتيجيات السابقة أو كلاهما معا (النظام الفيدرالي والديمقراطية التوافقية).

03- سياسة التطهير العرقي: Ethnic Cleansing و الإبادة الجماعية :Génocide:

عندما تكون الشعوب العرقية هي الأقليات في أراضي تسيطر عليها جماعات عرقية أخرى منافسة، قد يتم طردها من هذه الأراضي أو إبادتها، بمعنى إبعاد الأقليات العرقية مثل ما حصل بعد انقسام "يوغوسلافيا" وسياسة التطهير العرقي الممارسة، وقد أكتسب هذا التعبير معناه الحالي خلال الحرب في البوسنة والهرسك (1992- 1995)، حيث كان للضباط العسكريين في الجيش الشعبي اليوغسلافي السابق دور متميز في هذه الأحداث ويجب عدم قصر التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة فقط، فنجدها كذلك في رواندا 1994 وتم ابادة قبائل بكاملها، وما يحدث حاليا مع مسلمي بورما.[1]

فالإبادة الجماعية هي تدمير مجموعة عرقية، وهي كلمة مركبة من الكلمة اليونانية Genos (العرق أو القبيلة) والكلمة اللاتنية Cied (قتل).[2] ويعرف كل من "فرانك تشوك" Frank Chalk و"كيرث جوناسون" Kurt Jonassohn الإبادة الجماعية على أنها: "شكل من أشكال القتل الجماعي من طرف واحد، تنوي فيه دولة ما او سلطة أخرى تدمير مجموعة ما حسب ما يحدد الجناة المجموعة وأعضائها". أما "تشارلن" فيرى أن الإبادة الجماعية بالمعنى الشامل هي :"القتل الجماعي لأعداد كبيرة من البشر عندما لا يكون ذلك في سياق عملية عسكرية ضد القوات العسكرية لعدو معلن عنه، وتتم تحت ظروف النقص الدفاعي والعجز الأساسيين من جانب الضحايا".[3]

لذا يكمن هدف الإبادة الجماعية في تدمير جماعة بشرية مستهدفة (عرقية، دينية، إثنية، طائفية)، باستخدام العنف والقتل الجماعي المنظم والممنهج، وتكون هذه العملية وفق

[1] - "غريفيش" و "أوكالاهان"، **مرجع سابق**، ص. 135.

[2]- "مارتن شو"، ***الإبادة الجماعية مفهومها، وجدورها، وتطورها، وأين حدثت..؟***، ترجمة محيي الدين حميدي (المملكة العربية السعودية، الرياض: العبيكان للنشر، ط. 01، 2017)، ص. 34.

[3] - ***المرجع نفسه***، ص. 85.

خطة محددة مسبقا هدفها الرئيسي هو تدمير حياة مجموعة بشرية قومية، بغرض القضاء عليها نهائيا. ويمكن حصر أنواع الإبادة الجماعية في النقاط التالية:[1]

– المذبحة ذات صفة الإبادة الجماعية (قتل جماعي على نطاق أضيق).

– الإبادة الجماعية المتعمدة (وجود تعمد صريح لتدمير مجموعة بشرية معينة مستهدفة وتكون هذه العملية موجهة إما ضد مجموعة بمفردها، وإما متعددة أو جميع أشكال الحياة البشرية).

– الإبادة الجماعية في سياق الاستعمار أو تعزيز السلطة.

– الإبادة الجماعية في سياق الحرب العدوانية أو غير العادلة.

أما التطهير العرقي فهو سياسة واضحة المعالم لجماعة محددة من الأشخاص لإقصاء جماعة أخرى بصورة ممنهجة عن أرض معينة بناءا على أصل ديني أو عرقي أو قومي باستخدام العنف وترتبط في غالب الأحيان بعمليات عسكرية، وقد جاء أول تعريف علمي للتطهير العرقي على يد "أندرويل فيالكوف" **Andrew Bell Fialkoff** الذي يرى أن التطهير العرقي هو الترحيل لتجمع سكاني غير مرغوب به عن أرض معينة، تبعا لتمييز ديني أو عرقي أو اعتبارات سياسية أو استراتيجية أو عقائدية أو مزيج من هذا كله.[2]

لذا تعتبر سياسة التطهير العرقي خرقا شرعا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عندما يكون التطهير العرقي مشابها لأعمال الإبادة وتدمير الجماعة عندها تحدث الإبادة الجماعية، كون التطهير يستخدم أسلوب الإرهاب والاغتصاب والقتل لحث السكان على الرحيل، أما الإبادة[3] فتهدف إلى تدمير الجماعة من خلال إقفال الحدود كي لا يمكن أحدا من الهروب.[4] لذا يتم النظر إلى سياسة التطهير العرقي على أنها شكلا من أشكال الإبادة الجماعية عندما يتحول التطهير العرقي إلى إبادة جماعية، كون التطهير العرقي لا يمكن أن

---

[1] – ***المرجع نفسه***، ص. 282.

[2] – ***المرجع نفسه***، ص. 118.

[3] – **الإبادة الجماعية**: تهدف إلى تدمير العنصر البشري، مثال ذلك ما حدث في دير ياسين بفلسطين سنة 1948، والتي قتل فيها 254 شخصا، ومذبحة تل الزعتر سنة 1976 وراح ضحيتها 200 ضحية، ومذبحة صابرا وشاتيلا سنة 1982 والتي راح ضحيتها 4000 ضحية.

[4] – "غريفيش" و " أوكالاهان"، ***مرجع سابق*** ، ص. 136.

يحدث بعيدا عن استخدام العنف والقتل، وبالتالي هدفه هو تدمير جماعة عرقية أو دينية أو إثنية أو سلالة، وهذه تمثل أحدى نتائج الإبادة الجماعية، فقد يصبح الصراع بين الجماعات والطوائف في بعض الأحيان متطرفا وداميا إلى حد الوصول إلى تدمير جماعة بكاملها، أي قتل العنصر أو السلالة، فالولايات المتحدة الأمريكية أفنت ثلثي السكان الهنود، وهذا الأسلوب لا يحقق الأهداف المرجوة نضرا للنتائج الوخيمة والسلبية التي تخلفها هذه العملية.

04– سياسة الاستيعاب: من أجل معالجة مشكلة التكامل القومي وتحقيق الوحدة الوطنية وخلق هوية وطنية مشتركة يتم التوجه إلى سياسة الاستيعاب كأسلوب لفرض سياسة الاندماج الطائفي من خلال السعي لاستيعاب مختلف التكوينات الاجتماعية والجماعات الطائفية والإثنية المختلفة داخل حدود الدولة بكافة الوسائل، والهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الطائفية في إطار الجماعة والوحدة الوطنية، وتختفي فيه تعارض الولاءات فيعلو الولاء للوطن على الولاء للطائفة أو القبيلة أو الجماعة العرقية.[1] لذا يمكن النظر إلى سياسة الاستيعاب على أنها إحدى الآليات البديلة التي يتم بموجبها إدارة المجتمعات المنقسمة ومعالجة الاختلافات الطائفية والعنصرية والعرقية، بمنح كل التكوينات والقوى الموجودة داخل المجتمع كل حقوقهم، وكذا مبدأ العدل والمساواة بالقدر الذي يساعدهم على الاندماج في نمط عيش المجتمع الكلي، ويساعد على خلق وتعزيز شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد.

05– سياسية الاندماج: إن الهدف الرئيسي من استخدام هذه السياسية هو محاولة خلق التلاحم والتكامل الوطني بين مختلف الطوائف والمجموعات المكونة للمجتمع بثقافتها وقيها وعاداتها وتقاليديها للحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة. لذا يعرف الاندماج بأنه :"انصهار الجماعات اجتماعيا وثقافيا، بحيث تتوحد في إطاره الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة، وسهولة الوصول إلى نوع من الاجماع حول القضايا المهمة والمصيرية المتعلقة بالدولة وعلاقاتها الخارجية."[2] لذا يتم النظر للاندماج على أنه عملية هدفها خلق شعور واحد داخل المجتمع، يتم في إطاره تغليب الولاء للدولة والمصلحة العامة للمجتمع على

[1] – مكاوي محمد قيلي، ***مرجع سابق***، ص. 287.

[2] – صديق صديق حاد، ***دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الأثنية*** (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2012)، ص. 94.

حساب الولاء للطائفة أو المذهب أو العرق، بالقدر الدي يساعد على تكريس ثقافة المواطنة وتنمية الشعور والاحساس بالانتماء للوطن الواحد، ويتم تسخير كل الجهود لخدمة الدولة التي تعمل هي بدورها على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان وتوفير وتحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل مواطنيها دون تمييز.

وعليه فعملية الاندماج الوطني تؤدي وظيفة سياسية وأخرى اجتماعية، وتهدف الوظيفة السياسية إلى إقامة سلطة مركزية قوية تمكنها من فرض سلطتها على كل الجماعات والاقاليم المكونة للدولة، وايجاد حد أدنى من الرضا والاتفاق بين مكوناتها حول مختلف القيم والاهداف العليا للمجتمع السياسي، وبالتالي تعزيز التفاعل بين الحكومة ومواطنيها، في حين ترتبط الوظيفة الاجتماعية بالحد من اللجوء لاستخدام العنف كوسيلة لحل المشاكل والنزاعات، بمعنى إقرار صيغة توفيقية تقوم على العالة والمساوة لتجنيب الصراعات، إضافة إلى تطوير أشكال التضامن الوطني باتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم.[1] ويمكن تقسيم الاندماج لعدة أنواع منها:

– **الاندماج الوظيفي**: في هذه السياسة تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعة الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استنادا إلى بعض الأسس الوظيفية المؤسسة، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة مادامت تؤدي وظائفها بفاعلية مرورا بقبولها العيش فتظل دولة موحدة، مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي وصولا في النهاية إلى الحل الفيدرالي.[2]

– **الاندماج المدني**: بمعنى الفئات المهمشة والأقليات والمهاجرين وغيرهم من النسيج الاجتماعي بإقامة فرص المشاركة المجتمعية (التعليم، الصحة، السكن،...)، والمشاركة في الحياة السياسية، استنادا إلى مبادئ العدالة والمساواة.[3]

– **الاندماج التحويلي**: التعايش في إطار هدا الشكل من الاندماج، ينطوي على فكرة سلبية للتفاعل بين الجماعات، حيث تبقى كل جماعة معزولة عن الأخرى ومجاورة لها من

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 96.

[2]– مكاوي محمد قيلي، ***مرجع سابق***، ص. 302.

[3]– صديق حامد، ***مرجع سابق***، ص. 98.

دون صراع ومن دون تماسك، إلى مفهوم العيش المشترك في وطن واحد يسوده التفاعل والتعاون والاحترام المتبادل.[1] وهذا ينطبق على الحالة اللبنانية.

06: سياسة الانفصال Sécession وتقرير المصير Self-détermination:

على مستوى العالم، أصبح هناك توجه لأن تتخلى الحكومات عن قوتها من خلال التنازل لكيانات سياسية إقليمية وجهود محلية في دول كثيرة، بما في ذلك دول العالم المتقدم فقد أصبحت الجماعات الطائفية والإثنية تدعوا إلى الحكم الذاتي الواقعي أو الانفصال، فمنذ بدايات سنة 1993 مثلا كان هناك ما يقرب 48 حربا عرقية وطائفية في العالم، و164 (شكوى وصراعا عرقيا على الحدود) في الاتحاد السوفيتي سابقا، وكان من بينها 30 تضمنت شكلا من أشكال الصراع المسلح.[2] وتلجأ الأقلية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي والثقافي عندما تعجز في الاندماج أو ممارسة التعددية فترى الحل في الانفصال عن الآخرين.[3] فعندما تفشل الأقليات في تحقيق وجودها على أساس نموذج الاستيعاب، تقوم هذه الأخيرة بنشاط مكثف لتحقيق انفصالها واستقلالها الكامل، ولا تعود راضية بالتعدد الثقافي كما تصبح معادية لعملية الاستيعاب والاندماج.[4] فإذا وقع استغلال سياسي تجاه قوة اجتماعية ما تلجأ هذه الأخيرة إلى المطالبة بالانفصال من جهة، ومن جهة ثانية قد تسعى جماعة ثقافية أو لغوية فرعية داخل الجماعة الوطنية الأم إلى الانفصال بدعوى تمايزهم الثقافي أو اللغوي عن بقية مكونات المجتمع الأخرى.[5]

ويعد الانفصال تحديا للسلطة السياسية كونه يهدف إلى قلب نظام الحكم القائم، أو إجباره على تغييرات دستورية سياسية واقتصادية و/أو تغييرات تطال النظام السياسي

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 99.

[2]- " هنتنجتون"، ***صدام الحضارات...إعادة صنع النظام العالمي***، ***مرجع سابق***، ص.57 – 59.

[3]- حيدر إبراهيم علي و ميلاد حنا، ***أزمة الأقليات في الفكر المعاصر*** (لبنان، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002)، ص. 39.

[4]- سميرة بحر، ***المدخل لدراسات الأقليات*** (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982)، ص ص. 51 ، 52.

[5]- عبد الإله بلقزيز، ***الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر*** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2008)، ص. 146.

والاجتماعي، كون الانفصال لا يهدف للقضاء على سلطة الدولة، بل للحد منها مثل تبني أقليات فكرة الانفصال ورسم حدود جديدة لها.[1]

لذا يتضح أنه من خلال سياسة الانفصال، تسعى الجماعة العرقية أو الإثنية أو الأقلية أو الطائفية في هذه الحالة إلى إقامة كيان سياسي جديد مستقل عن سيادة وسلطة الدولة الأم، أو العمل على الانضمام إلى كيان سياسي آخر (دولة أحرى)، مثل ما حصل في إقليم كشمير التابع إلى الهند، والذي طالب سكانه بالانفصال عنها والانضمام إلى دولة باكستان، وكثيرا ما تتم عملية المطالبة بالانفصال من خلال القيام بالمظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وقد تتطور الأمور إلى حد استخدام العنف المسلح والقيام الاغتيالات ضد القيادات السياسية في الدولة ومؤسساتها الرسيمة، بالقدر الذي يؤثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي للدولة.

أما تقرير المصير **Self-détermination** فقبل نهاية الحرب الباردة كان هذا الأخير محصورا بتشابه شديد مع آلية إزالة والقضاء على الاستعمار، أما في الوقت الحالي أصبح ما يطلق عليه بتقرير المصير الذاتي، فاليوم ينادى بمبدأ تقرير المصير من جانب أقليات عرقية وطائفية مختلفة، وليس من طرف دول، كالأكراد، والباسك، والتبتيين، والتأميل...الخ.[2]

---

[1]- "غريفيش" و " أوكالاهان"، ***مرجع سابق***، ص. 93.

[2] – ***المرجع نفسه***، ص. 139.

المبحث الثالث: العملية السياسية : مقاربة مفاهيمية

يقر العديد من المختصين في العلوم السياسية بأن مصطلح العملية السياسية ليس له دلالات محددة في قواميس ومعاجم العلوم السياسية، كون هذا المفهوم هو من صميم مفاهيم العلوم السياسية بصفة عامة والدراسات السياسية المقارنة والنظم السياسية بصفة خاصة، وبالنظر إلى أن العملية السياسية وآليات عملها وفواعلها والأطراف المشاركة فيها فهي التي تحدد طبيعة النظام السياسي وخصائصه، لذلك يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العملية السياسية، عناصرها وأنماطها.

المطلب الأول: العملية السياسية: المفهوم والمرتكزات

يتبلور مفهوم العملية السياسية في مسألة مأسسة المشاركة السياسية وتكريس هذه الأخيرة في شكل مؤسسات سياسية واجتماعية ذات طبيعة ديمقراطية، حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني هذه المهمة من الناحية العملية.[1] ومن ناحية أخرى فإن أهم الموضوعات التي يثيرها مفهوم العملية السياسية التساؤل حول الأطراف والفاعلون السياسيون الذين يؤثرون بنسبة كبيرة في العملية السياسية، إضافة إلى طبيعة التفاعلات التي تجري في إطار أهم المؤسسات الرسمية في الدولة، كما يستخدم تعبير العملية السياسية في إشارة إلى ما يجري فيها من أحداث تتعلق بالعملية الانتخابية، وتشكيل الحكومة، والصراعات السياسية.

فالعملية السياسية إذا هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين الرسمين وغير الرسمين في إطار الإيديولوجية والثقافة السائدة من خلال الأبنية والمؤسسات الرسمية القائمة. كما أن العملية السياسية تتأثر بيئتها الداخلية والإقليمية وحتى الدولية، وتؤثر فيها كذلك (مظاهر التفاعل المختلفة بين النظام الإقليمي والنظام السياسي المعني على مستوى الأفكار، التيارات السياسية، التنظيمات الحزبية، مؤسسات المجتمع المدني).[2]

تعبر العملية السياسية الديمقراطية عن الفعاليات السياسية الناشئة لنظام سياسي تحول من نظام استبدادي شمولي إلى نظام سياسي ديمقراطي، فهذه الأخيرة تنشأ على أنقاض نظام

[1]- عمر جمعة عمران، "المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق،" ***العلوم السياسية***، ع.34 (2007)، ص ص. 171 – 74.

[2]- على الدين هلال و نيفين مسعد، ***النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، 2002)، ص. 337.

سياسي غير ديمقراطي تسلطي، والأمر هنا يتطلب بناء المؤسسات الديمقراطية والقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية وتكريس المشاركة السياسية لكل الفواعل والفئات في المجتمع، وخلال ذلك ستواجه العملية السياسية مشكلات بنيوية وأخرى تنظيمية سواء من بقايا النظام القديم، أو تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعملية السياسية تتسم بالاستمرارية حتى تترسخ أركانها في ظل النظام السياسي الجديد. ونجاح العملية السياسية في أي مجتمع سياسي يستند إلى توفر ثلاثة ركائز ممثلة في:

01– **حكم وسيادة القانون**: أي سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع نحو الحياة السياسية، ومنع التعسف السياسي والإداري والقضائي وحتى التعسف الأمني من خلال فرض مبدأ المسؤولية بالجزاء المنصوص عليها دستوريا أو قانونيا أو إجرائيا، بمعنى أن وجود القانون العادل وتطبيقه على جميع أفراد المجتمع دون تمييز هو أحد العوامل الرئيسية المساعدة على نجاح وفاعلية العملية السياسية.

02– القوى السياسية: هي الركيزة الثانية في العملية السياسية الموجودة في المجتمع، فهي بمثابة الأداة التنفيذية للعملية السياسية.[1]

03– المجتمع: انطلاقا من أن المجتمع كيان جماعي من البشر تربطهم فيما بينهم شبكة من العلاقات والتفاعلات الضرورية (علاقات تعاون أو تنافس أو صراع أو مزيج بينها، وهذه العلاقات والتفاعلات خاضعة إلى التغير الاجتماعي والسياسي الذي يحدث داخل المجتمع) مع وجود بنية فوقية سياسية وحقوقية وإيديولوجية، والمجتمع يتقدم ويتطور بفضل نشاط الأفراد الواعي والهادف والفعال.[2] ويعتبر المجتمع الركن الثالث في العملية السياسية، كونه المتلقي لأداء هذه العملية ومخرجاتها، كون العملية السياسية الناجحة هي التي تنعكس نتائجها إيجابا على المجتمع والعكس صحيح.

---

[1]– خيري عبد الرزاق باسم ، "العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون،" ***دراسات دولية***، ع.39 (2009) ص ص. 01 – 37.

[2] – توفيق المدني، ***المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي– دراسة–*** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص ص. 24– 29.

ويكمن جوهر العملية السياسية في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات الرسمية الحكومية، فالإطار المجتمعي هو البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي وجماعات المصالح والأحزاب السياسية هي بمثابة قنوات اتصال بين البيئة وصناع القرار كونها تقوم بإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة السياسية التي تستوعب هذه المطالب وتوازن بينها، وتتخذ القرارات والسياسات على ضوء تلك المطالب، ويتوقف بقاء واستمرار واستقرار النظام السياسي على مدى قدرة وفعالية هذه العمليات، لأن فشل الحكومة في الاستجابة للمطالب الواردة من البيئة الداخلية للنظام السياسي قد يؤدي بالمواطنين إلى استخدم العنف لتحقيق مطالبهم، مما يهدد حالة الاستقرار السياسي الداخلي.[1]

تطييف العملية السياسية: يؤدي إصباغ العملية السياسية الطابع الطائفي بالضرورة إلى ظهور حالة من الصراع والتصادم بين مختلف القوى السياسية في المجتمع، مما يجعلها غير قابلة للتوحد في ظل كيان سياسي متماسك في إطار دولة وطنية موحدة، وتحويل نمط العلاقات من النسق الأفقي إلى العمودي، أي تقسيم المجتمع عموديا وليس أفقيا.[2] بمعنى أن الطائفية تسهم في تمزيق أواصر الثقة بين مكونات المجتمع، وهذا يعتبر عائقا أمام عملية بناء الدولة الوطنية، فتطييف العملية السياسية لا يعني بأي شكل من الأشكال تحقيق المشاركة السياسية بقدر ما يعني تقاسم مراكز السلطة والحكم، فهذا المنطق لا يكرس عملية المشاركة السياسية بل هو تجذير الطابع الطائفي لشكل السلطة.[3]

ففي المجتمعات المتعددة تصبح الطائفية هي المرجعية الوحيدة، وتظهر الصراعات ويختفي الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتصبح التعددية المجتمعية عامل تهديد ليس لشرعية النظام السياسي فحسب، بل للدول ككل نتيجة لتمزق النسيج الاجتماعي بفعل تطييف

[1] – شاكر عبد الكريم فاضل، "غياب المعارضة البرلمانية ومشكلة الديمقراطية التوافقية في العراق ،"***العلوم القانونية والسياسية***، ع. 02 (2013)، ص ص. 85- 126.

[2] – **التقسيم العمودي للمجتمع**: يعني تقسيم المجتمع تبعا للطائفة والمولاة، مما يضعف الولاء للدولة الوطنية، وتكون العملية السياسية مبنية على التحالفات السياسية القائمة، على الانتماءات الطائفية والإثنية والقبلية، وتكون كل القوى السياسية ملتزمة بالمنطق الطائفي والمحاصصة، على عكس **التعددية السياسية الأفقية**، التي تعني أن الأحزاب السياسية قائمة على أساس أيديولوجي سياسي، والعضوية لا تعرف حدود مجتمعية أو ثقافية أو طائفية. للمزيد من التفاصيل أنظر: وليد سالم محمد ، ***مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)***، ص ص. 419 – 21.

[3] – وليد سالم محمد ، ***مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)*** (الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.01، 2014)، ص ص، 418 ، 419.

العملية السياسية، الأمر الذي يعيق عملية بناء مجتمع سياسي تذوب فيه الطائفية وينمي الانسجام والتجانس المجتمعي من خلال توافق سياسي ينمي ويعزز العلاقات الاجتماعية.[1]

إن تطييف العملية السياسية هو محصلة للصراع على السلطة بين القوى والفواعل السياسية، واحتدام الصراع بين هذه الأطراف، في جوهره هو صراع سياسي لتحقيق مكاسب سياسية تحت شعارات طائفية ومذهبية ودينية، وهذا خارج البنية المجتمعية وظهور الصراع في هذه البنية هو نتيجة وانعكاس لتوتر أو صراع البنية السياسية، وبالتالي أن الطائفية داخل الدولة هي انعكاس لطائفية القوى السياسية المتصارعة على السلطة، ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن تطييف العملية السياسية العملية السياسية يؤدي إلى شلل أجهزة الدولة وإعاقة عملية مأسسة السلطة، وظهور الصراع والعنف وتغييب الهوية الوطنية.[2] الأمر الذي يلغي إمكانية تحقيق التمثيل الوطني، فضلا عن فعلية التمثيل الحقيقي للطوائف، ومن جانب آخر يعني عجز القوى الطائفية عن التمثيل الوطني للطوائف.

المطلب الثاني: عناصر العملية السياسية

تتكون العملية السياسية من أربعة عناصر أساسية هي: الأيديولوجية، النخب، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، ويتم في هذا المبحث معالجة كل عنصر على حدى مع تبيان أهميته في إدارة العملية السياسية.

أولا: الأيديولوجية: تعد الأيديولوجية من المصطلحات التي يصعب تفسيرها، ومع ذلك يتم استخدامها على نطاق واسع، سواء بطريقة صحيحة أو خاطئة، وحسب موسوعة السياسة أنه مصطلح لاتيني استخدمه لأول مرة الفيلسوف الفرنسي (كونت دي تراسي) في مطلع القرن 19 بمعنى (علم الأفكار)، وبعد حقبة طويلة من سوء الاستعمال أحيا (كارل ماركس) استخدام التعبير وأصبحت للمفهوم دلالة اجتماعية وسياسي بمعنى مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعا ما بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة، ويمكن تعريف الأيديولوجية على أنها: "ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد

---

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 422.

[2] - *المرجع نفسه*، ص ص، 424- 26.

مما يحدد موقفا فكريا وعمليا معينا لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية".[1]

وينظر "كال بوبر" إلى الأيديولوجية على انها طريقة للتفكير السياسي، ويعتبرها نظاما فكريا شاملا ومغلقا. وكثيرا ما يتم استخدام هذه الكلمة بطريقة أكثر مرونة لتعني مجوعة متماسكة من المبادئ السياسية، وفي هذا المعنى يمكن تصنيف اللبرالية والشيوعية والسياسة المحافظة أنها أيديولوجيات أو مذاهب فكرية.[2]

فقد استعملت كلمة أيديولوجية من أجل عرض مجموعة متماسكة من التمثلات الذهنية المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي، ومع ذلك فإن التعريف الشامل يجب أن يأخذ بالاعتبار مظهرها الديناميكي، أي قدرتها على التأثير على الممارسات الاجتماعية لذلك يقصد بالأيديولوجية: "منظومات التمثلات التي تعمل في مجال المعتقد (السياسي) والعنف (الرمزي)، فالأيديولوجيات تعد على أساس تفسير نظري ومذهبي، كاللبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الثورية....، تستند إلى مؤلفات كبرى في تاريخ الفكر السياسي".[3]

فالأيديولوجية تعني وجود مجموعة من القيم والمعتقدات والأفكار والمبادئ التي تشكل نسقا فكريا في المجتمع تعتنقه القوى الحاكمة والمشاركة في العملية السياسية، هذا النسق من الأفكار هو الذي يوجه السلوك السياسي ويحدد طبيعته في المجتمع، فالعقيدة السياسية لها تأثير كبير على سلوك الأفراد وتوجهاتهم السياسية، حيث يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للسلوك السياسي وتحاول هذه القوى نشر أفكارها ومبادئها في المجتمع، ومن أجل مشاركة فواعل وقوى أخرى في العملية السياسية وانتقال السلطة إلى نخبة أو قوى سياسية أخرى سيتطلب بالضرورة مراجعة العقيدة الإيديولوجية، السياسية والاقتصادية والثقافية. ويمكن أن تكون الإثنية أو الطائفية كإيديولوجية عندما يكون تحيز إلى مجموعة إثنية أو طائفة محددة وتفضيلها، على باقي المجموعات والطوائف الأخرى، مما قد يخلق حالة من الميز العنصري.

---

[1] – الكيالي، *مرجع سابق*، ص. 244.

[2] – "ستيفن دي تانسي"، *علم السياسة الأسس* ، ترجمة رشا جمال (لبنان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2012)، ص ص. 130، 131.

[3] – "فيليب برو"، *علم الاجتماع السياسي*، ترجمة محمد عرب صاصيلا (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1998)، ص. 206.

وفي السياق نفسه، يرى "موريس دو فرجيه" أن الأيديولوجية تحقق تكامل أوجه السلوك الجزئية في تصور كلي للسياسة تؤثر في هذا السلوك، وتختلف قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الأيديولوجية أشد وضوحا وأدق إحكاما، وعلى قدر ما يعرفها المواطن وينتمي إليها انتماءا أكمل في المجتمعات المتعددة كل فئة اجتماعية تصنع لنفسها أيديولوجيتها الخاصة بها في الصراع السياسي، كما أن السلطة أو الجماعة الحاكمة تضع لنفسها أيديولوجية خاصة بها أيضا محاولة تخفيف النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق التكامل.[1]

وتنبع أهمية الأيديولوجية كأحد مكونات العملية السياسية من قدرتها على تحقيق التعبئة السياسية والتماسك الاجتماعي كونها أداة للتمييز بين الأنصار والخصوم، وهي تصوغ خطابها تبعا لذلك بحسب نوعية متلقيه، فالخطاب الموجه إلى الأنصار يهدف إلى تمتين العلاقة بينهم بالتركيز على سلامة المبادئ التي يشتركون فيها، بينما يركز الخطاب الموجه إلى الخصوم على إضعاف موقفهم والتشكيك في أفكارهم ومبادئهم ومعتقداتهم. تأسيسا على ما سبق يمكن التمييز بين أربعة أيديولوجيات سائدة في المنطقة العربية ممثلة كالآتي:[2]

01- الأيديولوجية المستندة على الدين: الثقافة السياسية في المجتمعات العربية تستند على الدين الذي يعتبر عنصرا تكوينيا من عناصر الهوية الوطنية والقومية، كما سعت بعض الدول الوطنية الحديثة إلى توظيف الدين وجعله أحد مصادر شرعيتها، بمعنى أساسا لشرعية النظام السياسي.

02- الأيديولوجية الاشتراكية: انتهجها الكثير من الدول مباشرة بعد استقلالها، حيث ارتبطت الأيديولوجية الرأسمالية في أذهان النخب الوطنية بالظاهرة الاستعمارية، ومن جهة ثانية افتقار الدول النامية حديثة الاستقلال وبما فيها الدول العربية إلى مقومات التطور الرأسمالي، واعتبار الأيديولوجية الاشتراكية هي القادرة على تحقيق مطالب الدول الحديثة الاستقلال في مجالات التنمية والتكامل الوطني والقومي.

---

[1] – "موريس دوفرجيه"، ***في الفكر السياسي 3 : مدخل إلى علم السياسية***، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، د ت ن)، ص. 114 ، 115.

[2] – سالم محمد، ***مرجع سابق***، ص ص. 344 – 59.

03- الأيديولوجية اللبرالية: هي محصلة مجموعة من الأفكار التي صاغها عدد من المفكرين الغربيين ما بين القرنين السابع عشر والعشرين، والتي تدور حول التعاقد كأساس قانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وإطلاق مبادرة الحرية الاقتصادية، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتكريس التعددية السياسية، وتداول السلطة بين الأحزاب السياسية عبر انتخابات دورية، واتخاذ القرار السياسي بناءا على التفاعل بين مختلف القوى السياسية الموجودة في المجتمع.

04- الأيديولوجية القومية: مثلا القومية العربية من أقوى الروابط الاجتماعية التي يدخل الدين في تشكيلها- الانتماء للأمة-، وبرز هذا الاتجاه على أعقاب الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية، فالإيديولوجية القومية تشجع تماثل الأفراد لا مع انتماءات مباشرة أو مع شبكة علاقاتهم الشخصية، وإنما مع مفهوم الأمة.[1]

في حين يرى "موريس دوفيرجيه" أن الأيديولوجية القومية لم يتغير معناها فحسب، بل تضاءلت أهميتها أيضا، كون فكرة الأمة لا تلعب اليوم دورا أساسيا في الصراعات السياسية، إلا حين تكون الأمة مهددة في وجودها نفسه، ففي هذه الحالة تسترد الدعوة القومية معناها، ويميل الإجماع القومي إلى وقف الصراعات الداخلية وخلق صراع مع أمم أخرى.[2]

ثانيا: النخب: استخدمت النخبة كوحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير، وارتبطت نظرية النخبة بعالمي السياسة الإيطاليين "باريتو فلفريدو **Vilfredo Pareto**"(1848- 1923)، و"جيتانو موسكا **Gaetano Mosca**" (1858- 1941)، ثم أنظم إليهما الألماني "روبرت ميشلز **Robert Michels**" ووضع الثلاثة الإطار العام للتحليل النخبوي، فقد تناول "باريتو" نظرية النخبة في كتابه "العقل والمجتمع **The Mind and Society**"، والذي بين فيه التعارض بين النخبة التي تحكم والفئة المحكومة، أي بين النخبة الحاكمة وهي تمثل أقلية مقارنة من باقي الأغلبية من المحكومين، وقد صاغ "باريتو" نظريته عن دور النخبة

[1]- عزمي بشارة، ***المجتمع المدني دراسة نقدية*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط.06، 2012)، ص. 248.

[2]- "موريس دوفرجيه"، ***في الفكر السياسي 3 : مدخل إلى علم السياسية، مرجع سابق***، ص. 120.

Circulation of Elites، وانطلق في صياغة نظريته من فكرة التمايز وعدم المساواة في القدرات بين الأفراد.[1]

يعرف "باريتو" النخبة في كتابه "علم الاجتماع العام" Traite De Sociologie Generale، بانها: "مجموع الناس الذين يظهرون صفا استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات، ومن المستحسن تقسيم هذه الطبقة إلى الذين يلعبون دورا بارزا في الحكومة وهم يشكلون النخبة الحكومية، فهو يشير إلى جميع الذين يشاركون في السلطة، والباقون يشكلون النخبة غير الحكومية".[2]

ولقد اعتبر "غياتو موسكا Mosca" في كتابه "الطبقة الحاكمة The Ruling Class"، والذي نشر سنة 1896، وترجم إلى اللغة الانجليزية سنة 1939، النخبة السياسية الحاكمة هي أقلية من حيث العدد ولكنها أكثر تنظيما وتحكما في القوة السياسية والقرار السياسي هذه الأقلية الحاكمة أقل عددا وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكارا للثروة بالإضافة إلى تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة، وهي التي تحكم وتوجه الطبقة الثانية ذات الأغلبية.[3] وبقاء النخبة واستمرارها مرتبط حسب" موسكا" بخمسة عوامل هي:[4]

- وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة.
- استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى.
- التقاليد.
- دوران النخبة.
- تأييد الجيش.

---

[1]- مولود زايد الطيب، ***علم الاجتماع السياسي*** (ليبيا، بنغازي: دار الكتاب الوطنية، ط. 01، 2007)، ص. 191.

[2]- "موريس دوفرجيه"، ***علم اجتماع سياسي: مبادئ علم السياسية***، ترجمة سليم حداد (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1991)، ص. 162.

[3]- محمد بن صيتان، ***النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، 2005)، ص. 25.

[4]- محمد عارف، ***مرجع سابق***، ص ص. 226- 28.

أما "ميشلز" يرى أن استمرار النخبة يتوقف على العوامل التالية:[1]

- استخدام المبادئ الأخلاقية.
- الاستقلال المالي لأعضاء النخبة والانتماء الداخلي.
- القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة.
- القدرة على استقطاب الأفراد واستيعاب الأفكار الجديدة من الجماهير.

والنخبة السياسية تتمحور حول مجموعة الأفراد الذين يديرون شؤون المجتمع، ويتولون رسم السياسات العامة وصناعة القرارات فيه، وقد ركز كل من"موسكا" و"باريتو" و"ميشلز" على عنصر القدرة التنظيمية حتى تستطيع هذه النخبة الاستمرار والمحافظة على نفسها كونها الجماعة الأكثر تنظيما في المجتمع، وهذا التنظيم يحقق لها مستوى عال من الاتصال والتفاعل بين مختلف مكوناتها وعناصرها.

تطلق الأدبيات الاجتماعية اسم نخبة أو النخب على المجموعات التي تتمتع بقدر يزيد أو ينقص بالنفوذ إلى الموارد المجتمعية من سلطة وثروة ومواقع اجتماعية ومعرفة، وتتعدد أشكالها بين نخبة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية، تقنية، عسكرية، ويتوقف وصولها إلى الموقع والوضع الذي تحتله في المجتمع على مدى كفاءتها ومقدرتها الخاصة، مع العلم أنه هناك بعض النخب التي توضع في السلطة بدعم من احتلال ونفوذ خارجي، أو التي تحتل مواقع المسؤولية وصنع القرار عن طريق الطرق والوسائل غير الديمقراطية ممثلة خاصة في الانقلابات العسكرية والوارثة.[2] ولا يمكن لنخبة أن تنشأ وتكون فاعلة وقادرة على إنشاء جماعة سياسية متسقة وموحدة ومستقرة، إلا من خلال توفر ركيزتين أساسيتين:[3]

01- الاستقلال عن أصحاب المشاريع والأعمال (الاستقلال المالي).

02- تكوين وعي واضح بالمسؤولية تجاه المجتمع والرأي العام (تمثيل المصلحة العامة للمجتمع).

[1] - ***المرجع نفسه***، ص ص. 229 ، 230.

[2]- برهان غليون، ***في النخبة والشعب*** (سوريا، دمشق: دار بتر للنشر والتوزيع، ط.01، 2010)، ص. 12.

3- ***المرجع نفسه***، ص. 14.

أستخدم مفهوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المختلفة وتوجد تعاريف مختلفة لمفهوم النخبة Elite، حيث تعرف النخبة الحاكمة بأنها :"مجموعة الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام". كما تعريف النخبة السياسية بأنها: "مجموعة صغيرة نسبيا منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها". فالنخبة الحاكمة هي مجموعة من الأفراد الذين يمارسون الحكم من الناحية السياسية والاجتماعية، بالاعتماد على القوة الخداع.[1]

وهناك من يعرف النخبة السياسية بأنها: " كبار موظفي الحكومة والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والارستقراطية".[2] ويمكن تفسير العملية السياسية من خلال فهم النخبة، وهنا نجد في أدبيات السياسة المقارنة محددات أساسية يجب معرفتها عند دراسة النخبة للاستدلال بها على تفسير المخرجات أو القرارات السياسية وفهمها:[3]

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية.

- السلوك السياسي والاجتماعي، ومختلف القيم السياسية والثقافية والاجتماعية التي تتميز بها النخبة.

- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

- نظرة أعضاء النخبة لأنفسهم ولمن حولهم، واتجاهاتهم نحو الأحداث والعمليات وقيمهم الأساسية، من خلال تحليل المضمون لخطاباتهم وكتاباتهم.

فالنخبة في النهاية تعني وجود قيادة بما يتضمنه هذا المفهوم من الرؤية الموحدة، ومنظومة المعايير التي تضبط نشاط الأفراد في المجتمع في شتى المجالات وميادين العمل

1 - Ramon Aron, ***Main Currents in Sociological Thought 2*** (London : pincuin books, 1974), p.159.

2- شلبي، ***مرجع سابق،*** ص ص. 207، 208.

3 - محمد عارف، ***مرجع سابق،*** ص. 233.

المجتمعي، وأجندة الأولويات وتنظم المجتمع ككل، ومتى فقدت النخبة هذه القيم تحولت إلى طبيعة خاصة تحتل مؤسسات الدولة والمجتمع.[1]

يسهم دراسة النخبة في تفسير العملية السياسية داخل أي مجتمع سياسي، انطلاقا من كون أن أي مجتمع مكون من فئتين، فئة تمثل الأقلية وهي الفئة الحاكمة بيدها القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتولى عملية رسم السياسات العامة وصناعة القرارات، أما الفئة الثانية هي الفئة المحكومة وهي تمثل الأغلبية. ويعتبر دراسة النخب مدخلا لفهم قيام الدول، وأسلوب ممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع، ورسم وتطبيق السياسات العامة، وخصائص نظام الحكم، وبالتالي فإن نشوء النخب هو شرط أساسي لنشوء الدولة ونظام عام سياسي واجتماعي يحرر المجتمع من العنف والانقسام وعدم الاستقرار ويحقق التجانس والانسجام والاستقرار السياسي.

ثالثا: الأحزاب السياسية: Political Parties: تحتاج الأنظمة السياسية الحديثة إلى مؤسسات لتنظيم عملية المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية، وتعتبر الأحزاب السياسية أحد هذه المؤسسات المنظمة لهذه العملية، وكان أول ظهور الأحزاب السياسية المنظمة في القرن 18 في تلك الدول التي توسعت فيها المشاركة السياسية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ففي عام 1800 لم تكن الأحزاب موجودة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1900 أنتشر وجودها في كافة أرجاء العالم الغربي، وأهمية الحزب السياسي تكمن في تأمين الشرعية والاستقرار للنظام السياسي، وتنظيم المشاركة وتجميع المصالح، وأن يشكل رابطا بين القوى الاجتماعية والحكم.[2]

اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للأحزاب السياسية، بل تعددت التعاريف المقدمة في هذا المجال، فيمكن تعريف الحزب السياسي بأنه: "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد لهم رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكاره، ووضعها موضع التنفيذ، ويهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد من

[1] - غليون، ***في النخبة والشعب***، مرجع سابق، ص.22.

[2] - "هنتنجتون"، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق***، ص ص. 115 – 17.

المواطنين على حساب الأحزاب الأخرى، وتولي السلطة، أو على الأقل المشاركة في العملية السياسية".[1]

ويعرف "كاي لاوسون" الحزب السياسي بأنه: "تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان تلك القوة بالنيابة عن الشعب.[2] وقد عرف "بلامبورا وفاينر" الحزب السياسي بالمعنى الحديث للكلمة، وذلك من خلال تجمع أربعة خصائص هي:[3]

- الاستمرارية في التنظيم (الحزب لا ينتهي بانتهاء مؤسسه).
- تنظيم واسع يشمل كافة فئات ومكونات المجتمع.
- رغبة الحزب في السلطة، أو المشاركة فيها أو التأثير عليها.
- عمل الحزب من أجل الحصول على مساندة شعبية.

حتى تكون الأحزاب السياسية فعالة في العملية السياسية، ودعم الديمقراطية التشاركية لا بد أن تتصف بالسمات التالية: الاستقلالية (المالية، الإدارية والتسييرية، القرارية) الديمقراطية الداخلية، العضوية، التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني. وتساعد الأحزاب السياسية الديمقراطية بوظائفها على تكيف وديمومة النظام السياسي الديمقراطي بواسطة التوظيف والإعداد للقيادات والتنشئة السياسية. فالأحزاب السياسية تستطيع لحد ما التأثير في توجيه الثقافة السياسية الديمقراطية بواسطة ثلاثة أبعاد رئيسية ممثلة كما يلي:[4]

- الحزب السياسي هو مصدر المعلومات حول القضايا الوطنية.
- المشاركة في فعاليات الحزب السياسي تقوي وتزيد الشعور في الانتماء للمجموعة.

---

[1]– عمر كعيبوش ومريم مالكي،" الأحزاب السياسية كآلية لتعزيز البناء الديمقراطي" إطار تحليلي ونظرة شاملة"، ***دفاتر المتوسط***، ع.02 (جانفي 2015)، ص. ص. 119 – 41.

[2]– أسامة الغزالي، ***الأحزاب السياسية في العالم الثالث*** (الكويت: عالم المعرفة، 1987)، ص.17.

[3] – حسان محمد شفيق العاني، ***الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة*** (بغداد: جامعة بغداد، مطبعة بغداد، 1986)، ص ص. 255 ، 256.

[4] – ***المرجع نفسه***، ص.159.

– الحزب السياسي مصدر الأهداف والمعايير لتثمين الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في مجال جديد لدراسة الأحزاب السياسية من منطلق وظيفي قدم "فرانك سوراف Frank Sorauf" تحليله للأحزاب السياسية، على أنها تقوم بثلاث وظائف أساسية علنية هي:[1]

– الوظيفة الانتخابية.

– وظيفة السيطرة وتوجيه الأجهزة السياسية.

– وظيفة تحديد والتغيير في المواقف.

كما يرى "Kanchan Chandara" أن الاحزاب العرقية كثيرا ما تفشل في اجتذاب والحصول على دعم الفئات العرقية المستهدفة داخل الدولة أو الاقليم حتى عندما تكون هذه الفئات العرقية التي تسعى إلى حشدها ذات أهمية سياسية (خلال العملية الانتخابية مثلا).[2] لذلك تعتبر الأحزاب السياسية الديمقراطية هي أحد أهم متغيرات النظام السياسي الديمقراطي، من منطلق مشاركتها في العملية السياسية من خلال تأديتها مجموعة من الوظائف، ممثلة في العمليات التالية:

– توفر قنوات المشاركة السياسية، كون الأحزاب السياسية تمثل قنوات اتصال هامة بين المواطنين والحكومة وصناع القرار في الدولة.

– هي آلية من آليات التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، حيث تتولى الأحزاب السياسية مهمة تجنيد الأفراد لشغل الوظائف والمناصب السياسية في الدولة.

– إسباغ الشرعية على النظام الحاكم (وظيفة دعم الشرعي)، وتقديم الحلول السياسية التوفيقية بين الجماعات المتنافسة، من أجل المحافظة على استمرارية وشرعية النظام السياسي.

---

[1]– *المرجع نفسه*، ص.260.

[2] - Kanchan Chandara, ***Why Ethnic Parties Succeed : Patronage and Ethnic Head Counts in India*** (United Kingdom : The Press Syndicate of The University of Cambridge, 2004) , p.09.

- تحقيق الاندماج القومي (معالجة المشكلات القومية والعرقية والدينية والطائفية، والتخفيف من حدة الانقسامات).

– تنشيط الحياة السياسية، كون الأحزاب السياسية أداة لتوضيح شعور الرأي العام وتحويله إلى برنامج سياسي ومن تم إلى سياسة عامة، فتنظيم الرأي العام في إطار أحزاب سياسية يوضح صورة الصراع السياسي في المجتمع، ويضع حد للصراعات الضيقة المتنوعة سواء كانت صراعات مذهبية، طائفية، عرقية، قبلية، إقليمية..الخ، وهذا يسهم في استقرار النظام السياسي، لأنه يحصر الصراع في محاور أساسية بين قوى منضبة سياسيا وتنظيميا في إطار حزبي.[1]

رابعا: مؤسسات المجتمع المدني: Civil Society: تلعب مؤسسات المجتمع المدني في كافة دول العالم، وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات.[2] ففي ظل العولمة السياسية ومن خلال برامج الإصلاح السياسي الخاصة بالمجتمعات الصاعدة يتم التركيز على ضرورة تفعيل المجتمع المدني كقيمة اجتماعية معبرة عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع، وأصبح يطلق على المجتمع المدني القطاع الثالث، ورأس مال اجتماعي.

يعرف المجتمع المدني بأنه :"مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية".[3] فالمجتمع المدني هو إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي، وتعدد الآراء حول مكوناته، وقد ارتبط شيوع المفهوم خصوصا بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وظهور الفكرة المنادية بضرورة تقليص دور

[1]- عصام سليمان، ***مدخل إلى علم السياسة*** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 02، 1989)، ص ص. 253، 254.

[2]- محمد فهيم درويش، ***مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد*** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.01، 2010)، ص. 174.

[3]- حليم بركات، ***المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2001) ، ص . 925.

الدولة إلى الحد الأدنى، وتقوية دور المجتمع المدني، وتوجد مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورة وبروز هذا المصطلح، ممثلة في النقاط التالية :

– عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

– تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.

– عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص.

– انتشار المعلومات على المستوى العالمي والتطور التقني.

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا والحاجة لإنتاج آلية جديدة للقضاء على هده الظاهرة.

– الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية حاجات مواطنيها، الأمر الذي استدعى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية.

لكي يكون المجتمع المدني طرفا فعالا في العملية السياسية، يستلزم أن يؤدي مجموعة من الوظائف يمكن إدراجها على النحو التالي:

– التعريف بالخيار الديمقراطي والدعوة إليه، وبلورة آليات للتشاور مؤسسة ومنظمة بين الحكومة والمجتمع المدني، والتثقيف بشأن القواعد الحاكمة والراعية للممارسات الديمقراطية.[1]

– فضح الممارسات غير الشرعية للسلطة (الفساد الإداري، الفساد السياسي، الفساد المالي)، وتعميق مبادئ المساءلة والشفافية، والعمل على السماح بالتدفق الحر للمعلومات.

– تحسين إمكانيات المشاركة السياسية والتعبير بالنسبة للمواطنين من خلال انفتاح أساليب المشاركة السياسية الديمقراطية، كون المجتمع المدني مجالا عاما تناقش فيه المشاكل والعقبات التي تتصل بحياة المواطنين، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني قنوات اتصال بين المواطنين وصناع القرار

[1]– كعيبوش، "ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلية دراسة في واقع التجربة الماليزية،" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014-2015 ، ص. 35 ، 36.

في المؤسسات السياسية، لذلك تساهم هذه المؤسسات في تشكيل عمليات صنع القرار السياسي وتحقيق أعلى درجة من المشاركة السياسي.[1]

- إحياء فكر المواطنة وتمتين الروابط الوطنية، وتأمين حالة التوازن والانضباط والمراقبة لمؤسسات الدولة والقوى والتيارات المشاركة في العملية السياسية.[2]

المطلب الثالث: أنماط العملية السياسية

انطلاقا من أن الأنظمة السياسية تتميز بتعددها وتنوعها، سواء من حيث بنية السلطة ومؤسساتها السياسية وعملها، وحتى على مستوى الممارسة السياسية ذاتها، وبناءا من أن الأداء السياسي لأي نظام من الأنظمة السياسية القائمة سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، وبالنظر إلى طريقة تولي السلطة وممارستها، وتكوين المؤسسات السياسية وبنيتها والعلاقة بينها، يلاحظ أنه توجد ثلاثة أنماط رئيسية للعملية السياسية.

النمط الأول: النمط المهيمن: تجسد العملية السياسية في هذا النمط من خلال هيمنة وسيطرة قوة سياسية رئيسية على السلطة ومؤسسات الدولة، وغالبا لا تسمح هذه القوة بإشراك مختلف القوى السياسية الموجودة في المجتمع التي تختلف عنها في الإيديولوجية السياسية والمذهب، وتعمل هذه القوة السياسية المهيمنة على نشر وتجسيد أيديولوجيتها وأفكارها ومبادئها السياسية، وقد يصل الأمر إلى حد تقنينها ودسترتها، وهذا النمط ساد في أغلب دول العالم الثالث في مرحلة الحرب الباردة. وبناءا على ما سبق فهذا النمط لا يشرك كل مكونات وشرائح المجتمع التي تطالب بالمشاركة في العملية، وفي هذا النمط تكون المعارضة تستعمل طريقة المظاهرات والاحتجاج، وتتطور هذه الأدوات إلى حد استخدام العنف المسلح.[3]

النمط الثاني: النمط الإقصائي: يعتبر النمط الإقصائي الأقرب إلى النمط المهيمن، غير أنه يتميز عنه في كونه يتجسد بوجود قوة سياسية تستند في تأكيد شرعيتها وكسب قبول وولاء المواطنين على أساس الشرعية الثورية أو التاريخية، وتقوم بحجب الشرعية عن أية قوة سياسية

---

[1]- "توماس ماير" و "هولت أودوفو"، ***المجتمع المدني والعدالة***، ترجمة راند النشار وآخرون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 37، 38.

2- إحسان طالب، ***حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل الربيع العربي*** (بيروت: منشورات ضفاف، ط. 01، 2013)، ص. 24.

[3]- عبد الرزاق باسم، ***مرجع سابق***، ص. 01 – 37.

موجودة في المجتمع، ويكون أعضاء باقي القوى السياسية مستبعدين من العملية السياسية، وقد تصل إلى حد استخدام وسائل القوة القسرية من أجل استبعادهم من المشاركة في هذه العملية، والمعارضة في هذا النمط تكون أشد عنفا من النمط الأول لأن وسائلها وأدواتها في التعامل مع القوة المسيطرة على إدارة العملية السياسية ورموزها، تتسم بالعنف للمطالبة بحقوقها في المشاركة في السلطة ومؤسسات الدولة وإدارة العملية السياسية.[1]

النمط الثالث: النمط التعاوني: يعتبر هذا النمط هو أحسن أنماط العملية السياسية، كونه يقوم على التعاون والتكامل والتوافق بين مختلف القوى السياسية الموجود في المجتمع السياسي في إدارة العملية السياسية في إطار الديمقراطية التشاركية من خلال إتاحة الفرصة أمام كل مكونات المجتمع من المشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة، والمساهمة في عملية رسم السياسيات العامة وصناعة القرارات، فكلما زادت المشاركة السياسية الفعالة كلما زادت قوة وفاعلية العملية السياسية. ويتميز النمط التعاوني بمجموعة من الميزات نذكر منها:[2]

- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

- له قابلية على استيعاب الخلافات الناشئة بين مختلف القوى السياسية في المجتمع بالطرق السلمية والديمقراطية.

- سيادة دولة القانون والمؤسسات الدستورية.

- توجد معارضة لكنها أقل حدة مقارنة بالنمطين السابقين، وتتحدد حسب طبيعة العملية السياسية ومساراتها في أداء أعمالها، فهما يحددان شدة أو ضعف المعارضة.

---

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 03.

[2]- *المكان نفسه*.

خلاصة واستنتاجات: تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

01- الديمقراطية التوافقية هي آلية تهدف إلى إدارة الانقسامات في المجتمعات المتعددة وغير المتجانسة التركيبة الاجتماعية بالطرق السلمية والتعاون بغية تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية للدولة، وفقا لما تقرره إرادة القوى المشاركة في العملية السياسية من أعضاء المجتمع السياسي، والديمقراطية التوافقية تقتضي بلورة توافق سياسي بين القوى السياسية والاجتماعية والفكرية داخل الدولة من أجل تحديد نمط السلطة وكيفية ممارستها، وآليات التداول على الحكم، وطبيعة العلاقة بين السلطات، وتكريس قيم التسامح، وترسيخ الثقافة السياسية الديمقراطية.

02- يشكل الميثاق التعاقدي (التوافقي) جوهر الديمقراطية التوافقية كونه يضبط حدودها بالنسبة لكل الأطراف المشاركة في العملية السياسية من جهة، ويعكس التوازنات الدقيقة بينها من جهة أخرى.

03- الديمقراطية التوافقية تختلف عن الديمقراطية التنافسية كونها لا تقوم ولا تستند إلى قاعدة الأغلبية الحاكمة أو الأقلية المعارضة، بل تقوم وتستند إلى الائتلاف كآلية لضمان المشاركة السياسية لمختلف الفواعل والاطراف الموجودة في المجتمع وتمثيلهم في المؤسسات السياسية القائمة، فإدا كانت ديمقراطية الأغلبية تقوم على التنافس، فإن الديمقراطية التوافقية يكون صنع القرار الجماعي فيها عن طريق التعاون والتسوية بين الجماعات الفاعلة والمشاركة في العملية السياسية.

04- تشكل الطائفية والمجموعات الإثنية الأسس الاجتماعية للمجتمعات المتعددة، لكنها تعرضت لتأثير التيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقتها التطورات والتغيرات التي عرفها العالم في إطار موجة التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتي بفضلها تم تقسيم هذه المجتمعات إلى مجموعات طائفية وأقليات أخذت شكلها التأسيسي في المجتمع المتعدد.

05- الانقسامات الطائفية والعرقية والإثنية من العوامل المغذية والمساعدة على نشوء وتنامي الصراعات الداخلية التي تؤثر سلبا على العملية السياسية والنظام السياسي، بمعنى أن

المجموعات الإثنية والعرقية والطائفية بمختلف دلالتها تعتبر تهديدا لحالة الاستقرار السياسي في العديد من الدول المتعددة التركيبة كون هذه المجموعات تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة من شأنها تعميق الانقسامات والنزاعات الداخلية، أو خلق تحالفات جديدة مما يهدد الوحدة الوطنية للدولة، كما تعيق هذه الأخيرة عمليات ترسيخ الديمقراطية، فالطائفية تلعب دور كبير في التأثير على مجريات العملية السياسية سواء كان ذلك محليا أو إقليميا وحتى على المستوى الدولي في ظل العولمة وتجلياتها فيها في عالم ما بعد الحرب الباردة.

06- يقتضي الاستغلال الايجابي لظاهرة التنوع العرقي والطائفي والإثني الموجود داخل المجتمعات المتعددة وتحويله إلى عامل قوة بالنسبة للدولة، قيام نظام سياسي ديمقراطي ومؤسساته السياسية الرسمية التي تكرس وتفعل قنوات المشاركة في العملية السياسية لكل القوى والتيارات السياسية الموجودة في المجتمع من خلال التمثيل العادل لكل الأطياف دون تميز في هذه المؤسسات، وإقامة دولة الحق والقانون والمواطنة التي تسودها مبادئ العدل والمساواة، مما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة.

الفصل الثاني:

إدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان

تتميز العديد من الدول بتركيباتها المجتمعية المتعددة طائفيا وعرقيا وأثنيا، هذه التركيبة غير المتجانسة في غالبيتها ذات أصول تاريخية، لارتباطها بالظاهرة الاستعمارية الغربية وظاهرة الهجرة، وفي هذا السياق تعتبر ماليزيا ولبنان أحد نماذج المجتمعات المتعددة بالنظر لتركيبتهما المجتمعية غير المتجانسة طائفيا ودينيا وعرقيا.

وتعتبر التركيبة غير المتجانسة للمجتمعات بمثابة أحد التحديات التي تواجه إدارة العملية السياسية وبناء الدولة فيها، إذ تنعكس هذه التركيبة على طبيعة النخب السياسية وبنية وعمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما يؤثر على النظام السياسي وعمل المؤسسات السياسية في الدولة، إذ يتطلب الأمر انتهاج سياسات واستراتيجيات فعالة لاستيعاب كل القوى السياسية والمكونات الموجودة في المجتمع الطائفي المتعدد وإدارة العملية السياسية في إطار التشاركية، ومواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير سلبا على إدارة العملية السياسية والوحدة الوطنية للدولة.

يعالج هذا الفصل بالدراسة والتحليل كيفية إدارة العملية السياسية في كل من ماليزيا ولبنان، وأهم الفواعل والعناصر المشاركة فيها، ضف إلى ذلك تبيان مختلف التحديات التي تواجه إدارة العملية السياسية وبناء الدولة في كلا الدولتين. بالتطرق للعناصر التالية:

- **ماليزيا ولبنان: محددات التكوين.**
- **نظام الحكم وإدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان.**
- **تحديات بناء الدولة في ماليزيا ولبنان.**

المبحث الأول: ماليزيا ولبنان: محددات التكوين

للموقع الجغرافي أهميته في تحديد مركز منطقة أو دولة ما من ناحية القوة والسياسات الداخلية والخارجية، لذا فالموقع الجغرافي له دوره الرئيسي في تشكل وتطور تركيبة المجتمعات البشرية، نظرا للتأثيرات التي تحدثها العوامل الطبيعية على نمط وسلوكات الأفراد الذين يعيشون في تلك البيئة، مما يؤثر في التكوين السياسي والاجتماعي للدولة، وفي إطار هذا السياق يعكس كل من الموقع الجغرافي لماليزيا ولبنان أهميته الاستراتيجية لكل منهما وانعكاسا للعوامل الجغرافية للدولتين فقد اتسمت تركيبتهما الاجتماعية بالتنوع والتعدد.

المطلب الأول: التكوين الجغرافي

يمثل الوسط الجغرافي، الطبيعة المحيطة بالمجتمع التي تشكل الشروط الضرورية لاستمرار حياة أفراده، ولهذا الوسط دوره المهم في تطور وتقدم المجتمع، فقد اهتم المفكر العربي عبد الرحمان ابن خلدون، والمفكران الفرنسيان "ج. بودان" و "مونتيسكيو" والمؤرخ الانجليزي "ه. بوكل" والعالم الروسي "ل. متشنكوف" والجغرافي الألماني" ف. رانزل" وغيرهم بإبراز هذه الأهمية ودور الموقع والوسط الجغرافي في تطور وتقدم الدولة.[1] لذا ترتبط سياسة الدولة بجغرافيتها وبمساحتها وبأهمية موقعها وشكلها الطوبوغرافي ومناخها وحدودها، فالموقع الجغرافي للدولة عادة ما يعطي أرضها معناها السياسي الحقيقي ويحدد إلى حد كبير شخصيتها السياسية كما يحدد نوع وشكل وحجم علاقتها بدول الجوار وبدول العالم.[2]

أولا: الملاح الجغرافية العامة لماليزيا: للطبيعة الجغرافية أهميتها، إذ تعد ماليزيا إحدى الدول الهامة في إقليم جغرافي كبير ومتميز، ممثلا في إقليم جنوب شرق آسيا، الذي يضم في الغالب وحدات سياسية جزرية أو شبه جزرية. وتعد ماليزيا من بين الدول التي تجمع بين

[1]- عادف علي، ***الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا*** (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 1989)، ص. 32.

[2]- نبيل خليفة، ***الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان: بحث في مصير الدولة الحاجز*** (لبنان، بيروت: مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ط. 02، 2008)، ص. 23.

هذين النمطين.[1] وماليزيا هي بلد استوائي تقع في جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء بين دائرتي عرض 1.25° و 6. 45° درجة شمالا، وتمتد بين خطي طول 100° شرقا في الغرب إلى خط طول 119° شرقا في الشرق، وتبلغ مساحتها 329.847 كيلومتر مربع،[2] وهذا يشمل شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية) وصباح وسرواك وولاية لابوان الفيدرالية (ماليزيا الشرقية) في جزيرة بورينو، وأما أرخبيل الملايو فهو عبارة عن مجموعة من الجزر المتقاربة تقع تجاه السواحل الجنوبية الشرقية من آسيا بين المحيطين الهادي والهندي، وتعتبر أكبر أرخبيل في العالم الذي يتألف من آلاف الجزر التي تكون اندونيسيا والفليبين وسنغافورة وبروناي.[3]

ويحدها من الشمال تايلاند وبحر الصين الجنوبي وبروناي، ومن الجنوب بحر جاوا وجزيرة سنغافورة، والقسم الاندونيسي من جزيرة بروناي، أما من الشرق فيحدها بحر صولو وبحر سيليبس، ومن الغرب يحدها مضيق ملاقا الذي يفصلها عن جزيرة سومطره.[4] وتنقسم ماليزيا إلى قسمين هما ماليزيا الشرقية التي تتوسط بحر الصين الجنوبي، وهي تقع على جزيرة بورنيو، وتضم ولايتي صباح وسرواك، وتتقاسم حدودها مع كل من اندونيسيا وسلطنة بروناي، أما القسم الثاني هي ماليزيا الغربية (شبه جزيرة ماليزيا)، وتبلغ مساحتها 131689 كم2 تكثر فيها المرتفعات الجبلية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب، ويحدها تايلاند من الشمال وسنغافورة من الجنوب، وهي تتألف من دولة الملايو التي تشغل أراضيها معظم شبه جزيرة الملايو التي تسمى بشبه جزيرة كسرا، وتشمل الملايو على 11 ولاية من بينها ولاية العاصمة كولالمبور.[5]

---

[1]- جابر سعيد عوض وآخرون ،"الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2006)، ص. 03.

2- Robin Miiddlehurst and Steve Woodfield, ***The Role of Transnationl Privtate and For-proft Provision Immeeting Global Demand for tertiar Case Study Malaysia*** (Canda :Commonwealth of Learing, 2004), p. 01.

[3]- محمد نوري الأمين بن إندوت، ***الحركة الإسلامية في ماليزيا: نشأتها، منهجها، تطورها*** (الأردن، عمان: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ط.01، 200)، ص. 17.

[4]- المكان نفسه.

[5]- نادية فاضل عباس فضلي ،"التجربة التنموية في ماليزيا من العام 200-2010،" ***دراسات دولية***، ع.54 (2012)، ص ص.155- 88.

إن الموقع الجغرافي لماليزيا، يجعلها تجمع بين عناصر المكان في الإقليم الذي تنتمي إليه من حيث كونه جزريا أو شبه جزري، مع تنوع وتعدد كافة جوانب الجغرافيا الطبيعية من سهول نهرية وساحلية وجبال. كما أن تقع في قلب إقليم جنوب شرق آسيا، في منطقة تفصل بين قسميه الجزري في الجنوب والجنوب الشرقي، وشبه الجزري في الشمال والشمال الشرقي، مما جعلها تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا، فضلا عن احتوائها على مضيق ملقا الذي يعد طريق عبور، الأمر الذي جعل منها محل أطماع الدول الاستعمارية الغربية إذ تنافست عليها خمس قوى استعمارية كبرى هي بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت بريطانيا أن تسيطر عليها، ووجدت فيها موقعا استراتيجيا مهما يخدم أطماعها الاستعمارية.[1]

الشكل رقم: (01): خريطة ماليزيا.



Source : Political Map of Malaysia.

Availble from http://www.Larousse.Fr/Encycolopedie/ Cartes Malaisie Brunei.1306099. Retrieved : 18/05/2017.

---

[1] – سعيد عوض وآخرون ،"الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية،" ***مرجع سابق***، ص. 6.

بالنظر إلى التكوين الجغرافي لماليزيا، يلاحظ أنها تقع جغرافيا بالقرب من الدول الأسيوية الأكثر تقدما، وتحديدا في قلب تجمعات اقتصادية مهمة نشأت في الاقليم، مثل دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والتي تشمل إندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا وفيتنام وبروناي ولاو وكمبوديا وماينمار وتايلاند.[1] مما جعلها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي على طول مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي هذا من جهة، كما ساعدها موقعها الجغرافي على جعلها بعيدة عن مناطق التوتر والصراع العالمي الحديث.

ثانيا: موقع لبنان الجغرافي: يحتل لبنان نقطة حساسة في منتصف الواجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. ولبنان مصطلح جغرافي أطلق مند القديم على منطقة جبلية محايدة لساحل بلاد الشام، ومفاد لفظة لبنان من الجدر السامي (لبن) وهو البياض، إشارة لبياض الثلوج التي تكسوا قمم الجبال اللبنانية في فصل الشتاء، لكن لفظة لبنان لم تستعمل على نحو رسمي محدد المضمون إلا بعد انشاء المتصرفية، فالمعنيون (السلالة المعنية وهي درزية ومن المرجح ان تكون من أصل كردي) حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم وسعوا حكمهم خلال القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية، عرفوا بأمراء الدروز، أما عبارة جبل لبنان فكانت تطلق على المناطق التي سكنها الموارنة في أقصى الشمال.[2]

يقع لبنان في النصف الشمالي للكرة الأرضية بين خطي الطول 35° و36° شرقي خط غرينتش، وخطي العرض 33° و34° شمالا، في آسيا الغربية.[3] ويقع لبنان شرقي البحر الأبيض المتوسط، يحدها شمالا وشرقا سوريا، وجنوبا أراضي فلسطين المحتلة وغربا البحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحة لبنان وفق قرار الجنرال "غورو" بإعلان دولة لبنان الكبير 12000كلم^2، لكنها تقلصت بعد خسارة منطقة الحولة لتصبح 10400كم^2، وتختلف التضاريس في لبنان اختلافا بينا عن سائر بلاد الشرق الأوسط، وهي مقسمة إلى أربعة تضاريس متباينة:[4]

[1] - **المكان نفسه.**

[2] - عارف العبد، ***لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2001)، ص. 29.

[3] - مسعود الخوند، ***الموسوعة التاريخية الجغرافية: لبنان*** (لبنان، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، ج. 16، 2004)، ص. 23.

[4] - حمدي الطاهري، ***سياسة الحكم في لبنان*** (القاهرة: المطبعة العالمية، د.س.ن)، ص ص. 15، 16.

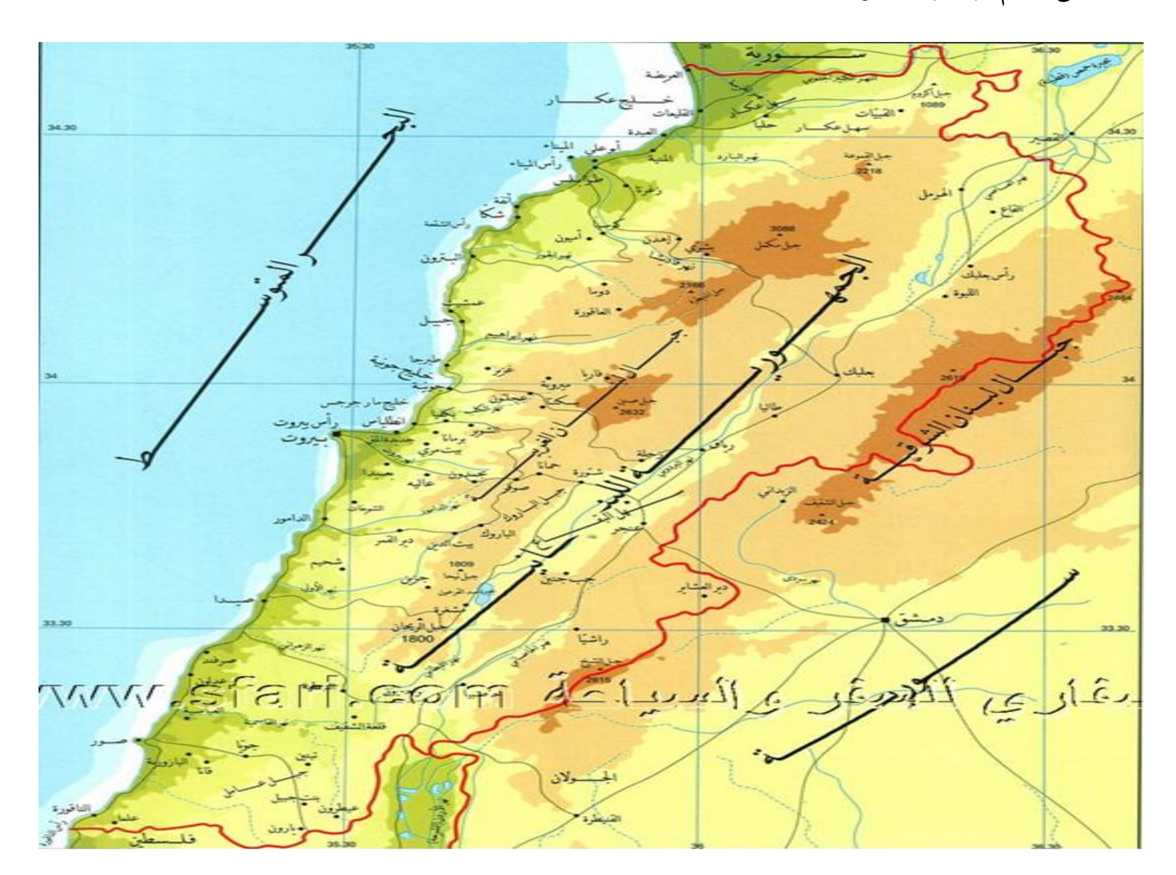
السهل الساحلي: يبلغ عرضه 02 كم تقريبا، وتقع فيه المدن الكبرى والرئيسية في الجمهورية اللبنانية، وهي من الشمال إلى الجنوب: طرابلس، صيدا، صور.

سلسلة جبال لبنان الغربية: تمتد تقريبا من البحر الأبيض المتوسط وهي آهلة بالسكان، وهي أكثر تقدما ورقيا من سلسلة جبال لبنان الشرقية.

سلسلة جبال لبنان الشرقية: هي موازية لسلسلة جبال لبنان الغربية، ويقع القسم الشرقي من هذه السلسلة داخل حدود سوريا، والقسم الشرقي أكثر عمرانا.

سهل البقاع: هو جزء من حفرة الانشقاق التي تمتد من أراضي سوريا إلى البحر الاحمر ولكنه يختلف عن سائر اجزاء تلك الحفرة بارتفاع يبلغ معدله 900 متر تقريبا.

الشكل رقم (02): خريطة لبنان.



المصدر:

Available From Https://Www.Sfari.Com/Forums/Sfari11.Retrieved :28/07/2018.

يشكل لبنان بموقعه الطبيعي جسر عبور بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وكانت له أهميته الاستراتيجية من الناحيتين العسكرية والتجارية على امتداد حقب زمنية طويلة، كما أن طبيعة لبنان الجبلية الوعرة جعلت منه ملجأ لبعض الجماعات الدينية الإسلامية والمسيحية، التي وجدت في جباله وأوديته وكهوفه بما يمكنها من الدفاع عن وجودها، وممارسة شعائرها وتقاليدها بكل حرية، كما أن موقع لبنان الاستراتيجي بين الشرق والغرب جعله نقطة تجاذب بين القوى العظمى التي لها مصالح سياسية واقتصادية في منطقة الشرق الاقصى، حيث شجعت طبيعة لبنان الجغرافية على أن تعيش كل مجموعة من السكان داخل كل منطقة في ظروف تختلف عن غيرها من المجموعات.[1] لذا فقد كان للعوامل الجغرافية دورها المهم في تحديد مسارات الحياة السياسية اللبنانية على المستوى الداخلي وعلاقاتها على المستوى الخارجي.

المطلب الثاني: التكوين الاجتماعي والطائفي

تتسم التركيبة الاجتماعية في المجتمعات الطائفية والمتعددة بتعقيدات كثيرة، بما فيها ماليزيا ولبنان، إذ تعددت العوامل والمتغيرات التي انتجت التعددية الطائفية في الدولتين، ولعل أبرز هذه العوامل، موقعهما الجغرافي دو الأهمية الاستراتيجية، والتنوع الطائفي والديني والمذهبي في كلا المجتمعين، وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: طبيعة التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا: تعد ماليزيا دولة متعددة التركيبة العرقية والطائفية والدينية بالنظر لمكوناتها الاجتماعية المتعددة غير المتجانسة، إلا أنها تتمتع بمستويات مقبولة من الاستقرار السياسي وسيادة نوع من السلام الاجتماعي بين مختلف مكوناتها الاجتماعية.

ماليزيا هي البلد رقم 43 في العالم من حيث عدد السكان، وهي دولة متعددة الأعراق.[2] وينقسم سكانها إلى ثلاثة مجموعات عرقية رئيسية لكل منها دينها ولغتها

---

[1]- سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 60.

[2]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (01) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف (02-13 فيفري 2009)، ص.02.

وحضارتها، مما يجعلها من أكثر الشعوب تعددية في العالم، وهي تتشكل من المجموعات الأصلية ممثلة في الأغلبية المالايوية أو السكان الأصليون "بوميبوترا" Bumiputeras الذين يعرفون باسم أبناء البلد أو أمراء الأرض (literally, sons of the soil)، أما المجموعة الثانية فهم الصينين، والمجموعة الثالثة وهي بمثابة أقلية صغيرة ممثلة في الهنود، وماليزيا أكثر تعددية في الولايات الشرقية في كل من صباح وسرواك.[1]

تتميز التركيبة السكانية في ماليزيا بالتعدد والتنوع، وارتبط ذلك بالتعدد الديني واللغوي والثقافي في المجتمع الماليزي، وكان ذلك انعكاسا للعوامل الجغرافية لماليزيا، لذا تتعدد وتتفاوت المجموعات العرقية بين أقسام الدولة الماليزية. وتتمايز المجموعات العرقية الرئيسية في ماليزيا إلى ثلاث أقسام فضلا عن عدد من المجموعات الثانوية الأخرى نذكر منها:

01– جماعات البوميبوترا: يشر هذا المصطلح إلى "أبناء الأرض" أو "أمراء الأرض" وذلك في تمييز للسكان الأصليين عن غيرهم.[2] وهذه الجماعات تضم المالاي و الأورانج أصلي وجماعات السكان الأصليين الأخرى في شبه جزيرة ماليزيا، إضافة إلى جماعات السكان الأصليين في صباح وسرواك (شرق ماليزيا)، وتشكل هذه الجماعات حوالي 67.4% من سكان ماليزيا حسب أحصاء 2010.

– الملاي: هي أكبر المجموعات العرقية وأكثرها تجانسا، فكلهم مسلمون وكلهم يتحدثون اللغة الملايوية، وتسمية الملايو نسبة إلى منطقة ملايو في سومطره، ويعتبر عرق الملايو ثالث عرق مسلم في العالم بعد العرق الهندي والعربي، وتنسب هوية العرق الملايوي إلى كل مسلم ماليزي يتكلم اللغة الملايوية، ويلتزم بالعادات الملايوية، ويتمتع هذا العرق بمكانة مميزة بين باقي الأعراق الأخرى (الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة، اللغة الملايوية هي اللغة الرسمية للبلاد).[3]

---

[1] - Benjamin Reially, ***Dmocracy and Divversity Political Engineering in The Asia – Pacific*** (New York :Oxford University Press, 2006), p. 13.

[2]- هدى ميتكيس وآخرون ،"الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2006)، ص ص. 174، 175.

[3]- نوري الأمين بن إندوت، ***مرجع سابق***، ص. 18.

– **الأورانج أصلي**: رغم اهميتها التاريخية بوصفها من أقدم الجماعات الأصلية في شبه جزيرة ماليزيا، إلا أنها جماعة صغيرة العدد لا يتجاوز عددهم حوالي 93 ألفا، وتم تسميتها بهذا الاسم من طرف الحكومة الماليزية في أوائل الخمسينيات، وتتوزع هذه الجماعة ثقافيا ولغويا على 19 جماعة أثنية متمايزة منها: السيماي، والتيميا، والنجريتو، والتموان، والجاهوت والجاكون، والماهميري،...الخ. وعادة ما يتم تقسيم جماعة الأورانج أصلي إلى ثلاث مجموعات هي: البدو الأقزام الزنجانيين الآسيويين في المناطق الشمالية الوسطى، والسيناو أشباه البدو في المنطقة الوسطى ممن يمارسون نوعا من الزراعة المتنقلة، والجاكون في المنطقة الجنوبية وينتشر بينهم نمط الزراعة المقيمة.[1]

02– الصينيون: عرفت ماليزيا موجات من الهجرة الأولى للصينيين في القرن الرابع عشر للتجارة وهروبا من الاضطهاد في ظل حكومة "تشينج"، وبتشجيع من السلطات البريطانية تزايد تدفق الصينيين في القرن التاسع عشر، وجاء الصينين إلى ماليزيا لخبرتهم في العمل في مجال القصدير والتجارة والأنشطة الاقتصادية، ويسيطر الصينيون اليوم على معظم الاقتصاد وخاصة التجارة والسياحة، فهم يتميزون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل ويتركزون في المدن، وتنتشر بينهم معتقدات البوذية وبعضهم اعتنق النصرانية، وقليل منهم ينتمي إلى الكونفوشيوسية، ويحافظ الصينيون في ماليزيا على تراثهم الثقافي ولغاتهم ولهجاتهم ومعتقداتهم، وعادة ما يتم التمييز بين جماعتين أساسيتين من الصينيين الماليزيين وهما جماعة بينانج Penang التي يسود فيها استخدام الهوكيين **Hokkien**، وجماعة كوالالمبور التي ينتشر فيها استخدام الكانتونية Cantonese بين أعضائها.[2]

03– الهنود: معظمهم من التاميل **Tamil** قدموا من جنوب الهند إضافة إلى التيليغو، وقد ارتبط تدفق المهاجرون الهنود مند النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل الاحتلال البريطاني، إذ قامت السلطات البريطانية بجلبهم إلى ماليزيا في أوائل للعمل في مزارع المطاط

[1]– ميتكيس وآخرون، ***مرجع سابق***، 174.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص ص. 178، 179.

تحت الإدارة البريطانية، فضلا عن القيام بالأعمال المكتبية وكمدرسين وأطباء وحرفيين في ميادين متنوعة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.[1]

04- الأوراسيون: ترجع أصولهم للأوروبيين ممن قدموا إلى شبه جزيرة المالاي مند القرن السادس عشر، ويبلغ عددهم حوالي 39 ألفا، ويتركزون بصورة خاصة في ولاية ملقا ويتحدثون بلغة "البابيا كريستانج"، وهي لغة كرييولية برتغالية.[2]

توجد حوالي 214 مجموعة أثنية وأثنية فرعية أخرى، وأقليات أخرى صغيرة ممثلة في التايلانديين والاندونيسيين والاستراليين والاوروبيين، فرغم التعدد العرقي والإثني الذي تتميز به ماليزيا إلا أنها تعرف سلاما نسبيا بالنظر إلى واقع التعددية المجتمعية، وهو ما ساهم بشكل كبير في المحافظة على الوحدة الوطنية، إذ ترتبط كل مكونات المجتمع الماليزي برباط ممثلا بمجموعة من المبادئ التي تعرف باسم "روكونجارا" التي تعني الايديولوجيا القومية وتتمحور حول مجموعة من القيم والمبادئ هي: الأيمان بالله، الولاء للملك والدولة، احترام الدستور، سيادة القانون، التمسك بالأخلاق الفاضلة والسلوكات الحسنة والحميدة.[3]

وحسب إحصائيات 2010 بلغ عدد سكان ماليزيا 28.334.135نسمة (28 مليون نسمة)، و29.3 مليون نسمة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، ويتمركز حوالي 20 مليون نسمة في شبه جزيرة ماليزيا، بينما يتمركز الباقي في ماليزيا الشرقية، ويبلغ معدل الكثافة السكانية 86 في كلم المربع، ومعدل نمو سكاني بلغ 2.3% سنة 1990- 1995، و2.2% ما بين سنة 2005–2010، و1.6% ما بين سنة 2010-2015.[4]

عندما استقلت ماليزيا سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو يشكلون حوالي 50% من السكان، بينما يشكل الصينيون 37%، في حين

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 179.

[2]- *المرجع نفسه*، ص. 180.

[3]- نيفين عبد الخالق، "تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد،" في جابر سعيد عوض وكمال المنوفي (محرران)، ***النموذج الماليزي للتنمية*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص ص. 07، 08.

[4]- كعيبوش، "ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلية دراسة في واقع التجربة الماليزية،" ***مرجع سابق***، ص.86.

يشكل الهنود 12%، وقد رفع انضمام صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حد ما نسبة الملايو، فضلا عن الزيادة الطبيعية بسبب ارتفاع نسبة الولادات مقارنة بغيرهم من الأعراق.[1] لذا فإن دراسة الجغرافيا السكانية في ماليزيا توضح بأن المجتمع الماليزي من بين المجتمعات الأكثر تنوعا وتعددا في العالم، إذ يوجد السكان الأصليون في ماليزيا ويعرفون باسم "بوميبوترا" **Bumiputeras** بنسبة 67.4 %، والصينيين **Chinese** بنسبة 24.6 %، أما الهنديين **Indians** ما نسبته 7.3 %، وأعراق أخرى **Others** بسبة 0.7 %.[2] يشكل المسلمون **Muslims** ما نسبته 61.3 %، أما البوذيين **Buddhists** بنسبة 19.8 %، والهندوس **Hindus** بنسبة 6.3 %، أما المسيحيين **Charitians** فيشكلون 9.2 %.[3] كما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم(01): التركيبة العرقية والدينية لسكان ماليزيا حسب إحصائيات سنة 2010.

الفئة	النسبة%	العدد	الفئة	النسبة%	العدد
السكان الأصليون	67.4	19097207	**المسلمون**	61.3	17368824.8
الصينيين	24.6	6970197.21	**البوذيين**	19.8	5610158.73
الهنديين	07.3	2068391.86	**المسيحيين**	9.2	2606740.42
أعراق أخرى	0.7	198338.94	**الهندوس**	6.3	1785050.50
المجموع	100	28334135	**ديانات اخرى**	3.4	963360.59

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] – ظاهر عبد الزهرة الربيعي و إبراهيم فاضل الشمري، "البناء التشريعي للنظام الاتحادي في الدستورين العراقي والماليزي: دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية،"*أبحاث البصرة– العلوم الانسانية–*، م.38، ع.04 (2013)، ص ص. 229– 45..

[2] - The Equal Right Trust, ***Washing The Tigers : Addressing Discrimination and Inequality in Malaysia*** (Landan : ERT, 2012),p.03.

[3]- David Chew Huat Hock," Strving for Regime Change 1998-2014 Opposition Contestation in Multi-Ethnic Malaysia," Thesis is Prresented for The Degree of Doctor of Philosophy of The University of Western Australia, 2015, pp.01,02.

وقد تغيرت ديمغرافية شبه جزيرة ملايا (ماليزيا) بسرعة عقب الاستعمار البريطاني للبلاد، إذ شجع البريطانيون الصينيين على الهجرة والانتقال إلى سنغافورة ليوفروا القاعدة الاقتصادية والقوة العاملة للتجارة وللأنشطة التجارية البريطانية، وهيمنت الجاليات الصينية على مستعمرات المضيق، وبحلول الربيع الأول من القرن العشرين أضحت سنغافورة دولة صينية من الناحية الفعلية، ولم يعد الملايويون يشكلون أكثر من 15% تقريبا من سكانها وبحلول سنة 1963 شكل الصينيون ثلاثة أرباع عدد سكان سنغافورة، كما أبقى البريطانيون الأعراق الثلاثة منفصلة، وقد انعكس هذا التغير الديمغرافي على شكل الحياة السياسية والاقتصادية فيما بعد، حيث أنغمس الملايويون في الحياة الزراعية في المناطق الريفية وتجمع الصينيون في المراكز الحضرية، والهنود في مزارع المطاط.[1]

يرجع طبيعة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق حسب الدكتورة "هدى ميتكيس" إلى الهجرات البشرية الواسعة النطاق والمتتالية التي جاءت من شرق وجنوب آسيا، والتي أدت إلى التنوع الكبير في التركيبة الاجتماعية في ماليزيا، وهو ما يعنى أن ماليزيا لم تعد أرضا للملايو فقط، وإنما يشاركهم فيها الجماعات الصينية والهندية المهاجرة بغرض العمل.[2]

كما تعد ماليزيا دولة متعددة الأديان مع اعتبار الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة حسب ما تنص عليه المادة (03) الفقرة رقم (01) من الدستور الماليزي، لكن حرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولة لكل الطوائف الأخرى، حيث توجد ديانات أخرى غير الإسلام مثل المسيحية والبوذية والهندوسية والتاوية والسيخية والعقيدة البهائية، ويشكل الملايو أغلبية سكان ماليزيا ويلعبون دورا مهيمنا سياسيا، لغتهم الأم هي لغة الملايو (بهاسا ماليزيا Bahasa Malaysia is The Official Language) وهي اللغة الوطنية للبلد، أما اللغة الانجليزية في المرتبة الثانية على نطاق واسع، والأكثر استعمالا في المعاملات التجارية والإدارية

[1]– محمد مهاتير، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير***، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2014)، ص ص. 57-91.

[2]– هدى ميتكيس، "التجربة التنموية في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص. 232.

فتعد اللغة الرسمية الثانية، تليها لغات أخرى مثل الصينية والتاملية والبنجابية Tamil, Telugu,Panjabi.[1]

ثانيا: البنية الاجتماعية والطائفية للمجتمع اللبناني: لم تجر لبنان أي احصاء سكاني منذ سنة 1932، بسبب التعقيدات والانقسامات الطائفية في البلاد، إضافة الى الضغوطات التي قد تمارسها بعض المجموعات الطائفية في حال ابرزت هذه الاحصائيات تحولا ديمغرافيا كبيرا إذ بلغ سكان لبنان حسب نتائج هذا احصاء سنة 1932، 785543 نسمة، يشكل المسيحيون ما نسبته 49.97% أي 392544 نسمة، في حين بلغ عدد المسلمون 383180 نسمة ما يعادل 48.77%، أما الأقليات فقد بلغ عددهم 9819 نسمة ما نسبته 1.25%.[2] وقد أجريت احصاءات غير رسمية ومنها احصاء اجري سنة 1956، قدر عدد السكان 1411416 نسمة موزعين بنسبة تقارب 54% للمسيحيين مقابل 44% للمسلمين.[3]

عرفت لبنان منذ قرن ونصف موجات واسعة من الهجرة تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار موقعه الجغرافي والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، وكنتيجة لحركة الهجرة القسرية الكبيرة التي شهدتها لبنان طوال سنوات الحرب الأهلية وصعوبة تقدير مدى حركة عودتهم مع نهاية 1990، توجد صعوبة في تقديم العدد الصحيح لسكان لبنان وتوزيعهم الطائفي، وكان سكان بيروت وضواحيها يقدرون قبل الحرب بحوالي مليون ونصف المليون نسمة.[4] وحسب وزارة الداخلية اللبنانية وبناءا على المسجلين في القوائم الانتخابية لسنة 2005 بلغ عدد سكان لبنان 3007923 نسمة من بينهم 1772125 مسلمين بنسبة 58.92% (السنة 795233 نسمة بنسبة 26.44%، الشيعة 783903 بنسبة 26.06%، الدروز 169293 نسمة بنسبة 05.63%، العلوية 23696 بنسبة 0.79%)، في حين بلغ عدد المسيحين 1235798 نسمة بنسبة

[1]- ناصر يوسف، "ملامح التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية،" ***أوراق بحثية***، ع.05 (أفريل 2008)، ص ص .114 -8.

[2]- حسن خ غريب، ***نحو تاريخ فكري – سياسي لشيعة لبنان*** (لبنان، بيروت: دار الكنوز الادبية، ج.01، ط. 01، 2000)، ص. 284.

[3]- Sally Nelson, "Is Lebanon's confessional system sustainable?," ***Journal of Politics International Studdies***, vol, 09 (Summer 2013), pp. 332-87.

[4]- جورج قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ترجمة حسان قبيسي (لبنان، بيروت: المكتبة الشرقية، ط.01، 2004)، ص.12.

41.08% (الموارنة 667556 نسمة بنسبة 22.19%، الروم الارثوذكس 236402 بنسبة 07.86%، الروم الكاثوليك 156521 بنسبة 03.20%، الأرمن الأرثوذكس 90675 بنسبة 03.01%، الأرمن الكاثوليك 20217 نسمة بنسبة 0.67%، البروتستانت 17409 بنسبة 0.58%، الأقليات 47018 بنسبة 1.56%).[1]

وهذا ما يبن تميز المجتمع اللبناني بالتنوع الاجتماعي والتعدد الطائفي قلما يوجد في أي بلد آخر من العالم، ويعتبر الدين هو الأساس في تكوين الطوائف اللبنانية، إذ يوجد ثمانية عشر طائفة رسمية معترف بها وهي: " الأرمنية الكاثوليكية، الأرثوذكسية الأرمينية، الآشورية، كنيسة الشرق، الكلدان الكاثوليك، الأقباط، الدروز، الروم الكاثوليك، الأرثوذكس، إسماعيلي، العلويين، يهودي، لاتيني كاثوليكي، ماروني، بروتستانتي، سني، شيعي، سرياني كاثوليكي والسريانيه الارثوذكسيه".[2] ومن بين هذه الطوائف الثماني عشر توجد ثلاثة طوائف أساسية ممثلة في الموارنة والسنة والشيعة، وقد أثرت التطورات التاريخية على هذه البنية الاجتماعية والطائفية للمجتمع اللبناني. وفي هذا الاطار يمكن تقسمها إلى طوائف مسلمة وطوائف غير مسلمة وتنقسم كل منها إلى طوائف فرعية مثل الطوائف الاسرائيلية (كنيس حلب، كنيس دمشق، كنيس بيروت).

01- الطوائف المسلمة: ممثلة في: الطائفة السنية، الطائفة الدرزية، الطائفة الشيعة، الطائفة العلوية، الطائفة الاسماعلية. ونقصر دراستنا على الطوائف التالية:

أ- السنة: تعتبر الطائفة السنية في لبنان من أكبر الاقليات وأكثرها قوة مقارنة بباقي الطوائف اللبنانية، وقد بلغ عدد أفرادها حوالي 600 ألف نسمة في أواخر السبعينات ما نسبته 20% من المجموع العام للسكان، ويتركز العدد الأكبر منهم في المدن الساحلية وبيروت وطرابلس وصيدا.[3] وتحت تأثير المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية حل المسلمين السنة مكان الدروز في المعادلة الطائفية الجديدة، ففي الكيان اللبناني الجديد شكل السنة غالبية المسلمين، وقد تجاوز عددهم عدد الدروز بكثير وحتى

[1]- المركز اللبناني للمعلومات، ***الواقع الديمغرافي في لبنان*** (لبنان : طباعة شركة بابيك، 2013)، ص. 17.

[2]- Nelson, ***op.cit.***, pp. 332-87.

[3]- "هيلينا كوبان"، ***لبنان 400 سنة من الطائفية***، ترجمة سمير عطا الله (لندن: منشورات هاي لايت، 1985)، ص. 21.

عدد الشيعة.[1] وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية بفاعلية، حيث يمثلها في مجلس النواب عشرون نائباً كما أن لها بعض المناصب الوزارية وأهمها رئيس الوزراء، ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية.

ب – الدروز: تنتسب الدرزية إلى "نشتكين الدرزي"، ومحور عقيدتها هو الخليفة الفاطمي "أبو علي منصور بن العزيز بالله بن المعز لدين الله الفاطمي" الملقب بالحاكم بأمر الله، وهي فرقة اخدت جل عقائدها من الاسماعلية، ونشأت في مصر ثم هاجرت إلى الشام، وتبرز في هذه الطائفة عائلة "الجانبلاطية" وهي عائلة من مشايخ الدروز في لبنان، وعائلة "اليزبكية" وهي كذلك من عائلة من المشايخ الدروز في لبنان ينتسبون إلى قبيلة من العرب تعرف ببني عزام، وكذلك عائلة "آل أرسلان" وهم من سلالة القبائل العربية، ولزعيمي العائلتين الجنبلاطية وآل أرسلان الزعامة في الطائفة من الناحية السياسية والدينية، ويشارك أبناء هذه الطائفة الحياة السياسية في بعض الوزارات وفي مجلس النواب ب 16 نائبا.[2]

وقد واجهت الطائفة الدرزية مند أوائل القرن 17م تقهقرا اقتصاديا وسياسيا رافقه تقلص كبير في أعدادها، وخاصة بين العامين 1858– 1860، بعد ان تكاثرت هجرة الدروز إلى حوران، وقابل ذلك زيادة النفود الاقتصادي والسياسي والسكاني للطائفة المارونية.[3] وحسب تقديرات سنة 2009 بلغ عدد أفراد الطائفة الدرزية في لبنان 250 ألف نسمة والتي تشكل من 6 إلى 7% من إجمالي عدد السكان في لبنان، لذا تعتبر الدرزية من أصغر الطوائف اللبنانية.[4] ويقيم الدروز في محافظة جبل لبنان في منطقة الشوف، كما يقيم قسم منهم في منطقة "راشيا"، على أن القسم الاكبر منهم يقيم بجبل الدروز بسوريا، ويوجد عدد قليل منهم يقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترتكز قوة الدروز في محافظة جبل لبنان جنبا

[1]– سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 115.

[2]– محمد كامل حسين، ***تاريخ الدروز العقيدة.. الطقوس*** (الجيزة : دار انون، 2007)، ص ص. 09- 35.

[3]– غريب، ***مرجع سابق***، ص. 225.

[4]– المركز اللبناني للمعلومات ، ***مرجع سابق***، ص. 16.

إلى جنب مع أبناء الطائفة المارونية، وكانوا جزءا لا يتجزأ من لبنان الصغير وساهموا في تاريخه الحديث مساهمة فعالة وكانوا أحد طرفي مذابح سنة 1860.[1]

ج– الشيعة: هي الطائفة التي تلي المسلمين السنة من حيث العدد، ويقيم معظم أبنائها في جنوب لبنان، وفي بعلبك والهرمل كما يقيم فريق منهم في مدينة بيروت، ويشترك الشيعة في أوضاعهم العامة إلى حد ما وموقفهم من الكيان اللبناني مع السنة، ونقطة الخلاف بين الشيعة والسنة مسألة دينية، وقد أشعل الفرنسيون الخلاف بين الطائفتين، هذا الخلاف تطور فيما بعد إلى خلاف سياسي، وقد كان موقف الشيعة في بداية الانتداب الفرنسي موقفا سلبيا مما ساعد على اقصائهم كاملا من وظائف الدولة وعن الحياة العامة إلا أن الحال تبدل.[2] وحسب إحصاء 1932 بلغ عدد سكان الشيعة 154808 نسمة ما يعادل 40.25% من عدد السكان المسلمين البالغ عددهم 383180 نسمة حسب نفس الاحصاء.[3] وقد كانت لهرمية رجال الدين الشيعة في جبل عامل، والتي انتجت حركة سياسية جديدة سميت بحركة "امل" التي حاولت فيما بعد تجنيد سائر الفروع والشعاب التابعة للأسرة الشيعية في لبنان خلف قيادة سياسية واحدة، وقد ساعد صعود الشيعة إلى الحكم في إيران سنة 1979 على بروز هذه الحركة في لبنان.[4] ويمثل الشيعة في مجلس النواب 19 نائبا من بينهم 11 نائبا في جبل عامل وخمسة نواب في البقاع، وأصبح تقليدا أن يكون رئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، كما يمثل الشيعة في الوزارة بوزارتين في العادة.

02– الطوائف غير المسلمة (المسيحية): يتوزع المسيحيون في لبنان على مجموعة من الطوائف ممثلة في الطائفة المارونية، الطائفة الأرمنية (الكاثوليكية والارثوذكسية)، طائفة الروم الأرثوذكس، الأقباط، الآشوريين، الطائفة اللاتينية، الطائفة الكلدانية، كما انهم يتوزعون على العديد من القوميات وليست قومية واحد، فنجد القومية العربية والارمنية والروم.[5]

[1]– الطاهري، *مرجع سابق*، ص. 31.

[2]– *المرجع نفسه*، ص ص. 29، 30.

[3]– غريب، *مرجع سابق*. ص. 284.

[4]– "كوبان"، *مرجع سابق*، ص. 18.

[5] - Raymond G. Hilmick , ***Internel Lebanese Politcs : Labanes Front and Forces,*** In Halim Barakat (Lebanon : Towards Ariable, 1988),p. 307.

أ- الموارنة: الموارنة نسبة إلى القديس الراهب "مارون"، وتعتبر من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وبرزت هذه الطائفة في القرن السادس أو السابع للميلاد، من بين بعض القبائل العربية المتنصرنة التي شدت طريقها إلى الجزاء الشمالية من سوريا حاليا، ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها في المنطقة اتجه الموارنة نحو المنبسطات الشمالية لجبل لبنان، وقد تزايد أعدادها بشكل كبير مما تطلب منافد جديدة، فاتجهوا جنوبا على امتداد سلسلة جبل لبنان واصطدموا مع الشيعة والدروز في اكثر من مرة.[1] ورئيس الطائفة الديني هو البطريك الماروني لأنطاكية وسائر المشرق، ويقيم في لبنان في بكركي، وسلطته تشمل جميع الموارنة في أنحاء العا لم.[2]

تشير العديد من سجلات التاريخ أن رجال الدين المسيحين في جبال لبنان كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، وقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في تعزيز المكانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للمسيحين الموارنة في جبل لبنان، وتوفير الحماية الديبلوماسية لهم.[3] وقد كان للبعثات التبشيرية المسيحية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة تأثير كبير ومباشر على ثقافة الموارنة، خصوصا بعد إعلان فرنسا انها حامية المسيحيين في المنطقة، إذ اتاحة فرنسا للموارنة ثقافة اجنبية لم تتح لبقية الطوائف اللبنانية الأخرى، كما عملت فرنسا على اسناد وظائف الدولة الهامة والحساسة لأبناء هذه الطائفة.[4] وعندا استقلال لبنان سنة 1943 وتأسيس لبنان الكبير بقية الطائفة المارونية هي المستأثرة بالوظائف الحساسة في الدولة منها برئاسة الجمهورية والعديد من الحقائب الوزارية، إضافة إلى تمثيل هده الطائفة بأكبر نسبة من اعضاء مجلس النواب اللبناني.[5]

ب- الروم الأرثوذكس: يعتبر الروم الأرثوذكس أكبر المجموعات المسيحية وأكثرها أهمية، وهي منتشرة على نطاق واسع جغرافيا، وقد اشتهروا بمهارتهم في المحاسبة والفنون الإدارية التي

---

[1]- "كوبان"، ***مرجع سابق***، ص. 15.

[2]- علي سليمان المقداد، ***لبنان من الطوائف إلى الطائف*** (لبنان، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط.01، 199)، ص. 24.

[3] - Mordechai Nisan, ***Politcs and War in Lebanon Unraveling The Enigma (London*** : Tylor and Francis Group, 2015), p.09.

[4]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص ص. 21- 23.

[5]- بطرس ضو، ***تاريخ الموارنة الديني السياسي والحضاري*** (لبنان، بيروت: دار النهار، 1970)، ص. 67.

كان المسلمون بحاجة ماسة إليها، واستطاع بعض الروم في لبنان القيام بأدوار قيادية في الحركات الراديكالية الحديثة والمتنوعة.[1] ويقطن معظم الروم الأرثوذكس في منطقة الكورة في شمالي لبنان، وبيروت وبعض المدن الساحلية.[2]

ج- الروم الكاثوليك: هي جماعة انشقت عن الروم الأرثوذكس سنة 1724م، وخضعت لزعامة الفاتكان، ويطلق أصحاب هذه الجماعة على أنفسهم "روم كاثوليك" استنادا الى العصور القديمة لروما وبيزنطا، ويبلغ عددهم حوالي 158521 نسمة، ما نسبته 3.20% من مجموع سكان لبنان، وغالبيتهم من سكان المدن خاصة مدينة بيروت، وتعبر من أكبر الطوائف ازدهارا وثراء بالنظر لدخل الفرد، ويمثل هذه الطائفة في المجلس النيابي 06 نواب، كما يمثلها في الوزارة عادة وزير واحد.[3]

د- الأرمن: هم جماعة نزحت من وطنها الأصلي في أرمينيا، وجاءت أكبر وجات هجرتها في أوائل القرن العشرين وذلك بتأثير التطورات السياسية في كل من روسيا وتركيا.[4] وهم أعضاء أمة مسيحية قديمة جاءت إلى لبنان وسوريا بعد عام 1915، على إثر المجازر الدامية التي ارتكبت في حقهم من طرف الوحدات العسكرية التركية النظامية منها وغير النظامية، والتي ذهب ضحيتها حوالي 1.5 مليون نسمة، وفي عام 1937 هاجرت دفعة ثانية منهم إلى سوريا ولبنان، وتم تخييرهم بين الجنسية السورية أو اللبنانية من طرف السلطات الفرنسية فأختار عدد كبير منهم الجنسية اللبنانية.[5] وقد استوطنت أكبر مجموعة من اللاجئين الأرمن حول الضواحي الشمالية في بيروت، وركزوا أنفسهم بسرعة في شكل مؤسسات صناعية صغيرة، بالمقابل استوطن عدد آخر منهم في مدينة طرابلس وبلدة عنجر القديمة، ويعتبر الأرمن الجماعة الرئيسية الوحيدة التي دخلت النظام اللبناني دون أن تكون العربية هي لغتها

---

[1]- " كوبان"، ***مرجع سابق***، ص ص. 23، 24.

[2]- المقداد، ***مرجع سابق***، ص. 24.

[3]- ***المكان نفسه***.

[4]- نيفين عبد المنعم مسعد، ***الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي*** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ط.1، 1988)، ص. 79.

[5]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص. 293.

الأم.[1] ويمثلهم في مجلس النواب خمسة نواب أربعة منهم من الأرمن الأرثوذكس والخامس من الأرمن الكاثوليك، وكان أول تمثيل لهم بوزير في الوزارة سنة 1960.[2]

من حيث التوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان، توجد مناطق متجانسة طائفيا يقطنها أناس غالبيتهم العظمى من طائفة واحدة مثل: كسروان، زغرتا، بشري، الكورة، الضنية، صيدا، النبطية، بنت جبيل، صور، جزين، ومناطق متجانسة دينيا يقطنها أناس غالبتهم العظمى من طوائف تنتمي إلى ديانة واحدة مثل: البترون، المتن الشمالي، كما توجد مناطق مختلطة طائفيا ودينيا مثل: بيروت، الشوف، عاليه، المتن الجنوب، البقاع، طرابلس، كما تمتاز بعض الطوائف بخصائص مميزة ناتجة عن تمركزها الجغرافي، فالموارنة والشيعة والدروز هم عامة سكان الأرياف، بينما السنة والأرثوذكس والكاثوليك بغالبيتهم العظمى من سكان المدن.[3] لذا فلبنان هي عبارة عن تجمع من الطوائف، مما أضفى عليه خصوصية مميزة له اجتماعيا وسياسيا وبنيويا عن باقي المجتمعات والدول المحيطة به، حيث كان للتنوع الثقافي في لبنان بمثابة محددا وفاعلا في بلورة الخيارات السياسية لكل طائفة من الطوائف اللبنانية، إذ أصبح الدين والثقافة والسياسة يشكلون عناصر موحدة للطائفة.[4]

على ضوء ما تقدم، يتبين أن التنوع والتعدد الطائفي الذي يميز بنية كل من المجتمع الماليزي واللبناني مرتبط بشكل كبير بالظروف التاريخية لكل دولة، من حيث تعرضهما للاستعمار الخارجي، وسياساته في تعميق الاختلافات والتباينات بين مكونات وفئات المجتمع في كلتا الدولتين، إضافة إلى موجات الهجرة التي عرفتها كل من ماليزيا ولبنان في مراحل تاريخية سابقة، الأمر الذي أوجد حالة من عدم التجانس المجتمعي أثرت سلبا على طبيعة التكوين السياسي وحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي وإن اختلفت حدتها في الدولتين تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية.

[1] - "كوبان"، ***مرجع سابق***، ص. 25.

[2] - الطاهري، ***مرجع سابق***، ص. 294.

[3] - سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان***، ***مرجع سابق***، ص. 123.

[4] - آرمان عساف، ***لبنان بين الطوائف (1920- 1990) تحليل ورأي*** (لبنان، بيروت: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، ط. 01، 2014)، ص ص. 10- 16.

المبحث الثاني: نظام الحكم وإدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان

إن إدارة العملية السياسية في المجتمعات المتعددة طائفيا ومذهبيا وعرقيا، هو بمثابة تحدي كبير تواجهه الدولة ونخبها وقياداتها السياسية، كون أن حالة الاستقرار السياسي وتماسك الدولة وحمايتها من التفكك والانقسام، متوقف على مدى قدرتها على إدارة تعدديتها المجتمعية بفعالية وإشراك كل القوى والمكونات في العملية السياسية دون أي إقصاء سياسي أو تهميش في عملية رسم السياسات العامة لأي طرف أو فئة، وتتعدد المؤسسات والفواعل المعنية بإدارة هذه التعددية المجتمعية وكذا إدارة العملية السياسية تبعا لطبيعة نظام الحكم ومؤسساته، إذ تلعب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أدوارا كبيرة في هذا المجال. وعليه يتم في هذا المبحث التطرق لطبيعة نظام الحكم، وكيفية إدارة العملية السياسية في ماليزيا ولبنان، مع تبيان الفواعل والأطراف المشاركة في هذه العملية ومدى فاعليتها.

المطلب الأول: نظام الحكم في ماليزيا ولبنان: التكوين ومسارات البناء

تواجه النخب السياسية في المجتمعات الطائفية صعوبات كبيرة في تحديد طبيعة نظام الحكم في الدولة، لارتباط ذلك بالموروث التاريخي والاقتصادي والثقافي من جهة، كما تشكل البيئة الاجتماعية المتعددة بمكوناتها غير المتجانسة عاملا مؤثرا في تحديد طبيعة هذا النظام من جهة ثانية. لذا يحظى نظام الحكم بأهمية كبرى خاصة في المجتمعات الطائفية التي تعرف حالات من الانقسامات بين مكوناتها، باعتبار نظام الحكم عاملا رئيسيا في الحافظة على تماسك الدولة وفي تحقيق الاستقرار السياسي وانهاء الصراعات الطائفية التي قد تنشأ داخل المجتمع، في ظل وجود مؤسسات سياسية قادرة على حماية وتمثيل كل أطياف ومكونات وفئات المجتمع. ويتم في هذا المطلب التطرق للتكوين السياسي ومسارات بناء نظام الحكم في كل من ماليزيا ولبنان.

أولا: التكوين السياسي ومسارات تأسيس نظام الحكم في ماليزيا: لقد تعرضت ماليزيا مند القرن السادس عشر لظاهرة الاستعمار الأجنبي، فكان هناك تناوب على احتلالها بسبب مضيق "ملقا" لكونه مضيقا بحريا استراتيجيا يتحكم في حركة الملاحة والتجارة بين القارة الأوروبية وآسيا، بداية بالاستعمار البرتغالي لماليزيا (1511–1641)، ففي سنة 1511

هجم البرتغاليون على ميناء "ملقا" بقيادة "الفنسو دي البوكرك Alfonso de Albuquerque"، وتحديدا في 24 أوت 1511سقطت "ملقا" في يد البرتغاليين بسبب تفوقهم العسكري، وبعدها الاحتلال الهولندي (1641– 1824)، ثم الاحتلال البريطاني (1824 – 1957)، وخلال الحرب العالمية الثانية احتل اليابانيون سنغافورة في 10 ديسمبر 1941 وبعدها استولى اليابانيون على ولايات ملايا وحكموها حتى استسلامهم في سبتمبر 1945.[1]

وعندما تأسست منظمة اتحاد الملايو سنة 1946 (أمنو United Malays National Organization) سعت إلى نيل الاستقلال والحكم الذاتي، وتركزت أعمالها حول كيفية دمج الولايات التسع مع سلاطينها في دولة واحدة تسمى فدرالية ملايا التي تحل محل الاتحاد الملايوي، وكذا كيفية اقناع الحكام على دمج أو حتى اخضاع كياناتهم المنفصلة واسناد سيادة الدولة إلى تركيبة مركزية جديدة، وتم اقتراح أن ينتخب الملك من بين الحكام الملايويين ليتولى الحكم لمدة 05 سنوات.[2]

تم تأسيس فدرالية ملايا (ماليزيا) في 01 فيفري 1948، وبموجبه أصبحت كل ولاية تتمتع بحكمها الذاتي ولكن تحت اشراف الحكومة المركزية، وذلك في كل الولايات الماليزية بما فيها سنغافورة، عدا إمارتي ملقا وبنانج اللتين بقيتا مستعمرتين بريطانيتين.[3] واستمر العمل بدستور 1948 حتى حصولها على استقلالها، وفي سنة 1956 وتمهيدا للاستقلال تم الاستعانة بمجموعة من الخبراء الدستوريين من استراليا والهند وباكستان برئاسة اللورد "ريد" (قاضي انجليزي) في المملكة المتحدة والتي عرفت باسم لجنة ريد من أجل صياغة الدستور الجديد للبلاد، وقد احتوى تقرير هذه اللجنة على مبادئ يمكن إدراجها في النقاط التالية:[4]

---

1 - Milton Osborne, ***Achort History of Malaysia : Linking East and West*** (Australia : Allen – Unwin, 2003), pp . 06-08.

2– محمد مهاتير، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير، مرجع سابق***، ص ص. 89، 90.

3 - Gordon P. Means ," Malaysia : The Federation of Malaysia," ***Hnd Book of Federal Countries*** (2005), pp. 186-197.

4 – هدى ميتكيس ،"الاصلاح السياسي في ماليزيا،" في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، ***قضايا الاصلاح في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2010)، ص. 51.

- تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي، أما بالنسبة لرئاسة السلطة التشريعية فتكون بمثابة توصيات من قبل اللجنة.

- حماية وضع وكرامة الحكام، واختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات.

- إنشاء قومية عامة لكل الاتحاد، وحماية وضع المالاويين والمصالح الشرعية لكل لتكوينات.

حصلت ماليزيا على استقلالها عن الحكم البريطاني بتاريخ 31 أوت 1957، وفي عام 1963 تم ضم مستعمرات التاج البريطاني القديمة، ممثلة في كل من سنغافورة وسرواك وصباح مشكلة بذلك ما يسمى باتحاد ماليزيا الذي تم تأسيسه بشكل رسمي بتاريخ 16 سبتمبر 1963.[1] وظهر اتحاد ماليزيا وسط ضجة كبيرة من جانب اندونيسيا والفلبين وبسببه انسحبت اندونيسيا من هيئة الأمم المتحدة، وترسم معالمه الحدود التالية:[2]

- الاتفاق بين بريطانيا والملايو على أن تكون هناك ضمانات خاصة في الاستقلال الذاتي لكل من ولاية سرواك وصباح.

- دستور الاتحاد مبني اساسا على دستور الملايو، ودين الدولة الرسمي هو الإسلام، ويستثنى من ذلك كل من صباح وسرواك، والملاوية هي اللغة القومية، غير أن اللغة الإنجليزية تظل هي اللغة الرسمية لمدة 10 سنوات.

- تتمتع كل ولاية بقدر من الاستقلال الذاتي، وهناك حكومة اتحادية، وبرلمان اتحادي مقرهما كوالمبور، والملك ينتخب لمدة 05 سنوات.

- البرلمان الاتحادي يضم 144 عضوا (104 يمثلون الملايو، و40 يمثلون صباح وسرواك).

- تظل 09 ولايات تحت حكم السلاطين، والولايات الأربع الباقية يحكمها محافظون.

---

[1] - Abdul Razak Baginda, ***Governing Malaysia*** (Malaysia , Kuala Lumpur : Malaysia Strategic Research Center,2009), p, 92.

[2]- محمد صادق إسماعيل، ***التجربة الماليزية.. محمد مهاتير.. الصحوة الاقتصادية*** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.01، 2014)، ص ص. 24 ، 25.

وحسب المادة رقم (04) الفقرة (01) من الدستور الاتحادي لماليزيا، أن الدستور هو القانون الأعلى في البلد على الاطار القانوني ونظام الحكم:[1]

– تأسيس ماليزيا في شكل اتحاد، وتأسيس ملكية دستورية، وتوزيع السلطات بين الاتحاد والولايات.

– تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية تتضمن توزيع السلطات (السلطة التشريعية وهي السلطة التي تسن القوانين ممثلة في البرلمان، والسلطة التنفيذية وهي سلطة الحكم الممثلة في الرئيس الأعلى للاتحاد، والسلطة القضائية مثلة في الجهاز القضائي).

تتكون ماليزيا من 13 ولاية و03 ولايات فيدرالية هي: كوالالمبور **Kuala Lumpur** تحولت إلى ولاية اتحادية (فدرالية) سنة 1974، ولابوان **Labuan** ولاية اتحادية سنة 1984، ثم بوتراجايا **Putrajaya** ولاية اتحادية سنة 2000، جوهور **Johor**، كيداح **Kedah**،كيلانتان **Kelantan**، ملقا **Melaka**، نجيري سمبيلن **Negeri Sembilan** بهانج **Pahang** ، بيراك **Perak**، بيرلس **Perlis** ، بنانج **Palau pinang** ، صباح **Sabah**، سيلانجور **Selangor**، سرواك **Sarawak**، ترنجانو **Terengganu**. عاصمتها الرسمية كوالالمبور، أما عاصمتها الإدارية فهي بوتراجيا.[2]

ثانيا: مسارات تأسيس نظام الحكم في لبنان: تميزت المناطق اللبنانية مند القديم بحالة مستمرة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والمصادرة والاغتيالات، وكان الحكام يتغيرون بصورة مستمرة وأضحت النزاعات بين القبائل الوافد والسكان المحليين هي الميزة الأساسية للمنطقة، الأمر الذي أوجد حالة من الانغلاق الاجتماعي، والذي انصرفت في إطاره الطوائف اللبنانية للمحافظة على المناطق التي تسيطر عليها ومحاولة التوسع على حساب جيرانها، إلا انها لم تشكل نوعا من الاتحاد السياسي على أساس ديني، بل بقية كل طائفة

[1] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص ص. 02، 03.

[2]- Loura L Thornton," Malaysia ," in Peter M. Manikas and Loura L.Thornton (ed), ***Political Parties Asia Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries*** (United States of America , Washington : National Democratic Institute for International Affair, 2003), p.114.

تشكل منطقة خاصة بها وتشكل شكلا متميزا، وكانت هذه الطائفية المختلفة تعيش في المناطق اللبنانية ورغم تقاربها السكاني إلا انها منعزلة تقريبا عن بعضها البعض.[1]

فالتمركز السكاني والتقسيم الجغرافي في المناطق اللبنانية ارتدى طابعا طائفيا بسبب نشوء سياسي ارتكز أساسا على استقلالية لكل طائفة تسيطر على منطقة خاصة بها، وقد أدى هذا الانغلاق الطائفي (الاجتماعي والاقتصادي) إلى تحول العائلات الاقطاعية إلى حكومات محلية مصغرة تتآلف وتتناحر وفقا لمصالحها الخاصة، وليس وفقا لسياسة المصلحة العامة. كما لعبت الظروف الخارجية دورا محوريا في تثبيت هذا الانغلاق الطائفي في مختلف المناطق اللبنانية، وتحددت مع هذه الظروف الإمكانيات الحقيقية للتوسع الطائفي باتجاه مناطق جديدة في لبنان.[2]

بعد الحملة المملوكية ضد "كسروان" ارتسمت معالم الخريطة السكانية للطوائف اللبنانية بوضوح (قام المماليك بأربعة حملات عسكرية على كسروان منذ العام 1291م حتى العام 1305م)، فقد انكفأ الشيعة باتجاه "بعلبك" وجبل "عامل"، وبعد تعرضهم للاضطهاد والضغوطات بدأوا بمغادرة "كسروان" واختفوا من مدن الساحل، بالمقابل اكفا "الدروز" في "الشوف" و"النصيرية" باتجاه "عكار"، وكان "الموارنة" أكبر المستفيدين من هذه الوضعية الجديدة، بسبب كثافتهم السكانية من جهة والفراغ الذي خلفه نزوح الشيعة عن "كسروان" من جهة ثانية، ومع مجيئ العثمانيون باتت خريطة التمركز السكاني واضحة في لبنان، فالمعنيون في الشوف، والارسلانيون في الشويفات والشهابيون في وادي التيم، والبحتريون في بيروت، وآل بشارة في جبل عامل، وآل حمادة في جبة المنيطرة، وآل حرفوش في البقاع الأوسط، وآل عساف في كسروان وجبيل، مع تمركز نصراني كثيف في وادي قاديشا والكورة.[3]

وفي أوائل القرن التاسع عشر ولدت قضية دولية وسياسية محورها مسيحو الشرق والتي كانت مقرونة بمجموعة من التحولات التي مهدت لخلق الأزمات الطائفية التي عرفتها المناطق اللبنانية، حيث فتحت الابواب امام الطوائف المسيحية نحو الدول الأوروبية، فكانوا اسرع

[1]- علي عبد فتوني، ***تاريخ لبنان الطائفي*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2013)، ص ص. 07- 17.
[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 19- 21.
[3]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 21، 22.

للتجاوب مع حضارتها، فاتسعت الهوة بين الحاكم والمحكومين، وفي ظل هذه الظروف استطاعت الدول الاوربية أن تفرض نظام القائمقاميتين الذي قسم جبل لبنان إلى منطقتين درزية ونصرانية، ولكل قائمقامية مجلس يمثل الطوائف الخمس: (السنة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، واقتصر على تمثيل الشيعة في المجلس بمستشار لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة)، وقد أدى هذا التقسيم الجديد إلى تهيئة الظروف لتفجير الصراعات الطائفية في المنطقة.[1]

لذا عملت فرنسا على محاولة تحقيق أهدافها ومصالحها الجيوسياسية في منطقة بلاد الشام بصفة عامة ولبنان بصفة خاصة، إذ قامت بإظهار أيديولوجيتها في المنطقة جنبا إلى جنب مع سياسة حماية الأقليات المسيحية بصفة عامة والطائفة المارونية في لبنان بصفة خاصة.[2] وكنتيجة لما حصلت عليه الطائفة المسيحية عامة والموارنة خاصة من مواقع ثقافية واقتصادية منذ النصف الاول من القرن 19 حاولت أن تؤسس في جبل لبنان بين العام 1840 و 1860 وطنا قوميا مسيحيا بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية وهذا ما أثار ردة فعل الدروز وأدى إلى صراعات طائفية دامية بين الطائفتين المارونية والدرزية.[3] ممثلة في صراعات طائفية دموية بين سنتي 1859- 1860 حيث تمكنت الطائفة الدرزية من الاستلاء على كل الاجزاء المسيحية في وادي التيم، واختراق الدفاعات الحصينة للروم الكاثوليك في مدينة زحلة، وفي فترة أربعة أشهر في صيف 1860 قتل الدروز حوالي 11 ألف مسحي.[4]

وتثبت الوثائق الرسمية المتوافرة في سجلات وزارتي الخارجية في لندن وباريس أن هذه الصراعات الدامية لم تكن مجدر حادث محلي، فقد تداخلت كل العوامل لتجعل من الصراعات الطائفية لعام 1860 مذبحة حقيقية بين سكان جبل لبنان، فقد كان الصراع الفرنسي الانجليزي في أوجه، إذ استعملت فرنسا كل الوسائل المتاحة لتحريض الموارنة

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 37- 40.

[2]- Bahout, ***op.cit.***, p. 06.

[3]- غريب، ***مرجع سابق***، ص. 227.

[4]- "كوبان"، ***مرجع سابق***، ص. 42.

وتسليحهم، والطريقة المعاكسة اتبعتها إنجلترا مع الدروز، فيما كان الأتراك يراقبون الاتجاه نحو المواجهة.[1] وعلى إثر هذه الصراعات الطائفية دعت لجنة تمثل كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسة الوزير العثماني للاجتماع في بيروت، من أجل صياغة تسوية سياسية للبنان، حيث اجرت اللجنة مداولاتها في 05 أكتوبر 1860، وبعد أربعة ايام أعلن الحاكم العثماني نظاما جديدا لجبل لبنان لتطبيقه بضمانة القوى الخمس المتداولة اضافة لإيطاليا.[2]

وقد كان لدول أوروبا دور كبير في إقرار نظام المتصرفية في 09 أكتوبر 1861 الذي أسس الركائز الطائفية في لبنان، وقد كان أعضاؤه من مقاطعات الجبل ينوبون عن سكانه لذى الهيئة الحاكمة في مركز المتصرفية، ويتولى إدارة الجبل متصرف مسيحي يرتبط بالباب العالي مباشرة، كما يكون للجبل مجلس إدارة يتكون من 12 عضوا حسب التوزيع الطائفي فلكل طائفة عضوان، والطوائف الممثلة هي: الموارنة، الدروز، السنة، الشيعة، الأرثوذكس والكاثوليك، إلا أنه طرأ تغيير على تركيبة المجلس في 06 سبتمبر 1864، وأصبحت تشكيلة مجلس الإدارة على كما يلي: 04 أعضاء للموارنة، 03 اعضاء للدروز، عضوين للأرثوذكس وعضو واحد لكل من الكاثوليك والسنة والشيعة، بالإضافة إلى ماروني يمثل دير القمر المستقلة.[3]

كما تم تقسيم الجبل إلى 07 أقضية هي: الكورة، زحلة، المتن، الجهة الشمالية من جبل لبنان حتى نهر الكلب، ما عدا الكورة والارض الكائنة جنوبي طريق الشام حتى جزين وجزين واقليم التفاح، ويعين في كل هذه المقاطعات مأمور إداري يعينه المتصرف، ويتم اختياره من الطائفة الأكثر عددا أو لأهمية أملاكها، كما يجيب أن يكون هناك مجلس إدارة محلي في كل مقاطعة مؤلف من 03 إلى 06 أعضاء يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية

---

[1]- العبد، ***مرجع سابق***، ص. 23.

[2]- " كوبان"، ***مرجع سابق***، ص. 43.

[3]- غريب، ***مرجع سابق***، ص. 227.

العقارية في المقاطعة، كما تقسم الأقضية إلى نواحي والناحية إلى قرى، تتألف كل قرية من 500 نسمة على الاقل، وينبغي ألا تضم القرية جماعات غير متجانسة طائفيا.[1]

أما على صعيد الوظائف العامة فكانت موزعة على اساس طائفي وجعلت الوظائف الكبرى للعائلات الكبيرة في البلاد، وقد تم فرض الوصاية الرسمية على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية التي رسخت الطائفية والتي اصبحت اساسا للحكم وبموجبها تحولت الطوائف اللبنانية إلى مجموعات مرتكزة على مصالح مختلفة وغير متجانسة.[2]

هكذا تحققت مصلحة السلطنة وإنجلترا وفرنسا والقوى المحلية التابعة لها جميعا بدرجات متفاوتة لكنها مرضية، ولم تكن القيادات الطائفية المحلية التي لم تنل نصيبا كافيا كالأرثوذكس مثلا قادرة على الاحتجاج ضمن توازن سياسي داخلي وخارجي لم يكن يعمل لصالحها، كونها لم تكن ضمن مشروع سياسي استعماري يحميها.[3]

وقد استمر نظام المتصرفية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ففي صيف 1915 ألغت السلطات العثمانية نظام المتصرفية في جبل لبنان ووضعت المنطقة بكاملها تحت حكم عسكري مباشر.[4] ورغم قرار إلغاء نظام المتصرفية فانه كان مشروعا سياسيا طائفيا يحمي المصالح الطائفية ويؤمن مصالح تركيا وفرنسا وإنجلترا في المنطقة واستمر هذا النظام حتى يومن هذا، ولم يتم تعديله بشكل دستوري حتى 24 يوليو 1923 وكان له انعكاسات على الواقع الاجتماعي في لبنان، كونه كرس الطائفية السياسية التي أصبحت منهجا نظمت الطوائف اللبنانية نفسها من خلاله.[5]

إن نظام المتصرفية عمل على ترسيخ الطائفة كمحور الحياة السياسية في لبنان، إذ اعترض الموارنة على المساواة بينهم وباقي الطوائف الخمسة في عضوية مجلس إدارة الجبل

---

[1]- مسعود ضاهر، ***الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط . 01، 2009)، ص ص. 448، 449.

[2]- عبد فتوني، ***مرجع سابق***، ص ص. 41- 43.

[3]- ضاهر، ***مرجع سابق***، ص. 450.

[4]- "كوبان"، ***مرجع سابق***، ص. 47.

[5]- غريب، ***مرجع سابق***، ص. 228.

وطالبوا بضرورة إجراء تعديل في توزيع الاعضاء طبقا لمعيار الأكثرية العددية باعتبارهم يمثلون أغلبية سكان الجبل بحوالي ثلثي السكان، وهو ما تم في سبتمبر 1864 وحصولهم على 04 أعضاء كما تم اختيار رئيس المجلس من الطائفة المارونية، وبعدها في سنة 1912 طالبت الطائفة المارونية مرة ثانية بالعضو الخامس في مجلس إدارة الجبل وحصلت عليه.

كما بين هذا النظام دور العامل الخارجي في إدارة الشؤون الداخلية للبنان كون فرنسا تحمي وترعى مصالح الطائفة المارونية، والنمسا ترعى مصالح الطائفة الكاثوليكية وروسيا تحمي مصالح الطائفة الارثوذكسية وبريطانيا ترعى الطائفة الدرزية، وتركيا ترعى مصالح الطائفة السنية والشيعية.

وهو ما يؤكد إقحام المسألة الطائفية من طرف الادارة العثمانية في عمق العلاقات الاجتماعية اليومية للبنانيين، مما جعلها أرضية خصبة لتفجر الصراعات الطائفية بين مختلف الطوائف في المناطق اللبنانية خدمة للمصالح الفرنسية والانجليزية في المنطقة، ضف إلى ذلك قيام تلك الإدارة بالإلحاح على الزعامات الدرزية بدفع تعويضات للمسيحين مقابل الخسائر التي حلت بهم خلال الصدامات الطائفية في تلك الفترة، فالمسيحيون يطالبون بالتعويض ويصرون عليه والدروز يرفضون قبل اعتراف المسيحين لهم بحكم المقاطعات التي كانوا يسيطرون عليها، ومن هنا أصبحت الإدارة عامل صدام دموي يضاف إلى العوامل الاجتماعية الأخرى ويتشابك معها لتأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المقاطعات اللبنانية.[1]

وبعد مجموعة من التطورات السياسية والطائفية والإقليمية أعلن الجنرال الفرنسي "غورو" في 21 أوت 1920 عن قيام لبنان الكبير المنفصلة عن سوريا.[2] وهذا الإعلان حدث تغير جذري في التوزيع الطائفي وتوازن القوى بين مختلف الطوائف اللبنانية، حيث انتقل التفاعل بين الطائفتين المارونية والدرزية، إلى بروز طوائف جديدة مطالبة بدورها في الحياة

[1]- ضاهر، ***مرجع سابق***، ص ص. 476، 477.

[2]- حسان حلاق، ***الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان*** (لبنان، بيروت: الدار الجامعية، 1988)، ص. 34.

السياسية في لبنان، وبمكانتها الاجتماعية وحصتها الاقتصادية داخل الشكل الجديد للبنان مثل الطائفة الشيعية والسنية والروم الأرثوذكس.[1]

لقد قامت الدولة العثمانية بإرساء قواعد الطائفية في لبنان بوضعها نظام خاص بلبنان بعد الصراعات الطائفية الدامية التي شهدتها المنطقة بين الدروز والموارنة (1859-1860)، وبعدها عمل الانتداب الفرنسي على تشجيع الروح الطائفية في لبنان من خلال استغلال الطائفة المارونية وجعلها خادمة للمصالح الفرنسية في المنطقة، وبالتالي فالصراعات الطائفية والمذهبية التي شهدتها المناطق اللبنانية ترجع إلى طبيعة النظام المقاطعجي المولد للأزمات والصراع من أجل السيطرة والتملك وانتقال هذه الصراعات إلى المستوى العائلي كما أضحت الصراعات الطائفية في لبنان مظهرا من مظاهر النزاع من أجل البقاء في مختلف المقاطعات اللبنانية، كون المسألة الطائفية في لبنان مرتبطة بالبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية للنظام السائد، ضف إلى دلك العوامل الخارجية في اطار المشروع الاستعماري الفرنسي الانجليزي.

وفي هذا السياق يرى الدكتور "مسعود ظاهر" أنه من الصعوبة فهم الصراعات الطائفية في تاريخ لبنان المعاصر والحديث إلا على ضوء التطورات للمقاطعات اللبنانية من جهة، وتبلور مشروع السيطرة الأوروبية على المشرق العربي من جهة ثانية، إذ عايشت المقاطعات اللبنانية حسبه ثلاثة مراحل متعاقبة من مراحل المسألة الطائفية هي:[2]

01- مرحلة الطائفية المستقرة: كانت في إطار نظام الملل العثماني حيث كانت السلطنة العثمانية أقوى دولة في العالم طوال القرنين السادس والسابع عشر، وكانت تهدد باحتلال فينا في قلب أوروبا بعد أن احتلت الجبل الأسود والبوسنة ومساحات واسعة من البلقان.

02- مرحلة الطائفية المتفجرة: كانت في اطار المشروع الاستعماري الاوروبي لتفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها، وبدأت تلك المرحلة مع حملة نابليون بونابرت على مصر في

[1]- المقداد، ***مرجع سابق***، ص. 114.

[2]- ضاهر، ***مرجع سابق***، ص ص. 08، 09.

السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وقد حركت مشاعر الطوائف المحلية، خاصة اليهود والمسيحين لبناء دولة طائفية تستند إلى التمايز الطائفي.

03- مرحلة الطائفية المدمرة: والتي لعبت الدور الأساسي في تفجير لبنان إبان الحرب الأهلية اللبنانية ما بين سنة 1975 وسنة 1990، وقد نتج عن هذه الصدامات الدموية بين الطوائف والمذاهب اللبنانية إضعاف السلطة المركزية للبنان، الأمر الذي أدى إلى انهيار النظام السياسي القائم على التعددية الطائفية في مراكز السلطة، مع أن النظام الطائفي في لبنان قد نجح في زمن السلم الأهلي والعيش المشترك في بناء دولة ديمقراطية تعددية تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية.

يقوم النظام السياسي اللبناني على دعامتين رئيستين ممثلتان في الاطار الدستوري الخاص، ومؤسسات سياسية مرتبطة بهذا الاطار الدستوري، كما تنظم العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي اللبناني وفق أسس معينة، حيث يستند نظام الحكم في لبنان إلى أحكام دستور سنة 1926 المعدل والذي وضع خلال فترة الانتداب الفرنسي، والميثاق الوطني لعام The National Pact 1943، اضافة الى بعض القواعد التي استقرت عليها الممارسة العملية في لبنان بين الطوائف.

تدريجيا تبنى لبنان نظاما سياسيا قائما على التمثيل الطائفي، الذي تأثر نفسه بالتطورات التاريخية التي مرت بها لبنان بداية من الفترة العثمانية وصولا إلى تأسيس دولة لبنان بشكل رسمي تحت الانتداب الفرنسي في 01 سبتمبر 1920، وقد أدخلت حركة الاستقلال تحسينات على الطائفية السياسية في لبنان واحتضنتها في نوفمبر 1943 عبر الميثاق الوطني، وفي هذا الصدد يبن "جوزيف باحوط" Joseph Bahout في دراسة له بعنوان "تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على اساس الطائفة" The Unraveling of Lebanons Taif Agreement : Limts of Sect-Based Power Sharing، أن النظام السياسي اللبناني يقوم على تقسيم وتوزيع السلطات والمناصب السياسية والإدارية على أسس طائفية وقواعد دستورية، مع ضمان تمثيل فئات وطوائف معينة، في حين يساهم أيضا

في شلل عملية صنع القرار.[1] وقد تم تكريس الواقع الطائفي في النظام القانوني اللبناني من خلال مرسومين شهيرين صدرا عن المفوض السامي الفرنسي في لبنان: الاول تحت رقم 60 L.R 1936 يؤسس لمفهوم الطائفية التاريخية في لبنان، ويؤكده الثاني رقم 146 L.R 1938 يكمل الأول ويعدله، وقد أوقف العمل بهما في سنة 1939.[2]

وقد شكل الدستور اللبناني لعام 1926، والذي صدر في عهد الانتداب الفرنسي المرجع الأساسي لإدارة المؤسسات السياسية في لبنان، والذي بموجبه أصبحت دولة لبنان الكبير تحمل اسم الجمهورية اللبنانية، وبني النظام السياسي اللبناني على مبادئ التعددية الطائفية وفق صيغة الديمقراطية التوافقية بتقاسم المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين.[3]

فمنذ استقلال لبنان عام 1943 تم التوافق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة الميثاق الوطني، الذي يعبر عن الاجماع الذي من خلاله كرست النخب الجديدة وجود دولة لبنان الكبير، وحددت اتجاهاتها الأساسية، وكان هذا الاتفاق غير المعلن والذي وصف تقليديا على أنه ميثاق لبنان الدستوري الذي وقعه الماروني "بشارة الخوري" زعيم الحزب الدستوري والذي اصبح رئيسا للجمهورية، والسني "رياض الصلح" الذي اصبح رئيسا للحكومة، وأقر هذا الميثاق استقلال لبنان عن كل الدول في المشرق والغرب، واكد على انتماء لبنان الى العالم العربي، كما ارتكز هذا الميثاق على مساومة يعترف في إطارها السنة باستقلال لبنان مقابل اعتراف الموارنة بعروبة لبنان.[4] فالميثاق الوطني ينهي مبدئيا سعي المسلمين وراء الوحدة العربية التي تقصي الكيان اللبناني الخاص، كما ينهي سعي الموارنة وراء الحماية الخارجية خاصة الفرنسية، وبالتالي أصبح لبنان غربي عربي ومسلم مسيحي في الوقت ذاته.[5]

كان الميثاق الوطني عبارة عن تلاقي المصالح بين الطبقات الحاكمة المسيحية والإسلامية فقد تخلى أعيان الطائفة المسلمة عن مطلب الوحدة العربية واعترفوا بحدود لبنان

1- Bahout, ***op.cit.***, p.04.

2- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، مرجع سابق***، ص.92.

3- ضاهر، ***مرجع سابق***، ص. 10.

4- "ريشار لابيقيير"، ***التحول الكبير بغداد- بيروت***، ترجمة ميشال كرم (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2008)، ص. 384.

5- المقداد، ***مرجع سابق***، ص. 145.

الجغرافية وسلموا برئاسة الدولة للموارنة، وبالمقابل تخلى أعيان المسيحية عن كل تفكير بانفصالية مسيحية وحماية غربية يتحول معها لبنان إلى حصن متقدم للاستعمار ضد حركة تحرر العالم العربي، وترجح فيه كفة المسيحيين على كفة المسلمين، وقد أرضت هذه الإيديولوجية التوفيقية الاوساط المتزمتة مسيحيا واسلاميا على حد سواء.[1] وهذا ما يؤكد على أن هذا الميثاق وطني من ناحية الشكل وطائفي من حيثث المضمون.[2]

واتخذ النظام الذي نتج عن "الميثاق الوطني" شكلا رسميا وفق تنظيم للمجموعات الطائفية، إذ منحت الطوائف الثماني عشرة المعترف بها ميزة سياسية بما في هذا التعيينات في المناصب الهامة والعضوية في البرلمان، والمراكز في المواقع السياسية الكبيرة بما يتناسب تقريبا وحجم كل طائفة، فيما عدا المناصب السياسية العليا التي حاز عليها الموارنة والسنة والشيعة فجرى العرف أن يكون رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية ويحمل هذا المنصب حقوقا مكتسبة بالغة الأهمية، ورئيس مجلس الوزراء الذي يلي رئاسة الجمهورية في أهميته من الطائفة السنية، ورئيس مجلس النواب من الطائفة الشيعية، وهو منصب له سلطات أضعف كثيرا من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، كما اعطى الميثاق الروم الارثوذكس منصب نائب رئيس المجلس.[3] وبشكل عام للدروز وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية.[4]

وقد كانت الوزارات تتشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، إلا أن التوزيع منع المسيحيين هامشا كبيرا من التفوق، فقد كان التمثيل البرلماني على اساس النسب التي تعكس التركيبة السكانية الطائفية بواقع 6 نواب للمسيحين مقابل 5 لصالح المسلمين، كما جرى اعتماد النسبة نفسها في مجلس الوزراء وفي الخدمة المدنية، استنادا إلى أغلبية عددية للمسيحيين بموجب احصاء سكاني رسمي وحيد لعام 1932 مازال معمول به الى يومنا.[5]

[1]- جلال الدين محمد صالح، ***الطائفية الدينية بواعثها..واقعها..مكافحتها*** (المملكة العربية السعودية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، ص ص. 185، 186.

[2]- الخوند، ***مرجع سابق***، ص. 178.

[3]- "أوجستان ريتشارد نورتون"، ***حزب الله***، ترجمة فاطمة نصر (د.م.ن: إصدارات سطور، ط. 01، 2007)، ص ص. 16، 17.

[4]- المقداد، ***مرجع سابق***، ص. 145.

[5] - Bahout, ***op.cit***., p.07.

وهكذا يتضح أن الميثاق الوطني عمل على تكريس الهيمنة المسيحية ممثلة في طائفة الموارنة، فقد حصل تمييز فاضح في تقسيم المقاعد في المجلس النيابي اللبناني على الصعيد الطائفي، وما تم هذا التقسيم على اساس من الاحصاء النزيه والعادل بل بعامل أو حافز الاستئثار الديني أو الطائفي.[1] وقد تم تصحيح عدم التوازن في السلطة بين الرؤساء الثلاثة من خلال اصلاحات سياسية اجريت سنة 1989، ووزعت المقاعد البرلمانية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. كما سعى الميثاق الوطني إلى تثبيت الكيان اللبناني المستقل عن أي كيان عربي وعن أي تدخل أجنبي غرب، مع الاحتفاظ بوجهه العربي وتعاونه مع البلدان العربية وانفتاحه على الغرب.[2]

فالحكومة اللبنانية لم تقم بإلغاء المواد الخاصة بالطائفية سواء الواردة منها في الدستور اللبناني او المعمول به عرفا، بل حافظت على التعديلات الدستورية التي تتطرق إلى المواد الطائفية، فالميثاق الوطني حسب "مسعود ضاهر" لم يلعب دورا أساسيا في توحيد لبنان المخلع إلى مجموعات طائفية، بل سارع إلى تجميع الطوائف في وحدة فوقية أبقت على كوامن التناقضات في داخلها ولم تسع لإزالتها بل عملت على تأجيل انفجارها.[3] وهذا ما يؤكده "ديفيد هيرست" **David Hirst** بقوله أن :"لبنان هي الدولة الطائفية بامتياز" **Lebanon is The Sectarian State Par Excellence.**[4]

قام الميثاق الوطني بترسخ قواعد نظام الطائفية السياسية في لبنان، إذ تم تخصيص المناصب العليا الثلاثة في الدولة للطوائف الثلاثة الرئيسية (الموارنة، السنة، الشيعة) مع عدم التصريح على هذه النقطة رسميا ودستوريا، مما يوحي على قوة الميثاق الوطني وتفوقه على النصوص الدستورية المكتوبة، كما أن هذا الميثاق أعطى للطائفة المسيحية بصفة عامة والموارنة بصفة خاصة أفضلية على باقي الطوائف اللبنانية الأخرى بمنحها مجموعة من الامتيازات

---

[1]- كاضم حطيط، ***لبنان والعرب (القطرية والتجربة والتغيير والوحدة العربية)*** (لبنان، بيروت: دار الكتاب العالمي،1996)، ص. 109.

[2]- صلاح أبو جوده اليسوعي، ***هوية لبنان الوطنية نشأتها وإشكالياتها الطائفية*** (لبنان، بيروت: دار المشرق، ط. 01، 2007)، ص. 65.

[3]- عبد فتوني، ***مرجع سابق***، ص. 112.

[4] - Nelson, ***op.cit.***, pp. 332-87.

وحصولها على أكبر حصة على مستوى القطاعات الرئيسية في البلاد، وعلى رأسها الاقرار بأن يكون رئيس الجمهورية من الموارنة، ضف إلى ذلك أن التعيين في كافة الوظائف السامية والرسمية في الدولة تكون الأولوية فيه للطائفة المارونية، مثل قادة الجيش والمخابرات العسكرية واجهزة امن الدولة، اضافة الى محافظ البنك المركزي، فالميثاق الوطني وزع الرئاسات الثلاثة (رئاسة الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس مجلس النواب) بطريقة احتكارية بين الطوائف الثلاثة الموارنة والسنة والشيعة، وهذا يعتبر بمثابة اقصاء و استبعاد لباقي الطوائف اللبنانية من المشاركة في إدارة العملية السياسية في لبنان، وهذا ما ساعد على تهيئة البيئة لظهور الفاسد ويصبح شكلا مقبولا من أشكال السلوك السياسي في لبنان.

وبعد مجيء اتفاق الطائف سنة 1989، والذي وضع حدا للحرب الأهلية التي عرفتها لبنان بداية من سنة 1975، إلا أن السلطة السياسية التي أقيمت بموجبه فشلت في تطبيق غالبية بنوده، مما أوجد تدمرا في أوساط معظم زعماء الطائفية الذين حرضوا جماهيرهم إلى حد الاقصى، والتي بموجبها تحول الطائفية إلى مذهبية مدمرة أفقدت النظام السياسي الطائفي كامل مصداقيته، وباتت تهدد لبنان بحرب طائفية أخطر من الأولى. وبعدها في سنة 1992 صدر الدستور اللبناني الجديد، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات الطائفية على بنوده والتي تتلاءم مع مقررات اتفاق الطائف، فنصت بنوده مرة أخرى على طائفية الرئاسيات الثلاثة، وأسندت رئاسة الجمهورية إلى الموارنة بموجب نص الدستور الجديد ورئاسة مجلس النواب إلى شيعي، ورئاسة الحكومة إلى سني.[1]

لذا فقد تم تصميم النظام الحكم الطائفي في لبنان للمحافظة على السلطة الموزعة بشكل غير متساوي بين مختلف القوى والطوائف الموجودة في المجتمع اللبناني، والتي مهدت الطريق للصراع السياسي بين هذه القوى والطوائف المتنافسة، بداية بتحدي السنة للمسيحين (الموارنة) الذين كانوا يسيطرون على مقاليد الحكم ومؤسساته في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، وبعد ذلك صعود الشيعة مما أدى إلى تسوية السلطة السياسية بين الطوائف

[1]- ضاهر، ***مرجع سابق***، ص. 11.

الثلاثة.[1] وهكذا أصبحت الدولة اللبنانية قابلة للتفكك لصالح الطوائف والعائلات الكبرى في ظل وجود نخبة سياسية حاكمة تسعى إلى تحقيق أهدافها الشخصية دون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمصالح العامة للمجتمع اللبناني، كونها فاقدة للروح الوطنية همها السعي وراء السلطة وتعظيم مكاسبها.

ويؤكد بعض المهتمين بالشأن اللبناني على أنه توجد ثلاث مسلمات أساسية تحكمت في نظام الحكم في لبنان في أعقاب الميثاق الوطني 1943، تتعلق هذه المسلمات بخصوصية لبنان وتعقيداته، أولها مرتبط باحترام دستور 1926، الذي استلهم من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، واحترام الميثاق الوطني، أما المسلمة الثانية تتعلق باحترام التوازن الطائفي في توزيع المراكز والمناصب الحكومية والعامة، والمسلمة الثالثة مرتبط باستقلال الطوائف لجهة الاحوال الشخصية، غير أن هذه المسلمات التي طالما اعتبرت ملازمة للحياة الوطنية، تخلق في بنى ومؤسسات الدولة سمات يصعب توضيحها، وتنعكس سلبا على أمكانية بلورة هوية وطنية جلية.[2]

المطلب الثاني : النظام السياسي: البنية والمؤسسات

يقوم النظام السياسي بوظائفه من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية المحددة دستوريا، ممثلة في الهيئات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتختلف هذه الهيئات من دولة إلى أخرى، سواء كان ذلك بالمقارنة فيما بينها أو ما يخص العلاقة بينها، لذا تعكس العلاقة بين هذه السلطات الكيفية التي يؤذي بها النظام السياسي أدواره ووظائفه في إدارة العملية السياسية التي تعتبر محصلة تفاعل عدة أطراف وفواعل سياسية رسمية وغير رسمية، وتلعب الأطراف الرسمية فيها دورا كبيرا في توجيهها وتحديد معالمها. وقد تم تخصيص هذا المطلب لدارسة بنية المؤسسات السياسية التي يؤدي النظام السياسي الماليزي واللبناني وظائفه، وتقرير أنواع السياسات في العملية السياسية.

1- Mansoor Moaddel and Jean Kors and Johan Gärde, "Sectarianism and Counter-Sectarianism in Lebanon," Population Studies Center Research Report 12-757, USA , Universty of Michigan, Institute for Social Research ,May 2012 , pp. 27,28.

2- أبو جوده اليسوعي، *مرجع سابق*، ص. 66.

أولا: مؤسسات النظام السياسي الماليزي: طبيعة الحكم في ماليزيا ملكي دستوري Government type Constitutional Monarchy يمارس في إطار فيدرالي، إذ يرى "الدكتور محمد مهاتير" أنه: "عندما حصلت ماليزيا على استقلالها سنة 1957 كان شكل الحكومة التي وقع عليها الاختيار هي حكومة ديمقراطية برلمانية مع ملكية دستورية.[1] فنظام الحكم في ماليزيا فدرالي تتقاسم السلطة السياسية فيه حكومة مركزية يرأسها رئيس الوزراء الذي يفوز في الانتخابات على مستوى الدولة الفدرالية و13 مجلسا تشريعيا في الولايات.[2] وتوجد على مستوى الأقاليم التابعة لماليزيا هيئتين هما:

01- مؤتمر الحكام: بموجب المادة 38 من الدستور يتكون مؤتمر الحكام من سلاطين وحكام الولايات (تسع من هذه الولايات يحكمها سلاطين بالتوارث، بينما يحكم كل ولاية من الولايات الأربع الأخرى حاكم مدني (إقليمي صباح وسرواك، ومنطقتين مستقلتين إداريا كل من كوالالمبور وبوتراجيا، وجزيرة لبوان)، ويمثل مؤتمر الحكام حلقة اتصالية بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات على أعلى المستويات وكذلك انتخاب الملك، مناقشة مسائل السياسة الوطنية، حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الولايات، تعيين القضاة الفيدراليين وقضاة المحكمة العليا بناءا على مشورة رئيس الوزراء كما يقوم كذلك باختيار لجنة الانتخابات، لجان الخدمات والمحاسب العام، واقتراح قانون من أجل تعديل الدستور، أو تعديل حدود الولاية أو إنشاء أقاليم فدرالية جديدة.[3]

02- المجالس التشريعية والتنفيذية للولايات: يقوم المواطنين بانتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة 05 سنوات، وتتشكل المجالس التشريعية من عدد محدد من الأعضاء في كل ولاية، وتقوم هذه المجالس بمناقشة الموضوعات التي تتعلق باختصاصاتها، كما تتركز السلطة التنفيذية في يد حاكم، وتتمتع كل ولاية بدستورها ومجلس تنفيذي يرأسه الرئيس المحلي التنفيذي، ويقدم هذا المجلس النصح لحاكم الولاية، وتتمتع هذه الحكومات بسلطة

---

[1] - Mahatir, Encyclopdia of Dr.Mohamad Mahatir,Prime Minister of Malaysia, ***Malaysia***, ***op.cit.***, p. 01.
[2] - Means, ***op.cit.***, pp. 186- 97.
[3]- كمال المنوفي وآخرون ،"النظام السياسي والسياسة الخارجية،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2006)، ص. 285.

تنفيذية وهيئة تشريعية تقوم بممارسة المهام الخارجة عن نطاق اختصاصات البرلمان الفدرالي ووظيفة رئيس المجلس التنفيذي المحلي تشبه إلى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفدرالية.[1]

انطلاقا من خصائص النظام السياسي الماليزي، يصنفه علماء السياسية بأنه نظام شبه ديمقراطي أو نصف ديمقراطي أو ديمقراطية معدلة أو ديمقراطية مقيدة أو ديمقراطية ناعمة بمعنى أن النظام السياسي الماليزي يمزج بين الديمقراطية والاستبداد.[2] وتتمثل هيئات النظام السياسي الماليزي كالآتي:

01- السلطة التنفيذية: انطلاقا من كون النظام السياسي الماليزي هو نظام برلماني تتألف فيه السلطة التنفيذية من مستويين، وهذا تبعا لما نص عليه الدستور الماليزي في مواده (39-43)، على أنها تتكون من الملك ومجلس الوزراء:

أ – الملك: Agong: يعتبر الملك من الناحية النظرية السلطة العليا في البلاد، يتم انتخابه من قبل مؤتمر حكام الولايات من بين السلاطين التسعة الوراثيين لمدة خمسة سنوات عن طريق الاقتراع السري من قبل حكام الولايات، ويمارس الملك السلطة المعتادة للملك الدستوري في الديمقراطيات البرلمانية، ويتمتع بالعديد من الصلاحيات ذات العلاقة بالسياسة العامة للدولة، إضافة إلى تعيينه لرئيس الوزراء، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.[3]

ب – مجلس الوزراء: رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، خصوصا بعد التعديلات الدستورية لسنة 1993، والتي من أهمها التقليص من سلطات الملك لصالح لرئيس الوزراء وقصر حصانة الحكام على أدائهم واجباتهم كحكام دستوريين، وإذا انتهكوا القوانين بصفتهم الشخصية يكونون معرضين للملاحقة القضائية ووجوب ألا يرأس الحكام مجلس

1- Laws Governing Local Authorities In Malaysia : Available From Http:/Wwwhttp://En.Wikipedia.Org/Wiki/Local_Government_In_Malaysia. Retrieved 19/06/2018.

2 - Suara Rakayat Malay, "Freedom of Expression and the Media in Malaysia," Part of Series of Baseline Studies on Seven Southeast Asian Countries, Article 19 ,Kuala lumpur (December 2005), p. 15.

3- ميتكيس ، "التجربة التنموية في ماليزيا" ***مرجع سابق***، ص. 227.

العفو على مستوى الفدرالية أو مستوى الولايات.[1] ويمارس مجلس الوزراء – المكون من الوزراء الذين يعينهم رئيس الوزراء– السلطة التنفيذية وهو مسؤول أمام مجلسي البرلمان، ويتولى رئيس الوزراء رئاسة المجلس، وتنسيق السياسة الخاصة بالدولة، والسياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتقديم النصح للملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية.[2]

السلطة التنفيذية في ماليزيا لا تختلف عما هو موجود في الأنظمة البرلمانية من حيث وجود ملك دستوري يقوم بأداء وظائف رمزية وشرفية، فسلطاته هي أقرب لسطات الملك في بريطانيا فهو يملك ولا يحكم، مع وجود مجلس وزراء يتولى الوظائف الرسمية ممثلة في تنسيق السياسة الحكومية وتحمل أعباء المسؤولية.

02- السلطة التشريعية: حسب الدستور الماليزي في المواد (44–68)، هي البرلمان الفيدرالي وتتكون من مجلسين هما:[3]

أ – مجلس الشيوخ: Consists of Senate ، يسمى (ديوان نيغار Dewan Negara)، ويتكون من 70 عضوا ينتخبون لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، 26 عضو منهم ينتخبون على مستوى 13 ولاية، فلكل ولاية ممثلين اثنين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، وبإمكان البرلمان زيادة عدد المنتخبين عن كل ولاية إلى ثلاثة اعضاء، و44 عضوا يعينون من طرف الملك بناءا على نصيحة رئيس الوزراء، وظيفته الرئيسية فحص تفاصيل النشاطات التشريعية لمجلس النواب مع تقديم وجهة نظر تتعلق بتحسين التشريع المقرر من طرف هذا المجلس (النواب).[4]

ب – مجلس النواب The House of Representative، ويسمى (ديوان راكيات Dewan Rakyat)، هو ديوان الرعية ويتكون من 219 عضوا ينتخبون لمدة 05 سنوات

---

[1]– مهاتير، *طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير*، *مرجع سابق*، ص. 546.

[2]– ميتكيس، "التجربة التنموية في ماليزيا،" *مرجع سابق*، ص. 227.

[3] - Constitution of Malaysia states, Chapter Distribution of Legistlative Powers , Artcle Number (39) and (43).
Availble from http://www.Forumed.Org/Pubs/Ara/Constitution- Malaysia, Pdf, Retrieved: 23/07/2017.

[4] - Roman V Navaratnam, ***Malaysia Socio Economic Challanges*** (Malaysia : Pelanduk Publication, 2003), p. 157.

ويتنافس على عضوية هذا المجلس غالبا 29 حزبا سياسيا.[1] ويختار النواب بطريقة الانتخاب الفردي المباشر، ويشترط أن يكون كل النواب اعضاء في الأحزاب السياسية، وأن يكون رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان، ويعتبر مجلس النواب بمثابة الجلس التشريعي الأعلى.[2]

03- السلطة القضائية: حسب الدكتور محمد مهاتير، تشكل السلطة القضائية الجناح الثالث في النظام السياسي الماليزي، ويكفي المحاكم والقضاة أن يكونوا بعيدين عن تدخل الهيئات التنفيذية والتشريعية، ولا يمكن استخدام ضغوط على شكل تهديدات بإقالتهم بغرض التأثير على قراراتهم، وهناك قضايا كثيرة في ماليزيا حكمت المحاكم فيها ضد الحكومة أو حزب الحكومة.[3] وتتكون السلطة القضائية في ماليزيا من الهيئات التالية:[4]

أ – المحكمة الفيدرالية: هي أعلى سلطة قضائية، ولها صلاحية تفسير نصوص الدستور والفصل القضائي في النزاعات بين الولايات من جهة وبين أي ولاية والحكومة الفيدرالية، كما تمثل أنها أعلى محكمة استئناف في الجنايات.

ب – المحكمة العليا في شبه جزيرة ماليزيا: (تتكون من 12 قاضيا).

ج – المحكمة العليا في صباح والمحكمة العليا في بورينو: (تتكون من 08 قضاة).

د – المحاكم الدورية: (تقع في المراكز الحضرية، والريفية الرئيسية).

ه – محاكم الجنح: لها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة.

يعتبر قاضي القضاة بمثابة رئيس السلطة القضائية، ويتم تعيينه هو ورئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا وقضاة المحكمة الفيدرالية من قبل الملك بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، وللمحكمة الفيدرالية القدرة على تحديد القوانين ومراقبة مدى شرعيتها، كما أن لها سلطة تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات المكونة للاتحاد الماليزي، أما

---

[1] - ***Loc.cit.***

[2]- كمال المنوفي وآخرون ،"النظام السياسي والسياسة الخارجية،" ***مرجع سابق***، ص. 284.

[3]- مهاتير، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير، مرجع سابق***، ص. 22.

[4]- سعد علي حسين التميمي ،"معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.42 (جوان 2009)، ص ص. 01- 26.

المحاكم العليا فتملك سلطة الرقابة على الأحكام التابعة لها مع إمكانية تعديلها، ورئيس السلطة القضائية له الحق في تعيين القضاة ويكون التصديق على التعيين من طرف الملك.[1]

نظريا، يسمح النظام السياسي الماليزي بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم ويعتبر الوزراء وموظفو الخدمة المدنية من أهم الشركاء في معادلة هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء ووزرائه والحزب الحاكم. ومن جهة أخرى تضعف قوة وقدرة السلطة التشريعية ورقابتها على السلطة التنفيذية، انطلاقا من أن حزب الأمنو يهيمن على الحياة السياسية كونه صاحب الأغلبية في المجلس التشريعي بما يعرقل إعمال آليات مراقبة السلطة التنفيذية، ويؤدي الى السرعة في تمرير مشاريع بعض القوانين. ومن ناحية أخرى تهيمن النخبة المالاوية على السلطة القضائية.[2]

ثانيا: مؤسسات النظام السياسي اللبناني: لقد حددت المادة الأولى من الدستور اللبناني شكل الدولة، فنصت على أن لبنان: "دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة"، مما يؤكد على أن لبنان ليست دولة اتحادية، بل هي دولة موحدة يوجد فيها دستور واحد، ولها تنظيم حكومي واداري وقضائي واحد على امتداد كل اقليمها، وتشريع يطبق على كافة أفرادها، ماعدا في مجال الاحوال الشخصية، أما بالنسبة للنظام السياسي اللبناني فقد نص القانون الدستوري رقم 18 الصادر في 21 سبتمبر 1989، في الفقرة (ج) من مقدمته على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضل"، بمعنى النظام الديمقراطي البرلماني القائم على تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويمتاز هذا النظام بالخصائص التالية:[3]

- ثنائية السلطة التنفيذية، و عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسيا.

- مسؤولية الحكومة سياسيا أمام البرلمان، وحق حل البرلمان.

---

[1]- ***المكان نفسه***.

[2]- كمال المنوفي وآخرون ،"النظام السياسي والسياسة الخارجية،" ***مرجع سابق***، ص ص. 287، 288.

[3]- سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 144.

01- السلطة التنفيذية: حسب المادة 17 من الدستور اللبناني تناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقا لأحكام الدستور على أن نظام الحكم في لبنان جمهوري برلماني، وأن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء.

أ- **رئيس الجمهورية:** يشترط في الشخص الذي يتقدم لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أو يكون حائزا على الشروط التي تؤهله لأن يكون نائبا، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بناءا على دعوة مجلس النواب للاجتماع من قبل رئيس المجلس، قبل موعد انتهاء عهدة رئاسة الجمهورية بشهر على الأقل أو شهرين على الأكثر، وينتخب بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ذلك.[1] وقد منح دستور 1926 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية نذكر منها:[2]

- تولي رئاسة السلطة التنفيذية بمعاونة الوزراء ، وتعيين الوزراء واقالتهم، ورئاسة مجلس الوزراء والمشاركة في المناقشة.

- اقتراح القوانين والمراسيم بعد موافقة مجلس الوزراء، عقد المعاهدات، إعلان الحرب وحالة الطوارئ، وهو غير مسؤول سياسيا، فلا تبعة عليه حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور، أو في حالة الخيانة العظمى.

كما يتحكم رئيس الجمهورية بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان، ويتحكم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع وجلس الوزراء، ويتحكم كذلك بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش، ويتحكم بالقرار القضائي عبر رئيس مجلس القضاء ومدعي عام التمييز، كما يتحكم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية، ويتحكم أخيرا بالقرار الاعلامي والتوجيهي عبر مدير الاعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية.[3] وبناءا على ما نص عليه الدستور اللبناني، تم منح رئيس الجمهورية

[1]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص ص. 150، 151.

[2]- سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق*** ، ص ص. 181- 83.

[3]- ألبير منصور، ***الانقلاب على الطائف*** (لبنان، بيروت: دار الجديد، ط. 01، 1993)، ص ، ص ص. 46، 47.

صلاحيات واسعة وامتيازات كثيرة جعلته يحتل هرم السلطة السياسية في لبنان، مقارنة بباقي رؤساء المؤسسات السياسية والدستورية، خصوصا رئس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونائبه مما أعطى لرئيس الجمهورية الأفضلية في إدارة العملية السياسية في لبنان. فقد كان النظام يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات غير محدودة ويعفيه من تحمل أي مسؤولية، كون القرارات الأساسية المتعلقة بإدارة الدولة كانت جميعها في يد رئيس الجمهورية يمارسها من خارج المؤسسات، وبالنظر إلى هذا الوضع الذي يتمتع به رئيس الجمهورية فهو غير قابل للاستمرار، وهو ما تم تداركه في اتفاق الطائف، الذي تحول بموجبه رئيس الجمهورية إلى رئيس للدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استلال لبنان، الحافظة على وحدة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.[1]

ب– رئيس الوزراء والوزراء: يكون منصب رئاسة الوزارة من نصيب الطائفة السنية المسلمة طبقا للقيد الذي تم فرضه بموجب ميثاق 1943، وعلى الغالب ما يكون رئيس الوزارة على علم بالمدة التي سيقضيها في منصبه أو على اتفاق مع مسبق مع رئيس الجمهورية على هذه المدة. وطبقا للدستور يعتبر حق تعيين الوزراء ملكا لرئيس الجمهورية وحده، إلا أن العرف جرى على أن يستدعي رئيس الجمهورية جميع النواب أو الكتل النيابية كل على حده عند تشكيل وزارة جديدة لاستطلاع رأيهم في شأن اختيار الاشخاص، من أجل ضمان حصول الوزارة الجديدة على ثقة المجلس النيابي، وقد نص الدستور اللبناني على امكانية الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة.[2]

---

[1]– فؤاد مطر، ***لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون: سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي*** (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 01، 1993)، ص . 482.

[2]– الطاهري، ***مرجع سابق***، ص ص. 171- 73

وبعد اتفاق الطائف 1989، حدث التمييز بين مجلس الوزراء والحكومة، فمجلس الوزراء هو سلطة القرار تناط به السلطة الاجرائية وتتمثل فيه الطوائف اللبنانية بصورة عادلة، بينما الحكومة مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس وهي تتألف من وزراء ومسؤولين جماعيا يمثلهم كحكومة رئيسها، ومنفردين كل يمثل نفسه، مما يجعل كل عضو في الحكومة مسؤولا أمام المجلس باعتباره مسؤولا عن إدارة وزارته، ورئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء. وتتمثل صلاحيات مجلس الوزراء في النقاط التالية:[1]

- وضع السياسة العامة للدولة، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق برامج السياسة العامة، والسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة، والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بدون استثناء.

- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم، هو السلطة المقررة التي تخضع القوات المسلحة لقراراتها.

وبناءا على هذه الصلاحيات التي منحت لمجلس الوزراء، يمكن القول أن الاصلاحات السياسية التي جاء بها اتفاق الطائف سنة 1989، عملت على تقليص من الصلاحيات والامتيازات الكبيرة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية في ظل السنوات التي سبقت هذا الاتفاق، والذي حد من النفود الذي يتمتع به رئيس الجمهورية الماروني، إذ تم نقل أغلب صلاحياته ومنحها لمجلس الوزراء، ومن بين هذه الصلاحيات إناطة السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء، وامكانية انعقاد مجلس الوزراء في ظل غياب شخص رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة، يمثلها ويتكلم باسمها، وهو المسؤول عن تنفيذ برامج السياسات العامة التي يقرها مجلس الوزراء، ما يعكس تغير وضعية رئيس مجلس الوزراء الذي كان في السابق مغيب شبه كليا من الناحية الدستورية أو من الناحية العملية،

[1] - منصور، ***مرجع سابق***، ص ص. 87، 88.

على عكس ما جاء به اتفاق الطائف مما يؤكد على حدوث تحسين المشاركة في إدارة العملية السياسية في لبنان لباقي الطوائف خاصة المسلمة منها، إذ تمنح رئاسته للطائفة السنية المسلمة.

02- السلطة التشريعية: بموجب دستور 26 ماي 1926، أسندت السلطة التشريعية إلى مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذي كان يتألف من 17 عضوا يعين رئيس الدولة سبعة منهم بموافقة مجلس الوزراء، وينتخب الباقون بالاقتراع السري على درجتين، تسعة أعضاء مسحيين (خمسة موارنة، ثلاثة أرثوذكس، واحد كاثوليك)، سبعة أعضاء مسلمين (ثلاثة سنة، ثلاثة شيعة، واحد درزي)، ومقعد واحد ممثلي للأقليات، وقد ألغي هذا النظام في 17 أكتوبر 1927، إلا أن هذا الالغاء كان شكليا لاحتفاظ رئيس الجمهورية بحق تعيين ثلث اعضاء مجلس النواب ويكون اختيار الثلثين الباقيين عن طريق الاقتراع، وكان أعضاء المجلس غير ثابت في تغير مستمر (في سنة 1926 كان أعضاء المجلسين 30 عضوا، في عام 1927 بلغ عدد اعضاء مجلس النواب بعد إلغاء مجلس الشيوخ 46 عضوا، سنة 1929 كان عدد اعضائه 25 عضوا).[1]

وفي عهد الاستقلال حدث تعديل في المواد الخاصة بالسلطة التشريعية، وأشار إلى ضرورة إصدار قانون يحدد عدد النواب وكيفية اختيارهم واستقر الرأي على 66 عضوا وبموجب ذلك التعديل قسمت بيروت إلى دائرتين انتخابيتين وباقي الجمهورية 27 دائرة واجريت أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال في أوت 1943، وكان بلغ عدد أعضاء المجلس 55 نائبا على أن تكون نسبة توزيع المقاعد بين المسيحيين والمسلمين بنسبة 6 مقابل 5.[2] ومع صدور قانون الانتخاب في 26 أفريل 1960 ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى 99 نائبا

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 186.

[2]- المرجع نفسه، ص. 187.

للمسلمين منها 45 مقابل 54 للمسيحيين، ومدة العضوية لمدة 4 سنوات، وهذه المقاعد موزعة بدورها على سائر الطوائف الاسلامية والمسيحية وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع أعضاء مجلس النواب بين الطوائف اللبنانية حسب قانون الانتخابات لسنة 1960.

المسلمون	عدد النواب	المسيحيون	عدد النواب
السنة	20	الموارنة	30
الدروز	06	الروم الارثوذكس	11
الشيعة	19	الروم الكاثوليك	06
----------	----------	الأرمن الأرثوذكس	04
----------	----------	الأرمن الكاثوليك	01
----------	----------	إنجيليون	01
----------	----------	الأقليات	01
المجموع	45	**المجموع**	54

المصدر: سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، مرجع سابق، ص. 150.

بموجب اتفاق الطائف سنة 1989 طرأ تعديل على تشكيلة مجلس النواب، واصبح عدد أعضائه 128 عضوا بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين (64 مقعدا للطوائف المسلمة و64 مقعدا للطوائف المسيحية)، ونسبيا بين طوائف كل من الفئتين ونسبيا بين المناطق طبقا للمادة الخامسة من وثيقة اتفاق الطائف 1989 والمادة 24 الدستور اللبناني، كما أبقى قانون

الانتخابات لعام 1996 والقانون رقم 171 المؤرخ في 06 جانفي 2000 على عدد النواب (128 نائبا).[1] لكن من الناحية الواقعية نجد النواب يمثلون أيضا دوائرهم الانتخابية ويدافعون عن مصالحها، ومن هنا يصبح للتمثيل أبعادا عدة متجاذبة (طائفية، مناطقية، وطنية) تنطوي على تمثيل جموع المواطنين من جهة وتمثيل دوائر ومصالح معينة من جهة ثانية، لذا يمكن لأعضاء البرلمان العمل كممثلين لمصالح وطنية أو محلية وحتى طائفية.[2] رغم إقرار الدستور في مادته 37 أنه يمثل نواب كل طائفة الأمة جمعاء والشعب اللبناني، لا طائفتهم حصرا.[3]

وبعد صدور القانون الدستوري رقم 18 المؤرخ بتاريخ 21 سبتمبر 1990، نصت المادة 22 من ذات القانون على أنه: "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي يستحدث مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".[4] هذه المادة لم توضح تشكيلة مجلس الشيوخ وكيفية تعيينهم والقضايا والمسائل التي يهتم بها.

كما هو معلوم أنه في الأنظمة البرلمانية يتولى مجلس النواب مهمة التشريع ومراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها لكونها مسؤولة أمامه، أما في لبنان من المفروض أن يلعب مجلس النواب دورا أكبر من الدور المعطى له في الانظمة البرلمانية، فإضافة إلى المهام التقليدية

[1]– واصف الحركه، "الأهداف الدستورية في الجغرافية الانتخابية اللبنانية"، في ***الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي*** (بيروت: المكتبة الشرقية، 2002)، ص. 110.

[2]– طوني عطا الله، "الوظيفة التمثيلية للبرلمان في لبنان،" في ***بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية: الاردن– العراق– لبنان*** (لبنان، بيروت: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2009)، ص. 96.

[3]– أنطوان مسرة ،"إدارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات ومحاكم وجالس دستورية عربية،" ***تبين للدراسات الفكرية والثقافية***، م. 01، ع.04 (ربيع 2013)، ص. 12.

[4]– مطر، ***مرجع سابق***، ص. 484.

يستوجب عليه أن يشكل مؤسسة للحوار قادرة على استيعاب كل التناقضات الموجودة في المجتمع اللبناني وضبطها وإيجاد الحلول، فيلعب المجلس دور صمام الأمان في المجتمع.[1]

03- السلطة القضائية: تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها كما يحددها القانون، والذي يحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة، والقضاة مستقلون في ممارسة وظائفهم، ولا يمكنهم الجمع بين وظيفتهم القضائية ووظيفة عامة أخرى، وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني. ويشتمل التنظيم القضائي في لبنان على:

أ- القضاء العدلي: ممثلا في المحاكم العدلية، وهي محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز التي هي بمثابة محكمة واحدة لكل لبنان مقرها بيروت، ومن اختصاصاتها النظر في طلبات نقض الأحكام القطعية الصادرة عن محاكم الاستئناف، وفي كل طلب آخر يوليها القانون أمر النظر فيه.[2]

ب- القضاء الإداري: يتولاه مجلس شورى الدولة الذي يعتبر قضاء مستقلا عن القضاء العدلي رغم أنه يشكل جزءا من تنظيمات وزارة العدل، لكنه مستقل عنه في أداء مهامه، وله صلاحيات ابطال جميع الأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية، في حالة تضمنها أعمال مخالفة للقانون، أو اساءة استعمال السلطة أو تحويرها، أو خرقها لأية قاعدة أو مبدأ قانون عام، كما أن مجلس الشورى هو المرجع الصالح للفصل في الانتخابات البلدية والاختيارية.[3]

---

[1]- عصام سليمان، "الميثاق الانتخابي : صحة تمثيل المناطق والطوائف والتيارات السياسية خيارات واحصاءات 1992، 1996، 2000،" في ***الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي*** (بيروت: المكتبة الشرقية، 2002)، ص. 115.

[2]- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،" التقرير الدوري الثاني المقدم من الدول الأطراف لبنان، 11 فيفري 2005، ص ص. 17، 18.

Available from http:// www. Un. Org .Ibn/CEDAW –C-MBN-2-A. retrieved : 18/09/2018

[3]- ***المكان نفسه.***

ج- القضاء السياسي: ممثلا في المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، ويتألف هذا المجلس من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانيية من اعلى القضاة رتبة، وتصدر القرارات بغالبة عشرة أصوات، ويتولى المجلس مهمة محاكمة الرؤساء والوزراء عند ارتكابهم بعض الجرائم السياسية، كالخيانة العظمى وخرق الدستور بالنسبة لرئيس الجمهورية، والخيانة العظمى والاخلال بالواجبات بالنسبة إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وفي 30 أوت 1990، صدر قانون يحدد كيفية تأليف المجلس وكيفة توجيه الاتهام والقيام بالتحقيق وإصدار الاحكام.[1]

د- القضاء المذهبي: تتولاه المحاكم الشرعية التي تنظر في مسائل الأحوال الشخصية التي تختلف باختلاف المذاهب في لبنان، وتعتبر المحاكم الشرعية للمذاهب الاسلامية بخلاف محاكم المذاهب غير الاسلامية جزءا من التنظيمات القضائية للدولة.[2]

على الرغم من أخد لبنان بالنظام البرلماني الديمقراطي، إلا أن تطبييقاته جاءت مشوهة بسب غياب الأحزاب السياسية، وغياب القيادة الوطنة، وهيمنة الطائفية السياسية وتوجد ثلاثة حقائق تؤكد على هشاشة وضعف النظام وهي:[3]

- عدم وجود الآليات الفعالة للمحاسبة السياسية.
- عجز النظام اللبنان عن تأمين العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لكل المواطنين.
- عجز النظام اللبناني عن أداء الدور الطبيعي الذي يؤديه عادة أي نظام ديمقراطي

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذا المطلب حول بنية المؤسسات السياسية في كل من النظام السياسي الماليزي واللبناني، وبعد تحديد وتبيان طبيعة هذه المؤسسات يمكن القول أن كلا الدولتين أخدتا بالنظام البرلماني الذي يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية التي تتكون من طرفين رئيس الدولة والوزارة، والفصل بين منصب رئيس الدولة سواء كان رئيسا أو ملكا بغض النظر عن آلية الوصول إلى الحكم أو طريقة الاختيار (الانتخاب أو الوراثة) ومنصب

[1]- محمد المجدوب، ***القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم*** (لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. 04، 2002)، ص. 375.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 376.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 259.

رئيس الوزراء. فقد أخذت ماليزيا بهذا المبدأ في تكوين السلطة التنفيذية على المستوى الفيدرالي، كونها تتشكل من الملك ومجلس الوزراء، أخذت لبنان بنفس المبدأ حيث تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الوزراء وهو ما يضفي الطابع البرلماني على النظام السياسي اللبناني، وفي كلا الحالتين يكون الملك في ماليزيا ورئيس الدولة في لبنان غير مسؤولان سياسيا أمام البرلمان، الذي لا يملك حق السؤال أو الاستجواب أو الاقتراع بعدم الثقة وإرغامهما على الاستقالة قبل انتهاء مدة الحكم أو الرئاسة، كما أن السلطات التي تمنح للملك أو رئيس الجمهورية لا يمارسانها لوحدهما، بل تتم عن طرق الوزراء، لذا فقراتهما لا تكون نافدة إلا باستشارة رئيس الوزراء الذي يكون مسؤولا سياسيا هو ووزارته تضامنيا أمام البرلمان، كما أنه ومن الناحية الفعلية سواء في ماليزيا أو لبنان، الوزارة هي صاحبة السلطة الفعلية والمهيمنة على إدارة شؤون الدولة رغم مسؤولياتها وتصرفاتها أمام النواب.

أما فيا يخص السلطة التشريعية، فقد تم إسنادها في ماليزيا (على المستوى الفيدرالي) لمجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتم تشكيل أعضائه عن طريق الانتخاب بممثلين اثنين عن كل ولاية من الولايات الثلاثة عشر في ماليزيا، كما يعين الملك 44 عضوا بعد أخد رأي رئيس الوزراء. أما المجلس الثاني ممثلا في مجلس النواب فإن أعضائه ينتخبون مباشرة من طرف الشعب مع اشتراط أن يكون كل النواب أعضاء في الأحزاب السياسية، كما يكون رئيس الوزراء من أعضاء البرلمان. أما في لبنان فقد أخدت بنظام الغرفتين في تشكيل السلطة التشريعية قبل الاستقلال، هما مجلس الشيوخ الدي يتم تشكيله عن طريق الانتخاب والتعيين لكن توزيع المقاعد يختلف على ما هو معول به في ماليزيا، كون توزيع الأعضاء في مجلس الشيوخ اللبناني يكون على أساس طائفي، إلا أنه تم إلغاء هذا المجلس بعد سنة من إقرار إنشائه، وتم دمج أعضائه في مجلس النواب الذي أصبح يمثل السلطة التشريعية في لبنان، وقد تغير عدد أعضائه عدة مرات ليستقر بعد اتفاق الطائف على 128 نائبا يوزعون بالتساوي بين الطائفتين المسلمة والمسيحية (التوزيع ليس على أساس حزبي بل طائفي)، واستمر العمل بنظام المجلس الواحد حتى اتفاق الطائف الذي أقر بإنشاء مجلس الشيوخ، رغم أنه لم يوضح كيفية تشكيله وتعيين أعضائه والقضايا التي يتولاها. ومن هذا الطرح يتبن أن ماليزيا راعت الصيغة الحزبية في تشكيل الهيئتين التنفيذية التشريعية على عكس لبنان التي راعت الصيغة

الطائفية في تشكيلهما. أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية، فقد نص كل من الدستور الماليزي واللبناني، على استقلال الجهاز القضائي والتأكيد على أهميته، باعتباره أحد مرتكزات النظام الديمقراطي، حيث تتولى السلطة القضائية المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، كما أن القضاة مستقلون في أداء وظائفهم.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية في ماليزيا ولبنان

من أهم مظاهر الديمقراطية، وجود الأحزاب السياسية التعددية التي تمثل الركن الأساسي في الممارسة الديمقراطية وتدعيمها وتحديد مساراتها وفق آليات ديمقراطية، في دائرتين أساسيتين، تأثيرها خارج السلطة في إطار أحزاب المعارضة، وتأثيرها داخل السلطة، لذا لا يمكن ترقية وتطوير العملية الديمقراطية إلا في ظل وجود أحزاب سياسية تعددية تنافسية تؤمن بقيم الديمقراطية ومبادئها.

في المجتمعات المتعددة غير المتجانسة، التي تتسم بوجود انقسامات كبيرة على المستوى الداخلي على الصعيد الطائفي والديني والمذهبي، أو الأيديولوجي، أو اللغوي أو الثقافي أو العرقي والاثني، بشكل يجعلها عمليا مؤلفة من مجتمعات فرعية لكل منها أحزابها السياسية.[1] ويتم في هذا المطلب التطرق لتركيبة الأحزاب السياسية في ماليزيا ولبنان ومدى مساهمتها في العملية الديمقراطية، من خلال الاجابة على السؤال التالي: هل يمكن للأحزاب السياسية في ماليزيا ولبنان أن تكون رافعة للممارسة الديمقراطية؟ وكيف؟.

أولا: الحالة الماليزية: عرفت ماليزيا تعددية حزبية إلى جانب التعددية العرقية والطائفية كون الأحزاب السياسية في ماليزيا تعكس التركيبة المتعددة للمجتمع الماليزي، مع الحرص على منظومتها القيمية ومواءمة استراتيجيات البعد السياسي المؤسسي مع متطلبات الواقع الاجتماعي والثقافي لها، إذ سمح النظام السياسي الماليزي بوجود تعددية حزبية تسمح بمشاركة وتمثيل كل القوى السياسية الموجودة في المجتمع الماليزي، والمشاركة في العملية السياسية، مما ساعد على تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

---

[1] – "أرنست ليبهارت"، ***أنماط الديمقراطية***، ترجمة محمد عثماني خليفة عيد (لبنان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.01، 2015)، ص. 65.

ووفقا لمعيار العدد تعرف ماليزيا تعددية حزبية بشكل كبير، وقد يعود السبب في ذلك إلى الشكل الفيدرالي للدولة، إذ لكل ولاية أحزابها الخاصة بها، إضافة إلى الأحزاب السياسية الأخرى غير المرتبطة بالولايات والتي تمارس نشاطها على المستوى القومي، كما تمثل التعددية الطائفية والعرقية أحد العوامل الرئيسية للتعددية الحزبية في ماليزيا، كون العامل العرقي هو العامل الرئيسي الحاك للحياة السياسية في ماليزيا، وقد صاحب هذه التعددية تنوع الانتماءات والمصالح والعقائد السياسية، بما لذلك من انعكاسات على تزايد عدد الاحزاب السياسية، لذا فقد مثلت الجبهة الوطنية بالأساس منذ إنشائها تحالف مجموعة من الأحزاب السياسية الممثلة للجماعات العرقية في تنظيم (الأمنو) The United Malays National Organization، الذى أخذ على عاتقة الدفاع عن المطالب السياسية والاقتصادية للملايو كما تضم الجبهة الوطنية تجمع الصينيين الماليزيين الذي اختص بدعم مصالح الصينيين في ماليزيا، إضافة إلى حزب تجمع الهنود الماليزيين الممثل الرئيسي للأقلية الهندية في ماليزيا ودافع عن مصالح الهنود في ماليزيا في محاولة لتنمية أحوالهم السياسية والاقتصادية.[1]

وفي ذات السياق يمكن القول أن الأحزاب السياسية في ماليزيا ظهرت على أساسا إقليمي وعرقي للدفاع عن قضايا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية في المرتبة الأولى كالتمكين الاقتصادي والاجتماعي لعرق ما، ومع مرور الوقت تحول اهتمامها بالقضايا والمسائل ذات البعد السياسي والاقتصادي للبلاد.[2] ويتوزع المالايو على ثلاثة أحزاب رئيسية هي منظمة الأمنو، والحزب الإسلامي الماليزي وحزب العدالة الوطنية الذي تحول في سبتمبر 2003 إلى حزب عدالة الشعب بعد اندماجه مع حزب الشعب الماليزي، بينما تتوزع الأقليات الأخرى الصينية والهندية على رابطة الماليزيين الصينين Malaysian Chinese Assocition، والمؤتمر الهندي الماليزي Malaysian Indian Congress، والحزب الديمقراطي Democratic Action Party، وحزب حركة الشعب الماليزي Gerakan. فرغم أنه يوجد تطابق خطوط الانقسام العرقي والديني والطائفي بين هذه الأحزاب

[1] – ميرفت عبد العزيز، "سنغافورة وماليزيا،" في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، ***العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا*** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997)، ص ص. 331، 332.

[2] – جابر سعيد عوض ،"الأحزاب السياسية في ماليزيا،" في جابر عوض وحسن بصرى (محرران)، ***المجتمع المدني في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2001)، ص. 37.

السياسية، إلا أنها تشهد إعادة تقسيمها في إطار المنافسة السياسية.[1] ويقو النظام الماليزي على التعددية الحزبية، وتتنافس الأحزاب السياسية على الحكم، حيث توجد الأحزاب الشريكة في الائتلاف التي لا يقل عددها عن 14 حزبا سياسيا، وتسمى بالجبهة الوطنية، كما توجد الجبهة المعارضة أو البديلة والتي تضم أكثر من 30 حزبا سياسيا.

01: الجبهة الوطنية (الائتلاف الحاكم): Barisan National (National Front) Coalition: تكونت الجبهة الوطنية سنة 1953، وهي بمثابة اتحادا فيدراليا للأحزاب السياسية في ماليزيا، وتمثل التحالف الوطني الحاكم مند الاستقلال، وكانت تضم عند تأسيها الجبهة الوطنية الملايوية المتحدة (أمنو)، والجمعية الصينية الماليزية، ثم في سنة 1955 انظم إليها المؤتمر الهندي الماليزي، ثم حزب الشعب المتحد في سرواك سنة 1970، وحزب الاستقلال سنة 1972، وحزب الشعب والحزب الاسلامي الماليزي سنة 1973، ولكن الحزب الاسلامي الماليزي خرج من التحالف سنة 1977.[2] وكل حزب يمثله 03 نواب ورئيس الحزب يكون نائب رئيس الجبهة الوطنية، عدا الرئيس وبصفة تلقائية يكون رئيس حزب الأمنو هو رئيس الجبهة الوطنية، وتهدف هذه الأخيرة إلى الدعم والحفاظ على تجانس وحدة الدولة الماليزية، والعمل على تحقيق التنمية والرفاهية المادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، توطيد العلاقة بين الأحزاب الأعضاء.[3] وحاليا تتكون الجبهة الوطنية من 14 حزبا سياسيا ممثلة نذكر منها:

أ- منظمة المالايو الوطنية المتحدة(UMNO): The United Malays National Organization: تأسست منظمة الملايو الوطنية المتحدة (UMNO) سنة 1946.[4] وتعتبر هذه الأخيرة من أقدم الأحزاب في آسيا، وقد أنشئت في بدايتها كحركة لمواجهة خطط الاستعمار البريطاني، هدفها هو تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي، وبعد نهاية الحرب العالمية

---

[1] - محمد فايز فرحات ،"الحركات الإسلامية في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص ص. 52، 53.

[2] - محمد شريف بشير ،"الإسلاميون الماليزيون بين الحكم والمعارضة،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)***، (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص. 60.

[3] - عطاء الله سليمان الحديثي و إسراء كاضم الحسيني ،"تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره،" ***كلية التربية/واسط*** (أفريل 2003)، ص ص. 224 – 61.

[4]- James Chin ,"The Future of Democracy in Malaysia,"in Wilhem Hofmeister (ed), ***A Future for Democracy*** (Singapore : Konrod-Adenauer-Stiftung,2011),p.82.

الثانية (سنة 1946)، اقترح البريطانيون انشاء اتحاد مالايوي يجمع جزيرة المالايو في دولة واحدة تحت إدارة حكومة مركزية واحدة مع الاعتراف بالمساواة السياسية بين كل المجموعات العرقية في المجتمع الماليزي، وقد نجحت المنظمة في افشال هذا المشروع البريطاني، كما سارعت منظمة الأمنو إلى التحالف مع التجمع الماليزي الصيني، وحزب المؤتمر الماليزي الهندي حيث تم تشكيل ائتلاف جديد من منطلق أن الاستقلال لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال القيادة المتعددة الأعراق، فمند تأسيس الجبهة الوطنية (القومية) وإنشائها التحالف أو الائتلاف، وهي تلعب دورا قياديا ومحوريا في إدارة العملية السياسية في ماليزيا.[1]

ب- **حزب المؤتمر الهندي الماليزي** (**MIC**):**Malaysian Indian Congress**: تم تأسسيه سنة 1945 من طرف "جون سيفي"، ويمثل هذا الأخير الأقلية الهندية في المجتمع الماليزي، ويدافع عن مصالحها السياسية والاقتصادية، وله توجهات علمانية كونه متأثر بحزب المؤتمر الهندي في الهند.[2]

ج- **حزب التجمع الماليزي الصيني**: **Malaysian Chinese Assocition**: تأسس سنة 1949، وبعد انضمامه إلى الجبهة القومية تمكن من تقوية عناصره وركز على تحقيق سيادة ماليزيا والدفاع عنها، وحماية الدستور الماليزي والنظام الديمقراطي على أساس التعدد الإثني والالتزام بحقوق الإنسان، وتعزيز التجانس بين الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي، وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين كل مكونات المجتمع الماليزي.[3]

د- حزب الحركة الشعبية الماليزية: (Gerakan Party): تأسس سنة 1968 من قبل أعضاء سابقين في الحزب الديمقراطي الموحد المنحل، وأنشئ كبديل سياسي متعدد الأعراق أحد الاحزاب الماليزية الأكثر عرقية، وفي سنة 1972 انظم إلى الجبهة القومية.[4]

1- Thornton, op.cit., p. 150.

2 - Funston J , ***Covernment and Politics in Southeast Asia*** (Singapore : Seng Lee Press Ltd, 2001), p. 186.

3- سليمان الحديثي و كاضم الحسيني، ***مرجع سابق***، ص ص. 224 – 61.

4- Thornton, ***op.cit*** ., p.156.

هـ- **حزب الشعب التقدمي (PPP)**: تأسس سنة 1955، وهو من الأحزاب ذات الأغلبية الصينية، وانضم إلى الجبهة القومية سنة 1970.[1] أما بقية الأحزاب المكونة للجبهة القومية في ممثلة في كل من: (حزب الشعب المتحد في سرواك، الحزب الديمقراطي اللبرالي في صباح، حزب شعب سرواك التقدمي، حزب العدالة الشعبية، حزب صباح التقدمي، حزب شعب صباح المتحد، حزب تنظيم شعب قادزان، حزب شعب سرواك الأصلي، حزب البوميبوتر التقليديين).[2]

أما بقية الأحزاب المكونة للجبهة القومية في ممثلة في كل من: (حزب الشعب المتحد في سرواك، الحزب الديمقراطي اللبرالي في صباح، حزب شعب سرواك التقدمي، حزب العدالة الشعبية، حزب صباح التقدمي، حزب شعب صباح المتحد، حزب تنظيم شعب قادزان، حزب شعب سرواك الأصلي، حزب البوميبوتر التقليديين).[3]

ب- الجبهة المعارضة: تمثل الائتلاف البديل، ومن بين الاحزاب المشاركة في الجبهة المعارضة نذكر ما يلي:

أ- الحزب الإسلامي الماليزي (PAS): **Islam Se Malaysia Party**: في مارس 1948تم تحويله إلى حزب سياسي، إلا أنه تم حظره على يد الاستعمار البريطاني بتهمة تعاونه مع حزب المالاي الشيوعي، وثم أعيد تسجيله مرة اخرى في 31 ماي 1955 تحت اسم حزب المالاي الاسلامي، وفي السبعينيات تحت اسم الحزب الاسلامي الماليزي.[4] وانظم الى الجبهة القومية (الائتلاف الحاكم) سنة 1972، وخرج من التحالف سنة 1977.[5]

ب- حزب العمل الديمقراطي (DAP): **Democratic Action Party**: تم تأسيسه سنة 1966 وأغلب اعضائه من الصينين، وهدفه تكوين دولة ماليزية قائمة على مبادئ الحرية

---

[1]- شريف بشير، ***مرجع سابق***، ص. 61.

[2]- عطاء الله سليمان الحديثي و كاضم الحسيني، ***مرجع سابق***، ص ص. 224 – 61.

[3]- ***المكان نفسه***.

[4]- فايز فرحات، ***مرجع سابق***، ص ص. 21، 22.

5 - Thornton, ***op.cit.***, p. 161.

والديمقراطية والاشتراكية، فقدم نفسه على أنه البديل الاشتراكي الديمقراطي في السياسة الماليزية.[1]

ج- حزب العدالة الوطنية (Parti Keadilan Nasional (PKN: في ديسمبر 1998 قامت زوجة "أنور إبراهيم" الدكتورة "وان عزيزة وان اسماعيل" بتأسيس حركة العدالة الاجتماعية، والتي تحولت في أفريل 1999 إلى حزب العدالة الوطنية برئاستها، وقد ظهر كتطور لحركة المعارضة على اثر اعتقال زوجها "أنور إبراهيم" نائب رئيس وزراء ماليزيا، وتحول إليه العديد من أنصاره من داخل حزب "الأمنو".[2] إضافة إلى هذه الاحزاب الثلاثة نجد من الاحزاب المعارضة كل من: حركة الاتحاد الماليزي، حزب روح 46، حزب الاستقلال، الجبهة التقدمية الهندية، حزب شعب العدالة الوطنية، ..الخ).

وقد كفل الدستور الماليزي حرية تأسيس الأحزاب السياسية، كما يحق للأحزاب السياسية سواء المشاركة في الائتلاف الحاكم أو المشاركة في الجبهة المعارضة، الاشتراك في الانتخابات العامة، حسب الدوائر المقررة للبرلمان وفقا للقانون الانتخابي، ويحق لها في نفس الوقت تكوين وتشكيل تكتلات وتحالفات حزبية من خلال التحالف مع أحزاب سياسية أخرى، مع اشتراط وجود سبعة أحزاب على الأقل لتكوين تكتل حزبي، كما يكن معاقبة أي حزب سياسي تكون أفكاره ونشاطاته مهددة للاستقرار السياسي والأمن القومي لماليزيا.[3] إلا أن الأحزاب السياسية في ماليزيا تلعب دورا مهما في إدارة التعددية المجتمعية لماليزيا وفي تنشيط الحياة السياسية، بالنظر لمساهمتها الكبيرة في تحقيق التكامل الوطني والتعايش السلمي بين مختلف الاعراق والطوائف الماليزية، حيث تقوم الأحزاب السياسية الماليزية بصفة عامة والمشاركة في الائتلاف الحاكم بصفة خاصة، بضبط واحتواء الصراعات والتوترات التي تحدث في المجتمع بشكل جد فعال ولو بالطرق غير الرسمية.

---

[1] - ***Ibid***,. p.164.

[2]- فايز فرحات، ***مرجع سابق***، ص. 20.

[3]- سعيد عوض ،"الأحزاب السياسية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص. 44.

ثانيا: الحالة اللبنانية: بالنظر لسيطرة ثقافة الولاءات الطائفية والدينية والعشائرية والعائلية على حساب ثقافة الولاءات الوطنية في المجتمع اللبناني، كانت الأحزاب السياسية اللبنانية انعكاسا وترجمة للواقع الطائفي والمذهبي الذي يتمز به المجتمع اللبناني، واقتصار قاعدتها الشعبية غالبا على الطائفة التي تمثلها أو دين واحد أو منطقة واحدة، لذا عجزت الأحزاب السياسية في لبنان على خلق شعور وطني غير طائفي.

لذا في كثير من الأحيان تنشأ الأحزاب السياسية في لبنان كتكتلات حول بعض الزعماء السياسيين، أو كتكتلات داخل الطوائف، مما يجعلها تضم طبقات وفئات اجتماعية متعددة وغير متجانسة، تربطهم وحدة الانتماء الطائفي أو الارتباط التقليدي بالزعيم أو الاثنين معا، ويستمر مؤسس الحزب في قيادة الحزب مدى الحياة وتنتقل القيادة إلى وريثه من بعده، غير أن هذا الانتقال يأخذ شكلا ديمقراطيا عبر اجراء انتخابات حزبية شكلية.[1] كما أن الأحزاب السياسية اللبنانية في نشأتها وتكونها وتطورها واكبت مختلف المراحل الرئيسية التي مرت بها الدولة اللبنانية، بداية من مرحلة الحكم العثماني ومرورا بمرحلة الانتداب الفرنسي وصولا إلى مرحلة الاستقلال، وبعدها مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975 ومجيء اتفاق الطائف الذي بموجبه تم انهاء هذه الحرب.

فقد عرفت لبنان في عهد الإمارة تكتلات سياسية ضمت رؤساء الإقطاع وعامة الشعب في آن وحد، وانقسم اللبنانيون إلى فريقين قيسي ويمني ومن تم يزبكي وجنبلاطي وارتكز هذا الانقسام على أصول قبلية عشائرية ذات أبعاد وأهداف سياسية تعود جذورها إلى الانقسامات القبلية في الجزيرة العربية، وتصدرت العائلات الإقطاعية والمشايخ والأمراء الحكم والسلطة، كما عرف هذا الانقسام الاقتتال والصراع على السلطة في الإمارة، غير أنه لم يكن ليتخذ منحى طائفياً في البداية وامتد جغرافيا ليشمل المنطقة بأسرها.[2] غير أن هذه الجماعات لم تكن منظمة كونها تشكلت على قاعدة الولاء العائلي، لذا لم ترق إلى المفهوم العلمي للأحزاب السياسية، أما الأحزاب السياسية المنظمة نشأت في ظل الانتداب الفرنسي

[1]- سليمان، ***الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 129.

[2]- أحمد ناصوري و ياسر سمرة، "التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها،" ***البحوث والدراسات العلمية***، م. 37. ع. 02 (2015)، ص ص. 389- 408.

وبعد إعلان الاستقلال، واشتقت هذه الأحزاب مبادئها من مذاهب سياسية وإيديولوجيات مختلفة، معبرة في معظمها عن تطلعات الطوائف التي نشأت في وسطها، حيث دافعت الأحزاب المسيحية عن القومية اللبنانية، أما الأحزاب القائمة في الوسط الإسلامي فقد دافعت عن القومية العربية، وإلى جانب الأحزاب المسيحية والإسلامية هناك أحزاب ذات قواعد شعبية مختلطة طائفيا، مثل الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي.[1]

كما تميزت مرحلة ما قبل الحرب الأهلية بحضور حزبي فاعل من الانتشار من حيث دورها التمثيلي ومستوى الحضور، لذا تعد هذه المرحلة مقياساً أو معيارا يمكن بواسطته معرفة ما وصلت إليه الظاهرة الحزبية في لبنان من تقدم وتطور. وتميزت الظاهرة الحزبية ب:[2]

- استمرار الأحزاب التقليدية التي تعتمد على العائلة الاكثر نفوذا في منطقة قيامها (آل الأسعد وآل عسيران في الجنوب، وآل حمادة وآل حيدر في البقاع، وآل كرامي وآل المقدم في الشمال).

- قيام أحزاب جديدة حاولت التوليف بين خلفياتها التقليدية الاقطاعية وبين التوجهات الجديدة (كمال جمبلاط الذي أسهم مع نخبة من المثقفين في تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي).

- قيام أحزاب قومية ذات طابع وحدوي عربي متعارضة مع فكرة الهلال الخصيب والقومية السورية ومتناقضة مع الكيانية اللبنانية (حزب البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الأحزاب الناصرية)، وظهور تشكيلات حزبية جديدة (الجماعة الإسلامية).

ولكل حزب سياسي أو مجموعة من الأحزاب السياسية طابع خاص يميزها عن غيرها من الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية. وتقسم الأحزاب السياسية الحالية في لبنان إلى الفئات التالية:

---

[1]- سليمان، ***الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 129.

[2]- ناصوري و سمرة، ***مرجع سابق***، ص ص. 389- 408.

الفئة الأولى: الأحزاب الطائفية: من بين الأحزاب الطائفية في لبنان حزبي الكتائب والنجاد، فالكتائب اللبنانية تأسست سنة 1936، وتم الاعتراف بالحزب كمنظمة قانونية في ديسمبر 1943، وفي بدايته كان عمله شبه منظمة عسكرية ولم يتحول إلى حزب سياسي إلا في ماي 1952، وأغلب أعضائه من أبناء الطائفة المارونية رغم أن القانون الداخلي للحزب لا يمنع من انضمام أبناء الطوائف الأخرى لعضويته، لكن قيام الحزب بالمناداة بالانعزالية السياسية اعتبرت من بين العوامل التي أدت إلى قيام أحزاب أخرى على أساس طائفي من بينها حزب النجادة للمسلمين السنة سنة 1937 كمنظمة شبه عسكرية، والتي تضم الطبقات العاملة من المسلمين في لبنان، وقد كان الحزب يسير ببطء في سبيل تحقيق أهدافه ومبادئه، وفي سنة 1954 أعيد تنظيم الحزب وتم تسجيله رسميا على أساس كونه حزبا سياسيا.[1]

كانت الأحزاب الطائفية قبل الحرب الأهلية منغلقة على نفسها، هذه الحرب التي وسعت الانقسام والإنشراخ الطائفي والمذهبي، مما أعطى لهذه الأحزاب حضورا نسبيا، أما الأحزاب الطائفية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية التي تغدت ونمت في أوقات السلم الأهلي فهي تأخذ بقاعدة هذه الهوية الشديدة الخصوصية وترسيخها، والبعض من هذه الأحزاب الحالية تحاول استعادة بقوة وإعادة احتكار تمثيلها لها والتعبير عنها، وهذا يعتبر من العوامل الفجرة للوضع الداخلي في لبنان، من انقسامات وما يتركه من آثار وتوترات سلبية على شخصية المنخرطين في صفوفها وتكوينهم.[2]

الفئة الثانية: الأحزاب العقائدية: تضم كل من الحزب القومي الاجتماعي أو الحزب القومي السوري الذي تأسس سنة 1933، ومعظم معتنقي مبادئه من المسيحيين هم من طائفة الروم الأرثوذكس، نظرا لكون مؤسسه هو أنطوان سعادة وهو أرثوذكسي، ويضم الحزب عددا كبيرا من المسلمين والدروز، وللحزب تاريخ طويل في ميدان التآمر والعصيان ومحاولات الاستلاء على الحكم مما جعل السلطات اللبنانية تراقبه، كون هذا الحزب يؤمن بفكرة الاغتيال السياسي ويعتبر إزالة بعض الشخصيات من الوجود أحد الاساليب الفعالة في تحقيق اهداف

[1]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص ص.251- 260

[2]- شوكت أشتي، ***الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة*** (لبنان، بيروت: الاتشار العربي، ط. 01، 2004)، ص. 33.

الحزب واهمها الوصول إلى الحكم، ومن بين الاحزاب العقائدية كذلك نجد: الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب البعث العربي الاشتراكي.[1]

الفئة الثالثة: الأحزاب التقليدية: وهي عبارة عن تكتلات بين أفراد تجمعهم رابطة المصلحة المشتركة وتحقيق أهداف معينة أهمها خدمة مصالحهم الانتخابية والوصول إلى الحكم، ومن بين هذه الأحزاب في لبنان حزب الكتلة الوطنية الذي تأسس سنة 1935 ومعظم أعضائه من المسيحيين، وقد انشأ هذا الحزب مجموعة من الأشخاص تربطهم ببعضهم البعض مصالح انتخابية وعائلية، وإضافة إلى حزب الكتلة الوطنية نجد حزب الاتحاد الدستوري الذي قام على انقاض الكتلة الدستورية التي أنشئت سنة 1943، وتعتبر اقدم حزب في لبنان وأسسها الشيخ "بشارة الخوري"، أما حزب النداء القومي الذي أسس سنة 1945، ويؤمن هذا الحزب بضرورة وجود كيان لبناني موحد ومستقل، فهو ينبذ العصبية الطائفية الدينية والمذهبية في الوطن، كما نجد كذلك حزب الوطنيين الأحرار الذي أنشئ سنة 1957.[2]

يوجد حاليا في لبنان تيارين أساسين هما تيار قوى 14 أذار و8 آذار ، اللذان اتخذا من تاريخ تحركهما الجماهيري عناوين لحركتهما السياسية المستقبلية، حيث شهدت ساحتي رياض الصلح والشهداء في 08 و 14 مارس 2005 تظاهرتين ضمت كل منهما مئات الآلاف من المواطنين، فولدت قوى 14 آذار كتحالف سياسي ممثل للسلطة وحلفائها مكون من مجوعة من الأحزاب السياسية والحركات السياسية الرافضة للوجود السوري على الأراضي اللبنانية، ومن أبرز قادتها سمير جعجع زعيم حزب الكتائب، سعد الحريري زعيم تيار المستقبل، وأمين الجميل زعيم القوات اللبنانية، وقد تمحورت أهداف هذه القوى حول المطالبة بإقامة محكمة عدل دولية لحاكمة قتلة رفيق الحريري، وكذلك ضرورة العمل على بناء دولة لبنانية قائمة على المؤسسات والقانون. أما جبهة المعارضة ممثلة في قوى 8 أذار كتحالف

---

[1]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص ص. 260- 74.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 274-91.

سياسي معارض بقيادة حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني وتيار المردة والعديد من الأحزاب والشخصيات الوطنية والقومية.[1]

إن الاحزاب السياسية في لبنان لونتها الحرب الاهلية، كونها خاضت قتالا عنيفا بينها لمدة خمسة عشرة سنة، وتجدر فيها الطابع العسكري العنيف، مما أثر على مساهمتها في تفعيل المسيرة السلمية الداخلية في، وتعزيز عملية الاندماج الوطني في لبنان. كما اقترن ضعف الأحزاب السياسية بالتضييق الذي مارسته السلطات اللبنانية على حرية النشاط الحزبي خاصة في مرحلة ما قبل 1975، اتسمت بحظر العديد من الأحزاب التي عرفت حينها بالأحزاب اليسارية –الشيوعي البعث والقوي السوري–، كما هو الحال بمرحلة ما بعد 1990 التي تميزت بإجراءات متشددة في مراقبة العمل الحزبي من خلال ربطه بوزارة الداخلية، إضافة لغياب قانون خاص بالأحزاب في لبنان، إذ مازال هناك خلط بين الحزب والجمعية، حيث يصنف الحزب في خانة الجمعيات ويعامل على أساس قانون الجمعيات لعام 1909.[2]

كما تعاني الاحزاب السياسية في لبنان من غياب الممارسة الديمقراطية داخلها، مما جعلها تعاني ن الانقسامات والانشقاقات والصراعات الداخلية. فضعف الاحزاب اللبنانية ارتبط بالثغرات التي تحكم عملها، ونمط مسارها سواء على المستوى المجتمعي أو في هياكلها التنظيمية، فالمركزية الشديدة غيبت الممارسة الديمقراطية، إضافة إلى علاقاتها غير الواضحة مع السلطة السياسية في المجتمع، كل هذا جعل من حضورها مهمشا، وعرقل نشاطها وفاعليتها وفقدان الثقة المجتمعية في دورها ومؤسساتها.[3]

في واقع الأمر، مثلت التعددية المجتمعية أحد العوامل الرئيسية للتعددية الحزبية في كل من ماليزيا ولبنان، كونها مجتمعين متعددين ومنقسمين، لذا يوجد تشابه من حيث طبيعة ونشأة الأحزاب السياسية في كلتا الدولتين، كونها كانت انعكاسا للتعددية الطائفية الموجودة في كل مجتمع، لكن ما يميز الأحزاب السياسية الماليزية عن نظيرتها في لبنان، هو الدور الذي تلعبه ومدى مشاركتها في العملية السياسية، ومدى المساهمة في رسم وتنفيد السياسة الكلية

[1]- محمد خواجة، ***الشرق الأوسط تحولات استراتيجية*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط.01، 2008)، ص. 320.

[2]- أشتي، ***مرجع سابق***، ص. 46.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 29.

للدولة، وتغليب المصالح العامة للوطن على المصالح الضيقة للحزب أو الطائفة أو العرق الذي يمثله، فالأحزاب السياسية الماليزية لها مساهمة فعالة في الحياة السياسية بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة مقارنة بالأحزاب اللبنانية، أي أن الأحزاب السياسية في ماليزيا تساهم بقوة في الانتخابات العامة في ماليزيا سواء على المستوى المحلي أو الفيدرالي، كما تشارك في تشكيل الحكومة الائتلافية، مع وجود أحزاب في المعارضة مهمتها السهر على مراقبة أعمال الحكومة إذ يوجد مستويان من التعددية، مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم والأحزاب المشكلة للجبهة المعارضة، مما يضفي نوعا من الشرعية السياسية على عمل النظام السياسي الماليزي وعلى مؤسساته الرسمية، وتحقيق التداول السلمي على السلطة، رغم أن الأحزاب السياسية المعارضة في ماليزيا تواجه العديد من المعوقات، على رأسها غياب المساواة السياسية بين الأحزاب، ووجود تضييق على الحريات السياسية.

أما في الحالة اللبنانية، فرغم كثرت الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية في وتعدد المذاهب والإيديولوجيات التي تستقي منها مبادئها، الأمر الذي فسح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، كما أن هذه التعددية الحزبية تقوي نفود زعماء الطوائف وتسهم في تفقك المجتمع، وتحول دون تطور الديمقراطية في لبنان، كون هذه الاحزاب جاءت نتيجة لتفكك بنية المجتمع اللبناني السياسية والاجتماعية.[1] وبالنظر لارتباط الاحزاب السياسية في لبنان بقوى خارجية عربية وغير عربية تتلقى منها الدعم والتمويل المالي خاصة في فترة الحرب الأهلية اللبنانية، وعدم الاستقلال المالي جعلها غير مستقلة قراريا وسياسيا وتابعة للجهة الممولة لها، وكان سببا في ضعفها وعجزها عن أداء وظائفها.

هذا ما جعل الساحة السياسية في لبنان تفتقر للأحزاب السياسية الوطنية القوية مما يؤدي إلى غياب المضمون السياسي الوطني عن الانتخابات التي أضحت مجرد صراعات بين قوى ذات طابع محلي ومناطقي، لذا لا يمكن تصور ديمقراطية في لبنان دون أحزاب وطنية كون هذه الأحزاب الوطنية الديمقراطية هي المنتجة للأفكار السياسية والسياسات المستقبلية وتطرح الخيارات على الناخبين، وهي التي من دونها تصبح الانتخابات عبارة عن منافسات

[1] – سليمان، ***الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق،*** ص ص. 132، 133.ا

شخصية فارغة من أي مضمون سياسي مفيد.[1] لذا فتشكيل الأحزاب السياسية في لبنان على الأسس الطائفية والدينية جعل منها أداة تعيد انتاج زعامات تستغل الطائفية والدين لخدمة المصالح الضيقة للحزب أو الطائفة على حساب المصلحة العامة للبنان، إذ تسعى هذه الأحزاب السياسية الطائفية بزعماتها لإبقاء الوضع القائم في لبنان، مما يجعل من لبنان في أمس الحاجة إلى أنشاء أحزاب سياسية عابرة للطائفية والمذاهب الدينية والتوجه إلى تمثيل أوسع ليشمل كل أطياف المجتمع اللبناني، وبالتالي الحصول على دعم كبير مما يمنحها القدرة على القيام بوظائفها السياسية، من تجميع للمصالح والتعبير عنها، والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية داخل المجتمع اللبناني.

حتى تساهم الأحزاب السياسية اللبنانية بفعالية في إدارة العملية السياسية، يستوجب عليها أن تعيد النظر في علاقتها بمجتمعها من خلال إعادة تنمية القبول والتنوع والتخلص ن النظرة الاحادية للمجتمع، وإقامة أحزاب سياسية وطنية ديمقراطية غير طائفية تؤمن بقيم ومبادئ الديمقراطية التشاركية وتكرسها في بنيتها وسلوكها السياسي والتنظيمي، وتكون قادرة على تمثيل كل أطياف المجتمع اللبناني دون تميز طائفي أو ديني مع تغليب ثقافة الولاءات الوطنية على حساب الولاءات الضيقة للطائفة أو العشيرة أو العائلة أو مؤسس الحزب، مع ضرورة العمل على تشجيع تحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، بلعبها دور الوسيط في التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين مختلف الأطراف اللبنانية، والتقليل من نشأة الاختلافات الشخصية والمصلحية أو الطبقية، مع إعلان شأن كل ما يرمي إلى تنمية المصالح المشتركة للمجتمع اللبناني، حينها تكون هذه الأحزاب السياسية آلية سياسية لها ساهمتها الفاعلة في تحقيق التجانس والتعاون بين مختلف مكونات وفئات المجتمع اللبناني، وتكون كعنصر أساسي لإعادة إعمار الجسم السياسي اللبناني بالقدر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية للبنان.

[1] – بول سالم، "انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية،" في: ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية*** (لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000)، ص ص. 143، 144.

المطلب الرابع: منظمات المجتمع المدني ودورها في العملية الديمقراطية

استفادة منظمات المجتمع المدني في نشأتها وتطورها من التحولات الديمقراطية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وفي ظل تنامي الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه المنظمات، واعتبارها أحد الآليات لنشر وتدعيم وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية، إذ تعاظم دورها كشريك للدولة والقطاع الخاص في رسم السياسات العامة وصنع القرارات وحماية حقوق المواطنين، و تفعيل آليات الرقابة والمساءلة وتعزيز عمليات البناء الديمقراطي. لذا يتم في هذا المطلب توضيح واقع منظمات المجتمع المدني والعملية الديمقراطية في الخبرة الماليزية واللبنانية في ظل الخصوصية السياسية والثقافية والقيمية لكل دولة.

أولا: الحالة الماليزية: مثلت الديمقراطية البعد السياسي للتحولات العالمية المعاصرة في إطار العولمة، إذ شهدت دول منطقة شرق آسيا بعد نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين موجات من التغيرات شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل سيادة منظومة قيمية أسيوية تفرض نمطا خاصا في العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وفي ظل تنامي منظمات المجتمع المدني تزايدت الأصوات المنادية بضرورة القيام بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية والتحول الديمقراطي في الكثير من دول منطقة شرق آسيا في إطار ما يعرف بالثورة الديمقراطية الشاملة **The Global Revolution**، والملاحظ في تجربة التحول الديمقراطي في منطقة شرق آسيا، هو أن العديد من الدول عرفت العديد من الاصلاحات السياسية، لكنها لم ترق بعد إلى مستوى التحول الديمقراطي بالنمط الغربي.[1] فالنموذج الأسيوي ركز على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية وعلى الاستقرار السياسي قبل التغيير السياسي.

لقد نشأت منظمات المجتمع المدني في ماليزيا في ظل بيئة ميزتها التعددية والتنوع في بنية المجتمع الماليزي، إذ عرفت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين نموا

[1]– محمد السيد سليم ،***آسيا والتحولات العالمية*** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998)، ص ص. 220، 221.

حقيقيا لمنظمات المجتمع المدني في ماليزيا، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي.[1] فعند دراسة واقع منظمات المجتمع المدني في ماليزيا، يستدعي الأمر رسم خريطة لهذه المنظمات، ليس من حيث طبيعتها ولكن من حيث الأفكار والإيديولوجيات والإمكانيات، إذ توجد منظمات تتفق مع الإسلاميين ومعارضة رسمية للحكومة، ومنظمات متحالفة مع أحزاب علمانية وبعضها يعمل تحت لواء الائتلاف الحاكم (الجبهة الوطنية)، وقد شكلت المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الإسلامي عنصرا رئيسيا في المجتمع المدني الماليزي على النقيض من العديد من الهيئات والمنظمات الأخرى، فغالبية المنظمات العلمانية تطالب بتعزيز الحريات المدنية وحرية واستقلالية القضاء والحكم الذاتي من منطلق أنها تسعى إلى تحسين مستويات الديمقراطية داخل الدولة.[2] ويرى (Jesudason) أن قطاع المجتمع المدني في ماليزيا تتحكم فيه ثلاث عوامل رئيسية هي: تكوين دولة متطورة قوية تسبق المشاركة السياسية، ومركزية الدولة في التنمية الاقتصادية، والدين والثقافة والقيم الأسيوية.[3]

لذا يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني في ماليزيا إلى مجموعتين: منظمات ترعاها الحكومة، وأخرى ترعاها جهات خاصة، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية التي أنشئت تحت مظلة الحكومة الماليزية في مجالات وأنشطة غير سياسية، وينظر إليها في كثير من الأحيان بأنها وسيلة للحكومة لكسب ثقة المواطنين والدعاية لها والترويج لأفكارها، وتحسين صورتها أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي خاصة فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان. كما توجد منظمات غير حكومية يمولها القطاع الخاص، التي غالبا ما تنجح في التأثير على صنع السياسات الحكومية في ماليزيا، وهي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد. والحكومة الماليزية تنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها وكيل أو ممثل للمعارضة

---

[1] – هدي ميتكيس ،"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ماليزيا،"في جابر عوض وحسن بصرى (محرران)، ***المجتمع المدني في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2011)، ص. 340.

[2] - Meredith L Weiss ," Malaysia : Construction of Counterhegemonic Norratives and Agendas," In Muthiah Alagappa (ed) , ***Civil Society and Political Change in Asia : Expanding and Contracting Democratic Space*** (California : Stanford University Press, 2004), p . 264.

[3] - Graham K Brown M A ," Civil Society and Social Movements in An Ethnically Divided Society : The Case of Malaysia 1981-2001," Thesis Submitted to The University of Nottingham for The Degree of Doctor of Philisophy, October 2004, p. 83.

كون بعض الناشطون في المجتمع المدني ينظمون إلى أحزاب المعارضة للضغط على الحكومة من أجل التأثير على جدول أعمالها، بمعنى أن نشطاء بعض المنظمات غير الحكومية يجدون صعوبة في ايصال مطالبهم إلى الحكومة خاصة إذا كانت أجندة سياسية، ولا يتم الاستماع الى انشغالاتهم من طرفها ويتم رفض آرائهم لأنها تعتبر مناهضة لمؤسسات الدولة برعاية وكالات أجنبية التي لديها أجندة خفية أو عدائية للتأثير على السياسات الحكومية.[1]

وماليزيا لديها مجموعة من القوانين التي قد تمنع المواطنين من المشاركة بنشاط في المجتمع المدني وشل عمل النشطاء الذين يكافحون من أجل حماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والمساواة في الحقوق وما إلى ذلك، فقد كان قانون الجمعيات لعام 1966[2] يلزم جميع الجمعيات في ماليزيا بالحصول على تصريح من طرف الشرطة، أو لأي شخص ينظم إلى هذه الجمعيات وكثيرا ما ترفض الطلبات عند النظر في المسائل المطروحة، فبعض هذه القوانين موروثة من الاستعماري البريطاني، ولقد تم تعديلها لاحقا لتتناسب مع الاستراتيجيات السياسية للحكومة الحالية.[3]

وعلى الرغم من قوة ومركزية الدولة الماليزية، إلا أنها سمحت بتأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ونظرا لتعهد ماليزيا بوثيقة وبرنامج عمل فينا لسنة 1993، أقرت الحكومة الماليزية بتأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي اعتبرت خطوة مهمة لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني الماليزي والاعتراف بها كفاعل مهم في مجال حماية حقوق

[1] - **Aziz Nazli ," Deliberative Practices in and Outside The Malaysian Parliament," A Thesis Submitted in Fulfilment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, The University of Auckland, 2013, pp. 68 - 69.**

[2] – قانون الجمعيات **The Societies Act of** 1966:لقد أخضع هذا القانون لعدة تعديلات، ويلقي الضوء على طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، ويرد فيه أن :"أي منظمة تتألف من سبعة اشخاص فأكثر ينبغي تسجيلها لدى الدولة سواء كانت منظمات اقتصادية او اجتماعية، ويوجد في ماليزيا جهاز تسجيل الجمعيات **The Registrar of Society** ، وهو النوط برصد ومتابعة انشطة المنظمات التطوعية، ولديه اختصاص وصلاحيات واسعة تتعلق بقبول أو رفض أي طلب بتأسيس جمعيات جديدة...."، لمزيد من التفاصيل أنظر: ناهد عزالدين ،"تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا،" في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، قضايا الاصلاح في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2010)، ص ص. 129- 71.

[3]- **Nazil, *op. cit.*, p. 69.**

الانسان وما يرتبط بها من حريات أساسية.[1] وتوجد في ماليزيا مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني، فحتى تاريخ 31 ديسمبر 1996، فقد كان 28319 منظمة في القائمة لدى مسجل الجمعيات، وعلى رأسها المنظمات الدينية بعدد 4166 وتليها المنظمات الاجتماعية والاستجماميه بعدد 3806 ثم المنظمات الرياضية بعدد 3500.[2] وفي ديسمبر 1998 تم تسجيل 29574 منظمة مسجلة بموجب قانون الجمعيات، لكن الملاحظ على غالبية هذه الجمعيات أنها دينية، اجتماعية، ترويجية، غير سياسية، والقليل منها يمثل المجتمع المدني. فالحكومة الماليزية تقوم بتشجيع المنظمات التي تعمل في الأنشطة غير المعنية بالعمل السياسي أو قضايا التحول الديمقراطي، بالمقابل نجد العديد من الجمعيات رفضت الحكومة الماليزية الاعتراف بها ومنحها الاعتماد القانوني، ومثال ذلك "الفرع الماليزي لمنظمة العفو الدولية" التي تحاول دون جدوى من أجل اعتمادها لأكثر من عقد من الزمن.[3]

ولمنظمات المجتمع المدني في ماليزيا تأثيرها على النظام السياسي، ولكن لم يكن دائما ديمقراطيا أو واضحا، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الماليزية تدرك الخبرة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وللاستفادة من هذه الموارد سمحت الحكومة بتعيين ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات في المجالس والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالبيئة وحماية المستهلك، والصحة وقضايا المرأة وما شابه ذلك، لكن على هؤلاء النشطاء من منظمات المجتمع المدني أن يدركوا الخطر من هذا التعيين ضمانا لاستقلاليتهم أبرزها في هذا المجال "منظمة المستهلكين الماليزيين"، فعلى الرغم من أنها تعمل مع الحكومة الماليزية، إلا انها حريصة على الحفاظ على نفسها من سيطرة الدولة، فالحكومة الماليزية من خلال هذه الإجراءات تنمح درجة من الشرعية لهذه المنظمات، وعلى الأقل للمنظمات غير المتطرفة والمعتدلة والجماعات المهنية والجمعيات الخيرية التي لا يجدها النظام السياسي مهددة له، لذلك يسمح لها بالوصول إلى صناع القرار.[4] وما تقوم به الحكومة الماليزية من خلال

[1]– أحمد الرشيدي ،"الاطار القانوني– المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا،" في جابر عوض وحسن بصرى (محرران)، ***المجتمع المدني في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2011)، ص. 15.

[2]– حسن بصرى ،"المنظمات غير الحكومية الماليزية في تأدية الخدمات الانسانية،" في جابر عوض وحسن بصرى (محرران)، ***المجتمع المدني في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2011)، ص. 182.

[3] - Weiss, ***op. cit.***, p.261.

[4]- ***Ibid***, pp.267, 268.

دعوة بعض منظمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسة العامة، وإشراك المدنيين ومنظمات المجتمع المدني في المشاورات لإضفاء الشرعية على جدول أعمالها، فهذا يشير إلى نجاح النظام السياسي الماليزي في ابعاد المواطنين من المشاركة في التأثير على قرارات الحكومة عن طريق منظمات المجتمع المدني.

عندما يشعر النظام السياسي الماليزي أن نشطاء في المجتمع المدني يسعون إلى تغيير النظام السياسي يتفاعل بشدة ويطبق بعض الإجراءات غير الديمقراطية، مثل ما حدث مع حركة "منظمة دار الأرقم" سنة 1994 (منظمة تقوم على الشريعة الاسلامية)، حيث قامت الحكومة الماليزية بحظر عمل هذه المنظمة غير الحكومية، ففي بداية تأسيسها لم ير النظام السياسي الماليزي أي مشكلة في عملها وتوجهاتها كونها تهتم بالقضايا الاجتماعية، لكن مع مرور الوقت غيرت من نشاطها وأصبحت تهتم بقضايا التنمية السياسية، وأصبحت أكثر تهديدا للنظام السياسي الماليزي مما أدى إلى حظرها.[1]

ورغم التضييق الذي تمارسه الحكومة الماليزية على منظمات المجتمع المدني، إلا أن هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في تكريس مبادئ الديمقراطية في ظل التغيرات التي عرفتها ماليزيا في اتجاه تشجيع الديمقراطية التوافقية. لذا يرى "محمد مهاتير": " أنه في الوقت الراهن ظهرت مراكز قوى جديدة، ممثلة في المنظمات غير الحكومية، ..... وفي ماليزيا العديد من المنظمات غير الحكومية التي لا بد من الاستماع إليها، ولا بد أن يخصص الإداريون بعض الوقت للتعامل مع هذه مع المنظمات غير الحكومية واحتجاجاتها ومعارضتها العنيفة أحيانا".[2]

ففي سنة 2000 اجتمعت عدة منظمات غير حكومية لتقديم مجموعة من المطالب بطريقة سلمية، للحد من المراقبة والحق في التظاهر وحرية التعبير، وفي شهر جوان من نفس السنة عقد اجتماع منظمة النساء "أنجو **NGO**" وهي منظمة غير حكومية، قدموا مذكرة

---

[1]- ***Ibid***, p.271.

[2]- محمد مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***العولمة والشراكة الذكية والحكم*** (ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م. 04، ط.01، 2004) ، ص. 220.

للحكومة الماليزية، تضمنت ضرورة إصدار تشريع بخصوص التحرش الجنسي.[1] فالمرأة لا تزال في المقام الأول من اختصاص بعض الجمعيات النسائية، مثل منظمة المعرفة النسائية التي تتكفل بتقديم الدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والسهر على التوعية بأساليب الوقاية.

ودخلت حركات المجتمع المدني حقبة جديدة في ماليزيا بسبب الدعم القوي من الشباب والطبقة الوسطى والناخبين الشباب تحت سن الثلاثين عبر الجماعات العرقية والمتعلمين وتطور وسائل التواصل الحديثة، وهناك من يرى أن هذا العامل هو الذي تسبب في فقدان الحزب الوطني "الأمنو" للعديد من المقاعد في مجلس النواب على مستوى البرلمان الفيدرالي في الانتخابات العامة (2008، 2013)، وكذا في انتخابات المجالس التشريعية على المستوى المحلي، ويعتقد بعض الناخبون من الشباب والطبقة الوسطى أن برنامج السياسة العامة أدى إلى تهميشهم ولم يفد سوى فئات معينة من المجتمع الماليزي، وهم يشعرون بالقلق إزاء حقوق الإنسان والحكم الراشد، لذا عارضوا السياسيين المنتمين لحزب "الأمنو" الذين يمارسون المحسوبية وجمع الثروة حسب رأي هذه الفئة من المجتمع، وهذا ا يؤكد على وجود إرادة قوية لمطالبة الحكومة بالشفافية والمساءلة والنزاهة، ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين عموما دون تمييز في صنع السياسات العامة، مما يشير إلى وجود فجوة بين الأجيال من شأنها أن تؤدي إلى تغيير المشهد السياسي في ماليزيا مستقبلا.[2]

وقد استجابت الحكومة الماليزية لمطالب المنظمات غير الحكومية بإجراء تعديلات على النظام الانتخابي قبل انتخابات 2013، بسماحها لستة عشر منظمة غير حكومية بمراقبة الانتخابات، يقودها تحالف المنظمات غير الحكومية الذي يحمل لواء الاصلاحات الانتخابية ومحاربة الفساد، حاملا شعار "التنظيف"، كما دعت منظمة "الآسيان" للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية، ما من شأنه أن يخفف من حدة الانتقادات الموجهة للحكومة الماليزية.[3]

---

[1] - Carolina Lopez C ," Globalisation Ste Snd Local Human Rights Action," in Edmond Terence Gomez (ed), ***Politics in Malaysia*** (London , Routledge : Taylor -Francis Group , 2007), p.58.

[2] - Nazli, ***op. cit.***, p.137.

[3]- صادق إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 98.

ولكسب دعم المواطنين الماليزيين تلجأ منظمات المجتمع المدني لاستخدام وسائل الإعلام الجديدة كالتوقيع على لوائح المطالب والالتماسات عبر الإنترنت من قبل المواطنين وتقديمها إلى السلطة المعنية في ماليزيا.[1]

ثانيا: الحالة اللبنانية: لقد تطور المجتمع المدني في لبنان في ظل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تميزت بحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية، ووجود العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إضافة إلى التركيبة المجتمعية المتعددة طائفيا ودينيا، مع وجود تدخلات خارجية عربية وأخرى غير عربية في الشأن الداخلي اللبناني.

ترجع الجدور التاريخية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان، إلى الأحداث السياسية التي عرفتها لبنان في القرن التاسع عشر، وفي مقدمتها حركة العاميات، وهي حركات ذات طابع فلاحي (1819، 1845، 1858)، التي تمحور هدفها الرئيسي في القضاء على امتيازات الاقطاع، إلا أنه تم اجهاضها بسبب تدخل الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية، كما يوجد عامل ثاني ساهم في نشأة المجتمع المدني في لبنان، الذي ارتبط بصعود الحركة النقابية العمالية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي استمرت في لعب دورا محوريا في الحياة الاجتماعية في لبنان خلال سنوات الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد الحرب ركزت منظمات المجتمع المدني (الأهلي) على إعادة اللحمة فيما بين اللبنانيين، وتقوية التربية من أجل السلام وتطوير أساليب السلم الأهلي، وبقيت منظمات المجتمع المدني قوة سلام ولم يتم شلها رغم الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع اللبناني.[2]

ورغم أن حكومة لبنان ما زالت تفشل في تقديم حلول مناسبة للعديد من المشكلات والأزمات التي تعاني منها البلاد، إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهر مجتمع مدني قوي يدعم ويساند حكومة ضعيفة، ويساهم في تقديم المساعدة للنظام السياسي اللبناني في مواجهة تحديات الطائفية السياسية، وأحيانا يحل محل الدولة، ليصبح بذلك المجتمع المدني عاملا هاما

[1] - Nazli, ***op. cit.***, pp, 137,138.

[2]- جورج قرم، ***نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2013)، ص ص. 199-201.

للحفاظ على الاستقرار ومرونة النظام السياسي اللبناني، كون آلية عمل هذه المنظمات تكون من أسفل لأعلى على عكس النخبة السياسية.[1] وقوة المجتمع المدني اللبناني اقترنت بضعف وتراجع الأحزاب السياسية بصفة عامة، والأحزاب السياسية الطائفية بصفة خاصة عن القيام بوظائفها التعبوية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي، مما جعل العديد من اللبنانيين ينفرون من العمل الحزبي باتجاه منظمات المجتمع المدني بأطيافها المختلفة والاهتمام بقضايا التنمية والبيئة وحقوق الانسان وغيرها من المسائل المرتبطة بحياة المواطن اللبناني.

ويعتبر قانون الجمعيات في لبنان من أقدم القوانين في المنطقة، والذي يعود إلى سنة 1909، كما يرجع تاريخ بعض الجمعيات التي تقدم الخدمات الاجتماعية في لبنان إلى القرن التاسع عشر، وهذه الجمعيات لا تقدم خدماتها لطائفة معينة بل تشمل مختلف الطوائف اللبنانية، وبعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في لبنان، إذ تم تسجيل حوالي 1100 جمعية جديدة سنة 1999، كما تم تأسيس جمعيات غير طائفية تتبنى جداول أعمال غير سياسية تهدف من خلالها إلى محاولة إعادة الثقة الوطنية وتعزيز المواطنة.[2]

وفي عام 2005 تم إجراء بحثا ميدانيا من طرف مجلس الانماء والإعمار بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، والذي أحصى 3500 منظمة في لبنان.[3] وفي سنة 2007، بلغ عدد الجمعيات المسجلة وفقا لقانون الجمعيات في لبنان 5623 جمعية، كما يظهر دليل منظمات المجتمع المدني في لبنان لسنة 2010 أن هذا الرقم يصل إلى ما بين 1200 و1500

---

1 - Jeffrey G. Karam, " Lebanon's Civil Society as an Anchor of Stability," ***Middle East Brief***, no. 117 (April 2018), pp. 01-10.
Available from https://www.Brandeis.Edu/Crown/Publications/Meb/MEB117.pdf. Retrieved : 18/09/2018.

2 - Mervat Rishmawi and Tim Morris, " Overview of Civil Society in the Arab World, " Praxis Paper no. 20, International NGO Training and Research Contre, October 2007, p. 16.

3 – جورج قرم، "المجتمع المدني في لبنان يكمل دور الدولة ولا يراقبها،" ***آفاق المستقبل***، ع. 07 (سبتمبر- أكتوبر 2010)، ص ص. 60- 63.

إذا قمنا باستثناء الأحزاب السياسية والنوادي والكشافة والروابط العائلية، بالإضافة إلى الجمعيات الوهمية وغير النشطة.[1]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى وجود 129 فرعا لمنظمات المجتمع المدني الدولي تعمل في لبنان، والتي تقدم في كثير من الأحيان التمويل والدعم لمنظمات المجتمع المدني اللبناني، وهذا الوجود الكبير لمنظمات المجتمع المدني الدولي من شأنه أن يوجه إلى حد كبير منظمات المجتمع المدني اللبناني، خاصة الدول المانحة الكبرى والاتحاد الأوروبي يقدمان أيضا مساعدات مالية للمنظمات المحلية ضمن برامجها الخاصة بلبنان، كما توجد 28 وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة للتنمية التي تستعين بالمنظمات المحلية كذلك لتنفيذ برامجها.[2]

إن معظم منظمات المجتمع المدني في لبنان تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية وقضايا الإصلاح السياسي والانتخابي، لكن تبقى المشاركة السياسية للمجتمع المدني اللبناني محدودة بسبب التركيبة الطائفية السياسة. وتوجد على الأقل طريقتين رئيسيتين تسهم من خلالهما منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان، أولهما مرتبطة بتدعيم المجتمع المدني لنظام الحكم القائم ومؤسساته، أما ثانيهما تتعلق باستجابة منظمات المجتمع المدني للأزمات والمشكلات التي تحدث عندما تكون الحكومة اللبنانية غير قادرة أو غير راغبة في معالجتها مثل التعامل مع الكوارث البيئية، إذ تعتمد الدولة اللبنانية في تعاملها مع هذه الكوارث على خبراء منظمات المجتمع المدني، وتمارس المنظمات المهتمة بقضايا البيئة ضغوطا على أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية للاهتمام بقضاياها من جهة، وتساعد الدولة في تقديم الحلول للمشكلات البيئية من جهة أخرى. كما تلعب منظمات المجتمع المدني في لبنان دورا محوريا في مساعدة للاجئين السوريين في لبنان، وتقديم معظم الخدمات لهم.[3]

---

[1]– علي خليفة وزينة المير، ***دليل المنظمات والجمعيات الشبابية في لبنان*** (لبنان، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2015)، ص. 06.

[2]– قرم، "المجتمع المدني في لبنان يكمل دور الدولة ولا يراقبها،" مرجع سابق، ص ص. 60- 63.

[3] - **Karam, " Lebanon's Civil Society as an Anchor of Stability," op. cit., pp.01-10.**

كما تعمل منظمات المجتمع المدني في لبنان على تدعيم إصلاح النظام السياسي وإصلاح القوانين الانتخابية التي تستند في المقام الأول على النظام الطائفي، فعلى سبيل المثال نجد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات التي تدافع باستمرار على ضرورة تكريس المشاركة السياسية الفعالة في إدارة العملية السياسية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإلغاء الطائفية السياسة جنبا إلى جنب مع اعتماد قانون انتخابات جديد يوفر المزيد من الفرص لغير أفراد النخبة السياسية بالدولة، بل لكل مكونات المجتمع اللبناني المشاركة في العملية السياسية أو الراغبة في ذلك.[1] وفي هذا الاطار قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية والمركز اللبناني للدراسات والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، إلى جانب 58 منظمة من منظمات المجتمع المدني اللبناني بتشكيل ائتلافا تحت تسمية "الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي" لصياغة مقترحات ومسودات قوانين انتخابية جديدة، وللضغط على البرلمانيين والوزراء لإصلاح القانون الانتخابي الطائفي، والتي نجحت بعد الضغوط التي مارستها على الحكومة باتجاه اعتماد العديد من الاصلاحات في قانون الانتخابات النيابية 2008 أبرزها:[2]

- تشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية.
- اعتماد آليات لتنظيم الانفاق الانتخابي (الاعلام والاعلان الانتخابيين).
- اعتماد آليات اقتراع لغير المقيمين ودوي الاحتياجات الخاصة.
- إجراء الانتخابات النيابية في يوم واحد.

وقد حققت هذه الحملة عددا من الانجازات التي كرست مبدأ التعاون بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني في جلسات لجنة الإدارة والعدل بمناسبة قانون الانتخابات النيابية لسنة 2008، وكان لها مكتب استشاري في وزارة الداخلية في فترة الانتخابات النيابية لسنة

---

1 - ***Loc . cit.***

2- داني حداد، "مكافحة الفساد،" في أنس وبي (محرر)، ***التعاون بين منظمات المجتمع المدني في لبنان*** (بيروت: شرق للتنمية البشرية، د س ن)، ص. 31.

2009.[1] ومن نتائجها أيضا قانون انتخابات اعضاء مجلس النواب لعام 2017، والذي تم بموجبه تحديد المقاعد النيابية وتوزيعها على الطوائف بحسب الدوائر الانتخابية.[2]

كما تعنى بعض الجمعيات في لبنان بقضايا مكافحة الفساد فقط، مثل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد **LTA** التي تأسست سنة 1999، وجمعية سكر الدكانة **SED** التي تم تأسيسها سنة 2014، وتوجد جمعيات أخرى تهتم بمكافحة الفساد لكن دورها لا ينحصر في ذلك فقط بل يتعداها للاهتام بقضايا تعزيز التنمية المستدامة وقيم الديمقراطية وإصلاح النظام الانتخابي، مثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات **LADE** والتي تأسست سنة 1996، والمركز اللبناني لتعزيز المواطنة **LCAC** التي تأسست سنة 2006 وجمعية التنمية للإنسان والبيئة **DPNA**، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية **ANNO**، والشبكة اللبنانية للتنمية **LDN**، والمفكرة القانونية.[3] وتسعى هذه الجمعيات للضغط على الحكومة اللبنانية من أجل تطبيق آليات فعالة في مجال مكافحة الفساد في لبنان بكل أشكاله وأنواعه، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة ومتابعة مرتكبيه.

رغم الدور الكبير الذي قامت ولازالت تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في لبنان في مجالات متعددة، فإن ذلك لا يعني أن التجربة اللبنانية في العمل المدني قد نجحت في معالجة حالة الضعف الذي تعاني منه الدولة اللبنانية ومؤسساتها، أو تخطي الأوضاع الطائفية التي تمزق وتغذي الانقسامات داخل الطوائف اللبنانية، أو التسريع في عملية التنمية السياسية ودمقرطة الحياة السياسية التي تؤمن في إطارها الحياة الكريمة للمواطن اللبناني وتقوم بمحاسبة المسؤولين الذين يسيئون إلى المصلحة العامة للبنان ككل واستقرارها وتنميتها.[4]

وعليه يمكن القول أنه وبعد التعرض لواقع منظمات المجتمع المدني في التجربتين الماليزية واللبنانية، أنه رغم الظهور القوي والمتعدد لمنظمات المجتمع المدني في ماليزيا واتساع مساحات حركتها مما يعطي ربما مدلولا ديمقراطيا، إلا أن النظام السياسي الماليزي لازال في مرحلة

[1]- *المكان نفسه*.

[2] - Karam, " Lebanon's Civil Society as an Anchor of Stability," op. cit., pp.01-10.

[3]- حداد، *مرجع سابق*، ص. 31

[4]- قرم، *نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية*، *مرجع سابق*، ص.197.

الانتقال ولم يتجاوزها بعد، مما يرجح كون مؤسسات المجتمع المدني لم تبارح بدورها طور التشكل والتكوين والتبلور، مما يشير إلى أن عملية البناء والنضج المؤسسي لم تكتمل بعد.[1] كما أن الحكومات الماليزية المتعاقبة تنظر إلى منظمات المجتمع المدني خاصة التي تهتم بقضايا حقوق الانسان، على أنها امتدادا للطروحات الغربية في ظل العولمة، وأن ماليزيا بحاجة إلى تحسين التنمية الاقتصادية أكثير من حاجتها لإثارة المتاعب والمشاكل من قبل منظمات حقوق الإنسان.[2] فالمنظمات غير الحكومية في ماليزيا غالبا ما تكافح من أجل حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي، وحرية الصحافة، والحقوق الثقافية، غير أن الحكومة كثيرا ما تتجاهل مطالبها، والسبب الأكثر شيوعا لتهميشهم هو التهديد المحتمل للوحدة الوطنية والأمن الداخلي، ومع ذلك فإن الحكومة الماليزية إلى حد ما تعالج المطالب المجتمعية عندما يأتي الضغط من المجتمع المدني وإن كان ذلك بشكل غير مباشر خاصة القضايا المتعلقة بالسياسة العامة.

إن منظمات المجتمع المدني في ماليزيا متعددة ومتنوعة جدا، قد تكون هذه المنظمات في مواجهة مع الحكومة أو موازية لها، كما أنه ليست جميع عناصر المجتمع المدني في ماليزيا مؤيدة للديمقراطية، إلا أن هذا لا ينفي دورها في بناء الديمقراطية انطلاقا من أن منظمات المجتمع المدني الماليزي مارست تأثيرا وإن كان هذا التأثير غير مباشر أحيانا على جدول أعمال الحكومة الماليزية وبعض السياسات الحكومية، واقتراح بعض الأفكار وإيصال المطالب الشعبية لصناع القرار في ماليزيا، ومنظمات المجتمع المدني في ماليزيا لا تهتم بالمسائل الاجتماعية وتقديم الخدمات فقط، بل أنه يوجد نشطاء في هذه المنظمات يحاولون تقديم بديلا للأيديولوجية السياسية السائدة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في ماليزيا، والمطالبة بإشراك كل المكونات في إدارة العملية السياسية، ودفع الحكومة للقيام بإصلاحات سياسية باتجاه دمقرطة الحياة السياسية في ماليزيا، كما توجد فئة من منظمات المجتمع المدني الماليزي تقدم الدعم لبعض السياسات أو تقف وراء أو ضد مؤسسات معينة.

---

[1] – ميتكيس ،"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ماليزيا،" ***مرجع سابق*** ،ص. 347

[2] – ***المرجع نفسه***، ص. 342.

وكذا الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في لبنان التي تتميز بحيويتها وفعاليتها، إذ سخرت منظمات المجتمع المدني اللبناني خلال فترة الحرب الأهلية كل جهودها للمحافظة على النسيج البشري المكون للمجتمع اللبناني من جهة، والقيام بالعديد من الأعمال الخيرية في مقدمتها عمليات الإغاثة وتقديم الإسعافات للجرحى ومقاومة أعمال العنف والصراعات الطائفية والمذهبية والتصدي لمختلف الأثار المترتبة عن الحرب من جهة ثانية، وبعد انتهاء الحرب الأهلية أصبحت منظمات المجتمع المدني في لبنان تلعب أدوارا مكملة لدور الحكومة اللبنانية لبناء السلام وإعادة الإعمار وتطوير أساليب السلم الأهلي، ونشر الوعي السياسي والدعوة إلى ترسيخ ثقافة الولاءات للوطن لبنان بدلا من الولاءات الضيقة الطائفة والمذهب فكانت هذه المنظمات بمثابة أحد الفواعل المساهمة في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان إلى جانب كل من الحكومة اللبنانية والقطاع الخاص.

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة في ماليزيا ولبنان

تولي كل دولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، اهتماما كبيرا بعملية بناء الدولة وإرساء مؤسسات الحكم، واستغلال كل الإمكانيات المتاحة من أجل تحقيق التوافق بين كل فئات ومكونات المجتمع، إلا أنه في الدول الطائفية تواجه الدولة تحديات وصعوبات كبيرة في عملية بناء الدولة، إذ يعتبر التنوع الطائفي والعرقي والإثني أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها في هذه العملية وفي إدارة عمليتها السياسية، في ظل تزايد حدة الصراعات والانقسامات الداخلية بين مكونات المجتمع الواحد بما يهدد وحدتها بالتفكك والانقسام، إضافة إلى وجود عدة عوامل ومتغيرات خارجية إقليمية ودولية من شأنها التأثير سلبا على عملية بناء الدولة في هذه المجتمعات. لذا يتم التطرق في هذا المبحث لبعض التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت ولازالت تواجه عملية بناء الدولة في كل من ماليزيا ولبنان.

المطلب الأول: عملية الاندماج والتكامل الوطنيين

يتوقف نجاح أي دولة في إدارتها لتعدديتها المجتمعية، على مدى قدرتها على استيعاب كل الفئات ومكونات المجتمع واشراكها في إدارة العملية السياسية، ووضع السياسات الكفيلة والمساعدة على مواصلة عمليات الاندماج والتكامل الوطنيين، وهذا ما يؤكد في الأخير على نجاح الدولة في إدارة مشكلات التنوع الطائفي والعرقي والديني والاثني الموجودة في المجتمع.

وترتبط مسألة الاندماج الوطني بدرجة التجانس داخل الدولة والمجتمع، إذ يؤدي التلاحم بين الجماعات والطوائف المتعددة داخل المجتمع، كل بعاداتها وتقاليدها وقيمها إلى تعزيز شرعية النظام السياسي وتسهيل ممارسة وظائفه في الدولة، أما في حالة وجود أزمة اندماج وطني داخل المجتمع، فإن ذلك يؤثر سلبا على بناء الدولة وإدارة العملية السياسية.[1] ويأتي هذا المطلب لمعالجة هذه المسألة من خلال الإجابة عن السؤال التالي: هل نجحت

[1]– عمر جمعة العبيدي، ***إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية: فلسفة في العلوم السياسية*** (الأردن، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط. 01، 2014)، ص. 262.

ماليزيا ولبنان في توفير البيئة المناسبة لتحقيق الاندماج والتكامل الوطنين واشراك كل المكونات والطوائف الموجودة في المجتمع في إدارة العملية السياسية في كلا الدوليتين؟.

تعد مشكلة التعدد الطائفي والعرقي والاثني من أخطر التحديات التي واجهت النخب السياسية في ماليزيا، إذ كان السكان الأصليون الملايو يعانون من تدني الحالة الاقتصادية مقارنة بالصينيين الذين كانوا يمتلكون معظم ثروات البلاد، وقد كان من بين نتائج هذا الاختلال في توزيع الثروة حدوث صدامات طائفية وعرقية بين الملايو والصينيين سنة 1969 (مقتل 143 شخصا من الصينين و25 من الملايو)، إذ عبرت هذه الأحداث عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفودهم السياسي.[1] لذا عمدت القيادة السياسية في ماليزيا إلى انتهاج وتطبيق سياسات رشيدة، كانت بمثابة آليات مناسبة للتقليل من مخاطر وتأثيرات التعددية المجتمعية على وحدة وتجانس ماليزيا، والاستفادة من هذا التنوع وتحويله إلى ثقافة اندماجية، والقيام بمجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية لإعادة تشكيل التركيبة السياسية في ماليزيا، ووسع التحالف الحاكم، وتم تشكيل الجبهة الوطنية العابرة للعرقيات لتكوين قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارا.

وفي أطار معالجة مشكلة التعددية المجتمعية وتداعياتها السلبية على وحدة المجتمع الماليزي اتخذت مجموعة من التدابير الوقائية للتخفيف من حدة التنوع الطائفي والعرقي والإثني وانتهاج سياسة تشاركية في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية، وتكوين حكومة أكثر فاعلية ونجاعة في تأدية مهامها وأدوارها، هذه الحكومة استطاعت بلورت أدوار جديدة وعلاقات سلمية بين مواطنيها، وكذا القيام بمجموعة من الاصلاحات السياسية والإدارية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاندماج والتعايش بين أطياف المجتمع الماليزي.

فالقيادة السياسية في ماليزيا كرست كل جهودها من أجل تحويل التنوع العرقي والطائفي والديني واللغوي الذي يميز المجتمع الماليزي إلى عامل قوة ووحدة للبلاد، كون هذه القيادات السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في ماليزيا أدركت طبيعة الاختلافات الموجودة

[1] – صادق اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 29.

في المجتمع، واختيارها لسياسة التعاون بين مختلف مكونات واشراكها في إدارة العملية السياسية بدلا من سياسة التصادم، مما ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي وتحويل ماليزيا من مجتمع متفكك التركيبة إلى مجتمع متماسك.

وقد كان للعقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون دورا كبيرا في نجاح الوحدة الماليزية واستمرارها، على ضوء الاعتراف بحالة التنوع الموجودة داخل المجتمع، والتوافق على ضرورة الابتعاد عن الانقسامات، وقد اقتضى الأمر ضرورة وضع شروط تحدد اللعبة السياسية في ماليزيا، والتي يكسب فيها كل اللاعبون، وأسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤية استراتيجية في تبني هذه اللعبة.[1]

مما أوجد قدر كبير من التسامح والوئام العرقي بين الأعراق الثلاثة المكونة للمجتمع الماليزيي، رغم تعدد دوائر الانتماء، وما رافق ذلك من تسامح اجتماعي وديني، فالكل يحترم دستور البلاد الذي يينص على أن الاسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأن الوحدة الوطنية والأهداف القومية التي تجمع بين مختلف مكونات المجتمع، وهدا التسامح والوئام كان بمثابة أرضية صلبة للاستقرار السياسي.[2]

فالقيادة الفعالة والنخب السياسية التوافقية في ماليزيا استطاعت من خلال حكمتها السياسية إدارة التنوع الطائفي والعرقي الموجود في البلاد وتجنيبها العديد من المرات الوقوع في الأزمات والابقاء على التحالفات، والحيلولة دون انقسام هذه القيادات السياسية والنخبة الحاكمة في البلاد، كما اقتنعت هذه القيادات أن ضمان استمرارية الاستقرار السياسي والسلم والأمن يستوجب التركيز على ترسيخ قيم التسامح من جهة وتفعيل مبادئ الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية من جهة ثانية، وإقامة السياسة الوطنية من خلال التعددية والمشاركة السياسية بين كل مكونات المجتمع الماليزي.

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 31، 32.

[2]- عبد الخبير عطا، "النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، ***النموذج الماليزي للتنمية*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)،ص.253.

كما مثلت العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية أحد أهم القضايا التي شغلت القيادة السياسية الماليزية التي حظيت بقدر ملحوظ من الشرعية، بسبب موقع المتغير الثقافي والقيمي في العملية السياسية ونتيجة محورية دور القيم الإسلامية والآسيوية التي تضفي قدرا من الاحترام للقيادة السياسية ووجوب طاعتها.[1] وقد تم تكريس تقليد في إدارة العملية السياسية في ماليزيا بين القيادات السياسية والأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحاكم هو أن الخلافات التي يمكن ان تنشأ تحل خلف الأبواب المغلقة، ويتم التوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص والمكاسب بالطريقة نفسها، للتخفيف من حدة التوتر الطائفي والعرقي، وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قد كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وفي توفير بيئة لاستيعاب التعددية الطائفية والعرقية.[2]

وما ساعد ماليزيا على مواصلة عمليات الاندماج والتكامل، أنها كانت بمنأى عن الانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من دول العالم الثالث في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، كون السلطات المدنية في ماليزيا استطاعت فرض سلطاتها على المؤسسة العسكرية وجعلها في موقف حياد وبعيدة عن الحياة السياسية، هذا الأمر يبرر كون كل وزراء الدفاع في ماليزيا من السلك المدني، مما جعل الجيش بعيدا ومستقلا تماما عن المشاركة في العملية السياسية، وانحصار دوره في الدفاع عن الوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار.

أما في الحالة اللبنانية، فقد ظلت هوية لبنان وانتماؤه العربيان ييشكلان إحدى القضايا الطروحة في الحياة السياسيةاللبنانية، حيث إختلف اللبنانيين على تحديد هوية لبنان خلال مرحلتي الانتداب والاستقلال، وحدوث إصطدام بين دعاة القومية العربية والسورية واللبنانية، واتخذ هذا الصدام أشكالا متنوعة، فكانت الهوية القومية في الفترات الهادئة، تطرح على هامش الحياة السياسية، على عكس فترات الأزمات الحادة، التي كانت تشكل عاملا مؤثرا لإبراز النزاعات العقائدية القومية، بما يمكن أن يؤثر على الوحدة الوطنية الداخلية.[3]

---

[1]- ميتكيس، "التجربة التنموية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص. 223.

[2]- صادق اسماعيل، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 34، 35.

[3]- حسين خليل، ***الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان مقاربة قانونية – سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي*** (لبنان، بروت: دار المنهل اللبناني، ط. 01، 2008)، ص. 82.

فمند مأسسة الطائفية السياسية في لبنان، لم تشهد أي منها توحدا سياسيا إلا من خلال أعمال العنف الطائفي خاصة في فترة الحرب الأهلية اللبنانية.[1] كما أن إنتاج الإيديولوجيات في لبنان من عمل الأجهزة الطائفية ورجال الدين الذين طورتهم هذه الأجهزة، ومعظم وسائل الإعلام الطائفية هي مرتبطة بشكل أو بآخر بالخارج، ومهمة الإيديولوجيات المنتجة هي المحافظة على الهويات مع بعض القوى الخارجية القادرة على حماية الأجهزة الطائفية المستعملة إبان الأزمات الإقليمية لتسجيل نقاط على القوى المتنافسة، ففي أوقات السلم تعمل تلك الأجهزة بصمت فاسحة المجال لأجهزة الدولة بإدارة الحوار بين الطوائف بشكل هادئ غير تعبوي، أما في أوقات الأزمات تغير هذه الأجهزة الطائفية نظامها وتنخرط في عملية إنتاج وسائل إيديولوجية بوتيرة متسارعة لتعطيل أي إمكانية لانتشار ايديولوجيا وطنية حقيقة قادرة على تدمير قوة استقطاب الايديولوجيات الطائفية، وعندما تشتد الأزمة تبدأ الانحرافات الايديولوجية بالظهور فتتخذ الإيديولوجية الطائفية المنحى الفاشي أو العنصري، وتبدأ على تحريض الناس على ارتكاب اعمال العنف.[2] وهذا ما يؤكد على أن التعدد الطائفي في لبنان أسيء استغلاله كونه كان مصدرا للصراع ومهددا للسلام والتعايش والاندماج بين مكونات وفئات المجتمع اللبناني.

اتخذت الطائفية مظهر أصولية اجتماعية ودينية متشددة حالت دون قيام ونشوء دولة لبنانية حديثة قادرة على توليد إيديولوجيات توحيدية تستطيع أن تحل محل الايديولوجيات الطائفية الخاصة، التي تؤدي الانقسامات داخلها إلى ظهور الصراعات والتوترات بما يهدد وحدة واستقرار لبنان، لذا لابد من القضاء على مراكز القوى الطائفية وقطع العلاقة بين مراكز القوى المحلية ومراكز القوى الاقليمية والدولية.[3]

عند تحليل التشكيل المعاصر والحديث للمجتمع والدولة في لبنان، يتم الانطلاق من الطائفية كمعطى تاريخي وسوسيولوجي، وكحجر الزاوية في البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع اللبناني، لارتباط قيام الدولة في لبنان بسيرورة خاصة من التبلور الطائفي في القرن

[1]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ***مرجع سابق***، ص.67.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.63.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص.67.

التاسع عشر، واعلان دولة لبنان الكبير سنة 1920، واصدار أول دستور لها في سنة 1926 باعتبارهما توسيع حقوقي وسياسي لحقيقة اجتماعية ممثلة في الطائفية التي ستميز هذا البلد وتتحكم بمساره حتى في الوقت الراهن.[1] والنظام الطائفي يعطي للبنان خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات العربية في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث تحول لبنان إلى النظام الطائفي في ظل القائمقاميتين في النصف الثاني من القرن 19، ثم تكرس هذا النظام سنة 1920، أي مع تشكله كيانا قانونيا بحدوده الموسعة.[2]

لذا من الصعوبة تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي في لبنان في ظل وجود الانقسامات الطائفية والمذهبية ضمن إطار سياسي طائفي، وتحت قيادات وزعامات سياسية تهيمن عليها الأبعاد الطائفية والمذهبية، فلا يمكن أن يتحقق الاندماج والتكامل وبناء الدولة في لبنان وإقامة مؤسساتها الديمقراطية إلا من خلال استبدال السياسة الطائفية بسياسة شاملة قائمة على الأمة والفرد، وديمقراطية قائمة على الانتخابات الحرة والنزيهة والمنظمة وفق مجموعة من القوانين والاجراءات التنظيمية، وتتجلى المظاهر الأولية لهذه السياسة في تقوية وتعزيز مكانة ودور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني اللبناني الذي يجب أن يقوم على أسس ديمقراطية وليست طائفية.[3]

وفي هذا الشأن يقر العديد من المهتمين بالشأن اللبناني، أن لنظام الحكم في لبنان دوره ومسؤوليته المباشرة في تعميق الانقسامات الموجودة في المجتمع اللبناني، كون هذا النظام بمؤسساته الرسمية لم يقم بمحاولات جادة وفعالة للإلغاء النهائي للتيارات الطائفية، كما لديه مسؤولية كبيرة في استمرار التوتر بين الطوائف ومختلف الفئات اللبنانية، واستمرار ولاء الفرد اللبناني لزعيمه وطائفته بل لمذهبه الديني قبل أن يكون موجها لوطنه لبنان، وقد تجلى التنافس الاسلامي المسيحي في مظاهرات دينية لا تمت بصلة إلى الدين، على حد قول الدكتور "جورج حنا" أنه: "كلما تهوس المسيحيون في دق النواقيس في كنائسهم، يقابلهم المسلمون

[1]– جاك أ. قبانجي، "جماعات قوية بمواجهة دولة ضعيفة؟ حول تدخل الدولة في تشكيل المجتمع اللبناني"، في ***إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان*** (لبنان، بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص ص. 302، 303.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص ص. 305، 306.

[3]– عماد سلامة وبول طبر، "التحول الديمقراطي والشعبوية الطائفية: حالة لبنان،" ***المستقبل العربي*** ، ع. 403 (سبتمبر 2012)، ص ص. 123- 42.

في مكبرات الصوت على المآذن، وكلما حصلت مظاهرة في عيد مسيحي تقوم مظاهرة في عيد اسلامي...".[1]

فأنصار هذا الاتجاه ينظرون إلى الطبيعة الطائفية في لبنان على أنها بمثابة عائق أمام تحقيق الاندماج والتكامل المجتمعي وبناء الدولة في لبنان، بسبب الهيمنة الطائفية خصوصا سيطرة الطائفة المارونية على مواقع صناعة القرار، بما يؤكد على وجود تمييز واضح بين الطوائف اللبنانية وعدم التوزيع العادل لمقاليد السلطة ومفاتيح الدولة في ظل استمرار سيادة الهيمنة الطائفية لطوائف معينة دون سواها من الطوائف الأخرى الثمانية عشر.

ويقر "أحمد بيضون" أن: "النظام اللبناني قام على تصور ضيق، إذ حصر محتوى الاستقلال وغايته في ضمان الانفصال السياسي عن المحيط العربي، وفي ضمان الغلبة المستمرة في الداخل للكتلة المسيحية، التي يتولى قيادتها الموارنة...، والحقيقة أن النظام اللبناني أخفق إلى درجة كبيرة في مسايرة تحولات كبرى شهدها مجتمع ظل من جهته مفتوحا على العالم وتحولاته"، فلا يمكن الخروج من هذه الهيمنة الطائفية إلا من خلال القيام بالترتيبات المؤسساتية والسياسية الكفيلة بإحداث تعديلات لموازين قوى طائفية، تلعب فيها الديمغرافيا دورا حاسما، دون إغفال لسوء توزيع الدخل الوطني ومواقع صناعة القرار ومراكز النفود، فيما بين الطوائف الرئيسية نفسها.[2] واليوم النظام السياسي اللبناني مطالب بضرورة معالجة الإقصاء والتهميش الممارس في حق بعض مكوناته في بعض المناطق اللبنانية، خصوصا بمنطقة عكار والضنية وجرود والبترون وجبيل وخلافها من محافظات وأقضية أخرى، وتكفي الإحالة في هذا السياق إلى معطيات الإدارة العامة للإحصاء المركزي 2004 الخاصة بالوضع الحياتي والسكني والسكاني لهذه المناطق التي تظهر في ثناياها تاريخا طويلا من الاقصاء والتهميش.[3]

وإذا كان أنصار الطرح الأول يرون في الطبيعة الطائفية كعائق أمام تحقيق الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في لبنان، فإنه يوجد اتجاه آخر يرى أن الطوائف في لبنان هي بمثابة أطر كيانية مؤسسة للنظام السياسي وهي ضرورية لعمله واستمراريته كون هذا النظام هو انعكاس

[1]- حلاق، ***مرجع سابق***، ص. 34.

[2]- جاك أ. قبانجي، ***مرجع سابق***، ص. 307.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 309.

للمجتمع الطائفي، مما أدى إلى مأسسة الطائفية في العملية السياسية، وهي بمثابة حاجة مجتمعية من خلال آلية التوافق السياسي، وإلغاء الطائفية في لبنان يمكن أن يزعزع الأسس الديمقراطية في هذه الدولة، كون الطائفية هي في واقع الأمر اعتراف فعلي بحقيقة التنوع واختلاف الرأي، وهما بمثابة الشرطان الأساسيان لإقامة نظام ديمقراطي خصوصا في المجتمعات الطائفية والمنقسمة.[1] لذا تعتبر مشاركة الطوائف في لبنان ضرورية للحفاظ على التوازن الطائفي، والاخلال بهذا التوازن حسب أنصار هذا الرأي يعرض الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة للتفكك والانهيار، وتتم هذه المشاركة عبر البرلمان اللبناني بصفة عامة وخاصة عبر الحكومة اللبنانية.[2]

فحسب أنصار هذا الاتجاه يكون بناء الدولة في المجتمع الطائفي من خلال نموذج الديمقراطية التوافقية، والسعي للحفاظ على ما يمز كل طائفة في وجه غيرها من الطوائف، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية التي يمكن ضبطها في إطار النظام الطوائفي الذي يمكن تكييفه بهدف مراعاة المصالح والحصص، لذا يستوجب على النظام السياسي اللبناني أن يلعب دورا محوريا لتحقيق الوحدة بين مختلف الطوائف وفئات المجتمع اللبناني.

وفي ظل الانقسام الحاصل بين القيادات والنخب السياسية في لبنان حول مسألة الطائفية السياسية بين حتمية الإلغاء أو الإبقاء، يوجد اتجاهان أحدهما ينظر إلى الطائفية السياسية على أنها أزمة كيانية تدميرية كونها المسؤولة عن كل الأزمات والصراعات الطائفية بما فيها الحرب الأهلية اللبنانية، أي أن الممارسة الطائفية في لبنان هي بمثابة أحد العراقيل التي تحول دون إحداث اندماج اجتماعي حقيقي في لبنان، وتمنع بناء المؤسسات السياسية والدستورية القادرة على الاستجابة للمطالب المجتمعية المتزايدة، مما يجعلها عاجزة عن تحقيق العدالة التوزيعية بين مختلف القوى والفئات المكونة للمجتمع اللبناني، وطبقا لهذه التداعيات المترتبة عن الطائفية السياسية يقتضي الأمر ضرورة اتخاد الاجراءات اللازمة بدقة، وتحديد كيفيات التنفيذ والجهات المسؤولة عن هذه العملية، والمسؤوليات والآجال الزمنية لإلغائها مستقبلا حفاظا على استقرار لبان ووحدته الوطنية من التفكك وظهور الصراعات الطائفية

[1]- *المرجع نفسه*، ص ص. 313، 314.

[2]- سليمان، *الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان*، *مرجع سابق*، ص. 187.

مرة أخرى. وعلى عكس رأي الاتجاه الأول، يرى الاتجاه الثاني ضرورة التمسك بوجود الطائفية السياسية في الممارسة اللبنانية، لأنها بمثابة صمام الأمان للمجتمع اللبناني، وهي ضرورة حتمية لوجود النظام السياسي وآلية عمل لاستمراريته، إذ تم النظر إلى الطائفية السياسية على أنها مؤسسة سياسية ودينية وثقافية، تلعبا دورا أساسيا في إدارة العملية السياسية في لبنان، من التجنيد السياسي والعمل الحزبي وتوفير القيادات السياسية.

تبعا لما سبق ذكره في هذا المطلب، يمكن القول أن التعدد الطائفي في ماليزيا لم يكن مصدرا للصراع وتهديدا لحالة التعايش والاندماج داخل المجتمع الماليزي مقارنة بما هو عليه في الحالة اللبنانية، بل كان مصدرا أكثر ميلا للسلام والتعاون بغض النظر عن التباينات والاختلافات الكبيرة التي يتميز بها البناء الاجتماعي في ماليزيا، على عكس ما هو موجود في الحالة اللبنانية الذي اعتبرت فيه الطائفية كعامل مهدد لوحدة المجتمع اللبناني، باعتبارها أحد الاسباب المحركة لكل الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها لبنان ولازالت تعرفها حتى في الوقت الحالي، وفشل القيادات السياسية وزعماء الطوائف في لبنان في التوصل إلى تطبيق الآليات والسياسات المناسبة لاستيعاب التباينات والاختلافات الموجودة في المجتمع اللبناني، وضعف مستويات التفاعل بين مختلف الطوائف اللبنانية.

المطلب الثاني: العنف السياسي: السياق التاريخي والانعكاسات الحالية

ينظر إلى المجتمعات المتعددة غير المتجانسة بأنها الأكثر عرضة لظهور الصراعات وأعمال العنف السياسي مقارنة بالمجتمعات المتماسكة، ما لم يتم اتخاذ وتطبيق الاجراءات والسياسات الوقائية والعلاجية اللازمة. ويعبر العنف السياسي عن كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة أو تهديدا باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الايديولوجية أو بسياساته الاقتصادية والاجتماعية.[1] فقد يمارس العنف السياسي من قبل النظام الحاكم ومؤسساته ضد المواطنين أو ضد جماعات أو طائفة معينة بهدف إضعافها أو إضعاف القوى المعارضة له، وهو ما يسمى بالعنف الحكومي أو الرسمي، كما قد يمارس من قبل المواطنين أو جماعات معينة ضد النظام السياسي ومؤسساته

[1] - توفيق إبراهيم، ***مرجع سابق***، ص ص. 30، 31.

أو أحد رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي. لذا يتم في هذا المطلب تناول واقع العنف السياسي في كل من ماليزيا ولبنان، واستعراض أهم هذه الأحداث العنيفة مع إبراز طبيعة العنف السياسي الذي ميز كل حقبة زمنية والقوى الممارسة له في تاريخ الدولتين وانعكاساته على إدارة العملية السياسية وبناء الدولة فيها.

لقد شهدت السنوات الأولى من استقلال ماليزيا نزاعا مع اندونيسيا حول تشكيل ماليزيا، وخروج سنغافورة في 07 أوت 1965، وكنتيجة للتقسيم غير العادل للثروة وموارد الدولة اشتد الرفض المالاوي للتهميش والأوضاع الاقتصادية المتردية، كما اشتد الرفض الصيني للتهميش السياسي، مما أوجد حالة من الاستياء والرفض إزاء الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، والذي ظهرت نتائجه في انتخابات 1969، واندلاع المواجهات العرقية في 13 ماي بعد احتفال أحزاب المعارضة بفوز مرشحيها في الانتخابات البرلمانية.[1] وعمت أعمال الشغب العنصري الأولى ودمرت آلاف المنازل والشركات الصينية والسيارات وقتل حوالي 200 من أبناء الشعب الماليزي، وتم إصدار مرسوم الأمن الداخلي لسنة 1960 (أعتمد في الأصل للتعامل مع التمرد الشيوعي)، والذي يجيز اعتقال الأفراد الذين يهددون الأمن والنظام بدون محاكمة، وبموجبه تم إلقاء القبض على أكثر من 5750 شخصا، وفرضت قيود على القضية العرقية وعطل البرلمان ووضعت ماليزيا تحت قيادة المجلس القومي للعمليات.[2]

واستمرت هذه الصدامات العرقية إلى غاية يوم الثلاثاء 15 ماي 1969، وأثبتت هذه الأخيرة مدى خطورة وتعقد الأزمة الطائفية والعرقية في ماليزيا، بالنظر لأعمال العنف السياسي التي مورست في هذه الأحداث والنتائج المترتبة عنها، حيث تم إعلان حالة الطوارئ العامة في البلاد من طرف نائب رئيس الوزراء أنداك "تون عبد الرزاق" وتأسيس مجلس العمليات القوي برئاسته لحفظ حالة الأمن والاستقرار بالبلاد.[3]

---

[1]- جابر سعيد عوض ،"إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق،" في حسن بصرى وهدى ميتكيس (محرران)، ***ماليزيا من منظور عالمي*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2009)،ص. 174.

[2]- Mohamad Mahatir, Encyclopdia of Dr.Mohamad Mahatir,Prime Minister of Malaysia, ***Malaysia*** (Malaysia ,Kuala-Lampur :Darulfikr,vol.01, n.05 ,2004), pp.05 – 06.

[3]- سعيد عوض ،"إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق،" ***مرجع سابق***، ص. 181.

كما قدمت هذه الأحداث مؤشرا قويا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تصاعد التوترات والصراعات الطائفية والعرقية والعمل على استيعابها وتجفيف منابعها حتى لا تتكرر مرة ثانية، إذ كشفت هذه الأحداث على مدى هشاشة السلام الاجتماعي الذي عاشته البلاد مند حصولها على استقلالها سنة 1957، وهو ذليل على عجز الحكومة الماليزية في تحقيق التقارب والتعاون بين المكونات الطائفية والعرقية الرئيسية الثلاثة ممثلة في الملايو والصينيون والهنديين، فأحداث 1969 فرضت ضرورة مراجعة كيفية الاستجابة لمصالح الجماعات الطائفية والعرقية المختلفة في المجتمع الماليزي لتعزيز الوحدة والتكامل الوطني.[1]

لمعالجة ووضع حد لأعمال العنف السياسي التي عرفتها ماليزيا، عمل النظام السياسي الماليزي على إرساء وإقامة مؤسسات سياسية وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية جد فعالة، مكنته من الاستجابة للمطالب الواردة إليه من المجتمع دون تمييز لفئة أو طائفة على حساب الأخرى، مما ساعد على نقل الولاءات بطريقة سلمية لصاح الوطن ماليزيا، بغض النظر عن الانتماء الديني أو الطائفي أو العرقي، مما ساهم في تحسين مستويات الاستقرار السياسي وخفض من حدة الصراعات وأعمال العنف السياسي في ماليزيا.

أما في لبنان فقد أضحى العنف السياسي بأشكاله وصوره المختلفة من اغتيالات سياسية ومحاولات الاغتيال والتظاهرات غير السلمية والاعتقالات والاختطافات وأعمال الشغب من الظواهر المتكررة الحدوث في هذا البلد، وتباينت التفسيرات المقدمة لظاهرة العنف السياسي في لبنان لتعدد أبعادها والأطراف المشاركة فيها، إذ يرجع البعض أسبابها إلى الاختلالات والتناقضات الداخلية التي تميز المجتمع اللبناني، وهناك من يضيف دور العوامل الخارجية التي زادت من تعقد وتشابك هذه الظاهرة، حيث عرفت لبنان سلسلة من الأحداث والاضطرابات العنيفة في مراحل مختلفة نتيجة للعوامل والظروف التي ميزت كل حدث.

إن أعمال العنف السياسي في لبنان ليس وليدة لحرب الأهلية اللبنانية، بل هي محصلة لتراكمات تاريخية ترجع جدورها الأولى إلى الصراعات الطائفية الدامية في جبل لبنان ما بين

---

[1]- لطفي حسين عبد الواحد، ***مرجع سابق***، ص ص. 101- 03.

1840 و 1860 بين الموارنة والدروز، مرورا بمرحلة الانتداب الفرنسي وكذا فترات تاريخية تلت مرحلة الاستقلال عرفت خلالها لبنان سلسلة من الأحداث العنيفة. لذا فقد شهدت لبنان ثلاث حركات كبرى من العنف الطائفي بين الدروز والموارنة (1840- 1845 و 1860) وانتفاضة واسعة قام بها الفلاحون الموارنة في كسروان ضد الارستقراطية المارونية سنة 1858 وكان سكان زحلة كبرى البلدات المسيحية في سهل البقاع الذين أعلنوا التمرد قبل ذلك بعام واحد سنة 1857 على السلطات الشرعية، فالعنف الذي عرفته لبنان ما هو في الواقع إلا نذير بالتفكك الشامل للبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية في المنطقة.[1]

ويرى "ريتشارد كمجيان" أنه في فترة السبعينات أزداد عدد الطائفة المسلمة في لبنان مقارنة بعدد الطائفة المسيحية، واحتجاج المسلمين باستمرار من الغلبة المسيحية على المناصب الإدارية الرفيعة المستوى التي يتولاها المسيحيون، وكان الشيعة الأقل تمثيلا في الجهاز البيروقراطي، واعتبر ذلك من العوامل التي غذت الأزمة التي عرفتها لبنان في تلك الفترة وتطورها إلى حرب أهلية، والتي كانت متأصلة جزئيا في تفاوت التمثيل النسبي بين المسلمين والمسيحين في النخب العليا.[2] كما أنه بتاريخ 14 فيفري 1989 اندلعت المعارك بين الجيش اللبناني والميليشيا المسيحية ودخل لبنان في عملية تفتيت متسارعة، إضافة إلى تعرض لبنان للعدوان من طرف الاحتلال الاسرائيلي على لبنان في عدة فترات زمنية، ففي 2006 خلف العدوان الاسرائيلي حوالي 1090 قتيل من اللبنانيين غالبيتهم العظمى من المدنيين، و30 % منهم أطفال، وأصابت ما يزيد على 3570 جريح وشردت أكثر من مليون لبناني، كما أنها دمرت قطاعا كبيرا من البيئة التحتية.[3]

وبالنظر إلى الوضع الداخلي في لبنان، يلاحظ أنه منذ اندلاع الحرب الأهلية 1975 إلى يومنا هذا، والعنف السياسي يمارس بين مختلف القوى والطوائف والميليشيات اللبنانية

---

[1]- جورج قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956- 2006***، ترجمة محمد علي مقلد (لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2006)، ص. 310.

[2]- عزمي بشارة ،"في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلاندا ولبنان،" ***سياسات عربية***، ع. 30 (جانفي 2018)، ص ص. 07- 23.

[3]- خالد أبو بكر، ***حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيوأمريكي: فلسطين ولبنان 2006*** (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 01، 2007)، ص. 90.

بصور منظمة وشبه يومية، وتحول العنف السياسي في إطارها إلى جزء من الحياة اليومية في لبنان، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو أن ممارسته على الساحة اللبنانية ليست قاصرا على القوى والميليشيات اللبنانية فحسب، بل تشارك فيه أيضا أطراف دولية أخرى عربية وغير عربية.[1] فللبنان إرث كبير من أعمال العنف السياسي، وحدوث انتهاكات كثيرة وخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ما بين سنة 1975 و2008، من مذابح جماعية وحالات الاختطاف واغتيالات ومحاولات الاغتيال وقصف على مناطق مدنية آهلة بالسكان.[2] وينتشر العنف السياسي في لبنان بين الجماعات والطوائف الموجودة في المجتمع اللبناني. ومن أهم أشكال العنف السياسي في لبنان ما يلي:

01- الحرب الأهلية اللبنانية (1975- 1990): كانت هذه الحرب بمثابة مؤامرة هادفة إلى تقسيم لبنان وإنشاء دولة مسيحية ودولة إسلامية، واتخذ العنف فيها طابعا طائفيا لا علاقة له بالأسباب السياسية الحقيقية للصراع، وكان جميع الفرقاء المعنيين ضحايا لهذا الصراع الذي غدته العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية والتي لا علاقة لها بالإسلام ولا بالمسيحية، لذا فقد كان العنف الذي مورس عبارة عن مجزرة بشعة بحق مدنين عزل، ذنبهم الوحيد أنهم مسلمون أو مسيحيون، أو أنهم يقطنون في حي ذي أغلبية مسلمة أو مسيحية يتم قصفهم عشوائيا من قبل المليشيات في الجهة المقابلة، وعملت وسائل الإعلام المحلية أو الدولية على السعي لتبرير هذا العنف، واعتباره ثمرة صراع بين مسيحيين يدافعون عن بقائهم ومسلمين يحاولون تأمين حقوقهم في جمهورية غير عادلة.[3]

إن الهدف الرئيسي لكل طرف مشارك في الحرب الأهلية حسب "جورج قرم"، هو الاستلاء على كامل أراضي البلاد، والقضاء على الفريق أو الفصائل المعارضة وإعادة تشكيل جهاز الدولة من جديد، على عكس الحالة اللبنانية التي كان هدفها الرئيسي هو شلل الدولة والجيش وتقطيع البلاد إلى غيتوات طائفية وإرهاب فئات الشعب اللبناني تبعا لانتماءاتها

---

[1]- توفيق إبراهيم، ***مرجع سابق***، ص. 09.

[2]- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ***العنف السياسي في لبنان: برنامج للتغيير*** (لبنان، بيروت: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2014)، ص. 02.

[3]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ***مرجع سابق***، ص ص. 200، 201.

الطائفية وليس على أساس انتمائها الأيديولوجي.[1] مما تسبب في قتل حوالي 144000 شخص وجرح أكثر من 180000 شخص بمن فيهم 13000 أصيبوا بإعاقات دائمة، وتم تشريد حوالي 90000 عائلة، وألحق الدمار الجزئي أو الكلي ب 45000 منزل، وقدر أن حوالي 800000 لبناني هاجروا بين عامي 1975 و 1990، وقدرت الأمم المتحدة أن لبنان تكبد خسائر بقيمة 18 بليون دولار نتيجة للأضرار التي لحقت به جراء الحزب الأهلية.[2] ما ساهم بشكل كبير في تجدير الطائفية وتعميقها، وما رافقها من تهجير وذبح على الهوية وتشكيل وحدات سكانية وجغرافية متجانسة طائفيا ومتكاملة ثقافيا.[3]

02- الاعتقالات والاختطاف والاخفاء القسري: خلال الحرب الأهلية اللبنانية تم خطف الآلاف من اللبنانيين المسلمين والمسيحيين غير المنخرطين بالقتال وتعذيبهم وتصفيتهم بدءا من مرحلة 1975- 1976، والذي عاد من جديد ليستمر بدون توقف بعد الاجتياح الاسرائيلي سنة 1982.[4] كما انخرطت أطراف لبنانية وأجنبية في عمليات اعتقال تعسفي لآلاف اللبنانيين وغير اللبنانيين المقيمين في لبنان وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة واتسام فترة اعتقالهم بغياب المحاكمة اللازمة، وحتى في ظل غياب الجيوش الأجنبية في لبنان فإن مسألة الاعتقالات التعسفية مازالت سائدة، حيث بلغ عدد المفقودين في لبنان سنة 1996 نحو 17415 شخصا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1975 و 1990.[5]

03- التفجيرات واستهداف المؤسسات الحكومية: خلال الحرب الأهلية اللبنانية تم استهداف مؤسسات حكومية وسفارات العديد من الدول في لبنان باستخدام المركبات المفخخة، و كانت فرنسا ضحية سيارة مفخخة انفجرت على مدخل سفارتها في بيروت في سنة 1982، كما تم نسف مبنى السفارة العراقية بأكمله في السنة ذاتها.[6] وبعدها تم تفجير

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 211.

[2]- "نيكولاس بلانفورد"، ***زلزال لبنان اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط*** (مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط. 01، 2007)، ص. 62.

[3]- منصور، ***مرجع سابق***، ص. 52.

[4]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، مرجع سابق***، ص. 204.

[5]- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ***مرجع سابق***، ص ص. 06- 16.

[6]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع*، مرجع سابق**، ص. 203.

السفارة الأمريكية في العاصمة بيروت في 18 أفريل 1983 باستخدام شاحنة مفخخة، مخلفة مقتل 63 شخصا والعديد من الجرحى، كما أنه بتاريخ 27 فيفري 1994 انفجرت قنبلة في كنيسة في زوق مكايل بالقرب من العاصمة بيروت مخلفة مقتل 11 شخصا واصابة العديد من الجرحى.[1]

04 – الاغتيالات السياسية ومحاولة الاغتيال: تعتبر أحد أشكال العنف السياسي ويتعلق بعمليات القتل ومحاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية في الدول ومؤسساتها السياسية والأمنية وحتى الإدارية مثل رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء ونواب البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية الحاكمة ومسؤولون في المؤسسات الرسمية، وبعض قيادات أحزاب المعارضة والناشطين فيها لتحقيق أهداف وأغراض سياسية، ويعد الاغتيال السياسي أحد مظاهر الصراع على السلطة. وقد شهدت لبنان سلسلة من الاغتيالات السياسية أودت بحياة مجموعة من الشخصيات الرسمية في البلاد، فبتاريخ 09 فيفري 1989 تم اغتيال القيادي الدرزي أنور الفطايري، مسؤول المفاوضات بين الدروز والمسيحيين بغية إعادة المهجرين، والذي قتله أحد الدروز.[2] وكذلك بتاريخ 20 أكتوبر 1990 تم اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون وعائلته بعد أن أقدم مسلحون على اقتحام منزله واغتالوه هو وزوجته وطفليهما الصغيرين.[3] كما تم بتاريخ 02 جوان 2005 الصحافي سمير قصير المعروف بانتمائه لفريق 14 آذار، وكذلك تم اغتيال القائد السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي والعميد فرانسو الحاج والنقيب وسام عيد.[4] وبتاريخ 13 جوان 2007 أوذى انفجار في منطقة منطقة المنارة بحياة نائب بيروت وعضو كتلة المستقبل وليد عيدو مع ابنه خالد ومرافقيه وعددا من المارة، وهو النائب الخامس الذي يتم اغتياله بعد رفيق الحريري وباسل فليحان وجبران تويني والنائب بيار أمين الجميل.[5] كما أنه بتاريخ 19 سبتمبر 2007 وباستعمال

---

[1]– "بلانفورد"، *مرجع سابق*، ص ص. 41- 84.

[2]– قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956– 2006***.،مرجع سابق، ص. 410.

[3]– العبد، ***مرجع سابق***، ص. 266.

[4]– المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان 7 حزيران 2009، لبنان، 2009، ص. ص. 11.

[5]– كريم بقرادوني، ***صدمة وصمود عهد إميل لحود 1997– 2007*** (لبنان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط. 02، 2009)، ص. 488.

سيارة مفخخة تم اغتيال النائب الكتائبي أنطوان غانم ومرافقيه وخمسة مدنيين وعددا من الجرحى.[1]

وكان لعملية اغتال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 فيفري 2005 انعكاساتها السلبية على الساحة السياسية اللبنانية وإدارة العملية السياسية فيها، كون هذه العملية جاءت في مرحلة تعاني فيها لبنان من انقسامات كبيرة، بدايتها كانت مع انتهاء فترة حكم الرئيس أميل لحود في 23 سبتمبر 2004 وتمديدها لثلاثة سنوات أخرى رغم المعارضة الكبيرة لهذا القرار من طريف العديد من النواب والقيادات السياسية في لبنان، لتأتي عملية الاغتيال لتعمق من حدة الانقسامات بين القوى والنخب السياسية اللبنانية حول كيفية إدارة شؤون الحكم ومؤسسات الدولة، مما أدى إلى ظهور تيارين سياسيين متعارضين في لبنان، تيار الموالاة ممثلا في قوى 14 آذار بقيادة سعد الحريري وفؤاد السنيورة وسمير جعجع وأمين الجميل، وتيار المعارضة ممثلا في قوى 8 آذار بقيادة حزب الله بقيادة حسن نصر الله وحركة أمل بقيادة نبيه بري والقائد ميشال عون وظهور صراع سياسي بين التيارين، وقد تزامنت الأزمة السياسية في لبنان مع انسحاب الجيوش السورية من لبنان بتاريخ 05 مارس 2005 وبعهدها العدوان الإسرائيلي على لبنان في سنة 2006 وحدوث مواجهات عسكرية بين حزب الله وقوات الاحتلال الاسرائيلي، مما دفع بالقوى الخارجية العربية وغير العربية إلى التدخل لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأزمة، وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين اللبنانيين وتجنيب لبنان أعمال عنف سياسي جديدة حفاضا على الاستقرار السياسي للبلاد.

لذا اعتبرت عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري زلزالا أدى إلى تشتيت الوضع الداخلي في لبنان وانقسامه، كون اغتياله تزامن مع حالة من الاحتقان السياسي في لبنان تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، كانت بدايته مع القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 02 أكتوبر 2004 عشية التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، والتي

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 499.

اعتبرها العديد من القوى السياسية والكتل النيابية عملية مخالفة للدستور، وتمت تحت الضغط السوري المباشر.[1]

لقد كان للعنف السياسي في لبنان انعكاساته على إدارة العملية السياسية، حيث تميزت المرحلة الانتقالية التي تمر بها لبنان منذ عام 1990 حتى اليوم بعدم الاستقرار بين حرب لم تنته وسلام لم يتحقق بعد وبعملية بناء الدولة غير المنتهية، بالإضافة إلى ضعف سيادة القانون وانتشار أعمال العنف السياسي، والتي بسببها عانى لبنان من عدم الاستقرار السياسي على مدى العقود الخمسة الماضية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة عملية إرساء التوازن السياسي في لبنان وحال دون بناء دولة لبنانية قوية بمؤسساتها السياسية والدستورية، لذا فقد تأثرت إدارة العملية السياسية بأعمال العنف السياسي وانعكاساتها المختلفة، ولم تتمكن الدوائر الانتخابية اللبنانية من الاجتماع على رؤية واحدة تخدم المصلحة الوطنية للدولة اللبنانية، كون هذه الدوائر الانتخابية لها أولويات مختلفة وجداول أعمال سياسية مختلفة.[2]

كما عانت المؤسسات السياسية الدستورية في لبنان من جداول الأعمال السياسية الشخصية والشواغر ونزع الشرعية المتبادلة على مدى فترات مختلفة منذ عام 1991؛ كما أنهكتها وأثبطت عزيمتها أحداث الأزمة السياسية التي بدأت في 2005 وتبعاتها المختلفة كما تُشكل الاضطرابات السياسية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية والتفجيرات المتكررة والاشتباكات العنيفة بين الأطراف المختلفة تهديدات خطيرة على حياة كل مواطن مما أدى إلى ضعف الثقة في مؤسسات الدولة وسيادة القانون. فقد أدى التوتر الطائفي والاشتباكات المتكررة، مقرونا بضعف إنفاذ القانون ومحدودية قدرة قوى الأمن الرسمية للحفاظ على النظام إلى انتشار الأسلحة الفردية بين الجماعات المدنية في مناطق مختلفة.[3]

---

[1]- خواجة، ***مرجع سابق***، ص. 319.

[2]- الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب، "منع التعذيب ورصده في لبنان،" تقرير حول السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية للعنف وتأثيرها في قبول التعذيب في لبنان، نيسان 2011، ص. 11.

Available From Http:// Alefliban.Org/Wp-Content/Uploads/2016/10/Socio-Political-Report-Arab-Tpml-2010.Pdf Retrieved : 10/10/2018.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 12.

وقد تميزت مرحلة ما بعد مقتل رفيق الحريري في لبنان بالاضطرابات السياسية بين مختلف القوى السياسية في لبنان من جهة، وبين مختلف الطوائف اللبنانية من جهت ثانية مما عطل عمل مجلس النواب اللبناني لمدة 18 شهرا وعدم التوصل لاتفاق بين الاطراف اللبنانية لحسم مسألة انتخاب رئيس جمهورية للبنان خليفة للرئيس السابق إميل لحود المنتهية ولايته بتاريخ 23 نوفمبر 2007، كل هذه المتغيرات وغيرها سمحت بظهور التدخلات الاقليمية والدولية في الشؤون الداخلية اللبنانية. وبالنظر لارتفاع مؤشرات العنف السياسي وتعدد القوى الممارسة له، فإن هذا يدل على وجود مأزق تعايشي بين مختلف الطوائف اللبنانية، في ظل تزايد تدخل القوى الخارجية العربية وغير العربية التي نجحت في فرض سيطرتها على بعض الطوائف اللبنانية وتوجيهها خدة لأجندتها الخارجية، الأمر الذي أثر سلبا على تحقيق الاستقرار السياسي وعمليات الاندماج والتكامل الوطني في لبنان.

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذا المطلب يمكن القول: أن ظاهرة العنف السياسي ومستوياتها في كل من الحالتين الماليزية واللبنانية، ارتبطت بمستوى نضج بناء الدولة ومؤسساتها السياسية، حيث شهدت كلتا الدولتين أشكالا من أعمال العنف السياسي رغم التباين بينهما من حيث حدته وعوامله وأشكاله والأطراف المشاركة فيه ونتائجه وتجدده.

استطاعت ماليزيا من خلال حكوماتها وقياداتها السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في البلاد من وضع آليات سياسية واقتصادية واجتماعية لمحو أثار العنف السياسي الذي خلفته صراعات 1969، ومنعها من التكرر مرة أخرى، حيث وضعت هذه الصراعات النظام الماليزي ومؤسساته الوطنية أمام امتحان سياسي جد صعب، لتقيم مدى قدرته في التكيف مع المطالب والمدخلات من جهة، وإعادة النظر في القواعد والمبادئ التي أقيم عليها النظام السياسي منذ استقلال ماليزيا سنة 1957، إذ كشفت هذه الأحداث عن وجود اختلالات هيكلية وتناقضات داخل النظام السياسي وفي علاقته بيئته.

وقد اقترن تراجع أعمال العنف السياسي في ماليزيا وتدعيم حالة الاستقرار والسلم الداخلي، بنجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري التي قامت بها الحكومات الماليزية وسعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في

ظل الائتلاف الحاكم، مما أوجد بيئة مناسبة ساعدت على معالجة الاختلالات والتباينات العرقية التي تميز المجتمع الماليزي، بالطرق السلمية باتجاه ترسيخ قيم التسامح والتعاون.

على عكس الحالة اللبنانية، التي تميزت بوجود إيديولوجية انتجت حالات من العنف السياسي في ظل الطائفية السياسية، مما زاد من حدة الانقسامات والتوترات بين الطوائف والقوى اللبنانية، حيث ترسخت ثقافة العنف السياسي عند بعض الطوائف اللبنانية التي لا تجد سوى في العنف كطريقة للتغيير والتعامل مع باقي الطوائف الأخرى بدلا من الاعتماد على سياسة الحوار، كما استقوت بعض الطوائف اللبنانية بطوائف أخرى وبقوى خارجية مساندة، حيث أذى هذا الاستقطاب إلى عدم الاستقرار وتجدد أعمال العنف السياسي في فترات أخرى من تاريخ لبنان الحديث، بالقدر الذي ساهم في أضعاف الوعي الاجتماعي والثقافية السياسية، حول قيم التعاون والتسامح ونبد الصراع .

وقد كشفت أعمال العنف السياسي في لبنان، على وجود أزمة مشاركة سياسية تعاني منها لبنان، والتي تمثلت في عجز نظامها السياسي بمؤسساته السياسية في استيعاب كل الطوائف اللبنانية، الراغبة في المشاركة في العملية السياسية، في بيئة اتسمت بسيطرة الطائفية السياسية، مما أحدث صراعات سياسية بين مختلف الطوائف وزعمائها، وهذا ما يثبت أن ظاهرة العنف السياسي في لبنان هي نتاج أزمة فعالية النظام السياسي الطائفي.

وازدياد أعمال العنف السياسي في لبنان، ساهم بشكل كبير في إضعاف الدولة اللبنانية بمؤسساتها الرسمية، وزعزعة الأمن الداخلي والنظام العام، وتفكك المجتمع ، مثل ما حدث خلال الحرب الأهلية اللبنانية ما بين 1975 و 1989. ويمكن ارجاع اعمال العنف السياسي في لبنان لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- اسباب تتعلق بالنخبة الحاكمة وزعماء الطوائف واحتكارهم للسلطة السياسية.
- اسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي مؤسساته.
- اسباب اقتصادية واجتماعية (أزمة العدالة التوزيعية، أزمة الهوية).
- التدخلات الخارجية العربية وغير العربية.

المطلب الثالث: أثر العامل الخارجي الإقليمي والدولي

للعوامل الداخلية تأثيراتها الكبيرة على عملية بناء الدولة، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية (تدخلات القوى الخارجية) من خلال الضغوطات التي تفرضها على الدولة التي تكون في موقع ضعف لا يسمح لها بمقاومة تلك الضغوطات والتدخلات الخارجية. وهذا المطلب يحاول الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى أثرت المتغيرات والقوى الخارجية على بناء الدولة في ماليزيا ولبنان؟

من الطبيعي أن تتأثر عملية بناء الدولة في ماليزيا، بما تكون عليه البيئة الإقليمية والدولية، سواء من حيث ما تقدمه هده البيئة من فرص أو تحديات، لذا فقد واجهت ماليزيا مجموعة من التحديات الخارجية الكبرى، والتي تمكنت من معالجتها وتجاوزها، ومن ذلك انضمام سنغافورة للاتحاد الماليزي ثم طردها سنة 1965، أزمة إقليم صباح مع الفليبين وإندونيسيا، الحرب الباردة والاوضاع غير المستقرة في منطقة الهند الصينية، التطرف الديني والحركات الإسلامية في تايلاند.

01- طرد سنغافورة من الاتحاد الماليزي سنة 1965: بعد توقيع اتفاق انتقال السيادة من صباح وسرواك وسنغافورة من السيادة البريطانية إلى ماليزيا، تشكلت ماليزيا في 16 سبتمبر 1963، وقد عملت الحكومة الماليزية على انهاء الاستعمار البريطاني في سنغافورة التي تحيط بها ولاية جوهور الماليزية ن ثلاثة جوانب، وكانت سنغافورة تتمتع بكثافة سكانية كبيرة رغم صغر مساحتها، ويشكل الصينيون حوالي 76% من مجوع السكان، ومن أجل تعويض زيادة عدد الصينين في ماليزيا بضم سنغافورة، قامت الحكومة الماليزية بضم إقليمي صباح وسرواك للرفع من نسبة "البوميبوترا" في مقابل الصينيين، وفي ظل هذا التوازنات السكانية الحساسة قامت قيادة الحزب العمل الشعبي السنغافوري باجتذاب الكثير من الصينيين إلى صفوفها من داخل شبه جزيرة الملايو، وقامت بحملة كبيرة شعراها "ماليزيا الماليزية"، وتم الاستجابة لهذه الحملة من قبل غير الملايو، مما يشير إلى ظهور أتجاه معارض قوي مثلا في حزب العمل الشعبي السنغافوري من خلال قدرته الكبيرة في حشد الأنصار، وهذا يعتبر بمثابة تهديد لمكانة حزب الأمنو بشكل خاص والتحالف الحاكم في ماليزيا، وبالنظر للأعداد

الصينية الكبيرة المتواجدة في ماليزيا وسيطرتهم على أغلب الثروات وتفوقهم الاقتصادي تندر بمخاطر كبيرة للملايو، وتبعا لذلك قامت الحكومة الماليزية بقيادة رئيس وزرائها "تنكو عبد الرحمان"، بطرد سنغافورة من الاتحاد الماليزي في أوت 1965، ليضمن بدلك استقرارا سياسيا وأغلبية للمالايو من مجوع سكان ماليزيا.[1]

رغم إنهاء الخلاف بين ماليزيا وسنغافورة، إلا أن العلاقات بين البلدين تميزت بقدر ملحوظ من التوتر والصراع في فترات عديدة، حيث خلفت مرحلة الوحدة بين الدولتين آثارها السلبية على طبيعة العلاقات بين ماليزيا وسنغافورة، إد سامت تلك المرحلة في تكريس المشاعر العدائية بين الأغلبية الصينية داخل سنغافورة والمسلمين المالايويين في ماليزيا. واسمرت مشاعر العداء والحساسية وتعاظمت مع وصول "لي كوان يو" إلى السلطة في سنغافورة، وهو أحد رموز الحرس القديم الدين عايشوا سنوات الوحدة، واتهم الحكومة الماليزية باتباع سياسات تمييزية ضد الأقليات العرقية من غير الملايويين، خاصة الصينيين منهم. مما أذى إلى حدوث أزمات دبلوماسية بين الدولتين.[2]

02– أزمة إقليم صباح مع الفليبين وإندونيسيا: لقد عارضت إندونيسيا انضمام اقليم صباح للاتحاد الماليزي بحجة تبعية هذا الإقليم لإندونيسيا، وأن الاحتلال البريطاني هو الذي انتزعها منها، إذ أعلنت السلطات الإندونيسية أنها لن تتخلى عن مطلبها بضم الإقليم إليها، واستعمال القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر، وبدأت بحشد قواتها العسكرية على الحدود الماليزية بداية من تاريخ 04 أفريل 1963، مما أذى إلى حدوث عدة اشتباكات بين الطرفين مع العلم أن الفلبين أعربت رسميا سنة 1962 عن حقها في ضم اقليم صباح، ومن أجل وضع حل لهذه الأزمة أقترح "تنكو عبد الرحمان" أن تتولى الأمم المتحدة مهمة إجراء تحقيق أو استطلاع رأي شعوب المنطقة في الاندماج مع المالاي.[3]

---

[1] – محسن محمد صالح، ***النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي*** (الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 01، 2008)، ص ص. 58، 59.

[2] –كمال المنوفي وآخرون ،"النظام السياسي والسياسة الخارجية،" ***مرجع سابق***، ص. 329.

[3] – جابر سعيد عوض وآخرون ،"التطور التاريخي المعاصر لماليزيا مند الاستقلال (1957– إلى الآن)،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2006)، ص. 95.

تم قبول اقتراح "تنكو عبد الرحمان" من طرف الأمين العام للأمم المتحدة وعددا من الدول، وتم تشكيل لجنة للقيام بهذا الغرض، تضم مثلين عن الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا والارجنتين وسيلان وغانا وباكستان واليابان والأردن والبرازيل، مع تعيين مندوبين من إندونيسيا والفلبين وبريطانيا لمراقبة أعمال اللجنة، والتي جاء في تقريرها أن الغالبية من سكان هذه المناطق توافق على الانضمام إلى الدولة الجديدة. وفي أوائل سنة 1966 أوقفت إندونيسيا هجماتها العسكرية على الحدود الماليزية، ورحبت الماليزية بإنهاء الأزمة سلميا واستعدادها للتفاوض مع الجانب الإندونيسي، والاتفاق بين البلدين على وقف الاشتباكات وتوقيع اتفاق أو ميثاق الصلح في نهاية ماي 1966.[1]

رغم انهاء الأزمة مع إندونيسيا، إلا أن تهديد انسحاب سرواك وصباح اشتد واتسع، مما دفع بالحكومة الماليزية إلى التعامل بصرامة مع قادة الولايتين "ستيفن كالونج ننكانج" في سرواك، و"فؤاد ستفن" في صباح، والذي أثار حقوق الولاية، والتهديد بالانسحاب كما فعلت سنغافورة، إلا أن "تنكو عبد الرحمان" قام بطردهما من منصبها.[2]

03- الحرب الباردة والاوضاع غير المستقرة في منطقة الهند الصينية: عندما تولى "محمد مهاتير" السلطة في ماليزيا، تميزت البيئة الإقليمية والدولية بالتعقيد، حيث كانت الحرب الباردة في أوجها، إضافة للأوضاع غير المستقرة التي ميزت منطقة الهند الصينية، خاصة في ظل غزو الفيتنام لكامبوديا، وتدخل الصين في الفيتنام، بما يشكل تهديدا للأمن القومي الماليزي. حيث تم تبني سياسة التوجه شرقا في أوائل الثمانينيات وانشاء المنطقة الاقتصادية لشرق آسيا، وتعويض رابطة التعاون الاقليمي لدول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تسوية الخلافات الحدودية مع دول الجوار بالطرق السلمية من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مثلما حدث مع كل من إندونيسيا بشأن جزيرتي سيبادان وليجيتان، والتي حكمت المحكمة بأحقيتهما لماليزيا سنة 2002، ومع سنغافورة بشأن جزيرة باتو بوتيه، بعد توصل الدولتين في عام 2003 إلى اتفاق رسمي بإحالة النزاع إليها. والسعي إلى تحسين العلاقات مع

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 95، 96.

[2]- المرجع نفسه، ص. 108.

الصين رغم الشكوك نحوها بسبب علاقة الحزب الشيوعي الصيني بالحزب الشيوعي للمالاي.[1]

بعد انتهاء الحرب الباردة، وما صاحبه من انحسار حدة الاستقطاب الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، وقيام منتدى آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي الذي جمع بين الدولتين في عضويته مما أسهم في حالة الاستقرار في المنطقة، ومن جهة ثانية حملت البيئة الدولية كثيرا من الضغوط والتحديات، منها سعي الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها بالهينة على مقدرات النظام الدولي، وسعيها لتوسيع نطاق هيمنتها على العالم، بما فيها منطقة جنوب شرق آسيا، فبعد أحداث سبتمبر 2001، وشن الحرب على الإرهاب وما صاحبه من نشر وفرض قيم ليبرالية غربية في المنطقة.[2]

04- التطرف الديني والحركات الإسلامية في تايلاند: لقد تصاعدت المواجهات بين المتشددين الاسلاميين والحكومة التيلاندية بالقرب من حدود كلنتان الماليزية (الولاية الوحيدة التي يحكمها الحزب الاسلامي)، وبسبب خوف الحكومة الماليزية من انتقال العنف بين حكومة تايلاند والمتشددين الاسلاميين عبر الحدود ليصل إلى ماليزيا، مما يؤثر سلبا على العلاقات بين ماليزيا وتايلند، نتيجة التعاطف والتأييد الذي يحظى به مسلمو جنوب تايلند ن قبل المسلمين الماليزيين في ولاية كلنتان الذين طالبوا الحكومة الماليزية بمساعدة سلمي جنوب تايلند ضد قمع حكومتهم لهم. وقد عملت الحكومة الماليزية على عدم استغلال ولاية كلنتان الحدودية كقاعدة للمتشددين الاسلاميين التايلانديين لشن هجمات داخل تايلند.[3]

نتيجة للتحديات التي واجهت ماليزيا في فترات زمنية مختلفة، عملت الحكومة الماليزية بقياداتها السياسية على زيادة اهتماماتها بالدائرة الاقليمية الآسيوية (رابطة الآسيان) وتنمية علاقات التعاون والشراكة مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، كأحد الآليات لمواجهة

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 141.

[2]- أحمد عبد الونيس وهالة الهلالي ،"البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الاصلاح في ماليزيا،" في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، ***قضايا الاصلاح في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2010)، ص. 90.

[3]- سعيد عوض وآخرون ،"التطور التاريخي المعاصر لماليزيا مند الاستقلال (1957- إلى الآن)،" مرجع سابق ، ص ص. 145، 146.

التهديدات والمخاطر التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتجليات ظاهرة العولمة، كما سعت ماليزيا إلى انتهاج الحلول التوافقية في التعامل مع الأزمات التي واجهتها مع بعض دول الجوار كسنغافورة وإندونيسيا، والفليبين وفيتنام، والتعامل بالسلمية في حل المشكل واللجوء إلى التحكيم الدولي.

أما في الحالة اللبنانية فقد كان للمتغيرات الخارجية دورا رئيسيا في تفجير الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في لبنان، إذ كان للتدخل الأجنبي (العربي وغير العربي) الأثر الكبير في إدارة العملية السياسية في لبنان وتوجيهها في ظل التعددية الطائفية واختلافاتها وصراعتها السياسية والدينية، إذ تمثل سوريا البعد السياسي الاستراتيجي للمعارضة اللبنانية، في حين تمثل المملكة العربية السعودية البعد الاستراتيجي السياسي والمذهبي للطائفة السنية، كما لعبت ايران دورا محوريا في لبنان من خلال تقديم الدعم والمساندة للطائفة الشيعية وحزب الله. فالتوازنات الإقليمية والدولية ولعبة تسييس الطوائف في لبنان ساهم في تكريس نظام تقاسم السلطة المحلية على أساس طائفي يحول دون قيام دولة قوية ومستقلة في لبنان".[1] فمختلف التوازنات الطائفية في لبنان لا تغذيها العوامل الداخلية فقط، بل هي كذلك نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة في الساحة اللبنانية وأدواتها الطوائف اللبنانية.

01– سوريا: ارتبطت العلاقات اللبنانية السورية بمسألة المطالبة بالوحدة السورية، غير أن التيار الاستقلالي في لبنان بقيادة "بشارة الخوري" و "رياض الصلح" وعدد من النواب المسلمين والمسيحين وقفوا في وجه هذه الوحدة، وتقاطع موقفهم مع الرئيس السوري "شكري القوتلي"، وتعزز موقف الرفض هذا بوثيقة وقعها وزراء الخارجية العرب الأعضاء في جامعة الدول العربية بتاريخ 28 أوت 1947، والتي شددت على استقلال البلدان العربية وسيادتها.[2]

ومع بداية الحرب الأهلية في لبنان سنة 1975، وتحييد مصر بموجب اتفاقية "كامب ديفيد"، واندلا ع الحرب العراقية الإيرانية في بداية الثمانينات أكتسب سوريا موقعا إقليميا وسلطة سياسية تزايدت مع مرور الوقت، بفعل تحالفها مع الاتحاد السوفييتي، وإقامتها

[1]– إسماعيل نعمة عصام، "ضوابط الديمقراطية اللبنانية،" ***المستقبل العربي***، ع.314 (أفريل 2005)، ص. 166 .

[2]– أبو جوده اليسوعي، ***مرجع سابق***، ص ص. 83، 84.

لعلاقات وثيقة مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران وليبيا، مما جعل من سوريا عنصرا محوريا في التوازن الهش في الشرق الأدنى.[1] وقد ساهم الصراع العربي الإسرائيلي في تعزيز الموقع الاستراتيجي لسوريا في المنطقة، ونجاح الرئيس "حافظ الأسد" في جعلها دولة إقليمية مؤثرة في محيطها.[2] وبالنظر لعدم امتلاك لبنان لاتصال بري بأي بلد عربي أو ببلاد الشرق الاوسط غير سوريا، مارست هذه الأخيرة نوعا من الضغط السياسي الاقتصادي على لبنان.

وقد لعب القادة السوريين دورا مهما في أحداث 1975- 1976 لإحكام قبضتهم سياسا وعسكريا، فمنذ نهاية حرب اكتوبر 1973 اكتسبت لبنان أهمية رئيسية بالنسبة لسوريا، وتعاظمت هذه الأهمية بعد تخلي مصر عن حليفها السوري وعقدها للصلح مع اسرائيل سنة 1975، فاضحت الدولة اللبنانية على شفا الهاوية، واصبح التدخل السوري أمرا محتوما، وقامت المدفعية السورية بفرض مرشحها على البرلماني اللبناني لانتخاب "الياس سركيس" سنة 1976، خلافا لإرادة الأغلبية الشعبية في لبنان، وفي نوفمبر 1976 تمكنت سوريا من ادخال وحدات نظامية إلى لبنان على اثر التفكك الكامل للجيش اللبناني، مما عزز موقع سوريا على الرقعة اللبنانية، وحاولت عام 1988 كما في 1976 أن تفرض مرشحها لرئاسة الجمهورية، إذ ظهر اسم "سليمان فرنجيه" الوجيه الماروني الحليف الصلب للنظام السوري، ثم بعدها طرح اسم "مخايل الضاهر" النائب في البرلمان من لبنان الشمالي، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفضل ترشيح الجنرال "ميشال عون".[3]

وحين صار واضحا أن الجنرال "ميشال عون" سيقوم بتعطيل أي اقتراع لا يكون لمصلحته، أملت سوريا على رئيس المجلس النيابي نقل الجلسة الانتخابية إلى المقر الأصلي للبرلمان في بيروت الخاضعة للسيطرة السورية، غير أن النواب المسيحيين رفضوا ذلك، وفي ظل هذه الظروف المتوترة ظل أحد النواب المسيحيين محجوزا في بيروت الغربية ليزيد من الحظوظ في تأمين نصاب موات لأحد المرشحين السوريين.[4]

---

[1]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ***مرجع سابق***، ص ص. 154، 155.

[2]- خواجه، ***مرجع سابق***، ص. 124.

[3]- قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956– 2006***، ***مرجع سابق***، ص. 334.

[4]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 407، 408.

وقد سعى الوجود السوري في لبنان إلى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها مراقبة المقاومة الفلسطينية وضبطها، ومحاولة كسب مساحة عسكرية إضافية لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي والتعويض عن الخسارة الاستراتيجية للهضاب السورية في الجولان التي احتلتها القوات الاسرائيلية عام 1967 وضمتها رسميا عام 1971، فسعت سوريا إلى بذل جهودها لإدخال لبنان في لعبة السياسة السورية في المنطقة، وتجلى الدور السوري على الصعيد الداخلي اللبناني في العمل على المحافظة على التوازن بين الأطراف العسكرية المتخاصمة بشكل لا تستطيع معه إحداهما السيطرة على الأخرى.[1] وهو ما يبين وجود مصلحة استراتيجية لسوريا، تمحورت حول رغبتها في السيطرة على خط مواجهتها مع اسرائيل بمنع المجموعات المختلفة من دفعها إلى مواجهة إسرائيل، ولتحقيق ذلك تحالفت مع حركة أمل الشيعية بقيادة "نبيه بري" لدور هذه الحركة في المواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها القوة الرئيسية المناهضة لإسرائيل في تلك الفترة.[2]

وبعد نجاح المقاومة اللبنانية في عام 2000 من تحرير معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، طرأ عامل إيجابي على التفكير العسكري السوري، واعتبر السوريون أنفسهم شركاء في النصر الذي تحقق، من خلال دعمهم السياسي واللوجستي للمقاومة اللبنانية، وبعد اندلاع حرب جويلية 2006، شهد الشارع السوري مظاهرات متضامنة مع المقاومة اللبنانية، ليتحدث الرئيس السوري حافظ الأسد بتاريخ 15 أوت 2007 عن العمل العسكري كأحد الخيارات المتاحة أمام القيادة السورية، مما يدل على استعداد سوريا لمواجهة أي عمل عدواني تقدم عليه اسرائيل ضدهم.[3] فالتدخل السوري المستمر في الشؤون الداخلية للبنان، جعل منها حاضرة في كل الصدامات والصراعات التي نشأت بين الطوائف والقوى اللبنانية كمؤيد لأحد أطراف الصراع أو ضد فريق لبناني محدد، أو دور الحكم بين القوى اللبنانية المتصارعة مما أهلها للعب أدوار أساسية في إدارة العملية السياسية في لبنان وتوجيهها وفق أجندتها

[1] - قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ***مرجع سابق***، ص.173.

[2] - مروة حامد البدري ،"العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وأثارها في الدولة اللبناني،" ***سياسات عربية***، ع. 05 (نوفمبر 2013)، ص ص. 34- 45.

[3] - خواجه، ***مرجع سابق***، ص ص. 129، 130.

السياسية.[1] كما يرى "فولكر بيرثير" أن الموقع السوري في لبنان حاليا ومستقبلا يعتمد على ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها البعض، ممثلة في التطورات الاقليمية والدولية وخاصة ديناميات الصراع العربي الاسرائيلي، والوضع الداخلي اللبناني، والاستقرار الداخلي في سوريا وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي.[2]

إذا فالعلاقات السورية اللبنانية تميزت بالطابع العسكري والأمني، الأمر الذي حال دون بناء علاقات طبيعية ترتكز على المصالح المشتركة بين البلدين، فقد نظر بعض اللبنانيين على أن سوريا تمارس وصاية على لبنان تحت رعاية إقليمية ودولية، وتنامت هذه النظرة في السنوات الأخيرة مع تزايد التدخل السوري في الشؤون اللبنانية، خاصة فيما يتعلق في انتخاب النواب اللبنانيين، وفي اختيار رئيس الجمهورية، وعملية اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي لاسيما في علاقات لبنان العربية والدولية.[3] فكان لسوريا دورا كبيرا في إحداث توازن بين مختلف الطوائف والفصائل اللبنانية خاصة الموارنة والسنة والشيعة، أو بين حركة أمل وحزب الله، وكذلك التوزان الذي أحدثته بين الدول اللبنانية وحزب الله بعد اتفاق الطائف، مما يؤكد على مساهمة سوريا في بناء الدولة اللبنانية وإدارة العملية السياسية فيها، لكنها في الوقت نفسه استثمرت كل الامكانيات من أجل دعم حزب الله كحليف استراتيجي وأمني لها في المنطقة.[4]

وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان امتثالاً للقرار الأممي رقم 1559، تم إسقاط الحكومة اللبنانية التي تشكلت أثناء الوجود السوري برئاسة "عمر كرامي" الذي قدم استقالته أمام مجلس النواب، كما رفضت بعض أطراف المعارضة اللبنانية الممثلة بالزعيم الدرزي "وليد جنبلاط" تنصيب حكومة عسكرية لحين تشكيل حكومة جديدة، وبعد صدور قرار مجلس

---

[1]- قادري حسين، ***لبنان: الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية***(باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، ط. 01، 2008)، ص ص. 121، 122.

[2]- "فولكر بيرثير"، "الهيمنة السورية في لبنان : ليست أبدية،" في عبد المنعم سعيد و منار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط*** (مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص. 43.

[3]- عامر كامل أحمد، "العلاقات السورية- اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان،" ***دراسات دولية***، ع. 35 (2008)، ص ص. 63- 76.

[4]- حامد البدري، ***مرجع سابق***، ص ص. 34- 45.

الأمن رقم 1636 الخاص بخضوع المسؤولين الأمنيين السوريين للاستجواب أمام لجنة التحقيق الدولية، تدهورت العلاقات السورية اللبنانية، بعد أن رفض القاضي "دتيليف ميليس" اقتراحا سوريا بخصوص مكان استجواب ستة مسؤولين للتحقيق معهم خارج الأراضي اللبنانية، كون التحقيق مع مسؤولين سوريين قد يسبب مشاكل داخل لبنان ويؤثر على العلاقات السورية اللبنانية، وقد تحولت السجالات على الساحة اللبنانية إلى تصفية حسابات تداخل فيها العامل الشخصي مع الوطني والقومي إلى جانب الإقليمي والدولي.[1]

02- فرنسا: حققت فرنسا اختراقا ثقافيا وسياسيا واسعا في لبنان، بفضل الحماية التي وفرتها للطائفة المارونية باسم حماية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط، وتعاظم نفودها في لبنان مما أوجد اختلالات خطيرة في توازن الطوائف.[2] فقد حدث تواطؤ فعال بين فرنسا والنخب المارونية ولصالحها من أجل توفير وطن شبه قومي للمسيحيين في الشرق الأوسط دوي الغالبية المسلمة، لكن هدفها هو تحقيق مصالحها الجيوسياسية لتكون لها طليعة في بلاد الشام، بما يسمح لها بطرح ايديولوجيتها في المنطقة جنبا الى جنب مع سياسة حماية الاقليات وفي مقدمتها حماية المسيحيين.[3] لذا قامت فرنسا بتأييد الموارنة بصفة خاصة والمسيحيين بصفة عامة خلال الفترات الزمنية التي سبقت الانتداب الفرنسي وأثناء فترته، وبقي لها صداقات شعبية متينة تؤيدها وتعززها مدارس ومعاهد تقوم بخدمة كبيرة في استمرار بث الثقافة والتقاليد الفرنسية، وطرحت الكثير من رؤوس الأموال الفرنسية لاستغلالها في الاسواق المحلية.

ورغم صدور الدستور إلا أن الوضع لم يتغير من الناحية الواقعية، وظلت فرنسا صاحبة اليد الطولى في كل شيء، وأصبحت تحكم من خلال واجهة لبنانية، وقد ضايق ذلك بعض اللبنانيين الذين أصروا على ضرورة حصولهم على استقلال كامل وشامل.[4] فلفرنسا اهتمام بلبنان معروف الأسباب، تتبدل مفاعليه مع نوع الحكم الفرنسي ومع

[1]- *المكان نفسه*.

[2]- قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956- 2006***، مرجع سابق، ص ص.308، 309.

[3]- Bahout, ***op.cit.***, p.06.

[4]- الطاهري، ***مرجع سابق***، ص. 62.

صراعات السياسة الداخلية الفرنسية، واهتمام حكم اليسار واليمين بلبنان، أما الفاعلية للاهتمام الفرنسي فمحدودة بمجموعة من العوامل والمتغيرات على رأسها محاذرة الموقف الأمريكي، وتجنب معاداة سوريا، وعدم اغضاب الاحتلال الاسرائيلي، ومع هذه المحدودية تحول الاهتمام الفرنسي بلبنان إلى موقف اعلامي يولد أوهاما لدى فرقاء الصراع أكثر مما يفعل في مسار الصراع ونتائجه.[1] وحاليا تراجع تأثير فرنسا في إدارة العملية السياسية في لبنان خاصة في الانتخابات اللبنانية كونها خسرت مركزها كدولة عظمى.

03- الولايات المتحدة الامريكية: لقد قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر"، بوضع مجموعة من القواعد والمبادئ حددت معالم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الاوسط بصفة عامة ولبنان بصفة خاصة، فرغم التبدل الشكلي الذي تظهره الولايات المتحدة الأمريكية فيي بعض الأحيان تجاه بعض القضايا، فإن جوهر الموقف يظل مرتبط بشكل كبير بالأهداف التي صاغها "كيسنجر". والتي من أهمها نذكر:[2]

- ضمان أمن إسرائيل ومستقبلها.
- إخراج الاتحاد السوفاياتي من المنطقة.
- إعادة النفود الأمريكي وتثبيته في المنطقة.
- التعامل مع كل بلد عربي على حده.
- ضمان استمرار تدفق النفط العربي بأسعار مقبولة مع بقاء فوائده في نطاق الأمان والسيطرة.

ومن مظاهر التدخل الأمريكي في الشأن اللبناني سعيها سنة 1982 إلى مكافأة اسرائيل على غزوها للبنان، عن طريق التوسط في عقد اتفاق سلام لبناني اسرائيلي، نجح الرئيس السوري حافظ الأسد في تقويضه، ومحاولتها الثانية سنة 1996 بمكافأتها لإسرائيل على عدوانها على لبنان، وإشادة الرئيس الامريكي "كلينتون" على "بيريز" وقدم مزيدا من

---

[1]- منصور، ***مرجع سابق***، ص. 26.

[2]- خليل، ***مرجع سابق***، ص ص. 159، 160.

الأموال والاسلحة المتقدمة لإسرائيل.[1] كما كان من أوجه التدخل الأمريكي في لبنان هو استصدار القرار رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 02 أكتوبر 2004 عشية التمديد للرئيس اللبناني "إميل لحود"، وانقسام الوضع الداخلي في لبنان حيث أقر الفريق المعارض لسوريا أن هذا القرار الدولي مؤشرا لمرحلة جديدة، تفيد بأن التفويض الأمريكي الخاص بلبنان للموكل السوري قد انتهى. أي انتهاء الوصاية السورية التي ابتدأت قبل خمسة عشرة سنة بموافقة من الولايات المتحدة كمكافأة لسوريا لمشاركتها في التحالف الأول ضد العراق.[2] وقد نص هذا القرار على البنود التالية:[3]

– ضرورة احترام سيادة لبنان، ووحدة أرضه، ووحدته واستقلاله السياسي، وأن لا يكون تحت أي سلطة غير سلطة حكومته الشاملة لكا الأراضي اللبنانية.

– يطلب بصورة عاجلة من جميع القوات الأجنبية التي لا تزال موجودة في لبنان أن تنسحب منه، المقصود بخروج الجيوش الأجنبية من هو انسحاب القوات السورية دون قوات الاحتلال الإسرائيلية، وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتجريدها من السلاح (سلاح المقاومة اللبنانية وحزب الله).

– دعم وتوسيع سيطرة حكومة لبنان على كل الأراضي، وتأييد اجراء انتخابات رئاسية مقبلة في لبنان وفق عملية انتخابية حرة وصحيحة، وعملا بقواعد دستورية لبنانية توضع بعيدا عن كل تدخل أو تأثير خارجي(إعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفا للرئيس إميل لحود دون تدخل سوري).

وبعد فشل الحرب الاسرائيلية على لبنان في جويلية 2006 والتي تمت بتغطية أمريكية أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على تعديل استراتيجيتها في لبنان، وصوبت جهدها باتجاه تأجيج فتنة مذهبية بين الطائفتين الإسلاميتين (السنة والشيعة)، لإرباك المقاومة

---

[1]– "باتريك سيل"، "سوريا هي العنوان،" في عبد المنعم سعيد و منار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط*** (مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص ص. 32، 33.

[2]– "لابيقيير"، ***مرجع سابق***، ص. 283.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص ص. 103.

وتحويلها إلى الصراعات الداخلية، وعمدت على تشويه سمعة المقاومة واتهامها بأنها غير لبنانية، وهي مجرد ذراع ايرانية وسورية، كما عملت واشنطن على تدريب وتسليح بعض أفرقاء السلطة، واستغلت حاجة الجيش اللبناني إلى الأسلحة والعتاد لوضع اليد عليه خاصة بعد اندلاع الاشتباكات في مخيم نهر البارد، فزودته ببعض الآليات الخفيفة والذخائر. كما شجعت واشنطن القوى الموالية لها في لبنان على انتخاب رئيس الجمهورية بالنصف زائد واحد في مخالفة واضحة للمادة 49 من الدستور اللبناني، وبما يتعارض مع الأعراف اللبنانية القائمة.[1]

04- إيران: شكل لبنان استثناء لعملية بناء الدولة، إذ اتسم تاريخ لبنان السياسي بالتدخل الخارجي خصوصا في مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية ما بين 1975- 1990، بتدخل قوى أخرى بشكل غير مباشر ودعم بعض الفصائل اللبنانية المختلفة، وفي هذا السياق حققت إيران النجاح الأبرز، إذ قامت بتصدير ثورتها إلى لبنان مع تأسيس حزب الله عقيب الاجتياح الاسرائيلي في سنة 1982، وتقديم المساعدات له، مما أكسبها حليفا لها باعتبار حزب الله أحد أهم اللاعبين في لبنان.[2] لذا فقد تزامن التواجد الإيراني في لبنان مع اجتياح قوات الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية سنة 1982، وعجز القوات السورية في مواجهتها وقيام إيران بتشكيل حزب الله، الذي هو بمثابة تشكيل جديد لحزب الثورة الإسلامية في لبنان وكفرع من حرس الثورة الاسلامية الإيراني، لذا عملت إيران على تدريب وتأطير وتنظيم المجموعات التي كونت فيما بعد حزب الله ما بين 1982- 1985. وبدون الدعم الإيراني ما كان لحزب الله أن يصل إلى ما هو عليه الآن، أما على المستوى الايديولوجي فحزب الله هو نتاج لسياسة ايران التي تم تبنيها سنة 1979، ممثلة في تصدير الثورة إلى خارج إيران، وبما أن الطائفة الشيعية تشكل عدد كبير في المجتمع اللبناني اليوم يكون حزب الله مدخل ايران إلى هذه الطائفة.[3]

[1]- خواجه، ***مرجع سابق***، ص ص. 324، 325.

[2]- "غريغوري غوس"، **ما وراء الطائفية : الحرب الباردة في الشرق الأوسط** (الدوحة: منشورات مركز بروكنجز الدوحة، 2014)، ص. 09.

[3]- "دانييل سوبلمان"، ***قواعد جديدة للعبة: اسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان***، ترجمة: عماد فوزي شعيبي (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 01، 2004)، ص. 63.

فالتأثير الإيراني يجسد التحالف الوثيق الذي يجمع سوريا بإيران في لعبة المصالح الإقليمية، فقد سمحت سوريا سنة 1982 بدخول كتيبة قوامها 800- 1000 جندي من الحرس الثوري، والتمركز في البقاع الشمالي في مدينة بعلبك الشيعية في سهل البقاع التي كانت تحت سيطرتها الكاملة.[1] وخلال أشهر قليلة صار نصف لبنان بمثابة شبه جمهورية إسلامية على الطريقة الإيرانية، بدأت الشعارات المنادية بإقامة جمهورية اسلامية في لبنان، ما عزز موقف الميليشيا المسيحية المطالبة بتقسيم لبنان على أسس طائفية، وبعدها تفاقمت الأوضاع الأمنية مع عمليات استخدمت فيها السيارات المفخخة، وتحت شعارات الجهاد الاسلامي تمكنت السفارة الإيرانية في بيروت من إيجاد أفضل السبل لتطويع سياسة القوى الغربية لمصلحة إيران وخطف الرهائن الغربية المؤيدة للعراق، ولم يقتصر الضغط الإيراني على البلدان الغربية انطلاقا من لبنان على خطف الرهائن، ففي خريف 1986 تم شن هجوما على الكتيبة الفرنسية التابعة لقوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان.[2]

لذا يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة الإيرانية في لبنان حول احتفاظ حزب الله بقوته ونفوذه من خلال وزنه ودوره في البرلمان والحكومة اللبنانية (القدرة على تشكيل وتعطيل الحكومة، بقاء السلاح بحوزته، التحكم في تعيينات الجيش والقوات الأمنية)، وهذا ما يعطي إيران قدرة على التوازن مع الكيان الاسرائيلي (في حالة تفكير إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه أي ضربة عسكرية ضد إيران، فإن جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال والرد العنيف في قلب إسرائيل)، ما يعني إبقاء الدولة اللبنانية ضعيفة ومفككة أمام قوة وسيطرة حزب الله خدمة لهذا الهدف.[3]

وبالنظر لما تمتلكه إيران من إمكانيات بشرية وعسكرية واقتصادية كبيرة، سعت القيادات السياسية الإيرانية المتعاقبة لكي يكون لإيران دورا محوريا في صياغة الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع نفوذها السياسي في المنطقة بصفة

---

[1] – حسين آغا ،"المحور السوري الإيراني في لبنان،" في عبد المنعم سعيد و منار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط*** (مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص . 34.

[2] – قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956– 2006***، ***مرجع سابق***، ص ص. 394، 395.

[3] – سعود المولى، "إيران والعالم العربي: لبنان نموذجا،" منتدى العلاقات العربية والدولية (08 ماي 2013)، ص ص. 16، 17.
Available from http:// www.fairforum.org. Retrievd :29/07/2018.

عامة ولبنان بصفة خاصة، وقيامها بربط علاقات قوية مع قيادات في الطائفة الشيعية في لبنان، ومحاولة استغلال ما تعرضت له هذه الطائفة من تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي على يد الطوائف اللبنانية المسيطرة على إدارة العملية السياسية في لبنان في مرحلة ما قبل اتفاق الطائف.

فإيران سخرت كل امكانياتها لتعميق الصراع بين الشيعة والسنة في لبنان، ويتجلى ذلك بوضوح خلال الحرب الاهلية اللبنانية، حيث أذى تزايد النفود الايراني في منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة ولبنان بصفة خاصة إلى تقوية الطائفة الشيعية، ويعتبر حزب الله بمثابة مرجع كبير لإيران، وهو ما يبرر المساعدات المادية والعسكرية المقدمة من طرف إيران لحزب الله ، واستثمارها فيه عسكريا وأمنيا، بما يؤكد على تمسك ايران بطموحتها الاستراتيجية في المنطقة، واستثمار كل الامكانيات المتاحة لتوسيع وتقوية نفوذها في المنطقة.

05- الاحتلال الاسرائيلي: لقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بانتهاج سياسة استيطانية وحشية ضد الشعب الفلسطيني، وكنتيجة لسياسة الإبادة والتقتيل الجماعي الممنهج واغتصاب أراضي الفلسطينيين، اضطرت العديد من العائلات الفلسطينية بالتوجه نحو الأراضي اللبنانية هروبا من القمع الاسرائيلي الممارس ضدهم، لتقوم قوات الجيش الاسرائيلي في العديد من المرات بالعديد من الاعتداءات ضد لبنان وشعبها، بحجة الوجود الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية، ويشير الكثير من المهتمين بقضايا الشرق الأوسط أن اسرائيل وإيران في موقع واحد من زعزعة الوضع الداخلي اللبناني، وقد عبر مسؤولون اسرائيليون بوضوح عن المكاسب التي حصلت عليها اسرائيل من خلال تواطؤها مع إيران، إذ كان هدفها الرئيسي يتمحور حول إضعاف البلدان العربية، فلم يكن صعود الحركات الاصولية الاسلامية أمرا مزعجا لإسرائيل كونها تكسر حصرية المطالبة العربية الوحيدة بإزالة الكيان اسرائيل، كما أنها تعمق الشرخ اللبناني وتهدد بقية البلدان العربية، هذا فضلا عن قيام دويلات سنية وشيعية ودرزية ومسيحية في المنطقة يجعل وجود الكيان الاسرائيلي أمرا مبررا.[1]

[1]- *المكان نفسه*.

وبعد أن احدثت قوات الاحتلال الاسرائيلي مجازر في الشوف عام 1983، انسحبت من الجنوب على مرحلتين في شتاء 1984 وربيع 1985، محتفظة بالشريط الأمني الذي قد أقامته في اجتياح 1978، فضلا عن قيام القوات الاسرائيلية خلال احتلالها للجنوب بين عامي 1982 و 1985، قد هيأ الظروف لنمو مليشيات شيعية ولإعادة تسليح الفلسطينيين في هذه المنطقة.[1] ويقول "أوديد يينين" أن "تقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم هو صورة مسبقة للمصير الذي ينتظر العالم العربي بأسره، ولقد أمسى هذا أمرا واقعيا في لبنان، وأن تجزئة سوريا والعراق إلى أقاليم متجانسة اثنيا أو دينيا كما في لبنان، وهو هدف اسرائيل الأول في المدى البعيد على جهتها الشرقية، أما الهدف على المدى القصير هو انحلال هاتين الدولتين عسكريا."[2] ما يؤكد على أن الهدف الأساسي لإسرائيل هو تشجيع كل عوامل التفكك في لبنان بصفة خاصة وبلدان المنطقة العربية بصفة عامة.

ويمكن اختصار بعض أهداف التدخل الاسرائيلي في لبنان في النقاط التالية:[3]

- تدمير صيغة التعايش الطوائفي في لبنان، والسعي لقيام دويلات طائفية تكون خاضعة للحكم الاسرائيلي، وجعل اسرائيل حامية للأقليات في لبنان وفي المنطقة.

- استغلال لبنان كبؤرة لتفجير التناقضات الفكرية والسياسية بين التيارات والأنظمة العربية.

- بسط الأمن على الحدود الشمالية لإسرائيل، وتحقيق مكاسب عسكرية داخل لبنان تنعكس سلبيا على سوريا وخاصرتها الجنوبية الغربية، وكذا ضرب وتحجيم المقاومة الفلسطينية.

من خلال هذا التحليل الوارد في هذا المطلب يمكن القول: أنه بالنظر للموقع الجرافي الاستراتيجي لماليزيا وبعدها عن بؤر التوتر والصراع في العالم، كان من بين العوامل التي حدت من التحديات الخارجية وتأثيراتها السلبية على بناء الدولة وإدارة العملية السياسية في ماليزيا بشكل عام، وبقاء هذه التحديات في نطاق يمكن التعامل معه واستيعابه والتقليل من تأثيراته، إضافة إلى انتهاج القيادات السياسية والحكومات المتعاقبة على إدارة الحكم في

---

[1]- قرم، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956– 2006***، ***مرجع سابق***، ص. 393.

[2]- "لابيقيير"، ***مرجع سابق***، ص. 290.

[3]- خليفة، **مرجع سابق**، ص. 78.

ماليزيا، لسياسة التعايش والحوار وتهدئة الأوضاع، والعمل على بناء وتقوية علاقاتها الخارجية مع دول الجوار والمنطقة، وبناء شراكات اقتصادية في إطار المصلحة المشتركة لدول المنطقة للحد من التأثيرات الغربية، لذا فماليزيا وبفضل قياداتها السياسية المثقفة والواعية استطاعت تجاوز التحديات التي واجتها بعد استقلاها خاصة مواجهتها مع اندونيسيا وكذا خروج سنغافورة وكذا مسألة الحركات الاسلامية المتطرفة مع الحدود التايلاندية.

بالقابل نجد أن المتغيرات والتحديات الخارجية كان تأثيرها السلبي كبيرا وواضحا على بناء الدولة وإدارة العملية السياسية في لبنان، كون التدخلات الخارجية العربية وغير العربية ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تعميق الانقسامات وتأجيج الصراع وزعزعت التوازنات الاجتماعية والسياسية في لبنان في فترات عدة، وانقسام النخب والقيادات السياسية اللبنانية في التعامل مع هذه القضايا، الأمر الذي يؤدي في كل مرة إلى حدوث جمود مؤسساتي مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي المبني على التوازنات بين الطوائف اللبنانية.

خلاصة واستنتاجات: تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

– نجاح النظام السياسي الماليزي في مواجهة مشكلة التعددية المجتمعية ارتبط بشكل مباشر ببناء نظام سياسي فعال استطاع استيعاب واشراك كل المكونات والقوى في العملية السياسية مما ساعد على تحقيق توافق سياسي وطني، وهذا ما يؤكد على وجود إرادة سياسية واضحة لدى النخبة الحاكمة في ماليزيا للقيام بالإصلاحات السياسية اللازمة، مما عزز مكتسباتها دستوريا، وهو يعتبر بمثابة صمام الأمان للمصالح المشتركة لكل الماليزيين ووحدتهم الوطنية، ويؤكد على الانعكاس الايجابي للتعددية المجتمعية على ماليزيا. أما في لبنان فقد انعكس التعدد الطائفي للبناء الاجتماعي على الحياة السياسية في مختلف المراحل، بداية من نظام القائمقاميتين والمتصرفية في جبل لبنان، وصولا إلى عهد الانتداب الفرنسي، واستمرار هذه المقاربة السياسية حتى في مرحلة الاستقلال، إذ تكرست الطائفية السياسية وتشعبت في كل مؤسسات الدولة اللبنانية وإدارتها العامة، فكانت تركيبة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني انعكاسا للواقع السياسي والاجتماعي بتناقضاته وصراعاته الطائفية المختلفة، مما أدى في كل مرة إلى الفشل في بناء الدولة ومؤسساتها الحديثة، كون النظام السياسي اللبناني رهين المتغيرات الإقليمية والدولية، وارتباط مختلف الطوائف اللبنانية بالقوى الخارجية والاحتماء بها.

– لقد عرفت الاحزاب السياسية في ماليزيا تحولات نوعية، ارتبطت بأسس البناء التنظيمي والقيم والمبادئ والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الأحزاب على مختلف المستويات إضافة لطبيعة العلاقات التي تربط بين الاحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم أو المنظمة تحت لواء الجبهة المعارضة، على عكس الأحزاب السياسية في لبنان التي تعاني من خلل في بنيتها الداخلية وآلية عملها كونها تفتقر لرؤية وطنية حول الأولويات الوطنية وعجزها عن تخطي منطق الطائفية والمذهبية في تشكيلها وبنيتها وهيكلتها، إذ لم تساهم بفعالية في تحقيق الاستقرار والتجانس داخل المجتمع اللبناني بسبب ممارساتها الطائفية والفئوية وعجزها عن القيام بوظائفها الأساسية المنوطة بها خاصة ما تعلق منها بتحقيق الاندماج والتجانس الوطني

وعمليات التنشئة السياسية والاجتماعية، كما أن بعض الاحزاب الطائفية ساهمت في تغذية الصراع الطائفي وتأجيجه خلال فترة الحرب الاهلية اللبنانية.

– ساهمت منظمات المجتمع المدني الماليزي بشكل كبير في عمليات الاصلاح السياسي والإداري في اتجاه احداث تحول ديمقراطي في ماليزيا في إطار القيم والثقافة الاسلامية والأسيوية، من خلال مساهمتها في الدفاع عن القضايا المتعلقة بحقوق الانسان، وقضايا المشاركة السياسية واصلاح النظام الانتخابي ومكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبيه. وكذلك الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في لبنان التي ساهمت بفعالية في إدارة العملية السياسية، إذ تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط بين الحكومة اللبنانية والمواطنين، كما ركزت جهودها على عمليات التحديث السياسي والاجتماعي للمجتمع اللبناني خاصة فيما يتعلق بقضايا ترقية حقوق الإنسان، وتفعيل المشاركة السياسية، والقيام بالإصلاحات السياسية الديمقراطية، لكن يبقى احتمال توجيه عمل هذه المنظمات في لبنان واردا بسبب عدم استقلاليتها المالية بحصولها على الدعم المالي من منظمات المجتمع المدني الدولي والاتحاد الأوروبي وبعض وكالات الأمم المتحدة للتنمية.

– في ماليزيا تم التأكيد على ربط العملية السياسية بالانتماء العرقي، وتفعيل مشاركة كل المكونات والأطراف في الحياة السياسية، وإدارة البلاد من خلال ائتلاف سياسي يظم 14 حزبا سياسيا، الأمر الذي ساعد على تعزيز وتقوية المؤسسات السياسية والأجهزة الإدارية في إدارة المجتمع الماليزي. أما في لبنان فإنه توجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى اتفاق بين النخب السياسية والزعماء السياسيين وممثلي الطوائف حول الآليات والسياسات القابلة للتطبيق على أرض الواقع لبناء سلام داخلي دائم في لبنان، فعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وفقا لاتفاق الطائف سنة 1989، إلا أن هذا الأخير أقر مرة أخرى مبدأ تقاسم السلطة على أسس طائفية مما عزز مكانة طوائف على حساب طوائف أخرى.

– استعانة الطوائف اللبنانية بالقوى الخارجية العربية وغير العربية في تحقيق مصالحها ساهم بشكل كبير في إضعاف دور الدولة اللبنانية ومؤسساتها السياسية والدستورية أمام تزايد النفود السياسي للطائفية، لذا فقد كان للتدخلات الخارجية العربية وغير العربية في الشؤون الداخلية

للبنان تأثيرها الكبير في إدارة العملية السياسية، نتيجة للضعف الذي تعاني منه الدولة اللبنانية ومؤسساتها من جهة، والصراع بين مختلف الطوائف الرئيسية في لبنان على المكاسب والمناصب السياسية من جهة ثانية.

الفصل الثالث:

الديمقراطية التوافقية كمدخل لإدارة التعددية المجتمعية في ماليزيا ولبنان

تعتبر التوترات والصراعات العرقية والطائفية ظاهرة عالمية تهدد حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات الطائفية المتعددة، بما يستدعي من القيادات والنخب السياسية في تلك الدول العمل على تعبئة كل الموارد الكافية لإدارة العملية السياسية بفعالية، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة المتنوعة وغير المتجانسة التي يتميز بها البناء الاجتماعي للمجتمع لاستيعاب كل الصراعات الطائفية والعرقية والدينية التي يمكن أن تحدث، باستخدام الأساليب والآليات السلمية التي تحول دون وقوع وتكرر أعمال العنف السياسي، التي من شأنها تهديد وتقويض حالة الاستقرار والوحدة الوطنية للدولة.

فقدرة القيادات السياسية على التعامل مع الأزمات الداخلية وكذا الخارجية التي تواجه المجتمعات الطائفية وإدارتها وحلها بالطرق السلمية، يساهم في دعم شرعية وكفاءة النظام السياسي ومؤسساته السياسية والإدارية، مما يزيد من شعور المواطنين بولائهم لحكومتهم من جهة، ويشجع القيادات السياسية في الدولة على تهيئة المناخ المناسب لإدارة التعددية المجتمعية، والعمل على تصحيح الاختلالات الموجودة في المجتمع ومكوناته من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

يتم التطرق في هذا الفصل بالدراسة والتحليل لدور الديمقراطية التوافقية في إدارة التعددية المجتمعية في ماليزيا ولبنان من خلال العناصر التالية:

- **الديمقراطية التوافقية في ماليزيا ولبنان.**
- **الجهود الحكومية لإدارة التعددية الطائفية في ماليزيا ولبنان.**
- **الاستقرار السياسي ومستقبل الديمقراطية التوافقية في ماليزيا ولبنان.**

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية في ماليزيا ولبنان

تتعدد الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة في إدارة تعدديتها المجتمعية، بهدف خلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على وحدتها الوطنية من التفكك والانقسام، لذا تسعى الدولة جاهدة إلى توفير البيئة المناسبة لتطبيق مبدأ تقاسم السلطة في إطار نموذج الديمقراطية التوافقية، التي يتم النظر إليها على أنها نموذج لضمان وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف المكونات والفئات الموجودة في المجتمع المتعدد، باعتبارها أحد الآليات التي يمكن بموجبها تحقيق أكبر قدر من الاتفاق بين مختلف القيادات والزعامات الموجودة داخل المجتمع التعددي. ويأتي هذا المبحث لتبيان واقع الممارسة التوافقية وخصائصها والعوامل المساعدة على قيامها في كل من ماليزيا ولبنان.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للديمقراطية التوافقية

جل المجتمعات المتعددة ذات الانقسامات الداخلية الحادة والعميقة، يحمل فيها حكم الأغلبية الكثير من معاني ديكتاتورية الأغلبية والحرب الأهلية، أكثر مما يحمل معاني الديمقراطية الحقيقية، لذا تحتاج هذه المجتمعات لنظام ديمقراطي يشدد ويقوم على التوافق بدلا من التعارض، ويكرس سياسة الاحتواء بدلا من سياسة الاستبعاد والاقصاء، ويحاول توسيع حجم الأغلبية الحاكمة بذلا من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة، أي ديمقراطية توافقية.[1]

في ماليزيا، ترجع الجذور التاريخية للديمقراطية التوافقية لانهيار الشيوعية في ماليزيا (حزب الملايو الشيوعي)، وإيجاد بذائل له على الساحة السياسية الملايوية، حيث توحدت مختلف المجموعات العرقية في أول تحالف معا في سنة 1952، والذي ضم كل من التنظيم القومي للمالاي المتحدين وتجمع الصينيين الماليزيين ومجلس الهنود الماليزيين، وكان ذلك بموجب اتفاق انتخابي بكوالالمبور جرى إبنان الانتخابات البلدية، والتي حقق فيها التحالف فوزا كبيرا، مما دفع بالشركاء في هذا التحالف سنة 1953، وعندما اتفقوا على برنامج موحد للإصلاح السياسي في الملايو، يقوم على المطالبة بضرورة إجراء انتخابات فيدرالية في سنة

[1]- "ليبهارت"، ***أنماط الديمقراطية، مرجع سابق***، ص. 57.

1954 على أقصى تقدير، يتم فيها انتخاب 60% من أعضاء المجلس التشريعي، وبعدها تم الاتفاق مع الحكومة على أن تجري الانتخابات في سنة 1954، وأن ينتخب 52 عضوا من كل 100 عضو بالمجلس التشريعي الفيدرالي، كما وافقت الحكومة على ضرورة اتفاق الأغلبية الحزبية في المجلس التشريعي لتحديد الأعضاء المعنيين.[1]

وبموجب هذا التحالف تم الاعتراف بتمتع المالاي ببعض المزايا نتيجة تردي أوضاعه الاقتصادية في ذلك الوقت، مقابل تمتع غير المالاي بحقوق المواطنة مع الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بهم، وتمكن هذا التحالف من التوصل إلى التفاوض مع بريطانيا بشأن استقلال ماليزيا، وتشكيل حكومة ائتلافية ظلت في السلطة من 1957 حتى سنة 1969. وبعد الأحداث العرقية التي عرفتها ماليزيا في ماي 1969، والتي سادها غياب التراضي حول شروط وأساليب الحكم، وعجلت بضرورة مراجعة أسس الائتلاف الحاكم.[2] وقد ظلت ماليزيا منذ الاستقلال وهي تحكم من خلال ائتلاف موسع كان له دوره الايجابي في أرساء روح التعاون والتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي.

وبالنظر إلى طبيعة التكوين الطائفي والعرقي والديني المعقد في ماليزيا، كان لزوما على القيادات السياسية الماليزية العمل على توفير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لإدارة تعدديتها غير المتجانسة بهدف تحسين مستويات المشاركة في العملية السياسية لكل المكونات والفواعل الراغبة في ذلك دون إقصاء أو تهميش متعمد، باتجاه تحسين مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على مكونات الوحدة الوطنية، لتكون الديمقراطية التوافقية هي الآلية المناسبة لتحقيق ذلك.

إذ يتميز المجتمع الماليزي بتركيبة متعددة الطوائف والأعراق والديانات والأقليات، حيث يشكل الملايو الأغلبية بنسبة 54.5 % من اجمالي السكان، ثم الصينين في المرتبة الثانية بنسبة 24.60%، متبوعين بالسكان الأصليين بنسبة 11.8%، ثم الهنود بنسبة 07.03%، مع وجود مجموعات أثنية أخرى بنسبة 01%، وما يزيد من التباينات بين هذه المكونات

[1]– سعيد عوض وآخرون ،"الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية،" ***مرجع سابق***، ص ص. 84، 85.

[2]– هدى متكيس ،"العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا،" في جابر سعيد عوض وكمال المنوفي (محرران)، ***النموذج الماليزي للتنمية*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص ص. 235، 236.

الطائفية والعرقية، هو التباين في الاستفادة من الثروة والاقتصاد الوطني، ضف إلى ذلك اللغة والدين والثقافة والعرق.

فالتركيبة السكانية في المجتمع الماليزي تعكس مزيجا من الطوائف والعرقيات والديانات والأقليات، حيث يتألف التعداد السكاني لماليزيا من ثلاثة أعراق رئيسية ممثلة في العرق المالاوي والعرق الصيني والعرق الهندي، ومن ناحية أخرى توجد طوائف مسلمة، وطوائف مسيحية وطوائف بودية وهندوسية وسيخية وغيرها من الطوائف والأقليات الأخرى، الأمر الذي يؤكد من الناحية النظرية على وجود توافق مبدئي في الحالة الماليزية، تبعا للشرط الذي تم صياغته من طرف "آرنست ليبهارت"، والمتعلق بضرورة وجود ثلاثة طوائف أو فئات على الأقل في المجتمع التعددي لتتقاسم السلطة فيما بينها.

أما في لبنان، فقد ساهمت التطورات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي مر بها لبنان في مراحل تكونه وبنائه بشكل كبير في نشوء مجتمع لبناني غير متجانس في تركيبته، وعلى قدر كبير من التعقيد، كونه يضم العديد من الطوائف والديانات والمذاهب ولكل طائفة خصوصيتها وتاريخها، بما يستوجب توفير الآليات السياسية والقانونية والدستورية لاستيعاب الاختلافات والتباينات الموجودة في المجتمع بضمان مشاركة كل القوى والفئات في الحياة السياسية كآلية لتحقيق التعايش والانسجام بين الطوائف المتنوعة في لبنان من خلال نموذج الديمقراطية التوافقية، والذي هو بمثابة صمام أمان لمنع ظهور الصراعات الطائفية والحروب الأهلية في المجتمعات المتعددة الطوائف.

وانطلاقا من كون الديمقراطية التوافقية وسيلة مبتكرة للتوفيق بين عدم التجانس الاجتماعي وبين الديمقراطية البرلمانية، لم يكن الفرد فقط هو الذي يمثل الوحدة السياسية بل الجماعة والطائفة أيضا، وفي لبنان كانت الطوائف الدينية كيانات سياسية وقانونية على حد السواء، يتم فيها موازنة حقوق الأفراد بالضمانات الممنوحة للطوائف.[1] وقد جدت النخبة السياسية اللبنانية المتأثرة بالإيديولوجية التعددية والديمقراطية لعصر النهضة، صيغا توافقية بين موجبات الديمقراطية والتعددية من جهة والمأسسة البائسة للطائفية السياسية التي فرضت عام

[1] - Bahout, ***op.cit.***, p.08.

1861 والتي أبقى عليها الانتداب الفرنسي وجذرها من جهة أخرى في الدستور لأول مرة سنة 1926، حيث أشارت المادة 9 و10 إلى استقلال وحرية المجموعات الدينية بإدارة معتقداتها وأحوالها الشخصية، بينما اتاحت المادة 95 التمثيل النسبي لمختلف المجموعات الدينية على أساس التأمين العادل لتقاسم السلطة فيما بينها، ومع ذلك فإن أسس المشاركة المتفق عليها ولو وقتيا لم تتم صياغتها، الأمر الذي ترك هذه الصياغة لسلطات الانتداب الفرنسي.[1]

وفي مرحلة الاستقلال تم تكريس هذه الصيغ في الميثاق الوطني لعام 1943، الذي حدد توزيع المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين على أساس نسبة ستة مقابل خمسة في صالح الطائفة المسيحية، كما نص الميثاق على أن توزيع المقاعد داخل كل من الطائفتين المسيحية والمسلمة يتم على أساس نسبي، وتم تطبيق هذا المبدأ في التعيينات في المناصب الكبرى في الدولة، كما أنه اعطى حق النقد لكلتا المجموعتين بخصوص المصادقة على القرارات التي ترتبط بالقضايا الاساسية من خلال اشتراط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان على تلك القرارات.[2]

وقد سيطرة الطائفة الشيعية على البقاع والجنوب مقابل هيمنة الطائفة الدرزية في جبل لبنان، والطائفة السنية في طرابلس وبيروت وصيدا، أما الطائفة المارونية التي تعتبر بمثابة بورجوازية جديدة مكونة من الموظفين الإداريين ورجال الأعمال إلى جانب الاقطاعيين الموارنة في شمال البلاد وأواسطها.[3] بمعنى أن الجانب التوافقي في النظام السياسي للبنان ترسخ مند عهد القائمقاميتين ومتصرفية جبل لبنان (1840- 1860) وصولا إلى صيغة الميثاق الوطني لعام 1943، واتفاق الطائف لعام 1989.

انطلاقا من كون الديمقراطية التوافقية تقر بتعدد مراكز القوى الطائفية المذهبية داخل المجتمع، ولطمأنة مصالح هذه القوى تم في لبنان التشريع لنظام الطائفية السياسية من أجل

---

[1]- فاديا كيوان وسمير القدسي وماركوس ماركتانز ،"لبنان: الديمقراطية المقيدة وتأثيرها الوطني،" في إبراهيم بدوي وسمير المقدسي (محرران)، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي*** (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2011)، ص. 206.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، مرجع سابق***، ص ص. 88، 89.

الحيلولة دون هيمنة أي طرف على الأطراف الأخرى، وذلك بوضع زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية على رأس مؤسسات الدولة التشريعية، التنفيذية والقضائية، (رئيس الجمهورية مسيحي ماروني، رئيس الحكومة مسلم سني، رئيس المجلس النيابي مسلم شيعي).[1]

المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية التوافقية

تهدف الديمقراطية التوافقية إلى تحقيق توافق مختلف المكونات والفئات على تقاسم السلطة في مجتمع متعدد، ويمكن الإحاطة بالديمقراطية التوافقية استنادا لأربع خصائص، ممثلة في الحكم من خلال ائتلاف كبير (موسع)، ومبدأ الفيتو المتبادل، ومبدأ التمثيل النسبي (مبدأ النسبية) ودرجة عالية من الاستقلال القطاعي. فما هو واقع هذه الخصاص في كل من الحالة الماليزية واللبنانية؟.

01- الائتلاف الكبير: على النقيض من نموذج "وستمنستر" الذي يقوم على تركيز السلطة التنفيذية في يد مجالس وزراء تتألف من حزب واحد وأغلبية ضئيلة، فالمبدأ التوافقي يسمح بإفساح المجال لكل الأحزاب السياسية أو لمعضها بتقاسم السلطة التنفيذية في تحالفات أو ائتلافات واسعة.[2] وماليزيا أخدت بمبدأ تقاسم السلطة في إتلاف موسع، ففي أوائل الخمسينيات وتحديدا سنة 1953 تم تأسيس الائتلاف الحاكم في ماليزيا على أيدي القادة المالويين والصينين الذين أنظموا للائتلاف سنة 1955.[3] وسرعان ما انظم إليهم المؤتمر الهندي الماليزي، وفاز بأكثر من أربعة اخماس الأصوات وبكل المقاعد البرلمانية باستثناء مقعد واحد في أول انتخابات فيدرالية سنة 1955، وقد شكل التحالف حكومة وطنية تمثلت فيها الأحزاب الفئوية الثلاثة (منظمة الأمنو، المؤتمر الهندي الماليزي، الاتحاد الماليزي الصيني).[4] لذا تقوم الديمقراطية التوافقية في ماليزيا على مبدأ الائتلاف، أي الائتلاف الواسع لأكبر الأحزاب الماليزية، أو ما يسمى بالتنظيم القومي أو الجبهة الوطنية التي تضم 14 حزبا سياسيا من مجموع الاحزاب السياسية الناشطة في الحياة السياسية في ماليزيا من أجل تحقيق التوازن

[1] - هوشاني، *مرجع سابق*، ص. 80.
[2] - "ليبهارت"، *أنماط الديمقراطية*، *مرجع سابق*، ص ص. 58، 59.
[3] - شريف بشير، *مرجع سابق*، ص. 60.
[4] - "ليبهارت"، *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، *مرجع سابق*، ص. 230.

العرقي والطائفي بين سكان ماليزيا، فالائتلاف الحاكم يمثل كل فئات الشعب ماليزيا بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، وعلى رأسها ثلاثة أحزاب كبرى تمثل أكبر الأعراق في ماليزيا، ممثلة في منظمة الملايو الوطنية والمؤتمر الهندي الماليزي والاتحاد الماليزي الصيني.

وفي هذا الصدد يرى "ميلتون. ج. إسمان" **Milton J. Esman** أن انشاء الائتلاف الحاكم في ماليزيا في بدايته، كان بناءا على صفقة تبادلية بين المالويون والصينيون، ويوضح ذلك "ميلتون" في كتابه الادارة والتنمية في ماليزيا **Adminstration and Development in Malaysia : Institution-Building and Reform in a Plural Society** بقوله: "كسب المالويون الاستقلال السياسي والسيطرة على الحكومة وكيانا سياسيا مالويا في أسلوبه ونظام رموزه، وبالمقابل كسب الصينيون أكثر مما كان غيرهم من الصينين المغتربين في جنوب شرق آسيا يحلمون : المواطنة المتساوية، والمشاركة السياسية، وتولي المناصب الحكومية والفرص الاقتصادية، والتسامح حيال لغتهم وديانتهم ومؤسساتهم الثقافية".[1] بمعنى أن الائتلاف يضمن ضرورة التفوق السياسي والحكومي للفئة المالوية ذات الاغلبية المسلمة بالمقابل استمرار هيمنة الفئة الصينية على الجوانب الاقتصادية، وكانت هذه الصفقة التبادلية مرضية ومربحة في نفس الوقت للطرفيين المالوي والصيني.

عندما استقلت ماليزيا سنة 1957، استقر نمط الائتلاف الواسع وظل متماسكا عبر دورتين انتخابيتين سنة 1959 و 1964، عبر التحول من مالايا إلى اتحاد ماليزيا بإضافة سنغافورة **Singapura**، سراواك **Sarawak**، صباح **Sabah** سنة 1963، ثم مغادرة سنغافورة الفيدرالية سنة 1965.[2] كما أن الحياة السياسية في ماليزيا تميزت بهيمنة المالويون مما أثار سخط كل من الفئتين الصينية والهندية، إذ انفرد حزب الأمنو بالسيطرة على الممارسات السياسية انطلاقا من قيادته للائتلاف الحاكم، مما أسهم بشكل كبير في زيادة حدة الخلافات بين الطرفين، إذ ارتفعت أصوات المالويون المنادية بضرورة إعادة توزيع الثروة، وأذى تنامي هذه التمايزات إلى المصادمات العرقية في سنة 1969، على إثر شعور المالويون

[1]- *المرجع نفسه*، ص ص. 230، 231.
[2]- **المكان نفسه.**

بخطر اقصائهم عن السلطة السياسية من خلال نتائج الانتخابات النيابية أنداك.[1] وهذا ما يدل على أن الائتلاف الواسع في ماليزيا لم يحقق نجاحا مطلقا لأنه لم يستطع تحقيق الاستقرار السياسي على المدى البعيد، فقد كاد أن ينهار هذا الائتلاف بعد انتخابات سنة 1969.

وكان أهم أهداف العناصر المالايوية سواء من حزب الأمنو أو الحزب الإسلامي الذي شارك أكثر من مرة في الائتلاف الحاكم، هو الحفاظ على النفود السياسي الملايوي الذي أصبح مهددا بالخطر نظرا لخسارة حزب الاتحاد أمام المعارضة، خصوصا عندما خسر العنصر الصيني ممثلا في الاتحاد الماليزي الصيني أمام الحزب الصيني الصاعد المنافس حزب العمل الديمقراطي، وبالتالي فالائتلاف الحاكم في بدايته لم يكن ثمرة استراتيجية تم التخطيط لها مسبقا ولكن ضرورة أملتها الأوضاع السياسية في تلك الفترة.[2] وهذا ما يؤكد على أن النخب السياسية الماليزية، عملت على تحقيق مشاركة سياسية واسعة، هدفها الرئيسي اشراك قطاعات عريضة من أبناء الشعب الماليزي في إدارة العملية السياسية، مما يجعل من القرارات السياسية التي تتخذ، تخرج معبرة بصدق عن رأي أغلبية الشعب الماليزي.

أما في الحالة اللبنانية، فقد ظل لبنان ديمقراطية توافقية مند استقلاله سنة 1943 حتى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975، وقد قضى الميثاق الوطني بالحكم من خلال ائتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا (رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سني للحكومة ورئيس شيعي لمجلس النواب)، وقد انعكست القوة العددية للطوائف في الأهمية النسبية لهذه المناصب.[3] ويمكن اعتبار هذ التوزيع تعبيرا عن فكرة الائتلاف، كون كل رئيس يمثل طائفته ويتعاون مع الأطراف الأخرى وفقا لأحكام الدستور اللبناني.[4] والملاحظ في طبيعة وتشكيلة الائتلاف القائم في لبنان أنه يختلف اختلافا كبيرا عن الائتلافات التي تم انشاؤها في كل من ماليزيا والنمسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، كونها أقامت ائتلافات تضم في غالبتها مجموعة

[1] – ميتكيس،"التجربة التنموية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص. 235.
[2] – نوري الأمين بن إندوت، ***مرجع سابق***، ص. 99.
[3] – "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ***مرجع سابق***، ص ص. 225، 226.
[4] – بوقاعدة، ***مرجع سابق***، ص. 282.

من الاحزاب السياسية والقوى الناشطة في الحياة السياسية، كما أنه هناك امكانية تشكيل ائتلاف سياسي يمثل المعارضة ويعمل كمراقب للائتلاف الحاكم كما هو الحال في دولة ماليزيا.

لذا فقد كان لضعف بنية الأحزاب السياسية اللبنانية، وعدم فاعليتها في المشاركة في إدارة العملية السياسية نتائجه السلبية في عدم وضوح أداة التحالف التي يتم بموجبها صنع القرارات ورسم السياسات العامة في لبنان، خاصة ما تعلق بالقرارات المهمة، ومن منطلق المحافظة على ضرورة استمرارية مصالح زعماء الطوائف وتمثيلهم لطوائفهم، تتحالف مختلف الطوائف اللبنانية لبقاء النظام الطائفي.[1]

02– مبدأ النسبية: حسب "آرنست ليبهارت"، لا يمكن القول أن الائتلاف الحاكم في ماليزيا التزم بقاعدة النسبية، إلا إذا أخدت الدائرتان السياسية والاقتصادية معا في نظر الاعتبار، كون الاتفاق الأولي الذي أنشأ الائتلاف الموسع كان صفقة تبادلية مثلة في ضمان واستمرار التفوق السياسي والحكومي للمالويين واستمرار السيطرة الاقتصادية للصينيين، وقد استفاد كلا الطرفين من هذه الصفقة، حيث كسب المالويون الاستقلال السياسي والسيطرة على المؤسسات السياسية للحكومة، ومن تم تكوين كيان سياسي مالويا من حيث أسلوبه ونظامه ورموزه، بالمقابل كسبت الفئة الصينية في ماليزيا أكثر ما حصل عليه نظرائهم الصينيين في باقي دول جنوب شرق آسيا، الذين يسعون ويحلمون بالحصول على المواطنة المتساوية، تولي المناصب الحكومية، ومنحهم الفرص الاقتصادية، والتسامح حيال ثقافتهم وعاداتهم ولغتهم ودياناتهم.[2]

وبالنظر لطبيعة النظام الانتخابي الماليزي الذي لم يكن نظاما نسبيا بل كان قائما على نظام الاغلبية الانتخابية البسيطة داخل الدائرة الانتخابية والمقعد الفردي (فوز مرشح واحد) لكل دائرة انتخابية، وهو نظام يخدم الأحزاب الكبيرة ذات القاعدة الانتخابية الواسعة ولا يخدم الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الاصوات التي يحصل عليها

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 223.

[2]– "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ***مرجع سابق***، ص ص. 230، 231.

الحزب ونسبة المقاعد التي يحصل عليها داخل مجلس النواب الماليزي، الامر الذي جعل الائتلافات الحزبية العابرة للدين والعرق والقومية أداة رئيسية للحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد داخل مجلس النواب.[1]

ويقر بعض المهتمين بالشأن الماليزي على أن تطبيق نظام الأغلبية هو بمثابة محاباة للأغلبية المالايوية باعتبارها أكبر المجموعات الموجودة في المجتمع الماليزي، كما أنه يوجد انحياز إلى الفئة المالايوية جراء تقسيم الدوائر الانتخابية بما يرجح كفة المناطق الريفية ذات الاكثريات المالايوية.

وهناك عاملان آخران تكاملا من طبيعة النظام الانتخابي القائم على قاعدة الأغلبية في تطوير ظاهرة الائتلافات الحزبية في ماليزيا، فالعامل الاول متعلق بطبيعة النظام البرلماني الذي تأخذ به ماليزيا، من كون أن الحزب الذي يحصل على الأغلبية البرلمانية هو الذي يقوم بتشكيل الحكومة، مما يبين القيمة والوظيفة السياسية لعدد مقاعد البرلمان كوسيلة للفوز وتشكيل الحكومة، أما العامل يرتبط بوجود اشتراط قانوني مفاده انه من أجل تكوين ائتلاف حزبي، يقتضي الأمر مشاركة مجموعة من الأحزاب في هذا الائتلاف على ألا يقل عددها سبعة أحزاب، مما أخلق شرطا قانونيا لتجاوز الائتلاف الحزبي لخطوط الانقسام الديني والطائفي والعرقي.[2]

أما في الحالة اللبنانية، وحسب أنصار النظرية التوافقية، يعتمد النظام السياسي اللبناني على التوزيع النسبي للمقاعد النيابية انطلاقا من التركيبة الطائفية للنسيج الاجتماعي للمجتمع اللبناني، ولضمان مشاركة مختلف الفئات من المواطنين اللبنانيين في إدارة العملية السياسية والمساهمة في رسم السياسات العامة وصناعة القرارات المرتبطة بشؤونهم والتي تقرر مصيرهم جميعا، تم اعتماد التوزيع النسبي طائفيا.[3] فقد تم تطبيق مبدأ النسبية في تشكيل الحكومة كونها تعكس في تركيبتها في الغالب التركيبة الطائفية والمذهبية للمجتمع اللبناني

[1]– فايز فرحات ،"الحركات الإسلامية في ماليزيا خصوصية التميز،" ***مرجع سابق***، ص ص. 53، 54.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص. 54.

[3]– فاديا كيوان، "الجغرافية الانتخابية في لبنان إزاء التوزيع الطائفي"، في **الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي** (بيروت: المكتبة الشرقية، 2002)، ص. 95.

نفس الشأن فيما يخص توزيع المقاعد في مجلس النواب بين المسيحين والمسلمين طبقا للمقاعد ستة للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين، والتي أعيد النظر فيها بموجب اتفاق الطائف 1989 وأصبحت مناصفة بين الطرفين، كما تم تطبيق مبدأ النسبية بشكل صارم في تعيين الموظفين في الإدارات العامة.

إلا أن "فاديا كيوان" ترى في قاعدة النسبية التي تحدث عنها اتفاق الطائف لعام 1989، والدستور اللبناني في المادة 24 منه تترجم بالحصص الموزعة على الطوائف وعلى مختلف المناطق، كما أنه تم اعتماد الطابع الرمزي للنسبة أكثر منه اعتماد مقاييس حسابية بسيطة لقياس حجم الطوائف والمناطق، مما يؤدي في النهاية إلى التوزيعات الاعتباطية من التوزيع الطائفي إلى التوزيع المناطقي، فيكون هناك أحيانا مقعد نيابي ل: 4000 مواطن مثل ما هو عليه الحال في المقعد النيابي الماروني في طرابلس، ويقابله في نفس الدائرة مقعد نيابي لكل 20000 مواطن من طائفة أخرى (كل مقعد سني في طرابلس)، فيما يكون مقعد نيابي بما يزيد عن 25000 مواطن ماروني في منطقة مثل جبيل.[1]

وفي هذا الصدد يرى "آرنست ليبهارت" أن أداء الديمقراطية التوافقية في لبنان على وجه الإجمال مرضية لأكثر من ثلاثين سنة، لكن موطن ضعفها الأساسي تمثل في المأسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية، كون التعيينات الطائفية في المناصب العليا والنسبية الانتخابية المسبقة الضبط اللتين ميزتا الطوائف المسيحية ذات الأكثرية حسب احصاء عام 1932 عجزتا عن السماح بالتكيف مع التغير الذي حدث حيث أصبحت الأكثرية للمسلمين.[2] لذا ينبغي أن يعاد النظر في طريقة توزيع القاعد النيابية والحصص الثابتة، والتي يجب أن يتماشى مع عدد السكان ونسبة كل طائفة من المجموع العام للسكان في لبنان.

03- الاستقلال القطاعي: لقد اعتمدت ماليزيا في إدارتها للتعددية المجتمعية على مبدأ الاستقلال القطاعي والفيدرالية الذي يقتضي تفويض السلطات إلى القطاعات الموجودة في المجتمع، والذي يكون مقرونا بالتوزيع النسبي للأموال على كل قطاع، إذ تحتفظ كل

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 97.

[2]- "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق***، ص ص.227.

القطاعات بجانب كبير من سيادتها الداخلية بالنسبة لممارسة اختصاصاتها دون الرجوع إلى السلطة المركزية، وقد عمدت ماليزيا في إدارتها لتعدديتها المجتمعية على منح أقاليمها سلطة إدارة شؤونها المحلية بنفسها بما يتفق وظروفها وخصوصياتها.

وفي هذا الإطار تتقاسم السلطة السياسية في ماليزيا، الحكومة الفيدرالية و ثلاثة عشرة مجلسا تشريعيا محليا في الولايات ولحكومات الولايات، إذ تهتم هذه الحكومات المحلية بإدارة شؤنها المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسياستها التنموية المحلية، فيما يتعلق بالإسكان والخدمات الاجتماعية وإدارة شؤنها الدينية والنقل والمواصلات.

في لبنان، أخذ نظام المتصرفية بوحدة الطائفة وشرع لوحدتها واستقلالها وحقوقها على مختلف مستويات السلطة والتقسيم الإداري والقضاء، فحافظت كل جماعة على خصوصيتها وشاركت في الحكم على مختلف درجاته في إطار الفيدرالية الشخصية.[1] لذا يعتبر الاستقلال الفئوي هو بمثابة سمة توافقية أخرى من سمات الديمقراطية التوافقية في لبنان، كون النظام لا يتدخل في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية للطائفة، إذ كان لكل طائفة مؤسساتها التعليمية والترفيهية والرعائية، كما تختلف قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بأمور الزواج والطلاق والميراث بين طائفة وأخرى، كما تقوم بها محاكم طائفية منفصلة.[2] فالقانون الوضعي اللبناني منح الطوائف الدينية شخصية حقوقية، وخص سلطاتها ببعض الصلاحيات المتعلقة بتنظيم وإدارة شؤونها الداخلية خاصة الدينية منها والأوقاف والجمعيات الخيرية والأحوال الشخصية، كما يمنح القانون الوضعي اللبناني بعض الطوائف الدينية سيادة تشريعية، فيعترف للهيئة المنبثقة عن الطائفة بحق ادخال تعديلات على القانون المتعلق بتنظيمها، والصادرة عن المشرع اللبناني.[3]

04– حق الفيتو: نظرا لموقف وسيطرة المالويين في كل مناحي الحياة السياسية، هذا يعني أن مبدأ فيتو الأقلية غائب في الحالة الماليزية، ولم يكن له إلا مجال ضيق وضعيف، لأنه توجد

---

[1]– "مارون يزبك" ،"مشاكل التعددية هل تكون الفدرالية هي الحل؟،" ***الدفاع الوطني اللبناني***، ع.02 (1990)، ص ص. 33-50.

[2]– المرجع نفسه، ص ص. 227، 228.

[3]– سليمان، ، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 173- 75.

صعوبة كبيرة في قياس إن كان التفوق والهيمنة الاقتصادية لغير المالويين خاصة الصينيين موازنة للهيمنة السياسية التي تتمتع وتحظى بها الفئة المالايوية.[1]

مقارنة بالحالة الماليزية فإن السمة الأبرز للديمقراطية التوافقية في لبنان تتعلق بالحق في ممارسة النقض للأقليات الذي أدخله الميثاق الوطني لعام 1943، والذي بموجبه لا تستطيع أي طائفة من الطوائف اللبنانية فرض رأيها أو أي شيء على طائفة أو جماعة أخرى، وفي هذا السياق أكدت الاصلاحات السياسية والدستورية التي انبثقت عن اتفاق الطائف لعام 1989 على أن القرارات الحكومية الهامة تحتاج إلى دعم ثلثي مجلس الوزراء، مما يؤكد على منح حق النقض لمجموعة مؤلفة من الثلث زائد واحد من وزراء الحكومة.[2] مع العلم أن اتفاق الطائف حدد القضايا الأساسية التي تتطلب التصويت عليها بأغلبية الثلثين حسب المادة 65.[3] ومبدأ الفيتو في لبنان كان بمثابة ضمان لعدم هيمنة الأكثرية طائفية كانت أم غير طائفية، إلا أنه قد تتحول هذه السمة إلى آلية لتعطيل عمل وقرارات المؤسسات السياسية في لبنان، لذا يقتضي الأمر وضع حدود واضحة لهذه الممارسة وعدم التمادي في استخدامها إلا في ما يتعلق بالقضايا المصيرية التي يمكن أن تؤثر على وجود الطوائف وحرياتها.

واستعمال حق الفيتو في لبنان لا يخضع للاعتبارات الدستورية، مثلما حدث بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأزمة استقالة وزراء الشيعة، حيث كثيرا ما تلعب الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات دورا كبيرا في ممارسة هذا الحق، كما يتم استعمال هذا الحق أو التهديد باستعماله في مسألة أساسية في بنية الدولة، ويتعلق الأمر بمسألة إلغاء الطائفية ذاتها، وتغيير النظام السياسي الطائفي في لبنان، وبالتالي تحول هذا المبدأ من ضمان أمان الطوائف في محيطها السياسي والاجتماعي إلى ضمان مصالح زعمائها.[4]

---

[1] - "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، **مرجع سابق**، ص ص. 231، 232.

[2] - زياد ماجد ،"الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان بين الاحتضار واصلاح النظام الانتخابي،" ***الدولية لمبادرات السلام***، ع. 24 (2012)، ص ص. 42- 45.

[3] -كيوان والقدسي وماركتانز، ***مرجع سابق***، ص. 206.

[4] - بوقاعدة، ***مرجع سابق***، ص. 284.

يرى "آرنست ليبهارت" أن ماليزيا قدمت مثالا على ديمقراطية توافقية حققت نجاحا مقبولا في العالم الثالث، وإن كانت طبيعة مجتمعها التعددي ونوع المؤسسات التوافقية التي طورتها تختلف اختلافا واضحا عن الحالة اللبنانية، كون فئات المجتمع التعددي الماليزي أقل عددا ولكنها أكثر اختلافا بعضها عن بعض من الطوائف اللبنانية.[1]

لقد طبقت ماليزيا استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة كمدخل لإدارة العملية السياسية في مجتمع متعدد الطوائف والاعراق والاثنيات والديانات، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الفيدرالي، من خلال قبول التعددية الطائفية والعرقية مع ضمان وحقوق كل هذه التكوينات دون تمييز. وأخذت ماليزيا باثنين من مبادئها الأربعة ويتمثل المبدأ الأول الذي أخدت به ماليزيا في اطار النموذج التوافقي، هو الائتلاف الواسع العابر للديانات والطوائف والعرقيات والذي بموجبه تتم إدارة العملية السياسية في ماليزيا بمشاركة أغلب المكونات والفئات الموجودة في المجتمع الماليزي ممثلة في أربعة عشر حزبا سياسيا منطوي تحت مضلة الجبهة الوطنية، كما تم الأخذ بمبدأ الاستقلالي القطاعي من خلال تطبيق النظام الفيدرالي، وقد ساهم تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في ماليزيا بشكل كبير في تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما لبنان فقد اخدت بالمبادئ الأربعة للديمقراطية التوافقية، فطبيعة تركيبة المجتمع اللبناني بمكوناته الطائفية المتعددة وغير المتجانسة تعتبر بمثابة بيئة مهيأة لتطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، كون كل طائفة من الطوائف اللبنانية الثمانية عشر تسعى إلى حماية مصالحها الفئوية عبر تمسكها باستقلالها في ممارسة حرياتها وشعائرها الدينية وأحوالها الشخصية وشؤونها التربوية، وتكوين أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني على أساس طائفي، والحفاظ على ميزان القوى بين الطوائف بما يحد من قدرة أي طائفة على حسم الصراع لمصلحتها.

إلا أنه من جهة أخرى يؤكد العديد من المهتمين بالشأن اللبناني على أن الديمقراطية التوافقية في لبنان تواجهها مجموعة من المخاطر والتحديات، أكثرها تأثيرا نقص الوعي على

[1] - "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق***، ص. 229.

استيعاب مراميها الحقيقة وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة لبناء الدولة الوطنية في لبنان، أما الخطر الثاني يتمحور حول مسألة انفتاح كل طائفة من الطوائف اللبنانية على طرف خارجي سواء كان إقليمي أو دولي، مما يؤثر سلبا على التوازن الداخلي المعقد بين القادة السياسيين اللبنانيين، وتركيز اهتمامهم على المصالح الخاصة لهم ولطائفتهم على حساب المصحة العامة للبنان، بالقدر الذي يعمق الهوة بين اللبنانيين من مختلف الطوائف، وهذا بمثابة تحديا آخر أمام تجسيد الديمقراطية التوافقية في لبنان.[1]

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على الديمقراطية التوافقية

طرح التوافقيون نموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والانسجام والتعاون بين مختلف المكونات والقوى الموجودة في المجتمعات المتعددة، بمنح هذه القوى والمكونات الفرصة للمشاركة في العملية السياسية وإدارتها، مما يؤذي إلى وجود تقاسم وتعدد لمراكز القوى في المجتمع، بالقدر الذي يسمح بتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي. ويتم في هذا المطلب التطرق إلى العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية في كل من ماليزيا ولبنان.

01- حجم الدولة: بالنظر إلى حجم الدول الأوروبية التي نجح فيها تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية، ممثلة في هولندا، النمسا، بلجيكا، سويسرا، هي في مجملها بلدان صغيرة الحجم وعدد سكانها قليل، وانطلاقا من أن صغر حجم الدولة وقلة عدد سكانها بمثابة أحد العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية، لأنه يعزز روح التعاون والانسجام بين مختلف مكوناتها، بما يساعد على تفاعل وتقارب نخبها وقياداتها السياسية في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية للدولة الأم، ومن هذا المنطلق وبالنظر لصغر حجم دولة لبنان وقلة عدد سكانها الذي يبلغ حوالي **3007923** نسمة سنة **2005** فهي تعتبر جد ملائمة لتطبيق ونجاح الديمقراطية التوافقية، إذا تم مقارنتها بالدول السابقة

---

[1] - هناء صوفي عبد الحي ،"الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)،" ***العربية للعلوم السياسية***، ع. 12 (خريف 2006)، ص ص. 127- 37.

الذكر التي نجح فيها تطبيق هذا النموذج. وفي ماليزيا فإن عدد سكان الذي يقارب ثلاثون مليون نسمة هو من نفس منزلة عدد سكان الديمقراطيات التوافقية في أوروبا.

02- التحديات الخارجية: يرى بعض الديمقراطيون التوافقيون، أن للتأثيرات والتحديات الخارجية التي تواجهها البلدان صغيرة الحجم دور كبير في تعزيز روح التعاون والتضامن بين القادة السياسيين من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية، كما هو الحال في التجربة السويسرية والبلجيكية، حيث تم اعتماد الممارسات التوافقية بصورة تدريجية أكثر تحت تأثير المخاطر الأجنبية، إذ استطاعت بلجيكا تكوين ائتلافات واسعة كاثوليكية- ليبرالية، بدأت خلال كفاح بلجيكا من أجل استقلالها، كما أنها استؤنفت مرة ثانية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها بفترة قصيرة تم قبول الاشتراكيون داخل الحكومة الائتلافية.[1]

لقد حققت ماليزيا استقلالها دون كفاح، ولكن التحديات والتهديدات الخارجية لماليزيا ساهمت بشكل كبير في بلورة النظام التوافقي فيها، خاصة في صراع ماليزيا مع إندونيسيا حول إقليم صباح، وتهديد إندونيسيا باستخدام القوة العسكرية ضد ماليزيا واعتبار هذا الاقليم تابعا لها، وقد ظهر تأثير هذا التهديد جليا في انتخابات 1964، حيث أنطوى الناخبون الماليزيين على اختلاف انتماءاتهم تحت لواء أحزاب التحالف الحاكم.[2]

كما كرست مختلف القيادات السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في ماليزيا كل جهودها لتحقيق التوازن بين مدخلات العملية السياسية ممثلة في مختلف المطالب الشعبية الواردة من مختلف المناطق والأقاليم الماليزية، ومخرجات هذه العملية على ضوء القوانين والقرارات والسياسيات العامة التي تتخذ من طرف صناع القرار في ماليزيا، من أجل تحقيق العدالة التوزيعية واستفادة كل فئات ومكونات المجتمع الماليزي من عوائد التنمية المستدامة دون تمييز طائفي أو عرقي، خصوصا ما تعلق منها بقضية مكافحة الفقر، والتعليم والصحة والسكن، والتمتع بالحقوق والحريات العامة في ظل سيادة القانون، لذا فقد تم:

[1]- "ليبهارت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق***، ص. 108.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 235.

– تم إدارة التنوع الطائفي والعرقي في ظل انتهاج ورسم سياسة التعايش السلمي والتسامح بدلا من الصراعات والتنافر بين مختلف المكونات الموجودة في المجتمع الماليزي، والاستعداد للانخراط في مختلف الجهود التعاونية وتخطي الانقسامات الثقافية والدينية واللغوية والعرقية باتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

– ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية وحمايتها دستوريا ومؤسساتيا، وضمان التوازن بين مختلف الطوائف والأعراق الماليزية في المشاركة في العملية السياسية دون تمييز ديني أو عرقي أو طائفي، واستيعاب التعدد الطائفي والعرقي وتحويله إلى مصدر قوة من خلال ائتلاف سياسي مكون من أكبر العرقيات الرئيسية في ماليزيا، والابقاء على هذا الائتلاف والحيلولة دون انقسام النخبة.

– نجاح النظام السياسي الماليزي ممثلا في الائتلاف الحاكم في احتواء واستيعاب كل الطوائف والاعراق وتمثيلها في المؤسسات السياسية والإدارية، وضمان لها علاقات اجتماعية في اطار التكافؤ فيما بينها دون تمييز طائفي او ديني او عرقي.

أما بالنسبة للحالة اللبنانية، فالتحديات الخارجية فرضتها معطيات الجغرافيا السياسية والإقليمية للبنان وكذلك موازن القوى والتباينات الداخلية في البلاد، لذا فإن الصلة بين التحديات والضغوط الخارجية التي واجهت القيادات والنخب السياسية اللبنانية وزعماء الطوائف، لم تسر دوما في نفس الاتجاه، إذ يرى بعض المهتمين بالشأن اللبناني، أن مرد ذلك لمجموعة من الأسباب ممثلة على النحو التالي:[1]

– عدم امتلاك القيادات اللبنانية دوما إدراكا كافيا للمخاطر الخارجية التي تهدد لبنان.

– حتى وان استطاعت هذه القيادات والنخب السياسية التوصل إلى اتفاق حول تقييم حجم التحديات والمخاطر الخارجية، فليس بالضرورة حدوث اتفاق بينهم حول تحديد مصدر تلك التحديات والمخاطر، ولا على كيفية معالجتها ومواجهتها.

[1]– رغيد الصلح، ***الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي وبعدها اللبناني***، سلسلة الدراسات والمعلومات، الملف السادس عشر (كانون الثاني2007)، ص ص. 35، 36.

– حتى ولو كانت هناك رغبة لدى القيادات والنخب السياسية اللبنانية في التوصل إلى تحديد مشترك للتحديات الخارجية، وإلى النية في التعامل الجماعي معها، فإنها قد لا تتمكن بالضرورة من ترجمة هذه الرغبة إلى موقف ملموس قابل للتطبيق على أرض الواقع.

– التحديات الخارجية دفعت ببعض الأطراف المحلية في لبنان باللجوء إلى دول كبرى منافسة للاحتماء بها، مما يحول لبنان إلى ساحة صراع محلية ودولية مثل ما حدث خلال فترة الحرب الاهلية اللبنانية 1975- 1990.

هذا ما يؤكد وجود الانقسام في الرأي السياسي وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن الخارجي وكيفية معالجة مختلف التحديات الخارجية التي تهدد حالة الاستقرار السياسي في لبنان، بما يثبت وجود الانقسامات حتى بين الزعامات السياسية داخل نفس الطائفة، مما يولد صراعات سياسية داخل تلك الطائفة في حدداتها، وهنا توجد صعوبة في تطبيق آليات نموذج الديمقراطية التوافقية عندما تكون الطوائف ومختلف الفئات الموجودة في المجتمع اللبناني غير موحدة الرأي في المسائل والقضايا السياسية الكبرى التي تواجه لبنان.

03– الانقسامات المتقاطعة: انطلاقا من الطرح الذي قدمه أنصار الديمقراطية التوافقية خاصة "آرنت ليبهارت"، الذي يرى أنه في حالة وجود انقسامين فأكثر داخل المجتمع الطائفي لابد من معرفة طبيعة هذه الانقسامات والعلاقات التي تحكمها، هل هي علاقة تقاطع أم علاقة تطابق؟، لأنه في حالة وجود علاقة تقاطع يؤثر ذلك لا محالة على قيام الديمقراطية التوافقية في ذلك المجتمع، لتأثيرها على حجم وعدد الطوائف وعلى توازن القوى بينها، كما تؤثر هده التقاطعات من ناحية أخرى على المشاعر التي تولدها تلك الانقسامات.

في ماليزيا تسود القومية المالوية، من منطلق أن كل رموز الدولة مستمدة من ثقافة الأغلبية المالوية، وتوجد أغلبية مالوية مسلمة وأقليات أخرى مسيحية وهندوسية إلا أن الانقسامات تتجلى بوضوح في شقها الاقتصادي والسياسي، إذ تسيطر الأغلبية المالوية على المجالات السياسية، في حين يسيطر الصينيين على أغلبية القطاعات الاقتصادية في ماليزيا مما ساعدهم على تحقيق دخول مرتفعة مقارنة بباقي العرقيات الأخرى.

أما في الحالة اللبنانية فإن الانقسام الرئيسي الذي كان سائدا بين الطوائف اللبنانية هو انقسام قائم على عامل الدين أو المذهب (إسلامي- مسيحي) وحاليا أصبح هذا الانقسام أكثر حدة داخل كل طائفة من المجموعتين، يأخذ طابعا مذهبيا عند المسلمين وطابعا سياسيا عند المسيحيين. وقد تم تكريس هذا الانقسام في مختلف المراحل التي مرت بها لبنان، بداية من إقامة نظام القائمقاميتين مرورا بإعلان متصرفية الجبل، وصولا حتى مرحلة الانتداب الفرنسي واعلان الدستور سنة 1926، وحتى في مرحلة الاستقلال تم تكريس الطائفية السياسية والانقسامات الدينية والمذهبية في النظام السياسي اللبناني، سواء في الميثاق الوطني لعام 1943 ومختلف التعديلات الدستورية التي عرفتها لبنان، وكذلك الاصلاحات السياسية التي تم اقرارها بموجب اتفاق الطائف سنة 1989.

04- الولاءات الغالبة (الجامعة): في هذا الصدد يرى "ليبهارت"، أن الولاءات الغالبة قد تعمل على انتاج التماسك للمجتمع بأكمله أو بين الطوائف الموجودة في المجتمع، كما يمكن للولاءات الغالبة أن تساهم بشكل كبير في تلطيف حدة الانقسامات في المجتمع الطائفي التعددي في إطار سيادة الروح القومية.

يتسم المجتمع الماليزي التعددي بالتقسيم الفئوي المستقل للأنشطة الاقتصادية وفق الخطوط الأثنية مع محدودية التفاعل الاجتماعي فيما بين الجماعات المختلفة.[1] فماليزيا تتميز بدرجة عالية من العزل الفئوي، لا يكاد يوجد اتصال أو تفاعل ايجابي بين الفئات الماليزية لكن بالنظر للقيم الثقافية والقيمية السائدة في المجتمع الماليزي والمجهودات المبذولة من طرف القيادات المتعاقبة على حكم ماليزيا، تم تهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مناسبة لتحقيق التقارب بين مختلف العرقيات والطوائف المكونة للمجتمع الماليزي. أما في الحالة اللبنانية فرغم الانتماء القومي للأفراد إلا أن هذه النزعة القومية تم اصباغها بالهوية الطائفية سواء كانت مسلمة أو مسيحية، إذ يتم تغليب المصلحة الخاصة للطائفة وأفرادها على المصلحة العامة للبنان، وظهور الصراع السياسي بين الطوائف اللبنانية على السلطة وإدارة العملية السياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الصراعات الدامية بين مختلف الطوائف ممثلة في اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية وغيرها من الصراعات التي عرفتها لبنان بعد ذلك.

[1]- ميتكيس وآخرون، ***مرجع سابق***، ص. 156.

المبحث الثاني: الجهود الحكومية لإدارة التعددية الطائفية في ماليزيا ولبنان

يؤكد مفكري ومختصي العلوم السياسية بصفة عامة، والدراسات السياسية المقارنة بصفة خاصة على أن عملية تحقيق السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي تعرف تعددية طائفية ودينية وعرقية وأثنية ليست بالأمر السهل على عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات البسيطة التكوين، نظرا لطبيعة المطالب التي تنشأ في المجتمع وتعبر عنها فئات ومكونات هذا الأخير، لذا تواجه المجتمعات الطائفية المتعددة صعوبات وتحديات كبيرة في إدارة تعدديتها الطائفية والدينية والعرقية، كما تختلف وتتنوع الآليات التي تتبعها كل دولة في إدارة تعدديتها المجتمعية حسب طبيعة كل تكوين، كما تتنوع المؤسسات التي يستعين بها النظام السياسي في تعامله وإدارته للتعددية المجتمعية. ويأتي هذا المبحث ليتطرق بالدراسة والتحليل لأهم الآليات التي اتبعتها كل من ماليزيا ولبنان في إدارة تعدديتهما المجتمعية.

المطلب الأول: المحور السياسي لإدارة التعدد الطائفي والعرقي

أولا: الحالة الماليزية: يمكن دراسة وتحليل الآليات السياسية التي اعتمدتها ماليزيا في إدارة تعدديتها المجتمعية، بالتركيز على نقطتين رئيستين ميزتا الترتيبات السياسية للتعامل مع التعددية الطائفية والعرقية والأثنية في ماليزيا، وهما السعي لاحتواء الآثار السلبية للطابع التعددي لوحدات النظام السياسي وتفاعلاتها البينية، وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات تمثيل الجماعات والاتجاهات المختلفة وتوفير قنوات للمشاركة لها، مع موازنة ذلك بالاحتفاظ بالوضع السياسي المتميز للمالاي والدور القائد للأمنو في إطار الائتلاف الحاكم إضافة إلى تقليل جاذبية الخيارات المتطرفة.[1]

فمنذ بدء تشكيل الدولة الماليزية الفدرالية الحديثة، أدركت النخبة الحاكمة أن تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظ على الوحدة الوطنية لماليزيا مرتبط بشكل أساسي في انسجام الأعراق والطوائف الماليزية المختلفة والانفتاح على الآخر وضمان حرية الدين والمعتقد، ومن هذا المنطلق عملت النخبة الحاكمة الماليزية على بلورة وتحديد مجموعة من الآليات القانونية

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 205.

والسياسية والأساليب الرشيدة والفعالة من أجل تحسين مستويات الاستقرار السياسي في ماليزيا، وكان ذلك على ضوء المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية وحتى الدولية.

أعمال الشغب التي اندلعت في 13 ماي 1969، صدمت الزعماء السياسيين وقادة الأحزاب السياسية في ماليزيا، ودفعتهم إلى الانسحاب من السياسة العنصرية التي كانت متبعة في إدارة المجتمع، حيث أيدت جميع الأحزاب السياسية إجراء تعديل في الدستور الماليزي يحرم ويجرم الإثارة العنصرية من النوع الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الفوضى وأعمال الشغب الشعبية التي تهدد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية.[1] إذ تم توظيف آليات للضبط والتحكم السياسي بوسائل دستورية وقانونية، خاصة بعد أحداث 1969 للحيلولة دون تصعيد النقاش العام حول قضايا معينة ذات حساسية، مثل المسائل الطائفية والعرقية والدينية واللغوية، والعمل على استيعاب أي بوادر لاحتمال تصاعد التوترات والصراعات الطائفية والعرقية، ومن أبرز هذه الآليات قانون الأمن الداخلي (1960)، وقانون التحريض على الفتنة (1948)، وقانون الأسرار الرسمية (1972)، وقانون الكليات الجامعية (1971).[2]

لذا اهتم صناع القرار وراسموا السياسات العامة في ماليزيا بضرورة تعزيز العملية الديمقراطية من خلال منح مختلف القوى الموجودة في المجتمع حرية التعبير عن مطالبها ومواقفها وامكانية المشاركة في ادارة العملية السياسية، وتطوير عقد اجتماعي يعترف بالتنوع الطائفي والعرقي والديني واللغوي الموجود في المجتمع الماليزي، هذا العقد كان مدخلا لتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد ساعد على ذلك وجود أنظمة محلية استوعبت كل الطوائف والعرقيات في تشكيل الحكومات على المستوى المحلي من خلال التحالفات بين مختلف المكونات والفئات في اطار المحافظة على الوحدة الوطنية الماليزية.

ووعت ماليزيا بأهمية مشاركة كل الأطراف في رسم السياسات العامة وصنع القرارات وتحديد الأدوار والمسؤوليات والالتزام بتحقيق الأهداف الوطنية، والتي على رأسها تحقيق

---

[1]- مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***ماليزيا*** ، ***مرجع سابق***، ص. 11.

[2]- ميتكيس وآخرون، ***مرجع سابق***، ص. 197.

الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية الماليزية بأسلوب عمل جماعي ديمقراطي في إطار تنظيم مؤسساتي سواء على المستوى المحلي أو الفيدرالي.

لذا اتسم النظام السياسي الماليزي بنجاحه في الاحتفاظ بالوضع السياسي المتميز للمالاي وتقليل جاذبية الخيارات المتطرفة، من خلال توفير قنوات للتعبير السياسي والمشاركة السياسية لمختلف القوى السياسية الموجودة في المجتمع الماليزي، منها اتاحة الفرصة للحركات الاسلامية للمشاركة في العملية السياسية، بما أوجد آليات لاختبار واقعية الشعارات السياسية لهذه الحركات، وهو ما يفسر عدم لجوء هذه الجماعات لاستعمال العنف المسلح للتعامل مع المجتمع والسلطة، إذ ارتبط ذلك بثقة هذه الحركات بوجود قنوات مفتوحة للمشاركة السياسية السلمية، إضافة إلى قدرة النظام السياسي الماليزي على وضع ضوابط وحدود معينة لحرية عمل هذه الحركات سواء بطريقة مباشرة، أو عبر توظيف وسائل وآليات أقل مباشرة.[1]

فقد تطلب التعدد العرقي والإثني والديني والطائفي الذي يتميز به المجتمع الماليزي، بناء نظام سياسي يقوم على أساس التعاون بين مختلف مكوناته، فقد تم اسناد إدارة العملية السياسية في ماليزيا لائتلاف حاكم مكون من 14 حزبا سياسيا ممثلا لمختلف الطوائف والاعراق، أطلق عليه الجبهة الوطنية الماليزية.

كما سمحت ماليزيا بوجود مؤسسات المجتمع المدني باعتباره أحد مكونات شرعية النظام السياسي، حيث ساهمت هذه المنظمات في معالجة العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واصبحت منظمات المجتمع المدني الماليزية كشريك في عملية تحقيق التنمية المستدامة وادارة المجتمع الماليزي التعددي، وقد اهتمت هذه المنظمات بالعديد من القضايا والمسائل منها: قضايا حقوق الانسان، قضايا المرأة، العدالة الاجتماعية وتطوير انظمة التعليم، مكافحة الفساد، مكافحة الفقر.

وعملت الحكومة الماليزية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الماليزية على رسم مسارها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتفعيل المشاركة السياسية ونشر الوعي السياسي وبناء قدرات المؤسسات وتقديم التدريب اللازم، كما استجابت الحكومة الماليزية

[1]- *المرجع نفسه*، ص ص. 207، 208.

لمطالب منظمات المجتمع المدني بإجراء تعديلات على النظام الانتخابي لسنة 2013، وقد تم السماح ل 16 منظمة غير حكومية بمراقبة الانتخابات، والتي يقودها تحالف المنظمات غير الحكومية الذي يحمل لواء الاصلاحات الانتخابية ومكافحة الفساد.

فالنظام السياسي الماليزي يؤيد مفهوم الديمقراطية والأفكار الحديثة للحكم من خلال وجود نظام حكومة الممثلين عن طريق أعضاء منتخبين في السلطة التشريعية، ويقوم هؤلاء الأعضاء المنتخبين باختيار مجموعة أصغر من بينهم لتشكيل مجلس وزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء، بمعنى السماح بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم، وتوجد مجموعة من العوامل التي ساعدت على نجاح النظام السياسي الماليزي نذكر منها:[1]

- تميز القيادات السياسية الماليزية بوعيها السياسي ورؤيتها الاستراتيجية، كما أن هذه القيادات ذات مستوى تعليمي عال.

- الاعتراف الصريح بالتنوع العرقي والطائفي والديني الموجود في المجتمع، وانتهاج سياسات رشيدة في سبيل تحول هدا التنوع الى عامل قوة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- فعالية السلطات المدنية وقدرتها على فرض سيطرتها على الجيش ومؤسسات المؤسسة العسكرية.

ثانيا: الحالة اللبنانية: بالنظر إلى التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني وتأثيراتها السلبية على بناء الدولة وأداء مؤسساتها السياسية والإدارية، تحولت الدولة كأداة في يد الطائفية السياسية ويتم إدارة وممارسة العملية السياسية على أساس عائلي وطائفي وديني مما أثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة لأعمال العنف السياسي التي شهدتها لبنان واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975، ودفع تفجر الأزمة اللبنانية إلى ضرورة البحث عن صيغ وآليات سياسية وقانونية توافقية ترضي مختلف الطوائف اللبنانية للمشاركة في العملية السياسية باتجاه تحقيق السلام والأمن الداخلي في لبنان.

[1]- محسن صالح، "قضايا النموذج الماليزي وإدارة الاختلاف،" مركز الجزيرة للدراسات (21 جوان 2012)، ص ص. 03-05.

أولا: اتفاق الطائف 1989: شهدت الساحة اللبنانية عدة أحداث دامية، رافقتها طروحات عديدة لمعالجة الأزمة اللبنانية (مند اندلاع الحرب الأهلية حتى اتفاق الطائف) لكن في كل حالة تتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، ويزداد الانقسام بين الطوائف والمناطق وضن كل منها. وتشترك مجموعة من العوامل في تحديد إمكانية النجاح أو الفشل في معالجة الأزمات والحروب الأهلية، ولعل أهم هذه العوامل مرتبط بدرجة الاتفاق بين الأطراف المعنية حول الازمة وطبيعتها وأسبابها، وعلى الرغم صعوبة الوصول إلى مثل هذا الاتفاق بسبب الاختلافات والتباينات الإيديولوجية والعقائدية والمصالح السياسية، إلا أن التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق حول سبب الخلاق ونوعيته يبقى شرطا ضروريا أو كخطوة مهمة للسير حول الحل الناجح. وهذا ما كان غائبا في الحالة اللبنانية، لتعدد الرؤى لطبيعة الأزمة وأسبابها فهناك من نظر لها على اعتبارها أزمة داخلية تستدعي تدخلا خارجيا يلعب دور الحكم المحايد، في حين هناك من يعتبرها أزمة خارجية استغلت نقاط الخلاف بين اللبنانيين، وهناك من اعتبرها حربا ذات وجهين مترابطين (داخلي وخارجي).[1]

لقد بدأت عملية التحضير الجدية لإنهاء الحرب الاهلية اللبنانية في مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالدار البيضاء المغربية ما بين 23 و26 من شهر ماي 1989، لدراسة الوضع اللبناني وإيجاد الحلول له، وألفو لجنة عليا مكونة من عاهل العربية السعودية وملك المغرب ورئيس الجزائر ومنحوها الصلاحيات الشاملة والكاملة لحل الأزمة اللبنانية، ووضعت نتائج المؤتمر ومقرراته الأسس الرئيسية شبه النهائية للحل المطلوب، وتم تحديد الخطة المرسومة لوضع هذه الاهداف موضع التنفيذ، ممثلة في النقاط التالية:[2]

- عقد اجتماع للنواب اللبنانيين (داخل أو خارج لبنان) لوضع صيغة للوفاق والاصلاحات السياسية.

- عقد اجتماع للمجلس النيابي اللبناني لتصديق صيغة الاتفاق والاصلاحات السياسية.

[1]- مرغريت الحلو ،"الأزمة اللبنانية قراءة في الحلول المطروحة وأسباب فشلها،" ***الدفاع الوطني اللبناني***، ع. 02 (1990)، ص ص. 13- 31.

[2]- منصور، ***مرجع سابق***، ص ص. 27، 28.

– انتخاب رئيس الجمهورية بعد التصديق على وثيقة الوفاق.

– تأليف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الوفاق وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.

– دعم حكومة الوفاق هذه في اتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الاراضي اللبنانية.

– مهلة ستة أشهر لإنجاز المهمة.

بتاريخ 22 أكتوبر 1989 وبمدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، أعلن رسميا عن نهاية الحرب الأهلية في لبنان، كما وافق 58 نائبا من 99 نائبا من نواب البرلمان اللبناني على ما سمي بوثيقة الوفاق الوطني اللبناني، بعد 22 يوما من المناقشات والمحاجات الدستورية والسياسية، كما وقع هؤلاء النواب في نفس الوقت عقد انهاء استمرارية مجلسهم الذي انتخب سنة 1972، والذي استمر يجدد لنفسه طوال سنوات الأزمة اللبنانية.[1] وقد تركز اتفاق الطائف حول محورين رئيسين، الأول تم تخصيصه للإصلاحات الرئيسية الداخلية، بما في ذلك تقاسم السلطة السياسية، الهواية الوطنية، قضايا الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، السيادة والأمن الداخلي، أما الثاني فقد تم تخصيصه للعلاقات الخارجية ذات الصلة بالصراع العربي الفلسطيني الاسرائيلي وبالعلاقات اللبنانية السورية.[2]

لذا يمكن النظر إلى اتفاق الطائف على أنه بمثابة آلية للمصالحة الوطنية بين اللبنانيين ومختلف القوى والفئات الموجودة في المجتمع، باتباع سياسات معينة تصب في مجملها في اتجاه وطني توحيدي على أساس التقيد بأحكام الدستور اللبناني وإرساء دولة الحق والقانون دون تمييز طائفي أو مذهبي، مع ضرورة وجود تلازم بين الاصلاح السياسي والسيادة، لذا فالتجربة العملية لآلية المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان تكمن في التنفيذ السليم لاتفاق الطائف، والعمل على وضع هذا الاتفاق في مساره الصحيح تمهيدا لإجراء

[1] – العبد، ***مرجع سابق***، ص. 09.

[2] – كرم كرم، "اتفاق الطائف نظام جديد إطار قديم،" ***الدولية لمبادرات السلام***، ع. 24 (2012)، ص ص. 36- 39.

سلسلة من المصالحات (مصالحة بين معارضي ومؤيدي الاتفاق، مصالحة بين أهل الحكم أنفسهم من قيادات شاركت في الحرب وأخرى لم تشارك، مصالحة بين الرئاسيات الثلاثة).[1]

وقد أكد اتفاق الطائف على أهمية اصلاح الانتخابات النيابية، بضرورة إجراء الانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة يراعى فيها القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين، وتؤمن صحة التمثيل النيابي لشتى فئات الشعب وأجياله، وفاعلية ذلك التمثيل بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وهدا حسب ما جاء في المادة (ج) من اتفاق الطائف.[2]

وانطلاقا من كون الطائفية هي سبب الانقسامات في لبنان واعتبارها عاملا مهددا للوحدة الوطنية واستقرار لبنان، وفي إطار العمل على إلغائها مستقبلا أعطى اتفاق الطائف للمجلس النيابي المنتخب دورا محوريا في هذه العملية طبقا لما نصت عليه المادة 95، والتي جاء في محتواها: "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وشخصيات سياسية وفكرية واجتماعية"، وتتمحور هذه الهيئة في دراسة واقتراح الآليات والسبل المناسبة لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان، وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.[3]

[1]– فريد الخازن ،"المصالحة الوطنية بعد الطائف،" في ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية*** (لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000)، ص ص. 52، 53.

[2]– سالم، ***مرجع سابق***، ص. 142.

[3]– فارس ساسين ،"السلطة التشريعية: صلاحياتها ودورها وعلاقاتها بالسلطات الأخرى،" في ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية*** (لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000)، ص ص. 103، 104.

لم يحدد اتفاق الطائف عدد أعضاء الهيئة وكيفية تعيينهم، إلا أنه كان من المنتظر أن يؤخذ بقاعدة التوازن الطائفي في تشكيلها، على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين كما هو معمول به في تشكيل الوزارات.[1]

لذا أعتبر موضوع إلغاء الطائفية السياسية هدفا وطنيا أساسيا، يجب تكريس كل الجهود والعمل المتواصل لبلوغه بمشاركة كل الأطراف والفواعل الموجودة في المجتمع اللبناني، كونه مطلبا ضروري لتحقيق عملية التكامل والانصهار الوطني، وقد حصل تمييز بين مطلب إلغاء الطائفية السياسية وبين إلغاء الهيمنة الطائفية التي تم الغاؤها فورا بنقل السلطة الاجرائية من رئيس الجمهورية الماروني إلى مجلس الوزراء الذي وجب أن تمثل فيه جميع الطوائف بصورة عادلة، على أن يتم السعي لإلغاء الطائفية السياسية عبر مرحلة انتقالية وخطة مرحلية وهيئة وطنية، أما المرحلة الانتقالية فقوامها ما يلي:[2]

- توزيع الرئاسيات وفق العرف المتبع (رئيس الجمهورية مسيحي مواربي، رئيس الحكومة مسلم سني، رئيس المجلس النيابي مسلم شيعي).

- المناصفة في المجلس النيابي المسلمين والمسيحيين ونسبيا بين طوائف كل منهم.

- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة، باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تبقى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص وظيفة لطائفة.

- اعتماد معيار الكفاءة والاختصاص في التعيين اخذا بالاعتبار (مقتضيات الوفاق الوطني).

لقد أبقى اتفاق الطائف على التوزيع التقليدي للرئاسات الثلاثة (رئيس الجمهورية مسيحي مواربي، رئيس الحكومة مسلم سني، رئيس المجلس النيابي مسلم شيعي)، مع تقاسم المقاعد النيابية في مجلس النواب اللبناني بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ومنح صلاحيات أكبر لمجلس النواب ورئيسه ولمجلس الوزراء على حساب الصلاحيات الكبيرة التي

---

[1]- بشير إسكندر، ***إلغاء الطائفية دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفة السياسة ومستقبل إلغائها***(لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، ط. 01، 1993)، ص ص. 45، 46.

[2]- منصور، ***مرجع سابق***، ص. 53.

كانت ممنوحة من قبل لرئيس الجمهورية، كما دعا الاتفاق إلى ضرورة تطبيق نظام اللامركزي الإدارية، وضرورة إنشاء هيئة يرأسها رئيس الجمهورية تضم فواعل أخرى مهمتها دراسة وإيجاد الحلول المناسبة لإلغاء الطائفية السياسية في لبنان.

وعلى الرغم من مساهمة اتفاق الطائف في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، ووضع حد للاقتتال بين المليشيات المسلحة، ورغم تأكيده على صيغة للتشارك في السلطة وإدارة العملية السياسية في لبنان بين مختلف الطوائف الرئيسية في لبنان، إلا أن هذا الصيغة تميزت مرة أخرى بالتوزيع غير العادل بإقرار قاعدة المناصفة في توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحين رغم أن المسلمين يشكلون الأكثرية العددية في لبنان، كما أن مسألة إلغاء الطائفية السياسية في لبنان لم يتم تحديد آليات إلغائها بدقة، وكذلك عدم تحديد المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية، فلم يتم تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، كما أن اتفاق الطائف نص على ضرورة استحداث مجلس للشيوخ إلى جانب مجلس للنواب يكون يتم انتخاب أعضائه ليس على أساس طائفي، إلا أنه لم يتم إنشاء مجلس الشيوخ كون انتخاب مجلس النواب على أساس لا طائفي لم ينجز بعد.

وقد أسيء تطبيق بنود اتفاق الطائف بالقدر الذي سمح بوصاية سوريا مباشرة على لبنان، كون النخبة السياسية في لبنان وزعماء الطوائف لم يقوموا بالتنفيذ الكلي لمختلف البنود والاصلاحات التي جاءت في اتفاق الطائف، بما في ذلك اصلاح النظام الانتخابي واللامركزية الإدارية، وما تعلق كذلك بمسألة إلغاء الطائفية السياسية، بل ساعدوا على ترسيخها وتماسكها، لذا فرغم قدرت اتفاق الطائف على انهاء الحرب الأهلية اللبنانية إلا أنه من جهة فشل في بناء دولة لبنانية قوية موحدة تتمتع بمستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، بالنظر لاستمرار الهيمنة الطائفية والتدخلات الخارجية في الشأن اللبناني وإدارة العملية السياسية فيها وتوجيهها.

ثانيا: اتفاق الدوحة 2008: في الثامن من شهر مارس 2005، اقترح حسن نصر الله زعيم حزب الله تظاهرة دعما للمقاومة ورفضا للقرار 1559 وشكرا لسوريا، وقد نجحت هذه التظاهرة في ساحة رياض الصلح، حيث هذه التظاهرة هواجس المعارضة التي اغتنمت ذكرى

مرور شهر على اغتيار رفيق الحريري في 14 أذار للرد على تظاهرة قوى 8 أذار تحت شعار الولاء للبنان والوفاء للرئيس الحريري، مما يؤكد على أن لبنان مقسا بين جهتين متقابلتين هما جبهة 8 أذار و 14 أذار.[1]

بدأت الأزمة بين التيارين بعد الانتخابات النيابية الأولى التي تم اجراؤها في أيار 2005، والتي كانت نتائجها لصالح قوى 14 آذار ب 69 مقعدا ما نسبته 55 % من مقاعد مجلس النواب اللبناني، مقابل 57 مقعدا لقوى المعارضة ومقعدين للمستقلين، وهذا بعد تحالفهم الظاهري مع قوى 8 آذار فيما عرف يومها بالتحالف الرباعي الذي ضم حركة أمل وحزب الله وتيار سعد الحريري وتيار وليد جنبلاط، وتشكيل حكومة موحدة بقيادة فؤاد السنيورة، إلا أن قوى 14 آذار طالبوا قوى 8 آذار بالانضمام إليها، هذا الطلب الذي تم رفضه من طرف قوى 8 آذار. وبتاريخ 11 نوفمبر 2006 قدم وزراء المعارضة طلب الاستقالة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، والتي تم رفضها من قبل هذه الأخيرة رغم عدم امتلاكها صلاحية الرفض، وبعد الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بغياب الوزراء المستقلين والمنعقدة بتاريخ 13 نوفمبر 2006، أصدر رئيس الجمهورية أن أي مقررات خرج بها هذا الاجتماع تفتقر للشرعية الدستورية والميثاقية موقفه، واستمر على موقفه حتى انتهاء عهدته.[2]

لقد تعطلت المؤسسات السياسية عن العمل في لبنان لقرابة السنين، ولم يستطع الفرقاء السياسيين في لبنان التوصل إلى حل لهذه الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، إذ رأت قوى المعارضة أن الحكومة غير دستورية وغير ميثاقية وغير شرعية خرجت طائفة منها بكاملها من خلال مقاطعة الوزراء الشيعة جلسات الحكومة طيلة ستة أسابيع لانتزاع بيان لا لبس فيه يقر بأن الجناح العسكري لجزب الله منظمة "مقاومة" لا "ميليشيا" كما يرد وصفه في القرار 1559.[3]

---

[1]- بقرادوني، ***مرجع سابق***، ص. 367.

[2]- عصام نعمة اسماعيل، ***اتفاق الدوحة اقرار الاتفاق– قيمته القانونية صلته بالمواثيق السابقة*** (لبنان، بيروت: رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص. 17- 25.

[3]- "بلانفورد"، ***مرجع سابق***، ص. 250.

وفي هذه الفترة تم النظر إلى الحكومة اللبنانية على أنها لا تنسجم مع صيغة العيش المشترك، مع وجود فراغ في رئاسة الجمهورية، حيث رفضت قوى المعارضة أن تقوم حكومة الرئيس فؤاد السنيورة مقام رئيس الجمهورية، إلا أن هذه الحكومة مارست كل صلاحيات رئاسة الجمهورية من الناحية الفعلية، وأصبح طرفا النزاع الدستوري بين الحكومة ممثلة بمجلس وزراء غير مكتمل، ورئاسة مجلس النواب التي لم تخضع لضغوط وهيمنة هذه الحكومة. وفي خضم هذه الأزمة دخل لبنان في استحقاق انتخاب رئيس الجمهورية، وقد تعدر اجتماع فريقي المولاة والمعارضة حول حلول تسهل الاجتماع لإجراء العملية الانتخابية، فحصل تأجيل لجلسة الانتخاب مرة بعد أخرى.[1]

واجهت الحكومة اللبنانية ما بين سنة 2006 و 2008، أزمة سياسية استمر فيها المتظاهرون بالاعتصام في وسط العاصمة اللبنانية بيروت، كما شهدت هذه الفترة حدوث العديد من الاغتيالات استهدفت السياسيين وعددا من نواب البرلمان اللبناني، وعمل المعارضة على رفع مستوى الاعتراض إلى مستوى العصيان المدني، واشتداد الضغط في الشارع والمطالبة بإسقاط حكومة فؤاد السنيورة كونها غير دستورية وفاقدة للشرعية مما زاد من حالة انعدام الثقة بين قوى 8 و14 آذار.

ووصلت الأزمة السياسية في لبنان دروتها في ماي 2008، مع إعلان حكومة السنيورة أن شبكة اتصالات حزب الله بغير القانونية، وهي بمثابة تصريح واعتبار أن حزب الله ميليشيا خارجة عن القانون، وبموجبها قام هذا الأخير بتحويل قواته إلى الداخل حيث اجتاح مقاتلو حزب الله برفقة عناصر من حركة أمل والحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث وتنظيمات سياسية أخرى، واندلاع مواجهات في الشارع بين الفصائل السياسية والطائفية المتخاصمة (تفاقم النزاع السني الشيعي)، وبداية بوادر اندلاع حرب أهلية ثانية في لبنان بالظهور.[2]

---

[1] - نعمة اسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص. 29- 34.

[2] - سلطان بركات، ***الوساطة القطرية ما بين الطموحات والإنجازات*** (قطر، الدوحة: مركز بروكنجز بالدوحة، 2014)، ص. 13.

ومن أجل معالجة هذه الأزمة انطلقت مبادرة الجامعة العربية لمحاولة حلها، فبتاريخ 14 ماي 2008 وصل وفد اللجنة الوزارية العربية إلى لبنان على متن طائرة قطرية خاصة، حيث ضم الوفد رئيس مجلس الوزراء القطري ووزراء خارجية كل من: الأردن، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، البحرين، الجزائر، اليمن، جيبوتي، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وبعد عدة لقاءات ومشاورات مع الفرقاء اللبنانيين تم التوصل إلى تحقيق الاتفاق بين أقطاب الموالاة والمعارضة، وبتاريخ 16 ماي 2008، غادر المشاركون في اجتماعات طاولة الحوار إلى الدوحة القطرية، حيث ضم الوفد العربي رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزراء خارجية الدول العربية التسعة الممثلين للجنة العربية المنبثقة عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب، إضافة إلى الوفود اللبنانية من فريقي المولاة والمعارضة.[1]

تألفت قوى الأكثرية من تيار المستقبل بقيادة النائب سعد الحريري والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة النائب وليد جنبلاط، والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وحزب الكتائب اللبنانية برئاسة أمين الجميل، أما المعارضة فتألفت من حزب الله بقيادة أمينه العام حسن نصرالله ورئيس كتلته النيابية محمد رعد، وحركة أمل برئاسة نبيه بري، والتيار الوطني الحر بقيادة النائب ميشال عون، وكتلة نواب زحلة برئيسها النائب الياس سكاف، وحزب الطاشناق ممثلا بالنائب هاكوب بقرادونيان، ونائب المتن ميشال المر.[2] لذا فقد كان ميثاق الدوحة عبارة عن اتفاق بين قوى لبنانية متنازعة ومصطفة في جبهتين هما جبهة 14 آذار وقوى المعارضة تحت اسم جبهة 8 آذار وحليفها التيار الوطني الحر المنشق عن تحاف 14 آذار.[3] وقد أكد اتفاق الدوحة على ما يلي:[4]

- انتخاب رئيسا للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

[1]- نعمة اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص ص. 62- 65.

[2]- طوني عطا الله، "تاريخية اتفاق الدوحة،" في ***اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة عادلة*** (لبنان، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2009)، ص. 120.

[3]- نعمة اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 61.

[4]- ربيع القس، "اتفاق الدوحة بين الواقع الدستوري والواقع السياسي،" في ***اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة عادلة*** (لبنان، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2009)، ص ص. 41، 42.

– حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام اليه أيا كانت الخلافات تحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معا في اطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

– تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في المناطق اللبنانية كافة بحيث لا تكون مناطق يلوذ اليها الفارون من وجه العدالة، احتراما لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات للقضاء اللبناني.

استطاع اتفاق الدوحة وضع حدا للانقسام السياسي وتحقيق المصالحة والتفاهم بين الفرقاء السياسيين في لبنان، ومنع اندلاع حرب أهلية ثانية، ومعالجة الأزمة السياسية بإيجاد حل لمشكلة الفراغ الرئاسي وانتخاب رئيسا للجمهورية، وتأليف حكومة وحدة وطنية تجمع كل أطراف النزاع. إلا أنه من جهة ثانية العديد نجد أن اتفاق الدوحة لم يكن كافيا لمعالجة جدور الأزمة اللبنانية، كون الحكومة اللبنانية انهارت مباشرة بعد انسحاب حزب الله في جانفي 2011، كما أن هذا الاتفاق لم يعالج ويحدد كيفية إعادة هيكلة المؤسسات السياسية اللبنانية، أو تغيير العلاقات بين اللاعبين الأساسيين في الساحة السياسية في لبنان.[1]

[1]– بركات، ***مرجع سابق***، ص. 14.

المطلب الثاني: المحور الاقتصادي والاجتماعي لإدارة التعدد الطائفي والعرقي

الحالة الماليزية: عملت ماليزيا على الاستغلال الامثل للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة من أجل التصدي للمشكلات العرقية ومنع حدوثها مرة أخرى، ويتجلى ذلك من خلال القيام بدور كبير وفعال في تخطيط وتنفيذ عملية تحقيق التنمية المستدامة، واستطاعت تقديم نموذج تنموي ناجح، ركزت في بدايته على تحقيق النمو المتوازن بين مختلف الجماعات العرقية والعمل على التقليل من معدلات الفقر المدقع، وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي.

نجحت ماليزيا إلى حد كبر في تحقيق نمو اقتصادي مستقر خلال السنوات الماضية، بتحقيقها نموا مرتفعا بشكل مستمر يصل إلى 07% في اجمالي الناتج المحلي، وساهم في ذلك الادارة الفاعلة في ادارة الاقتصاد المدعومة بسياسات التنمية الاستراتيجية، الأمر الذي يضمن الاستقرار على المدى البعيد، وفي هذا الإطار تم تنفيد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التنموية في ظل رؤية وطنية 2020، لتحقيق الأهداف الوطنية على ضوء المتغيرات التكنولوجية السريعة وطنيا ودوليا، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل النظام الاقتصادي العالمي التنافسي.[1]

فقد ساعد النمو الاقتصادي الكبير والمتسارع التي شهدته ماليزيا خلال السنوات الماضية من تحقيق مستوى عال من الحياة للمواطنين الماليزيين، مقارنة بزيادة الدخل القومي ب: 13% في عام 1992، وتطور الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 إلى ما يعادل 381 بليون دولار بمعدل نمو 07.20 % سنويا.[2] كما ارتفع معدل الدخل الفردي من 2370 دولار سنة 1990 إلى 3420 دولار سنة 2000، ليستمر في الارتفاع ليبلغ سنة 2010 ما قيمته 8150 دولار ثم سنة 2012 ما قيمته 9820 دولار، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 ما قيمته 13766 دولار.[3]

[1]– محمد مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***التنمية والتعاون الإقليمي*** (ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م.09، ط. 01، 2004)، ص. 130.

[2]– صادق اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 09.

[3]– الامم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع،" نيويورك، 2013، ص. 175.

وحسب صندوق النقد الدولي في سنة 2008، احتلت ماليزيا المرتبة 34 في الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة 18 عالميا من حيث حجم الصادرات في سنة 2004 بحصة قدرها 126.5 مليار دولار متصدرة بدلك دول العالم الاسلامي، كما احتلت في العام نفسه المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الواردات متصدرة ايضا دول العام الاسلامي. كما وصل الاجمالي التجاري الماليزي في سنة 2008 نحو 01.19 تريليون رنجت ماليزي بزيادة قدرها 06.7% عن 01.11 تريليون رنجت ماليزي في سنة 2007، وتم تصنيف ماليزيا في المرتبة الخامسة للاقتصاديات الاكثر تنافسية في آسيا بعد سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان والصين وحلت في المرتبة 19 في العالم بناءا للتقرير السنوي لسنة 2008 الذي صدر في عام 2009.[1]

توجهت جهود الدولة الماليزية في المجال الاجتماعي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية، كان على رأسها تخفيض معدلات الفقر المدقع والقضاء عليه وقد تبلورت هذه الاجراءات داخل سياق من الاستقرار السياسي، وركزت ماليزيا في هدا المجال على النقاط التالية:

- دعم الحكومة والقطاع الخاص للخدمات الاجتماعية.
- الدعم العادل لسكان المناطق الريفية، (زيادة أجور المناطق الريفية).
- دعم الجماعات الفقيرة ذات الدخل المنخفض.
- تدعيم التعليم والخدمات الصحية.
- تحسين الاسكان والارتقاء بمستوى المعيشة.

01- التعليم: أولت ماليزيا أهمية كبيرة للتعليم كونه أداة أساسية للتنمية الوطنية، فقد خصصت له أكبر قدر من المخصصات في الميزانية الفيدرالية، إذ تعد ميزانية التعليم والتدريب من أعلى المعدلات في هذا المجال في العالم، ولاقت السياسات التعلمية في ماليزيا اهتمام كبير من قبل القيادة السياسية الماليزية التي جعلتها من أولويات أجندتها التنموية، ففي إطار الخطة

[1]- فاضل عباس فضلي، ***مرجع سابق***، ص ص.155-88.

الثامنة للتنمية (2001– 2005)، تم تخصيص 04.70 بليون رنجت ماليزي لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وهذا المبلغ يشمل 01.60 بليون رنجت ماليزي خصص لتمويل البحوث والتطوير كما تم وضع سياسات واستراتيجيات لإقامة المدارس الذكية في جميع الأقاليم الماليزية، لربطها بالشبكة الدولية للأنترنيت، وتعتمد هذه المدارس على مواد تعليمية ونظام إداري على درجة عالية من الكفاءة.[1]

فقيمة ما تنفقه ماليزيا على التعليم عادة ما يكون ثلاثة أضعاف ما ينفق على الدفاع والجيش، مثال ذلك قيمة الانفاق على التعليم في ميزانية 2007 كان حوالي 34.33 مليار رنجت ماليزي (10.4 مليار دولار أمريكي)، مقابل الدفاع والجيش بحوالي 13.36 مليار رنجت ماليزي (3.93 مليار دولار أمريكي)، كما خصصت له بموجب الخطة التاسعة لماليزيا (2006-2010) مبلغا قدره 40.30 مليار رنجت ماليزي، نحو 21% من مجموع الميزانية السنوية للإنفاق على تطوير التعليم والتدريب.[2] فيما بلغت ميزانية التعليم لسنة 2011 نحو 40.13 مليار رنجت ماليزي (13 مليار دولار أمريكي)، في حين بلغت ميزانية الدفاع والجيش حوالي 14.04 مليار رنجت ماليزي (04.56 مليار دولار أمريكي).[3]

وتأكيدا على اهتمام القيادة السياسية الماليزية بقضية التعليم وأهميتها في المجتمع، تم إصدار تقرير شامل لتطوير التعليم في سنة 2001، وبعدها مباشرة في سنة 2002 أعلن رئيس الوزراء "محمد مهاتير" تشكيل لجنة برئاسته لمراجعة نظام التعليم بالمدارس القومية، كما تم انشاء وزارة التعليم العالي في 27 مارس 2004 تماشيا مع رؤية الحكومة في أن يكون لماليزي مركزا متميزا في مجال التعليم، وفي سنة 2006 تم انشاء هيئة التقويم الماليزية.[4]

[1]– رجاء إبراهيم سليم، "تجربة التعليم في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص. 268.

[2]– الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص. 07.

[3]– صادق اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 38.

[4]– إبراهيم سليم، ***مرجع سابق***، ص. 255.

فالتعليم يشكل أحد أولويات النخبة الحاكمة في ماليزيا في أجندتها التنموية، ومن أبرز العوامل المؤثرة في التوظيف الأمثل لهذه المنظومة التعليمية لتحسين مستويات التنمية المستدامة في ماليزيا نذكر ما يلي:[1]

- التزام الحكومة الماليزية بمجانية التعليم الأساسي وكفاءة الكوادر.

- التنسيق بين المنظومات نفسها وبينها وبين أجهزة الدولة.

- الإدارة الحكيمة والرشيدة وحس المسؤولية.

- الانفتاح على النظم الغربية المتطورة خاصة الأمريكية والبريطانية، والتوسع في استخدام اللغة الانجليزية كلغة للتعليم.

- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية، وتوجيه التعليم الثانوي لخدمة الأهداف القومية.

- تمكين الفقراء من التعليم، إضافة إلى الاهتمام بتعليم أصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد في تكوين رأس مال فكري، تم توظيفه كأداة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي الدي يعتبر أحد الاهداف الاستراتيجية في رؤية 2020. وقد انعكس الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة الفيدرالية لقطاع التعليم على معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة للأشخاص الأكبر من 15 سنة، والذي بلغت نسبته 93.10 % في سنة 2013.[2]

ونجاح السياسة التعليمية في ماليزيا اقترن بوجود قيادة سياسة واعية ومثقفة، تمتلك تصورا استراتيجيا لدور وأهمية التعليم في تحسين مستويات التنمية المستدامة في ماليزيا وزيادة الوعي لذى مواطنيها، لذا عملت القيادات المتعاقبة في ماليزيا على جعل التعليم أكثر ديمقراطية ولامركزية ومجانية وجعله متاحا للجميع دون تمييز، حيث كفل الدستور الماليزي

---

[1]- مي حنايا، "السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا،" ***المستقبل العربي***، ، ع.377 (2011)، ص. 112.

[2]- الامم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ***مرجع سابق***، ص. 183.

التعليم لكل مكونات المجتمع الماليزي دون تمييز بين الطبقات الاجتماعية أو المناطق والأقاليم الماليزية. وعلى هذا الاساس تم توظيف السياسة التعليمية في تحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لماليزيا.

02- الصحة: اهتمت ماليزيا كذلك بالاستثمار في مجال الصحة، كونه عنصرا مركزيا في تحقيق التنمية المستدامة، وقد ركزت برامج وسياسات التنمية في القطاع الصحي على تحسين صحة كل الماليزيين دون تمييز عرقي أو ديني أو طائفي، من خلال توفير منظومة متكاملة وشاملة من خدمات صحية عالية الجودة، وفي نفس الاطار يؤكد الدستور الماليزي على التوزيع العادل والمنصف للخدمات الصحية، كما تتكفل الحكومة الفيدرالية الماليزية بتكاليف الرعاية الصحية دون تمييز بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي أو الجنسية بما في ذلك المهاجرين، مع مراعاة التوزيع العادل للمرافق الصحية في مختلف المناطق والاقاليم الماليزية.

تشير البيانات المتاحة في هذا المجال، أن ما تنفقه ماليزيا على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي كبير جدا، فالإنفاق على الخدمات الصحية من خلال برامج التنمية الفيدرالية خلال الفترة من 1996 – 2000 لتصل إلى 3.6 مليون رنجت ماليزي بمعدل 12% من اجمالي الانفاق على القطاع الاجتماعي، و03.70% من اجمالي الانفاق الحكومي على التنمية، وتزايدت الميزانية خلال خطة 2001- 2005 إلى 5.50 بليون بمعدل 14.70 % من ميزانية القطاع الاجتماعي و5 % من اجمالي ميزانية التنمية.[1]

ففي إطار تطوير السياسة الصحية في ماليزيا وتنميتها، استحدثت وزارة الصحة نظام الرعاية الأولية الالكتروني، وهو عبارة عن نظام الكتروني لإدارة العيادات الطبية، وهو بمثابة وسيلة لتمكين المسعفين والأطباء في المناطق الريفية النائية من إدارة الحالات الطبية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، ويضع هدا النظام الرعاية الطبية المتخصصة في متناول المريض. كما باشرت الحكومة في تنفيذ برامج لتعزيز الصحة تشمل التثقيف والإعلام، بغية تمكين

[1]- علي عبد الرزاق جبلي، ***"التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، أضواء ودروس،"*** مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجاري واستكشاف الافاق، مركز الدراسات المعرفي، جامعة عين شمس، مصر، من 07-08 أفريل 2008، ص. 310.

عامة المواطنين إيجاد خيارات وقرارات مستنيرة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالصحة خصوصا الصحة الإنجابية والجنسية، من خلال انتهاج مجموعة من البرامج منها:[1]

- برامج الخدمة الصحية الوقائية (توسيع برامج التوعية الصحية ، التعليم).
- برامج أسلوب الحياة الصحي (العناية بالسلوك الصحي، الوقاية).
- برامج التحصين (توفير التطعيم خاصة للأطفال، رعاية الأمومة في فترة الحمل).
- برامج صحة الأسرة للارتقاء بصحة الفرد والأسرة والمجتمع الماليزي.
- برامج التغذية والإطعام.
- تنمية البرامج الرامية إلى الحد من الأمراض والوفيات.

استفاد الماليزيون من عوائد التنمية في المجال الصحي، إذ تحسن الوضع الصحي للماليزيين، فتوقع الحياة للمولود في سنة 2002 ستكون 70 عاما و75 عاما مقارنة ب 61 عاما في سنة 1970 للرجال والنساء على التوالي.[2] كما أصبحت ماليزيا تولي اهتماما كبيرا بالتعاون الاقليمي بالنسبة للقضايا الصحية، حيث تمثل حلقة وصل بين دول الجوار المحيطة بها، ودول الآسيان، كما تقوم بالتنسيق بين هذه الدول وعقد الاجتماعات التي تناقش القضايا المؤثرة على الصحة مثل اللاجئين، المهاجرين، الغذاء، المخدرات بالإضافة الى تبادل الخبرات حول بعض الامراض المنتشرة.[3]

03- التشغيل: استطاعت ماليزيا تحقيق مستوى تشغيل عال خلال الفترة ما بين 1990 و2010 كنتيجة لمعدلات التنمية المرتفعة، مما ساعدها على النجاح في تخفيض معدلات البطالة، والتي بلغت نسبتها سنة 1988 ما نسبته 07.20 % وفي سنة 2001 ما نسبته

[1]- كعيبوش، "ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلية دراسة في واقع التجربة الماليزية،" مرجع سابق، ص. 158.

[2]- يوسف، ***مرجع سابق***، ص. 97.

[3]- شادية فتحي ،"السياسة الصحة في ماليزيا،" في جابر سعيد عوض (محرر)، ***السياسات العامة في ماليزيا*** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2008)، ص. 255.

03.60 %، وسنة 2007 ما نسبته 03% وفي سنة 2010 ما نسبته 04%، وفي هذا الصدد أفادت بيانات صادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الماليزية بانخفاض نسبة البطالة خلال الثلث الأول من سنة 2013 ليصل الى ما نسبته 02.90%، وهو مؤشر عن خلو البلاد من البطالة حسب المعايير الدولية (في حالة وجود نسبة العاطلين عن العمل اقل من 04 % يمكن القول بان الدولة خالية من البطالة)، حيث بلغت نسبة العاملين من مجموع السكان حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 ما نسبته 66.60%.[1]

كان من بين الأهداف المركزية لسياسة التنمية القومية في ماليزيا الحفاظ على معدل تشغيل كامل، أما الانفاق الفيدرالي التنموي على التشغيل خلال الفترة من 1996- 2000، فيما يخص التدريب فقد تم تخصيص ما قدره 02.20% بليون رنجت ماليزي، وقدر الانفاق على التدريب الصناعي منه 01.80 بليون، وتمثل 82% من اجمالي ما انفق على التدريب و17.40 % من اجمالي ما انفق على تنمية القطاع الاجتماعي.[2]

04- مكافحة الفقر: تعتبر التجربة الماليزية في هذا الصدد من أبرز التجارب التي حققت نجاحا على مستوى العالم النامي بصفة عامة ودول العالم الاسلامي بصفة خاصة، وارتبطت سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا بسياسة التنمية الاقتصادية، إذ ساهمت هذه الأخيرة في انخفاض نسبة الفقر خلال 30 سنة، ففي عام 1970 كان معدل الفقر 45.4 % وانخفض الى ما نسبته 12.40% سنة 1992، ليصل سنة 1997 إلى ما نسبته 06.10%، وعلى الرغم من التراجع المسجل في محاربة الفقر بسبب الازمة المالية التي تعرضت لها ماليزيا سنة 1998، إلا أنه عاد الى الانخفاض من سنة 1999 وسجل ما نسبته 05.10 % سنة 2002.[3] واستمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل الى 03.60% سنة 2007، وكان هدف الخطة التاسعة مواصلة العمل على خفض معدل الفقر إلى 02.80% بحلول سنة 2010.[4] وقد استطاعت ماليزيا خفض معدلات الفقر لتصل سنة 2012 إلى ما نسبته 01.70%.

[1]- الامم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ***مرجع سابق***، ص. 187.

[2]- عبد الرزاق جبلي، ***مرجع سابق***، ص. 318.

[3]- يوسف، **مرجع سابق**، ص. 97.

[4]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص. 11.

في ماليزيا تم استخدام سياسة مكافحة الفقر كآلية للتخفيف من حدة الصراعات العرقية والطائفية، وتحسين مؤشرات الاستقرار الداخلي وتقوية عوامل تحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، إذ ساهمت سياسة مكافحة الفقر في ماليزيا في التقليل من التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤكد على وجود علاقة طردية ايجابية بين زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات الفقر، بمعنى وجود ارتباط بين مستويات التنمية الاقتصادية وانخفاض مستويات الفقر، كون النمو الاقتصادي الكبير يولد فرص عمل جديدة وتشغيل الفقراء خاصة، الأمر الذي يؤذي إلى زيادة الدخل الفردي لهذه الفئة وارتفاع قدرتها الشرائية وتحسن مستواها المعيشي والصحي، مما يساهم في انخفاض مستويات الفقر، وهذا ما أثبتت صحته التجربة الماليزية في هذا المجال.

ثانيا: الحالة اللبنانية: لقد شهد الاقتصاد اللبناني نموا معتدلا خلال العقود الماضية، لكن تفاوتت نسبة النمو من عام لآخر بسبب الصدامات الكبيرة والمتكررة الحدوث، التي كان معظمها ذوا طابع سياسي، وقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط ما يقدر ب 4.4% خلال الفترة ما بين سنة 1992– 2014.[1] حيث تأثر الاقتصاد اللبناني بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية للصراعات التي عرفتها، منها الحرب الأهلية اللبنانية التي استنزفت نصف الاقتصاد اللبناني، والصراع مع إسرائيل في 2006، الذي تسبب في أضرار مباشرة بلغت 28 مليار دولار وخسائر غير مباشرة قاربت 800 مليون دولار حسب البنك الدولي في 2010، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية بعد سنة 2011 إلى يومنا، والتي كلفت الاقتصاد اللبناني حوالي 7.5 مليار دولار.[2]

كما تعاني لبنان من ارتفاع معدل الدين، الذي يعتبر من أعلى معدلات إجمالي الدين في العالم، وقد خفضت فترة النمو بين سنة 2007 و 2010 هذا المعدل من 185% عام 2006 إلى 133.5% في سنة 2012. إلا أن قيمة الدين العام تزايدت من 38 مليار دولار

[1]– "إيريك لو بوربي" وآخرون ،"لبنان تشجيع انتهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان،" 15 جوان 2015، ص. 11. Available From Http:// Documents.Albankaldawli.Org/Curated/Ar/731031484320035519/Lebanon-Country-Partnership-Framework-For-FY17-FY22 . Retrieved : 12/03/2019.

[2]– *المرجع نفسه*، ص. 20.

في 2005 إلى 71 مليار دولار في 2015، والدولة اللبنانية تصرف ما نسبته 34.6% من مجل الانفاق على خدمة دينها العام.[1] وقد أدى النمو المتعثر مند عام 2011 والعبء المالي الكبير لاستفادة اللاجئين السوريين والفلسطينيين من الخدمات العامة إلى زيادة معدل الدين نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي مجددا إلى 148.7% من نهاية عام 2015.[2] وقد بلغ عجز الموازنة 3.97 مليار دولار في سنة 2015، مقارنة ب 3.09 مليار دولار في سنة 2014، و4.24 مليار دولار في 2013، و2.94 مليار دولار في 2008.[3]

ورغم تعهد الحكومة اللبنانية بالعمل على تعزيز وتحسين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل اللبنانيين دون تمييز، والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات التعليم والصحة للمواطن اللبناني، إلا أنه لا يمكن الالتزام بتحقيق ذلك ما لم تتوفر الخطوط الأساسية الدقيقة والواضحة التي تتطلب قاعدة إحصائية قوية، التي تمكن من استقصاء الأوضاع والظروف الاجتماعية للفرد اللبناني. بما يساعد في تطبيق السياسات الاجتماعية ويحقق أهدافها.

01- التعليم: لقد كان للبعثات التي شهدتها لبنان قبل القرن التاسع عشر مساهمة كبيرة في فتح المدارس في بيروت ومناطق اخرى من لبنان، مما أثر ذلك على الطوائف اللبنانية التي قامت بإنشاء مدارس خاصة بها، إذ قام الموارنة بتحويل بعض أديرهم إلى مناهل للعلم، ففي سنة 1853 تم تأسيس جمعيتين للراهبات المارونيات، ومدرسة الحكمة سنة 1875، كما قامت طائفة الروم الكاثوليك بإنشاء مدرسة عين تراز سنة 1811، والمدرسة البطريكية في بيروت سنة 1865 ومدرسة دير المخلص سنة 1867 والكلية الشرعية في زحلة سنة 1897 كما أنشأ الأرثوذوكس مدرسة الأهلية في بيروت سنة 1880 والاحسان سنة 1882 بدعم من

[1]- جاسم عجافة ،"كيف تنفق الدولة اللنانية أموالها،" ***المدن***.

Available From https://www.almodon.com/economy/2016/7/17. Retrieved : 02/04/2019.

[2]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،"إطار الشراكة الاستراتيجية مع الجهورية اللبنانية للفترة 2017- 2022،" جوان 2016، ص. 10.

Available From https:// www Documents.Worldbank.Org/.../97498-SCD-ARABIC-LebanonBox396341B-P. Retrieved : 11/03/2019.

[3]- عجافة، ***مرجع سابق***.

الكنيسة الروسية. وكذا الحال بالنسبة للطوائف المسلمة التي أنشأت جمعية المعاهد الخيرية الاسلامية سنة 1878 لتحسين أحوال أبناء الطائفة عموما، ومدرسة العثمانية التي أسسها الشيخ احمد عباس الأزهري سنة 1895.[1]

وعندما كانت لبنان تحت حكم السلطة العثمانية، التي اعترفت في البداية باستقلال الاقليات الدينية في أحوالهم الشخصية، بما فيها أمور التعليم، فكانت لكل طائفة الحرية في اختيار السياسة التعليمية التي تراها مناسبة لأغراضها والتي كانت في غالبها مستوحاة من نماذج أجنبية ترتبط بها كل طائفة، بحيث أضحت الفروقات الدينية أرضا خصبة للفروقات السياسية ولتنوع الولاءات، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر عملت السلطنة العثمانية على تنظيم التعليم بشكل واسع وأنشأت سنة 1846 مجلسا للمعارف، وقد استثنى هذا التنظيم المركزي الجديد المدارس الخاصة التي يقوم على إدارتها فئات طائفية، ومع أواخر الوجود العثماني تميز التنظيم التعليمي بوجود مدارس رسمية تعلم باللغة التركية، ومدارس طائفية تخص جماعة دينية ومذهبية على حدة تعلم باللغة العربية ومتأثرة بالمدارس الأجنبية مع وجود مدارس أجنبية تعلم بلغة الدولة التي تنتمي إليها، وتسعى لنشر ثقافتها وتوسع نفوذها.[2] وفي عهد الانتداب الفرنسي، تم فرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية في التعليم والتشديد عليها في المدارس الخاصة، وإدخال الفكر الفرنسي عن طريق دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها، واعتماد النظام التعليمي المعتمد في فرنسا، وانشاء جهاز رسمي لإدارة التعليم والإشراف عليه وتوجيهه من خلال وزارة خاصة بالمعارف إلى جانب مجلس أعلى للمعارف.[3]

ورثت لبنان بعد استقلالها نظاما تربويا مفسحا ومتنافرا في تركيبه الاجتماعي، رغم الوحدة التنظيمية التي أضفاها عليها الفرنسيون، مع بقاء الطابع والثقافة الفرنسية غالبا في منهج التعليم لسنة 1946 وبقي معمول به حتى سنة 1968، فبعد الاستقلال وعدت الحكومة اللبنانية بتعميم التعليم والعمل على ربطه بالحياة الاقتصادية وجعله مجانا. وقد تميزت نظرة الدولة إلى التعليم حتى فترة السبعينيات من القرن العشرين، نظرة تقليدية لا تتلاءم مع

---

[1]- منير بشور، ***بنية النظام التربوي في لبنان*** (لبنان، بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1978)، ص. 24.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 26- 29.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 33- 35.

التطورات في لبنان والعالم، وافتقارها لسياسة سليمة شاملة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة التي تهدد مقومات الوطن وتكريس التمييزات والاختلافات وتعطل تكافؤ الفرص بين المواطنين.[1]

بعد اتفاق الطائف سنة 1989، بدأت عملية التخطيط للنهوض الاجتماعي والاقتصادي، وتبع ذلك خطة للنهوض التربوي التي أقرتها الحكومة اللبنانية سنة 1994، والتي حددت غايات موحدة للتربية والتعليم في لبنان، وبفضلها بدأ الحديث عن بداية وضع نظام للتعليم موحد في توجهاته وأهدافه ومضامينه، مع المحافظة على حرية التعليم الخاص، مع العمل على تعزيز المدرسة الرسمية، كما انبثق عن هذه الخطة هيكلة تعليمية سنة 1995، ومناهج جديدة سنة 1997.[2]

ينص الدستور اللبناني على حرية التعليم، ما لم يخل بالنظام والآداب العامة أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، لذا ارتكزت السياسة التعليمية على الأسس الواردة في الدستور، كما تم إقرار للطوائف الحق بإنشاء مدارسها الخاصة شرط مراعاة الأنظمة العامة للدولة، مع التأكيد على اللغة العربية الرسمية للدولة. كما أقرت وثيقة اتفاق الطائف مجموعة من الاصلاحات الهامة في مجال التعليم ندرجها منها في النقاط التالية:[3]

- توفير التعليم للجميع، وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

- التأكيد على حرية التعليم وفقا للقانون والانظمة العامة.

- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

- اصلاح التعليم الرسمي والمهني والفني، وتعزيزه وتطويره بما يلبي الحاجات الانمائية للبلاد وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها.

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 54- 71.

[2]- نمر فريحة وآخرون، ***تطور التربية: التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية*** (لبنان، بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2001)، ص. 10.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 11.

- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانصهار الوطنيين والاندماج الوحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

عرف العقد الأخير من القرن العشرين تطورات هامة في بناء التعليم العام في لبنان ففي سنة 1993 وبناء على القانون رقم 211 الصادر بتاريخ 02 أفريل 1993، تم انشاء ثلاث وزارات للتربية والتعليم ممثلة في وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ووزارة التعليم المهني والتقني، ووزارة الثقافة والتعليم العالي. وبعدها في سنة 1994، تم وضع خطة النهوض التربوي، على أن يتم تطبيقها على مدى تسعة سنوات، إذ رسمت هذه الخطة للمرة الأولى الفلسفة التربوية للبنان بأبعادها الفكرية والانسانية والوطنية والاجتماعية. وكان هدفها هو تحقيق مجموعة من النقاط نذكر منها ما يلي:[1]

- تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والاندماج الروحي والثقافي بإعادة النظر في المناهج وتطويرها.

- التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية كالحرية والديمقراطية والتسامح ونبد العنف.

- النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية.

- تكوين مواطن لبناني بغض النظر عن انتمائه الطائفي أو الذهبي، يعتز بوطنه لبنان وانتمائه إليه والولاء له، وكذا الاعتزاز بهويته وانتمائه العربي.

- تكوين مواطن لبناني مدرك لأهمية العيش المشترك بين المواطنين كافة، إذ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

- بناء مجتمع لبناني موحد ومتماسك قادر على ممارسة دوره الحضاري الانساني في المجتمع العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص.

وقد انبثقت عن هذه الخطة هيكلة تعليمية جديدة عام 1995، ومناهج جديدة للتعليم سنة 1997، وإجراءات لتحسين نوعية التعليم والظروف التي تجرى فيها العملية التربوية. وفي

[1]- *المرجع نفسه*، ص ص. 12- 15.

ظل ارتفاع الدين العام للبنان الذي يصل إلى 23 مليار دولار، أي ما يعادل 135% من الناتج المحلي القائم وفي ظل عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، مما يزيد من تفاقم المشكلات، وقد بلغ الانفاق على التعليم 2511 مليار ليرة لبنانية عام 1998، بما يعادل 10.2% من الناتج المحلي، وهي نسبة عالية مقارنة ببلدان أكثر تقدما من لبنان. وقد قفز الانفاق في القطاع التربوي من 468 مليون دولار سنة 2005 إلى 742 مليون دولار في سنة 2017، ورغم زيادة الدولة في انفاقها على التعليم لا تقابلها خدمات جيدة كما ونوعا.[1]

02- الصحة: يعاني القطاع الصحي في لبنان من تشوهات عديدة، بسبب الحرب الأهلية التي دمرت العديد من مؤسساته وشلت أعمال الباقي بنسبة 80 إلى 90%، بالمقابل تم تسجيل ازدهار ونمو القطاع الخاص في المجال الاستشفائي بطريقة عشوائية، وخارج إطار أي خارطة صحية وتحولت وزارة الصحة التي أنشئت بوجب قانون 1946، إلى مصرف مالي ينفق أكثر من 80% من موازناته على الاستشفاء الخاص، وكادت الدولة أن تنتقل من دورها في الرعاية الصحية لصالح القطاع الخاص خدمة للمصالح المتداخلة والمتشابكة بين الإدارة والخاص والمحصنة دائما بالغطاء السياسي والطائفي.[2]

كما يعاني كذلك القطاع الصحي في لبنان من ضعف الهندسة البنيوية وغياب المراقبة والمحاسبة، فرغم الانفاق الكبير على هذا القطاع إلا أنه يبقى دون الفعالية المطلوبة، وقد بلغت الفاتورة الصحية لسنة 2006 ما قدره 400 مليون دولار أمريكي، حسب تصريح وزير المالية اللبناني جهار أزعور بتاريخ 17 جانفي 2006.[3] ويبلغ اجمالي الانفاق على الصحة في لبنان نسبة إلى الناتج المحلي ما بين 11.5% و 12.5% وهو أعلى بكثير مما هو عليه في الدول النامية من 4%إلى 6% بشكل عام، و8% في بعض الدول الأوروبية. كما يساهم

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 112.

[2]- مجلس النواب اللبناني ،"الخطة الوطنية لحقوق الإنسان: الحق في الصحة،" 20 نوفمبر 2008، ص. 22.
Available From https:// www.lp.gov.lb/Resources/Files/f6012c2e-fcfe-4f74-8241-782569bf24ba.pdf. Retrieved : 04/04/2019.

[3]- *المرجع نفسه*، ص. 26.

القطاع العام في تمويل الخدمات الصحية بنسبة 25%.[1] ويرجع سبب الرئيسي للتفاوت المسجل ما بين حجم الانفاق الكبير المخصص للصحة وعوائده القليلة إلى غياب الدولة اللبنانية ودورها كفاعل في تنظيم القطاع الصحي، ما أدى إلى ارتفاع نسبة ما تنفقه الأسر اللبنانية من مداخلها الخاصة على الخدمات الصحية، بما يؤثر بشكل مباشر وسلبا على الأسر الفقيرة ذات الدخل الضعيف.

كما يوجد اختلال لدى منظومة موردي الخدمات الصحية، فعدد المستشفيات في لبنان هو 154 مستشفى، منها 122 تابع للقطاع الخاص، مقابل 32 مستشفى حكومي هذه الأخيرة تتميز في أغلبها بعدم الفعالية في تقديم الخدمات الصحية، إضافة إلى غياب آليات الرقابة والمحاسبة، والتفاوت الكبير بين المناطق اللبنانية.[2] وهذا ذليل على وجود اختلال في المنظومة الصحية اللبنانية، بالنظر للخلل الكبير بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة بهيمنة هذا الأخير على أعلى نسبة من المستشفيات في البلاد، وما يترتب عن هذا الوضع من ارتفاع تكلفة الفاتورة الصحية للمواطن اللبناني، والتي يدفعها من مداخله الخاصة.

03- الفقر: رغم الجهود المبذولة في لبنان للحد من الفقر المنتشر على نطاق واسع وتحقيق نمو شامل للجميع، فقد كان معدل انتشار الفقر مرتفعا، ولم يتغير بوجه عام مند انتهاء الحرب الأهلية سنة 1989، وبناءا على المقياس المالي للفقر الذي حدده البنك الدولي ب 2.4 دولار كخط الفقر الوطني الأدنى و 4 دولار كخط الفقر الوطني الأعلى، فقد تراوحت معدلات الفقر المدقع في لبنان ما بين 7.5% و 10% وباستخدام الخط الأعلى للفقر فإن نحو 28% من السكان في لبنان يعتبرون ضمن الفئات الفقيرة، ولم يكن التوزيع المناطقي لنسبة الفقر متساويا، وهو ما يدل على عدم التكافؤ في نمط النمو الاقتصادي والتنمية.[3] إذ توجد أدنى نسبة للفقر في بيروت بنسبة 16%، في حين توجد المناطق الأفقر في شمال لبنان

[1]- باسل جبران ،"القطاع الصحي في لبنان مريض،" ***النهار***، 2018/11/03.

Available From https:// https://www.annahar.com/article/892312 . Retrieved : 28/03/2019.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3]- لو بوربي، ***مرجع سابق***، ص. 11.

والبقاع بنسبة 36% و 38%على التوالي. وبحسب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان للعام 2015- 2016، بالإضافة إلى 1.5 مليون لبناني يعتبرون دون خط الفقر في لبنان، إضافة إلى 1.5 مليون لاجئ سوري 320 ألف لاجئ فلسطيني.[1] وهذا ما يشير إلى أن توزيع الانفاق بين السكن والمناطق في لبنان غير متكافئ نسبيا.

وحسب البنك الدولي يوجد قيدان يحولان دون القضاء على الفقر في لبنان وتحسين مستويات التنمية هما:[2]

- سيطرة النخبة المستترة وممارسات الفساد الشائعة خلف غطاء الطائفية (وجود نظام حوكمة طائفية يوزع سلطات تحت سيطرة النخب، ويفتقر للمساءلة مما يؤدي إلى تضارب بين أسرة الأعمال والنخبة السياسية).

- تعتبر قضايا الصراع والنزاع والامن والهشاشة بما في ذلك الأزمة الحالية في سوريا، عائقا ثاني يحول دون تحقيق عدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك يلقي بثقله سلبا على لبنان وعلى زيادة معدلات الفقر في البلاد.

ويوجد في لبنان عدة آليات رسمية وأخرى غير رسمية لمساعدة الأسر الفقيرة، والتي توفر لهم المساعدات الاجتماعية في إطار البرامج المختلفة التي تقدمها الحكومة اللبنانية بما فيها مراكز التنمية الاجتماعية وسياسات التنمية الاجتماعية لوزارات الشؤون الاجتماعية باعتبارها مؤسسات حكومية تستهدف الفئة الأضعف من الشعب اللبناني، كونها تقدم عدد من الخدمات كالمساعدات الاجتماعية والتدريب المهني، إضافة إلى البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا والذي يغطي احتياجات 12% من الموطنين الأشد فقرا، بتمويل من البنك الدولي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية، ويقوم هذا البرنامج بتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للأسر اللبنانية التي تعيش في فقر مدقع

[1]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ***مرجع سابق***، ص. 12.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 14.

وذلك على شكل سداد جزئي للفواتير الطبية والرسوم المدرسية والكتب، إضافة إلى تأمين الطعام للأسر الأشد فقرا.[1]

وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يساهم ضمن ثلاثة أنواع من التقديمات: مستحقات نهاية الخدمة، والضمان الصحي وضمان الأمومة، وتقديمات الأسرة ومنح التعليم، أما الوزارات الأخرى التي تقدم المساعدات أيضا فهي: وزارة التربية والتعليم العالي التي تغطي رسوم التسجيل وتقدم المساعدات المدرسية لتشجيع الأسر الفقيرة على إبقاء أولادها مسجلين في المدارس، وكذلك وزارة الصحة التي تقدم التغطية الصحية لحوالي 1.6مليون مستفيد لا يغطي معظمهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو التأمين الخاص، وثمة اعتماد كبير على الأطراف غير الرسمية التي تقدم الدعم بسبب عدم كفاية الدعم الرسمي من الحكومة، وتأتي هذه المساعدات من مؤسسات خيرية أو من أقارب أو أصدقاء أو جيران أو مؤسسات دينية أو منظمات سياسية أو مؤسسات خيرية محلية، عادة ما تكون من نفس الانتماء المذهبي للأسرة.[2]

---

[1]- سارة الجمل وراشيل أيشهولز ،"الفقر والحماية الاجتماعية في لبنان،" موجز سياسات، ع. 7 (أفريل 2016)، ص ص. 01- 04. **Available From https:// www scholarworks.aub.edu.lb/handle/10938/21221. Retrieved : 15/03/2019.**

[2]- ***المكان نفسه.***

المطلب الثالث: المحور الثقافي والقيمي لإدارة التعدد الطائفي والعرقي

تعتبر الثقافة والقيم السائدة في المجتمع من أهم المحددات الأساسية في إدارة العملية السياسية في المجتمع الطائفي، بالنظر للتأثيرات الكبيرة لهذين المتغيرين في مختلف الجوانب المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية، خصوصا ما تعلق بمسألة المشاركة السياسية لكل الفواعل والاطراف في رسم السياسات العامة وصنع القرارات، انطلاقا من أن إقامة نظام ديمقراطي توافقي يقتضي ترسيخ قيم الثقافة السياسية لدى مواطنيه.

عرفت آسيا القديمة الانقسامات الثقافية واللغوية والإيديولوجية والدينية والجغرافية، مما أثر على حالة الاستقرار في المنطقة، على عكس ثقافة آسيا الجديدة التي تبنى على التكامل والتعاون والتكافل، مما يؤكد على وجود تكامل ثقافي ووحدة انتماء الشعوب الآسيوية، فمند تسعينيات القرن الماضي بدأ الآسيويون بصفة عامة ودول جنوب شرق آسيا يضعون قواعدهم الخاصة، ورغم التمايز الثقافي للأقاليم الآسيوية كان ذا أثر إيجابي على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1] لذا فقد كان للفكر الكونفوشيوسي أثره الكبير في النسيج الفكري والثقافي للمجتمعات الآسيوية، إذ تؤكد المدرسة الكونفوشيوسية على مجموعة من القيم والمبادئ على رأسها تجنب العنف والصراعات، والتأكيد على ثقافة الاتقان وضرورة التزام الحاكم بالقيم الاخلاقية، فضلا عن طاعة المحكومين للحاكم، وفي هذا السياق عملت القيادات السياسية الماليزية، وعلى رأسها "محمد مهاتير" على تبني تلك القيم في مجملها في إطار البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لماليزيا.[2]

فالقيم والثقافة السائدة في مجتمعات دول جنوب شرق آسيا ترتبط بعلاقة وثيقة بالمناخ السياسي السائد في ماليزيا، هذه القيم تفرض ضرورة احترام النظام السياسي القائم وكذا القوانين السائدة والسارية التطبيق، كما أن هذه القيم تعزز مبدئي المسؤولية والمحاسبة وما

---

[1]- كريم كاضم ، ***مرجع سابق***، ص ص. 265- 98.

[2]- مصطفى عاشور ،"محاضير محمد...الفكر والمسار،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)*** (الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص. 126.

يرتبط بهما من قيم النزاهة والشفافية، وبالتالي تساهم القيم والثقافة السائدة في المجتمع الماليزي في منع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.

كان للثقافة الاسلامية والقيم الآسيوية السائدة في المجتمع الماليزي، دورها الكبير في تحدد طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الماليزي ومؤسساته السياسية مع مختلف الفواعل والشركاء في العملية السياسية، فمن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي والقيمي الذي يحكم مختلف العرقيات والطوائف التي يتكون منها المجتمع الماليزي.

لذا تحتل القيم موقعا محوريا في الفكر الأسيوي، إذا أكدت القيادة الماليزية على ضرورة الاسترشاد بهذه القيم، سواء على المستوى المحلي والإقليمي أو الخارجي، انطلاقا من فكرة التوازن بين الهوية القومية والعلاقة مع الآخر، وتقدم ماليزيا نموذجا واضحا فيما يتعلق بالعمل على مراعاة الواقع الماليزي مع إمكانية الانفتاح على كافة الأفكار والثقافات والسياسات التي يمكن أن تكون ذات أهمية، مع رفض التحديث بمعناه الغربي لتعارضه مع القيم الثقافية الاسلامية، وقد تبلورت هذه القيم في ملامح الثقافة الماليزية في قيمة الكرامة والتوجه الجماعي، والولاء للمجتمع والعائلة والتأكيد على قيمة التماسك الاجتماعي، والالتزام بالقيم الاجتماعية والاخلاقية.[1]

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الماليزي دورا محوريا في ترسيخ هذه القيم، والتي من شأنها أن تقود الشعب الماليزي وتوجهه نحو مرحلة جديدة من القيم قائمة على أسس ومبادئ المواطنة والحرية والمساواة بين كل مكوناته، الأمر الذي يساهم في تحسين مستويات الاستقرار السياسي في ماليزيا، كون الثقافة والقيم السائدة في المجتمع الماليزي تتميز بالإيجابية وقبول الأطراف الأخرى، كون المجتمع الماليزي مجتمع مفتوح، الأمر الذي يشجع على قيام ثقافة القبول والحوار والتسامح بين مكوناته الإثنية والعرقية والطائفية والدينية، مما يؤدي إلى تشكيل ثقافة سياسية مشاركة (ثقافية غير انقسامية).

لذا فقد أسهمت القيم والثقافة السائدة في المجتمع الماليزي في ترسيخ التسامح والوئام العرقي بين الأعراق الثلاثة الكبرى المكونة للشعب الماليزي، ممثلة الملايو الذين يشكلون

[1]- فاضل عباس فضلي ،"التجربة التنموية في ماليزيا من العام 200-2010،" ***مرجع سابق***، ص ص. 155- 88.

الأغلبية المسلمة، والصينيين الذين يدينون بالبوذية، ثم الهنود ومعظمهم يدينون بالهندوسية فرغم التركيبة العرقية غير المتجانسة يوجد تسامح اجتماعي وديني.[1] فالجميع يحترمون دستور الدولة الذي يؤكد أن الاسلام هو الدين الرسمي حسب المادة(03) الفقرة (01) من الدستور الماليزي، مع العلم أن حرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولة لكل الطوائف الأخرى.

فالتسامح والوئام العرقي ساعد بشكل كبير في المحافظة على الوحدة الوطنية لماليزيا فالملايويين ساهموا مساهمة فعالة في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي لماليزيا لاستعدادهم لتقاسم ما لديهم، فقد وافق السكان الأصليين على تقاسم بلادهم مع الآخرين، بل وافقوا على تبني صفات بعض العرقيات التي أتت لاحقا إلى ماليزيا.[2] مما جعل المجتمع الماليزي يتمسك بالمكونات التقليدية لثقافته وقيمه الاسلامية والآسيوية والحفاظ على إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

وكل هذا ساعد ماليزيا على النجاح في إطار نموذج الديمقراطية التوافقية وتحقيق التوازن بين حماية حقوق الأغلبية المسلمة ممثلة في الملايو، وحماية حقوق بقية العرقيات غير المسلمة مع مراعاة التكوين العرقي والديني المتنوع، كما تم التأكيد على أهمية اللغة الملايو "بهاسا ماليزيا" كلغة وطنية، مع وجود لغات أخرى مثل الصينية والتاملية، والتي تعتبر كأساس للمحافظة على الوحدة الوطنية الماليزية.

ومن جهة أخرى تؤكد الثقافة الماليزية على أهمية الرؤية المستقبلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في مختلف السياسيات التي أقرتها النخبة الحاكمة في ماليزيا لإدارة مجتمع متعدد الاعراق والطوائف والديانات، والتي تمحورت فكرتها الأساسية حول الوحدة الوطنية، وكل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في ترسيخ قيم التعايش والتسامح بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، مما أسس أرضية قوية للاستقرار السياسي والاجتماعي.

تم النظر إلى متغير الاستقرار السياسي في ماليزيا، على أنه العامل المحوري في تحقيق التنمية المستدامة، التي تقتضي ترسيخ ثقافة وقيم التسامح فيما بين العرقيات والطوائف

[1]- عصام بن يحي الفيلالي، "التنمية المستدامة في الوطن العربي،" ***نحو مجتمع المعرفة***، ع. 11 (2006)، ص. 247.

[2]- مهاتير، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير***، ***مرجع سابق***، ص. 709.

الموجودة في المجتمع الماليزي، ضف إلى ذلك ضرورة إشراك كل من الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في السلطة وصناعة القرارات ورسم السياسات العامة في إطار الشراكة المجتمعية.

أما في الحالة اللبنانية، فالأحداث التاريخية بينت وجود خلافات سياسية وصراعات طائفية دامية حدث بين الطوائف اللبنانية، والتي انعكست فيما بعد سلبا على تنمية الاحساس بالهوية الوطنية، وعلى تعزيز تلاحمها وتماسكها، واتخذت الطائفية اتجاها عنيفا في الساحة السياسية. فقد عانت لبنان عكس ماليزيا، من أزمة التكامل وعدم وجود اجماع وطني بين الطوائف اللبنانية حول هوية واحدة في المجتمع اللبناني، حيث عجزت الدولة اللبنانية إلى حد كبير في دمج مكوناتها الطائفية المتمايزة عقائديا وثقافيا، وغرس مشاعر الولاء والانتماء للدولة اللبنانية ومؤسساتها السياسية بين الطوائف اللبنانية.[1] وهذا يؤكد فشل الدولة اللبنانية في بسط قوتها وتطبيق قوانينها في مختلف أنحاء إقليمها، مما عرقل عمليات بناء الدولة وإدارة التعددية الطائفية الموجودة في المجتمع باتجاه تحسين مستويات الاستقرار السياسي في لبنان والمحافظة على وحدة لبنان مستقبلا.

يعاني المجتمع اللبناني من عدم الاتفاق حول القيم الأساسية، فهو نموذج تضيق فيه مساحة الاتفاق والتعاون بين الأطراف والطوائف اللبنانية، لأنه في كل مرة يشتد الخلاف والصراع حول قواعد وأساسيات اللعبة السياسية، بعد أن شكلت بعض العوامل الشكلية كنسب الطوائف إلى بعضها البعض، وبعض العوامل الموضوعية كارتباط المسلمين بحركة القومية العربية، وتبني الحركة الوطنية لمفهوم المواطنة اللبنانية. كما يعاني المجتمع اللبناني من نقص الحوار والمصارحة فيما يتعلق ببعض القضايا الأساسية، بزعم حساسيتها الكبيرة وفي مقدمتها المسألة الطائفية، مما يبقيها غامضة ويفرض على أطرافها التعامل بأكثر من لغة باختلاف المخاطبين بكل منها.[2]

[1]- أحمد محمد رفعت، ***إشكالية التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط*** (مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017)، ص. 118.

[2]- عبد المنعم مسعد، ***مرجع سابق***، ص ص. 111، 112.

كما يتميز المجتمع اللبناني بخاصية الولاء للجزء بدلا من الولاء للكل، كون المجتمع اللبناني يحمل في طياته عوامل تحمل المواطن اللبناني على الاعتزاز بطائفته ومذهبه الديني والتمسك بهما والانتماء اليهما بأكثر مما يفعل مع وطنه لبنان، وفي ظل ذا الوضع تصبح الطائفة هي بمثابة الحقيقة الأولى في حياة المواطن اللبناني، ويساعد في تبلو وترسخ هده الثقافة ضعف المؤسسات السياسية من حكومة وأحزاب سياسية، كون الحكومة المركزية مجردة من كل فعالية حتى لا يكاد يحس اللبنانيون لها وجود، والأحزاب السياسية هي في مجملها تمثل تجمعات طائفية، كما يوجد عامل ثاني ساهم في تبلور هذا الوضع ممثلا في ضعف المؤسسة العسكرية التي كان لها أن تتقدم لمعالجة هذا الوضع.[1]

ولمعالجة هذا الوضع، يستوجب على الحكومة اللبنانية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أن توحد كل جهودها في سبيل إعادة البنيان القومي في لبنان الذي تذوب فيه كل التمايزات والاختلافات الطائفية والجغرافية التاريخية للبنان، بالقدر الذي يعيد للمجتمع اللبناني ذاتيته، بإشاعة قيم التسامح والتعاون ونبد التنافر والصراع، كل هذا من شأنه التقليص والحد ن مسببات الفرقة والضعف في المجتمع اللبناني.

[1]- *المرجع نفسه*، ص ص. 112، 113.

المبحث الثالث: الاستقرار السياسي ومستقبل الديمقراطية التوافقية في ماليزيا ولبنان

تتفاقم حدة المشكلة الطائفية عند عجز النظام السياسي في اشراك كل المكونات والفواعل في إدارة العملية السياسية، وعدم قدرته على استيعاب التعددية المجتمعية بكل أطيافها دون تقصير أو تهميش لأي طرف، وكل هذا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضعاف سيادة الدولة وفقدان شرعيتها، إذ يتم تغليب الولاءات الضيقة للطائفة أو الدين أو العرق على حساب الولاء للدولة والمجتمع، مما يؤثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي، إذ يتطلب الأمر في هذه الحالة توفير الآليات المناسبة لتحسين مستويات المشاركة السياسية وتوفير البيئة المناسبة لإنجاح تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية مستقبلا.

المطلب الأول: المشاركة السياسية (الانتخابية) ونمط انتقال السلطة

تعتبر المشاركة السياسية، بمثابة إحدى المبادئ الأساسية في بناء الحكم الديمقراطي بهدف التأثير على محتوى القرارات المحلية والجهوية والسياسات العامة أو التشريعات الوطنية أو المحلية من طرف الناخب أو ممثليه، فهي تهدف إلى تغيير مخرجات النظام السياسي. كما تعبر عن درجة اهتمام المواطنين بالعملية السياسية وصنع القرارات واختيار القادة السياسيين لذلك فكلما زادت فعالية المشاركة السياسية كلما زادت قوة القرار السياسي وفعاليته.

أولا: الحالة الماليزية: تقتضي المشاركة السياسية منح كل القوى السياسية والتكوينات الاجتماعية الموجودة في المجتمع حق إمكانية التعبير الحر عن مواقفها ومطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وامكانية المنافسة الشرعية على كسب الرأي العام وتمثيله في المؤسسات التمثيلية، والمشاركة في العملية السياسية وإدارة السلطة.[1] والمشاركة السياسية قد تزيد أو تنقص تبعا لطبيعة ونوعية النظام السياسي للدولة، حيث تلعب الأحزاب السياسية التعددية الديمقراطية دورا كبيرا في تنشيط عملية المشاركة السياسية من خلال تنمية الوعي السياسي الديمقراطي بضرورة المشاركة في العملية السياسية وخصوصا مشاركة الجماهير في العملية الانتخابية.

[1]– صالح، "قضايا النموذج الماليزي وإدارة الاختلاف،" ***مرجع سابق***، ص. 04.

وتعتبر النظم الانتخابات من أهم آليات تكريس الديمقراطية من خلال ضمان المشاركة السياسية لكل القوى الفاعلة، والسماح بتكوين الاحزاب السياسية والترشح للمناصب السياسية دون تميز عرقي أو ديني أو جهوي أو طائفي، وإجراء انتخابات دورية ونزيهة من أجل ضمان المساواة بين كل مكونات المجتمع وتكافؤ الفرص للمشاركة في العملية الانتخابية، وضمان التداول السلمي على السلطة. فالانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة، حتى أن بعض فقهاء القانون يربطون بين الديمقراطية والانتخاب، فلا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم يكن الانتخاب وسيلة لاختيار الحكام.[1] كون الديمقراطية تنطوي على بناء مؤسسات تشاركية تنافسية، وإقامة حكومة منتخبة بحرية، وهي لا تصل إلى مرحلتها الأخيرة إلا عندما تصبح القواعد الديمقراطية راسخة ومؤسسية وموضع احترام جميع الفاعلين السياسيين، وهذا يقتضي التشديد على أهمية الحريات المدنية والسياسية للمواطنين بصفة عامة، وحرية أحزاب المعارضة ومشاركتها في العملية الانتخابية بصفة خاصة.[2]

وحسب "محمد مهاتير" أن ماليزيا لم تكن لها خبرة مع الديمقراطية في ماضيها، كونها كانت عبارة عن ممالیك أهلية صغيرة لحكامها السلطة المطلقة ولا سلطة للشعوب فيها، وأنه لمدة تزيد عن أربعة قرون استمر الحكام الجدد في امتلاك السلطة المطلقة (غير أنهم كاموا حكام برتغاليين، أو هولنديين، أو بريطانيين، أو يابانيين، أو بريطانيين مرة ثانية)، لكن ماليزيا بعد استقلالها اختارت النظام الديمقراطي، وقد تم إجراء انتخابات حرة عن طريق الشعب.[3] وحاليا تعقد في ماليزيا بصفة دورية وكل خمسة سنوات انتخابات ديمقراطية، يحق لكل الاحزاب المسجلة بصورة رسمية لدى "سجل المؤسسات" تحت إدارة الحكومة المركزية لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي على المستوى المركزي (انتخاب البرلمان الفيدرالي الذي يمثل السلطة التشريعية)، ولانتخاب مجالس الولايات (المجالس التشريعية الولائية)، والتي تتوزع على مناطق انتخابية يتم تحديدها من قبل الهيئة الانتخابية التي تدير شؤون الانتخابات. كما تلجأ القيادات السياسية في ماليزيا إلى ضمان نجاحها في الانتخابات عن طريق:[4]

[1] – الشرقاوي، ***مرجع سابق***، ص114.

[2] – عبد الإله بلقزيز، ***في الاصلاح السياسي والديمقراطي*** (لبنان، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط.01، 2007)، ص. 265.

[3] - **Mahatir, *op.cit.*, p. 09.**

[4] – صادق إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص ص. 45، 46.

– تشكيل تحالفات موسعة بقياداتها من مختلف الطوائف والاعراق.

– تبني نظام انتخابي يعتمد على الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية، حيث يفوز في كل دائرة انتخابية مرشح واحد فقط، وتقسيم الدوائر جغرافيا، بحيث تعطى نسبة تمثيل أعلى للمالايو وفرص نجاح افضل لمرشحهم.

– لرئيس الوزراء صلاحية تقديم موعد الانتخابات وتحديد التاريخ الذي يراه مناسبا لإجرائها.

ويتم تشكيل الحكومات على مستوى الولايات بحسب الأغلبية التي تحصل عليها الاحزاب المتنافسة على مستوى المجالس التشريعية للولايات، أما على المستوى المركزي فإن الاغلبية تعتبر بحسب الأغلبية التي تحصل عليها الأحزاب في البرلمان المركزي، وبناءا عليه أنه يحق لأي حزب سياسي أن ينفرد بحكم الولاية التي حقق فيها الأغلبية حتى ولو لم يكن له وجود في البرلمان الفيدرالي، والحزب الذي يحقق أغلبية بثلثي مقاعد البرلمان فإنه يشكل الحكومة الفيدرالية.[1] ويركز النظام الانتخابي في ماليزيا على إشراك كل الأقليات ومختلف مكونات المجتمع الماليزي في العملية السياسية، وتعتبر العملية الانتخابية هي الميكانيزم والآلية والوسيلة لتجسيد هده المشاركة، إذ يسجل حوالي 80% من الماليزيين أنفسهم في قوائم المشاركين في الانتخابات، ويقوم عادة من 70% إلى 80% من المسجلين بالإدلاء بأصواتهم.[2]

مند حصول ماليزيا على استقلالها سنة 1957 إلى يومنا هذا، حكمها ثمانية رؤساء وزارة، وتمت عملية نقل السلطة بينهم في إطار التداول السلمي والانتقال السياسي الديمقراطي من خلال انتخابات دورية منظمة بمشاركة معظم الاحزاب السياسية الماليزية الناشطة والمشاركة في العملية السياسية، ورغم حصول الجبهة الوطنية بقيادة حزب "الأمنو" على أغلبية المقاعد خاصة في البرلمان الفيدرالي (مجلس النواب)، فإن هذا لم يمنع الجبهة المعارضة من لعب دورها في العملية السياسية ورسم السياسات وحصولها على مقاعد في البرلمان، ومن أجل تبيان موقع الاحزاب السياسية في العملية الانتخابية والاحزاب المشاركة نتعرض بالدراسة والتحليل لنتائج انتخابات البرلمان الفيدرالي في ماليزيا (1990 إلى 2013).

[1]– نوري الأمين بن إندوت، ***مرجع سابق***، ص. 179.

[2]– صادق إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 46.

أ: انتخابات مجلس النواب في البرلمان الفيدرالي (1990،1995،1999، 2004).

الجدول رقم (03): نتائج انتخابات البرلمان الفيدرالي في ماليزيا ما بين: 1990-2004.

%	2004	%	1999	%	1995	%	1990	
90.87	199	76.68	148	84.38	162	70.55	127	**BN**
49.77	109	37.30	72	45.83	88	39.44	71	**UMNO**
14.15	31	14.50	28	15.63	30	10	18	**MCA**
04.10	09	03.63	07	03.13	06	03.33	06	**MIC**
04.57	10	03.63	07	03.65	07	02.77	05	**MPMP**
05.03	11	05.18	10	06.78	13	05.55	10	**PBB**
13.25	29	12.44	24	09.36	18	09.44	17	**Others.P**
09.13	20	23.32	45	15.62	30	29.45	53	**Opposition**
03.19	07	13.99	27	03.64	07	03.88	07	**PAS**
05.47	12	05.19	10	04.68	09	11.11	20	**DAP**
00.46	01	02.59	05	---	---	---	---	**BKN**
---	---	01.55	03	04.16	08	07.77	14	**PBS**
---	---	---	---	03.12	06	06.67	12	**Others.P**
100	219	100	193	100	192	100	180	**TOTAL**

Sours : Andreas Ufen ,"The 2008 Elections in Malaysia Uncertainties of Electoral Authoritarianism," ***Taiwan Journal of Democracy*** , vol. 04, n.01 (July 2008),p p.155-69.

على ضوء النتائج المبينة في الجدول السابق يتضح أن الجبهة الوطنية بقيادة حزب "الأمنو" هي صاحبة القيادة السياسية في ماليزيا، بحصولها على أغلبية مقاعد مجلس النواب على مستوى البرلمان الفيدرالي. فقد حصلت في انتخابات 1990 على 127 مقعدا ما نسبته 70.55%، منها 71 مقعدا لصالح حزب "الأمنو" بنسبة 39.44%، وارتفعت حصتها في انتخابات 1995 ب 35 مقعد لصاح الجبهة الوطنية (162 مقعد ما نسبته 84.38%)، كما ارتفعت حصة حزب "الأمنو" ب 17 مقعدا (88 مقعدا ما نسبته 45.83%)، مقابل الجبهة المعارضة التي حصلت في انتخابات 1990 على 53 مقعدا ما نسبته 29.45 %، في حين خسرت 23 مقعدا في انتخابات 1995 (30 مقعدا ما نسبته 15.62%).

حصل الاستثناء في انتخابات 1999 الذي تعرضت فيها الجبهة الوطنية لخسارة سابقة لها في انتخابات مجلس النواب على المستوى الفيدرالي، رغم أن هذا لم يمنعها من الحصول على أغلبية المقاعد، حيث حصلت الجبهة الوطنية على 148 مقعدا ما نسبته 76.68% من العدد الإجمالي للمقاعد المقدرة ب: 193 مقعدا، فقد خسرت 14 مقعدا مقارنة بنتائج 1995 (162 مقعدا)، في حين تراجعت حصة حزب "الأمنو" ب: 16 مقعدا بحصوله على 72 مقعدا مقارنة بانتخابات 1995 التي حصل فيها على 88 مقعدا.

وسبب هذا التراجع هو طرد "أنو إبراهيم" من حزب "الأمنو" والجبهة الوطنية سنة 1998 وتوجيه له تهم الفساد ومحاكمته فيما بعد، ولقد كان لهده الأزمة دور كبير في دعم الجبهة المعارضة بصفة عامة والحزب الإسلامي الماليزي بصفة خاصة، فقد نجح هذا الأخير في استغلال هذا الحدث وتحسين نتائجه في انتخابات مجلس البرلمان الفيدرالي لسنة 1999 مقارنة بانتخابات 1990، 1995 التي تحصل في كليتهما على 07 مقاعد، غير أنه في انتخابات 1999 تحصل على 27 مقعدا ما نسبته 13.99%، بزيادة قدرها 20 مقعدا مقارنة بتراجع حزب "الأمنو" ب 16 مقعدا، وقد حصلت الجبهة المعارضة في هذه الانتخابات على 45 مقعدا ما نسبته 23.32% بزيادة قدرها 15 مقعدا مقارنة بانتخابات 1995.

في انتخابات 2004 استطاعت الجبهة الوطنية بقيادة "عبد الله بدوي" الحصول على 199 مقعدا من إجمالي المقاعد المقدرة ب 219 مقعدا، ما نسبته 90.87 % منها 109 مقعد

لصالح حزب "الأمنو" ما نسبته 49.77% بزيادة قدرها 37 مقعدا بالنسبة لحزب "الأمنو" و51 مقعدا بالنسبة للجبهة الوطنية، بالمقابل سجل تراجع كبير في حصة الجبهة المعارضة من مقاعد مجلس النواب، بحصولها على 20 مقعدا ما نسبته 09.13% من 219 مقعدا، كما تراجعت حصة الحزب الإسلامي الماليزي ب 20 مقعدا كذلك، حيث تحصل على 07 مقاعد مقارنة بانتخابات 1999 التي حصل فيها على 27 مقعدا، كما حصل حزب العمل الديمقراطي على 12 مقعدا وحزب العدالة الوطنية على مقعد واحد فقط.

ب: انتخابات مجلس النواب على مستوى البرلمان الفيدرالي (2008، 2013).

الجدول رقم (04): نتائج انتخابات مجلس النواب الفيدرالي في ماليزيا(2008، 2013)

%	2013	%	2008	
59.90	**133**	63.06	140	**BN**
39.64	**88**	35.59	79	**UMNO**
03.15	**07**	06.75	15	**MCA**
01.80	**04**	01.35	03	**MIC**
15.31	**34**	19.37	43	**Others.P**
40.10	**89**	36.94	82	**Opposition**
09.45	**21**	10.36	23	**PAS**
17.11	**38**	12.61	28	**DAP**
13.51	**30**	13.97	31	**BKN**
100	**222**	**100**	**222**	**TOTAL**

Sours :Bridget Welsh," Malaysia s Elections : A Step Backward," ***Journal of Democracy***, vol.24, n.04 (October 2013), pp. 136- 50.

في 08 مارس 2008 تم إجراء انتخابات المجالس التشريعية على مستوى البرلمان الفيدرالي في ماليزيا، واعتبرت هذه الانتخابات بمثابة التسونامي السياسي الذي هز ماليزيا بالنظر لنتائجها، فلأول مند استقلال ماليزيا سنة 1957 يفقد فيها الائتلاف الحاكم ممثلا في الجبهة الوطنية قدرته على تغيير الدستور، رغم أنه لم يفقد دوره في تشكيل الحكومة والاحتفاظ بسيطرته على البرلمان، حيث فازت الجبهة الوطنية 51% من الأصوات المعبر عنها بنسبة 63.06% وحصولها على 140 مقعدا، منها 79 مقعد لصالح حزب "الأمنو" ما نسبته 35.58%، ومقارنة بانتخابات 2004 فقد خسرت الجبهة الوطنية 59 مقعدا منها 30 مقعدا لحزب "الأمنو"، بالمقابل نجد الجبهة المعارضة حققت نتائج جيدة مقارنة بانتخابات 2004 كونها حققت زيادة في عدد مقاعدها في مجلس النواب ب: 62 مقعدا، بحصولها على 82 مقعدا ما نسبته 36.94%، حيث حصل حزب العدالة الوطنية على 31 مقعدا بنسبة 13.96% بزيادة قدرها 30 مقعدا مقارنة بانتخابات 2004 التي حصل فيها على مقعد وحيد، أما الحزب الاسلامي الماليزي فقد حصل على 23 مقعدا بنسبة 10.35% بزيادة قدرها 16 مقعدا، أما حزب العمل الديمقراطي الذي حصل في انتخابات 2004 على 12 مقعدا فإنه حسن حصته ب: 21 مقعدا لحصوله على 28 مقعد ما نسبته 12.61%.

تعتبر نتائج انتخابات 2008 لمجلس النواب على مستوى البرلمان الفيدرالي مؤشرا قويا على إمكانية إعادة ترتيب المشهد السياسي في ماليزيا من خلال العودة القوية لأحزاب الجبهة المعارضة بعد غيابها لما يقرب أربعة عقود، فهي المرة الاولى مند 1969 التي يخسر فيها الائتلاف الحاكم ممثلا في الجبهة الوطنية بقيادة حزب "الأمنو" مقاعدها بأغلبية الثلثين في البرلمان الفيدرالي.[1]

انتخابات 05 ماي 2013 هي الانتخابات رقم 13 مند استقلال ماليزيا، وقد بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية 13.268.002، صوت منهم 11.256.545، بنسبة

---

[1] - Ibrahim Ndorma Makmor Tumin ," Virtual Civil Society: Malaysia's 2008 General Elections Revisited 2008," ***Global Journal of Human Social Science***, vol. 11, Issue,08 (November 2011), pp. 44- 49.

مشاركة قدرها 84.84%.[1] في هذه الانتخابات استطاع تحالف الجبهة المعارضة رفع حصتها في مقاعد مجلس النواب بحصولها 89 مقعدا ما نسبته 40.10%، بزيادة قدرها 07 مقاعد مقارنة بانتخابات 2008، وقد حصل الحزب الإسلامي الماليزي على 21 مقعدا ما نسبته 09.45%، وحزب العدالة الوطنية بحصوله على 30 مقعدا بنسبة 13.51%، وحزب العمل الديمقراطي الذي يمثل الماليزيين الصينين المعارضين وحصوله على 38 مقدا ما نسبته 17.11%، فقد تمكنت هذه الأحزاب المعارضة من النجاح في رسم استراتيجيتها الجديدة في العمل السياسي، مكنتها من تحسين حصتها من مقاعد حلس النواب على مستوى البرلمان الفيدرالي، بالمقابل نلاحظ استمرار تراجع في حصة الائتلاف الحاكم بحصوله على 133 مقعد ما نسبته 59.90% (خسارة 07 مقاعد مقارنة بانتخابات 2008، و66 مقعدا مقارنة بانتخابات 2004)، حيث حصل حزب "الأمنو" على 88 مقعدا ما نسبته 39.64% بزيادة قدرها مقعد واحد مقارنة مع انتخابات 2008، أما حزب التجمع الماليزي فقد حصل على 07 مقاعد مقارنة بانتخابات 2008 التي حصل فيه على 15 مقعدا.

بينت نتائج انتخابات 2008 و2013، أن أحزاب الجبهة المعارضة استطاعت فرض نفسها في الساحة السياسية، مؤكدة على قدرتها على المشاركة في العملية السياسية ومنافسة الائتلاف الحاكم على قيادة البلاد، وقدرتها على التمثيل في المؤسسات السياسية الرسمية إلى جانب الإتلاف الوطني الحاكم مند سنة 1957.

ويرى بعض المختصين والمهتمين بالشأن الماليزي أن تراجع عدد مقاعد الجبهة الوطنية بقيادة حزب "الأمنو" في مجلس النواب، سببه تدني شعبية رئيس الوزراء لعجزه عن معالجة العديد من القضايا والمشاكل الاجتماعية، المتعلقة أساسا بمسألة ارتفاع الأسعار، وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة، ضف إلى ذلك عدم العدالة في توزيع الثروة والوظائف بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي، أما العامل الرئيسي في نظرهم هو الظلم الدي وقع ضد "أنور إبراهيم" المعارض السياسي للتحالف الحاكم، والذي قضى 06 سنوات في السجن بتهمتي

[1]- Javier Cil Peraez ," Malaysia :Leislative/ Regional Election 20 May 2013," Translated By Daniel Marx, ***Observatory on Politics and Election in The Muslim World*** (21 June 2013), pp. 01-09.

الفساد المالي والشدود الجنسي، غير أن المحكمة العليا اسقطت عنه هذا الحكم في 2004 مع عدم اسقاط تهمة الفساد، الأمر الذي أعاقه عن قيادة حزبه والمنافسة على رئاسة الوزراء.[1]

لذا لا يجب النظر إلى مستقبل الديمقراطية والعملية الانتخابية في ماليزيا بنظرة تشاؤمية، فهناك مؤشرات تؤكد أنه هناك نضج سياسي ناشئ من خلال المناقشات بين الأحزاب المعارضة في محاولة لتحديد الطريقة التي ستجري بها الانتخابات العامة مستقبلا وهي التي تحدد مستقبل العملية الديمقراطية في ماليزيا، وستكون بمثابة اختبار لمدى صدق نية النخبة الحاكمة في ماليزيا في القيام بإصلاحات حقيقية من شأنها دمقرطة الحياة السياسية وجعل العملية الديمقراطية أكثر نزاهة ومصداقية من خلال ضمان الشفافية في العملية الانتخابية مع حضور المراقبين الدوليين لمراقبة سير عملية الانتخاب ونتائجها.[2]

ثانيا: الحالة اللبنانية: مند استقلال لبنان سنة 1943، لم تغب التشكيلات السياسية عن المجالس التمثيلية مند أول انتخابات نيابية في لبنان، حصلت فيها الكتلة الدستورية على حوالي ثلثي أعضاء المجلس النيابي البالغ عددهم 54 نائبا في ذلك الوقت، بينا حصلت الكتلة الوطنية على أقل من الثلث، واستمرت مشاركة ممثلي الهيئات والقوى والأحزاب السياسية في مختلف المجالس النيابية، وإن تباينت نسبة هذا الحضور من مجلس لآخر. وقد شهد التمثيل الحزبي تزايدا ملحوظا في الندوة البرلمانية قبل الحرب الأهلية، وبقي محافظا على حضور واضح في مجالس ما بعد الطائف، فبعدما كانت نسبة التمثيل الحزبي حوالي 20% في أوائل الخمسينيات ارتفعت إلى حدود 36% في أواخر الستينيات (1968)، وبلغت حوالي 30% في مجلس 1972 ووصلت ما يقارب 28% في أول مجلس بعد الطائف عام 1992، وإلى 27% في مجلس 1996، وإلى ما نسبته 29% في مجلس 2000.[3]

لقد جرت الانتخابات النيابية في لبنان وحدث تناوب على الحكم في السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ 1943 حتى 1972، لكن هذا التناوب تم في ظل دوامة اقطاعية

[1]- صادق إسماعيل، *مرجع سابق*، ص ص. 84، 85.

[2] - Justina Chen," Reforms in Malaysia : Winds of Change or Hot Air," ***Asia Pacific Bulltin***, Malaysia , n. 165 (24-05-2012), pp. 30 -36.

[3]- أشتي، *مرجع سابق*، ص ص. 261، 262.

وطبقية وطائفية، وفي ظل سياسة تدويمية لم يطرأ عليهما أي تغيير نوعي أو سياسي منذ عام 1943، والمتغيران النوعيان الوحيدان في العملية الانتخابية اللبنانية، هما إعطاء حق الانتخاب للمرأة، وارتفاع نسبة تمثيل النواب الحزبيين من الصفر إلى حولي ثلث المجلس.[1] لذا فقد تميزت الانتخابات النيابية في لبنان منذ الاستقلال حتى اندلا ع الحرب الأهلية بما يلي:[2]

01- الحضور الواضح للمؤشر الطائفي (استبقاء الأسس الطائفية للانتخابات)، من خلال الاحتفاظ بنسبة خمسة مقابل ستة في توزيع المقاعد النيابية، هذه القاعدة التي تغيرت بموجب اتفاق الطائف وأصبحت بالتساوي بين المسلمين والمسيحين ستة مقابل ستة، إضافة إلى التمسك بالتقاسم الطائفي للرئاسيات الثلاثة بين الموارنة والسنة والشيعة، كما يظهر هذا المؤشر كذلك في تقسيم الدوائر الانتخابية.

02- المؤشر الطبقي في التوزيع المهني في مختلف مجالس النواب منذ 1943 حتى الآن (الملاكين، المحامين، الأطباء، المهندسين، رجال الاعمال)، مع العلم أن كل هؤلاء وكلاء الشركات الكبرى أو المتعاملين معها، حيث ذوي الدخل المنخفض من الفلاحين والعمال لا يزالون غرباء عن مجلس النواب.

03- بروز المؤشر المالي في التصعيد المطرد للنفقات الانتخابية وللرشوة الانتخابية الداخلية والخارجية منذ 1943، ويعتبر معدل متوسط تكاليف الانتخاب للمواطن اللبناني من أعلى المعدلات في العالم، ويتراوح هذا الانفاق بين تكاليف الحملة وتكاليف الرشوة، وتتفاوت النسبة بين النوعين باختلاف المرشحين واختلاف المناطق.

04- المؤشر الأيديولوجي، يتجلى بوضوح من خلال سياسة الاستبعاد الممارسة ضد بعض الأحزاب السياسية عن مجلس النواب بمختلف الطرق، من اعلان لا شرعية أحزابها إلى محاولة إلغاء هذه الأحزاب.

[1]- حسن صعب ،"العملية الانتخابية في سبيل التدويم أو التطوير السياسي،" في رياض الصمد وسمير صباغ (محرران)، ***العملية الانتخابية الديمقراطية في لبنان*** (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 1978)، ص ص. 22، 23.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص. 23- 25.

تجري الانتخابات النيابية في لبنان على أساس طائفي مذهبي ترشيحا واقتراعا وبالتالي تمثيلا، وقانون الانتخابات لا يلحظ أي موقع للأحزاب السياسية، بل أنه في مرحلة ما قبل 1975، كان يحظر حق الترشح على المحكومين بالانتماء إلى الجمعيات السرية ممثلة في الاحزاب الممنوعة، مما جعل من التمثيل النيابي طائفيا بامتياز من جهة، وجعل من الحضور الحزبي في البرلمان أمرا مغلقا وغير واضح من جهة ثانية، من خلال الانتخابات اللبنانية تبدو المعارك الانتخابية التي تخوضها غالبية القوى والتشكيلات والتنظيمات الحزبية في لبنان غير حزبية بالمعنى السياسي، لذا تبدو الصفة الحزبية ملحقة من حيث المبدأ بالمرشح الحزبي، الأمر الذي يهمش الحضور الحزبي ومستلزماته الأساسية على حساب المصالح الآنية والتحالفات الظرفية.[1]

وتعتبر الحرب الأهلية اللبنانية (1975- 1989)، هي الحقبة التاريخية الوحيدة مند استقلال لبنان التي لم تشهد انتخابات نيابية، ومع إعلان اتفاق الطائف في سنة 1989 وإنهاء الحرب الأهلية، جرت الانتخابات البرلمانية الأولى في لبنان سنة 1992، غير أن هذه الانتخابات عرفت مقاطعة واسعة من طرف اللبنانيين بصفة عامة والمسيحيين بصفة خاصة بحجة أنهم مهمشين في ظل النفوذ السوري في لبنان ن خلال ضعف توجدهم في المناصب الحساسة في الدولة، وتم تعيين رفيق الحريري رئيسا للحكومة، وبعدها جرت الانتخابات النيابية بشكل دوري طيلة فترة الهيمنة السورية أولها في سنة 1996، وثانيها في سنة 2000 وظل حلفاء سوريا ممسكين بزمام الحكم في لبنان، وقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 2000 و2004 بجو يسوده التوتر ما بين الرئيس إيل لحود ورئيس الحكومة رفيق الحريري.[2] وما ميز انتخابات مجلس النواب اللبناني لسنوات 1992 و1996 و2000، هو إبقاء قانون الانتخابات على الدوائر الانتخابية أسيرة جغرافية أمراء الطوائف والمذاهب ولم يرق بها إلى

[1]- أشتي، ***مرجع سابق***، ص. 263.

[2]- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ،"التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان حزيران 2009،" 2009.
Available From Https://Www.Ndi.Org/Sites/Default/Files/Lebanese_Elections_Report_2009_Arabic.Pdf . Retrieved : 18/02/2019.

مفهوم الوطن الواحد الذي تسعى إليه وثيقة الوفاق الوطني، مما سهل استمرار التلاعب بالجغرافية الانتخابية بعيدا عن الأهداف الوفاقية أو الدستورية المرسومة.[1]

لم تحقق انتخابات 1992، 1996، 2000، تمثيلا صحيحا لمختلف شرائح وفئات المجتمع اللبناني، بسبب تحديد الدوائر وفق مقاسات معينة وتشكيل اللوائح وفض التحالفات وتدخل مراكز النفوذ وأصحاب الثروات الكبرى في تركيب هذه اللوائح، وشراء مقاعد فيها احيانا، كلها مؤشرات جعلت نتائج الانتخابات محسومة مسبقا قبل اجراء الانتخابات بمعزل عن إرادة الناخبين، وذلك في عدد كبير من الدوائر الانتخابية. إضافة إلى عدم مراعاة التركيبة الديموغرافية في تحديد الدوائر الانتخابية، وعدم الأخذ بالاعتبار سلوك الأكثرية عن الناخبين والتمحور داخل الدوائر الانتخابية، مما أدى الى احتكار تمثيل بعض الطوائف في هذه الدوائر من قبل زعماء طوائف أخرى، الأمر الذي يتعارض مع صحة التمثيل الذي يفترض انتخاب مرشحين عن الطوائف يتمتعون بتأييد لا بأس به في طوائفهم. كل هذه العوامل ساهمت في ضعف وانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، وهذا راجع لعدم اقتناع المواطنين بالمشاركة في الانتخابات كون النتائج معروفة مسبقا، أما التفاوت الكبير في نسبة المشاركة بين الطوائف فيدل على عدم رضى فريق من اللبنانيين على الطريقة التي تجري فيها الانتخابات، وهذا يتعارض مع مبادئ ميثاق العيش المشترك الذي اعتبره الدستور ركنا من أركان شرعية السلطة.[2]

وبموجب اتفاق الطائف، وفي انتخابات 1992 طرأ تغير في عدد أعضاء مجلس النواب اللبناني، الذي أصبح يتألف من 128 نائبا ينتخبون مباشرة من طرف الشعب، على أن توزع المقاعد مناصفة وبالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وهي تقسم نسبيا على إحدى عشرة

[1]– الحركة ، ***مرجع سابق***، ص. 112.

[2]– سليمان ،"الميثاق الانتخابي: صحة تمثيل المناطق والطوائف والتيارات السياسية خيارات واحصاءات 1992، 1996، 2000، ***مرجع سابق***، ص ص. 121، 122.

طائفة (مذهبا)، أربعة منها ضن المسلمين وسبعة ضمن المسيحيين. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): التوزيع الطائفي للمقاعد في مجلس النواب اللبناني بعد اتفاق الطائف.

الطائفة المسلمة	عدد النواب	الطائفة المسيحية	عدد النواب
السنة	27	الموارنة	34
الشيعة	27	الروم الارثوذكس	14
الدروز	08	الروم الكاثوليك	07
العلويين	02	الأرمن الأرثوذكس	05
----------	----------	الأرمن الكاثوليك	01
----------	----------	إنجيليون	01
----------	----------	الأقليات	01
المجموع	64	**المجموع**	64

المصدر: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ،"تقييم الإطار الانتخابي اللبناني: انتخاب أعضاء مجلس النواب،" ديسمبر 2017، ص. 16.

Available From .Https://Democracy-Reporting.Org/Wp-Content/Uploads/2018/09/Dri_Leb_De_Assessment_Electoral-Framework_Arabic_Inside_14072018.Pdf. Retrieved : 14/01/2019.

- **الانتخابات النيابية لسنة** 2005: في أعقاب اغتيال رفيق الحريري، وظهور الحركة الشعبية المعروفة باسم ثورة الأرز، تم إجراء أول انتخابات نيابية في لبنان بعد الانسحاب السوري ما بين 29 ماي و20 جوان 2005، والتي فاز بها تحالف 14 أيار بحصوله على 69 مقعدا مقابل

57 مقعدا للمعارضة ومقعدين للمستقلين. وتميزت هذه الفترة بعودة قادة مسيحيين إلى مراكز السلطة بعد إبعادهم عن الحياة السياسية في ظل الهيمنة والنفود السوري في لبنان، أمثال يشال عون الذي عاد من منفاه في فرنسا بتاريخ 07 جوان 2005، كما صدر قرار العفو في حق قائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي كان محكوم عليه بالسجن المؤبد.[1]

- **الانتخابات النيابية لسنة** 2009: بعد مرور سنة من الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب ميشال سليمان والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، شهدت لبنان في 07 جوان 2009 إجراء انتخابات نيابية، بلغ فيها عدد المرشحين 700 مرشح، مقارنة بانتخابات 2005 التي كان عدد المرشحين فيها أقل من 500 مرشح، كما بلغت نسبة المشاركة فيها 54% مقارنة بانتخابات 2005 التي بلغت نسبة المشاركة فيها 49.20%.[2] والتي فاز بها فريق 14 أدار وحلفائه بحصولهم على 71 مقعدا ما نسبته 55.46%، مقابل حصول المعارضة على 57 مقعدا ما نسبته 44.54%، وانتخب 46 نائبا جديدا منهم 37 نائبا للمرة الأولى. كما حصلت بعض الأحزاب اللبنانية التي لم تكن مثلة في برلمان 2005، على مقاعد نيابية في 2009، منها الجماعة الإسلامية (14 أدار)، والحزب الديمقراطي اللبناني (8 أدار)، تيار المردة (8 أدار)، حزب الوطنيين الأحرار (14 أدار)، حزب الشباب الوطني (14 أدار)، حزب التضامن (8 أدار). كما كشفت النتائج عن زيادة ملحوظة في مستوى التصويت الذي نالته القوى المسيحية في فريق 14 أدار (من حوالي 30% سنة 2005 إلى 50% سنة 2009) مقابل انخفاض في دعم المرشحين المدعومين من قبل التيار الوطني الحر (من حوالي 70% سنة 2005 إلى 50% سنة 2009).[3]

يقر العديد من المهتمين بالشأن اللبناني، أن المال السياسي لعب دورا كبيرا في تحديد نتائج هذه الانتخابات، وما ساعد على ذلك هو اعتماد القضاء الذي ضخم هذا الدور، إضافة إلى عمليات شراء وبيع الأصوات وفضائح الرشوة وشراء الدمم الانتخابية، حيث كان

[1] - المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ***مرجع سابق***، ص. 11.

[2] - نادية فاضل عباس فضلي ،"التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية،" ***دراسات دولية***، ع. 47 (2011)، ص ص.103- 27.

[3] - المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ***مرجع سابق***، ص ص. 42، 43.

من نتائج الانفاق الكبير لدى فريق 14 آذار الذي بلغ سقف 750 مليون دولار حسب صحيفة نيوزويك، وهو بمثابة إخلال بالتوازن الانتخابي، الأمر الذي قد يؤدي إلى التشكيك في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية ونتائجها. كما شهدت هذه الانتخابات تدخلات خارجية، للتأثير على إرادة الناخب اللبناني لصالح طرف ضد طرف آخر، وكان من أبرز هذه التدخلات زيارة نائب الرئيس الأمريكي إلى لبنان عشية إجراء الانتخابات النيابية واجتماعه مع قيادات من تحالف 14 آذار وإبداء الدعم لهم. كما تميزت هذه الانتخابات بحدوث استنفار عالي للحس المذهبي والطائفي من طرف بعض الأطراف اللبنانية للتأثير على نتائج هذه الانتخابات.[1]

بعد انتخابات 07 جوان 2009، وبتاريخ 27 جوان 2009 كلف الرئيس اللبناني ميشال سليمان النائب سعد الحريري زعيم كتلة المستقبل ورئيس أكبر كتلة في البرلمان حيث واجه هذا الأخير صعوبات وعراقيل كبيرة في هذه المهمة، وتم تشكيل الحكومة بعد مخاض عسير في نوفمبر 2009، وقد عجزت هذه الأخيرة عن القيام بمهامها الاقتصادية والتنموية بسبب انشغالها بالحكمة الدولية والصراع مع حزب الله. وقد حدث تطور مهم في لبنان في مطلع 2011 بحصول رئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي المدعوم من طرف حزب الله على تأييد 65 نائبا لبنانيا من مجموع 128 نائبا يشكلون البرلمان اللبناني، لترؤس حكومة جديدة وسقطت حكومة سعد الحريري نتيجة استقالة 11 وزيرا بينهم 10 يمثلون حزب الله وحلفائه. وهناك من وصف هذا الوضع، بانقلاب يقوم به حزب الله محاولا وضع رئاسة الوزراء تحت وصاية ولاية الفقيه.[2]

وإذا كان تشكيل الحكومة في 2011 قد مثل تغييرا على مستوى فصل السلطة كأغلبية تحكم وأقلية معارضة، فإن ممارسة السلطة التنفيذية والقرارات الرئيسية التي اتخذت

[1] – علي خليل ومحمود شعيتو، ***أحجام القوى السياسية في لبنان : تحليل مفصل لنتائج الانتخابات النيابية عام 2009*** (لبنان، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط.02، 2013)، ص ص. 14- 16.

[2] – فاضل عباس فضلي ،"التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية،" ***مرجع سابق***، ص ص. 103- 27.

من وقتها تعيد تأكيد عدة عوامل لتركيب السلطة الموجودة حتى من قبل تطبيق إصلاحات الطائف في فهي من ناحية توضح أن روح المحاصصة أمر لا مفر منه في كل أنواع الحكومات في لبنان سواء كانت حكومة أغلبية أو وحدة وطنية، ومن ناحية أخرى هي تبرز الطابع متعدد المراكز للسلطة، حيث لا تحتكر مؤسسات الدولة النظام السياسي الشرعي وصنع القرار.[1]

ورغم حصول تحالف 14 آذار على 71 مقعدا من أصل 128 مقعدا في مجلس النواب اللبناني، إلا أن هذه الأكثرية الواضحة لم تؤذ إلى استقرار المناخ السياسي في لبنان، لأن الطبيعة التشاركية لسياسة تقاسم السلطة في البلاد تعطي التمثيل الطائفي أولوية أكثر مما تعطيه لنتائج الانتخابات، وبالتالي لم تنحصر تشكيلة الحكومة بأعضاء الأكثرية الفائزة، ما أبقى البلاد في حالة جمود سياسي وقانوني، والذي بلغ أقصاه في عدم انتخاب رئيس الجمهورية وشغور منصبه ما بين 2014 و 2016، وبلغ المأزق الدستوري أشده مع انتخاب رئيس الجمهورية في أكتوبر 2016، بعد 46 جولة برلمانية.[2]

وفي الانتخابات الرئاسية اللبنانية، يفرض الدستور اللبناني إجراء انتخابات رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته بشهر على الأقل أو شهرين على الأكثر، بدعوة من رئيس مجلس النواب لانتخاب الرئيس الجديد، لكن في كثير من المرات يتعذر انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، بسبب تعذر اجتماع فريقي الموالاة والمعارضة حول حلول تسهل الاجتماع لإجراء العملية الانتخابية فيحصل تأجيل لجلسة الانتخاب لعدة مرات، لعدم اكتمال النصاب، مثلما حدث في عهد أميل لحود الذي انتهت رئاسته في 23 نوفمبر 2007 وحدوث شغور في منصب رئيس الجهورية، وتأجل جلسة الانتخاب تسعة عشرة مرة، حتى

---

[1]- كرم كرم ،"التوازن الهش في لبنان: توترات داخلية وضغوط خارجية،" في لورا أيمون سيكات و هوغو جاليجو (محرران)، ***الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط*** (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 186.

[2]- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ***مرجع سابق***، ص. 13.

انتخاب العميد ميشال بتاريخ 25 ماي 2008 بأغلبية نيابية مطلقة (118 صويتا من أصل 128 نائبا).[1]

لذا فإن مهمة انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان، طالما ما تكون شاقة وتتخللها أحداث وصراعات سياسية، بالنظر للانقسامات وبسبب عدم الاتفاق بين الأطراف السياسية على الرئيس، وكذا لوجود ارتباط بين الوضع الداخلي والتطورات الاقليمية والدولية لذا فقد عرفت لبنان في فترات عدة شغور منصب رئيس الجمهورية ، مثلما حدث مع انتهاء فترة رئاسة أمين الجمل، وامتدت فترة الشغور من 23 سبتمبر 1989 إلى 05 نوفمبر 1989 وكذلك بعد انتهاء فترة حكم الرئيس إميل لحود، حيث امتدت فترة الشغور من 23 نوفمبر 2007 حتى 25 ماي 2008، كما حدث شغور آخر في منصب رئيس الجمهورية اللبنانية بعد انتهاء ولاية سليمان ميشال، حيث استمر الشغور أكثر من سنتين (25 ماي 2014 إلى 31 أكتوبر 2016).

تأسيسا على ما سبق ذكره في هذا المطلب يمكن القول: أنه للتركيبة الاجتماعية والطائفية المتعددة في كل من ماليزيا ولبنان تأثيراتها على مستوى المشاركة السياسية ونمط انتقال السلطة في الدولتين، إضافة لنوع وطبيعة النظام الانتخابي المعتمد في التصويت بالنظر لدوره في تحديد مخرجات العملية السياسية، لوجود ارتباط بين مستوى المشاركة السياسية والنظام الانتخابي المطبق، كما لا يمكن إهمال أثر طبيعة الممارسة السياسية ودور الأحزاب وتأثيراتها في إدارة العملية السياسية في كلا الدولتين.

لقد كانت مؤشرات المشاركة السياسية بصفة عامة والمشاركة الانتخابية بصفة خاصة، في ماليزيا أحسن مما هي عليه في لبنان، كون ماليزيا تميزت فيها الانتخابات البرلمانية بانتظامها وإجرائها بصفة دورية خلال كل خمسة سنوات لانتخاب اعضاء مجلس النواب الماليزي، وتتم هذه الانتخابات على أساس حزبي وليس طائفي، وعادة ما تتميز العملية الانتخابية في ماليزيا ولو نسبيا بدرجة من النزاهة والشفافية ويتم إجراؤها في مواعدها المحددة مسبقا، كما يتم في إطارها بناء التحالفات السياسية التي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة

[1]- نعمة اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص ص. 34، 35.

للمجتمع الماليزي في ظل احترام القيم والثقافة السائدة في المجتمع، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف المشاركة السياسية على عكس ما هو عليه في الحالة اللبنانية.

تميزت العملية الانتخابية في لبنان بعدم انتظامها وعدم احترام مواعدها، سواء بالنسبة لانتخابات أعضاء مجلس النواب اللبناني وكذا انتخاب رئيس الجهورية بحدوث فراغ سياسي عدة مرات والعجر عن إجراء هذه الانتخابات في وقتها، كما أن الانتخابات النيابية في لبنان تتم على أساس التمثيل الطائفي وليس التمثيل الحزبي (توزيع المقاعد حسب الطوائف) وهو ما يفقدها قيمتها ويجعل من نتائجها محسومة مسبقا، وكذا التركيز على التمثيل الطائفي وعلى المصالح الضيقة لزعماء الطوائف وقادة بعض الأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال. وبسبب الأزمات التي شهدتها الساحة اللبنانية بعد اتفاق الطائف 1989 بصفة عامة، وبعد سنة 2005 واغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري على وجه الخصوص، ظهرت العديد من العقبات في نظام اتخاذ القرار وعمل المؤسسات الرسمية في البلاد، مما تسبب في فراغ سياسي وحال دون اجراء انتخابات مجلس النواب والتمديد للمجلس ثلاث مرات متتالية بعد انتخابات 2009، فبعد انتخاب أعضاء البرلمان اللبناني في 2009، لولاية كان يفترض أن تدوم حتى سنة 2013، ولكنهم استمروا في مناصبهم لخمس سنوات إضافية بعدما مدد البرلمان ولايته ثلاث مرات متتالية على التوالي في 2013، 2014، 2017. لتأتي الانتخابات البرلمانية في ماي 2018. وكذا الحال بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية في 2007 و 2014. فالجمود الذي ميز المؤسسات الرسمية وشغور منصب الرئيس الجمهورية، هو تعبير عن عيوب النظام السياسي الطائفي في لبنان القائم على العائلات ومصالح زعماء الطوائف.

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي وسياسات المعالجة.

تتفاقم حدة المشكلة الطائفية عندما يعجز النظام السياسي في المجتمع الطائفي في اشراك كل المكونات والفواعل في العملية السياسية، وعدم قدرته على استيعاب التعددية الطائفية دون التقصير في حقوق أي طائفة أو تهميشها، هنا تصبح الطائفية السياسية خطرا على حالة الاستقرار السياسي، بسبب تغليب الولاءات الضيقة للطائفة على حساب الولاءات الوطنية، مما يساهم في إضعاف سيادة الدولة وفقدان شرعيتها.

أولا: الاستقرار السياسي في ماليزيا: لقد تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة كونها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة الماليزية بعيدا عن الاعتبارات الطائفية والعرقية في ضوء استيعاب لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته وللمتغيرات والحسابات الإقليمية والدولية، فمند استقلال ماليزيا إلى يومنا هذا حكمها 07 رؤساء وزارة (تنكو عبد الرحمان (1957- 1970)، تون عبد الرزاق حسين (1970- 1976) تون حسين عون (1976- 1981)، محمد مهاتير محمد (1981- 2003)، عبد الله أحمد بدوي (2003- 2009)، نجيب بن تون عبد الرزاق (2009- 2018)، محمد مهاتير (2018- إلى يومنا هذا)، وهذا يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا:[1]

بعد الاضطرابات الطائفية التي عرفتها ماليزيا في 13 ماي 1969 بين المسلمين والصينيين والهنديين، والتي خلفت العديد من الضحايا والخسائر المادية، تم إعلان حالة الطوارئ وتطبيق قانون الأمن الداخلي كحل مؤقت لتهدئة الاوضاع، مع العمل على تحديد السياسات والاستراتيجيات الكفيلة التي تمنع تكرار تلك الأحداث وتقويض حالة الاستقرار الساسي والاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية الماليزية، لذا انتهجت ماليزيا مجموعة من السياسات لمواجهة تصاعد موجة الصراعات الطائفية والعرقية واستيعابها، وتحديد كيفيات الاستجابة لمطالب ومصالح مختلف هده الجماعات المكونة للمجتمع الماليزي لتحسين مستويات الاستقرار السياسي، وتمثلت هذه السياسات كما يلي:

[1] - عمر كعيبوش ،"جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة: دراسة في الآليات والفواعل (ماليزيا نموذجا)، ***البحوث في الحقوق والعلوم السياسية***، ع. 06 (سبتمبر 2017)، ص ص. 583-601.

01- السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990): جاءت هذه السياسة لمحو الأثار التي خلفتها أزمة 1969، كون أن الاختلالات في توزيع الثروة بين مكونات للمجتمع الماليزي هو الدافع إلى تبني هذه السياسة من طرف رئيس الوزراء أنداك "تون عبد الرزاق"، وقد تم التركيز في هذه السياسة على ضرورة إعادة هيكلة المجتمع الماليزي من خلال القضاء على الفقر المدقع وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوحيد المجتمع الماليزي، والقضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي.[1] مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء وتحسين أوضاع الأغلبية المالاوية المسلمة. وقد تحددت أهدافها في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن بين العرقيات المختلفة، وخلق فرص عمل.[2]

بالنظر إلى طبيعة المجتمع الماليزي المتعدد، اقترن مفهوم التنمية بالمساواة في الفرص بين مختلف مكونات المجتمع، كون السكان الأصليين "بوميبترا" يشكلون حوالي 60 %من مجموع السكان، لكن عند الحديث عن توزيع الثروة والمداخل فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى، هذا الواقع حسب "مهاتير محمد" الذي دفع بتطبيق السياسية الاقتصادية الجديدة، والتي تم تصميمها بما يكفل "للبوميبترا" الحصول على نصيبهم من الثروة الاقتصادية.[3]

ساهم تطبيق هذه السياسة بشكل كبير في تخفيض مستويات الفقر في ماليزيا، وتراجعت نسبته من حوالي 49.30 % سنة 1970 إلى ما نسبته 16.50 %سنة 1990 خلال عشرون سنة ممثلة في الفترة الزمنية لخطة السياسة الاقتصادية الجديدة.[4] وزيادة نصيب الملايو من الناتج القومي من 24 % سنة 1970 إلى ما نسبته 30 % سنة 1990، وارتفاع نسبة عمالتهم المهنية المتخصصة مثل المهندسين والمحاسبين من 05% سنة 1970 إلى ما نسبته

---

[1] – لبنى عبد الفتاح شعبان، "السياسات التنموية وآثارها على التنمية البشرية في ماليزيا،" ***البحوث التجارية***، م. 39، ع. 01 (جانفي 2017)، ص ص. 203- 31.

[2] – ***المكان نفسه***.

[3] – محمد مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***الإسلام والأمة الإسلامية*** (ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م. 01، ط.01، 2004) ص.68.

4- R.S.Milne and Diane K.Mauzy, ***Malaysian Politics under Mahathir*** (London : routledge, Taylor - Francis group,1999), pp.62,63.

29% سنة 1990.[1] كما حققت هذه السياسة نمو اقتصادي سريع، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ من 11.1% إلى 33.1% في منتصف التسعينيات.[2]

وبالتالي ساعدت هذه السياسة بشكل كبير في تخفيض مستوى الفقر في مختلف المناطق والأقاليم الماليزية، ورفع معدلات الاجور والدخل الفردي، واتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير لتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل لكل فئات المجتمع الماليزي دون أي تمييز، كما حرصت الحكومة الماليزية على ضرورة القضاء على تطابق خطو الانقسام الاقتصادي العرقي مما ساهم في تقليص الفجوة في توزيع الثروة بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، واستفادة كل عرقية وطائفة من نصيبها من الاقتصاد الوطني، مما ساعد على تحقيق التوافق بين الجماعات الطائفية والعرقية المختلفة، الأمر الدي انعكس ايجابا على مستوى الاستقرار السياسي في ماليزيا.

02: سياسة التنمية القومية:(1990– 2000): بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة 1990، بادر رئيس الوزراء الماليزي في تلك الفترة "مهاتير محمد" إلى استحداث هذه السياسة كاستمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية الجديدة، وجاءت سياسة التنمية القومية في إطار التوجه القومي الذي وضعه "محمد مهاتير"، وكزت على مجموعة من القضايا ممثلة كالاهتمام بالموارد البشرية وتميتها وتكثيف أساليب التعليم المتطور، وإدخال البرامج العالمية في مجالات العمل والتدريب، والاستعانة بالقطاع الخاص، والاستفادة منه في تمويل مشاريع البنية التحتية، والعمل على تعزيز مشاركة الملايو في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مكونات المجتمع الماليزي، والتركيز في هذه الخطة على الكيف ثم الكم.[3] والاعتماد على اقتصاد المعرفة، من خلال مشروع **Multimédia Super Corridor**، الذي هو بمثابة القاطرة التي من خلالها تتحول ماليزيا مستقبلا إلى اقتصاد المعرفة، كونه يساعد على

---

[1]- صادق اسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 59.

[2] – ميتكيس،"التجربة التنموية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص ص. 213، 2014.

[3]- Milne and Mauzy, ***op.cit.***, p.72.

القيام بعمليات البحوث والتطور، كما يمكن الاستفادة منه في مجال التشريع عبر الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات.[1] وتحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها.[2]

تقوم فلسفة هذه السياسة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع عدم المساس بمكتسبات غير الملايو، في ظل الحرص على ضرورة تفوق معدلات النمو الاقتصادي للملايو على غيرهم من العرقيات.[3] ويرى "محمد مهاتير" أن هذه السياسة حققت نجاحا كبيرا، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1996 بنسبة 08.50% للسنة العاشرة على التوالي، وبحلول عام 1997 بلغ حجم التجارة الخارجية الماليزية 157 مليار دولار، واحتلت ماليزيا المرتبة 18 عالميا، وقد ضلت الحكومة الماليزية تحقق فائضا ماليا سنويا، في حين ضل الذين الخارجي للبلاد منخفضا، إذ لم يتجاوز 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونجحت البلاد في الإبقاء على معدل التضخم منخفضا بنسبة 02.10%.[4]

ويتمحور الهدف الرئيسي لهذه السياسة حول ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ليس على المستوى العرقي وتكوينات المجتمع الماليزي فقط، بل تحقيق التوازن بين مختلق المناطق والأقاليم الماليزية دون تمييز، والعمل على خلق فرص عمل جديدة، مع الاستمرار في سياسة مكافحة الفقر، من أجل ترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة وتحسين مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي.

03: سياسة الرؤية الوطنية: (**2001– 2010**) **:** في هذه السياسة تم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد، بما يضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي، والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي. وأعتبر رأس المال البشري الماليزي هو المحور الرئيسي لتحقيق الاقتصاد المعرفي، وتم القيام بمجموعة من الاصلاحات والتحسينات في السياسات التربوية في القطاعين الخاص

[1]- Mahathir Mohamad, ***The Way Forword*** (London : Weidenfeld Nickoloson,1998),pp. 28-29.

[2]- عبد الفتاح شعبان، ***مرجع سابق***، ص ص. 203– 31.

[3]- ميتكيس، "التجربة التنموية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص. 215.

[4]- مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزي*ا*، ***الإسلام والأمة الإسلامية*** ، ***مرجع سابق***، ص ص. 68،69.

والعام مند المنتصف الثاني من التسعينيات، كما سعت ماليزيا خلال فترة تطبيق هده السياسة إلى بلوغ نمو اقتصادي ما نسبته 07.5 %.[1] وقد جاءت سياسة الرؤية الوطنية من أجل تكملة الأهداف التي حددتها سياسة التنمية القومية، التي أولت عناية كبيرة بالعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الطوائف والعرقيات المكونة للمجتمع الماليزي. وقد تمحورت حول النقاط التالية:

- الربط بين ترشيد السياسة وتحسين مستويات التنمية المستدامة.

- العمل على تطوير أجهزة ومؤسسات الدولة وتحديثها، ورفع أداء وكفاءة الإدارة الحكومية.

- تحسين وترقية الخدمة العمومية، و تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية.

- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، ومكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي.

04 – الرؤية الاستراتيجية (رؤية 2020): في إطارها حددت ماليزيا هدفها الاستراتيجي بأن تكون دولة متقدمة اقتصاديا سياسيا واجتماعيا وروحيا وثقافيا بحلول عام 2020، ولتحقيق ذلك لا بد من ضمان معدلات نمو مرتفعة مقدرة ب: 07% على وجه التحديد لفترة زمنية مدتها 30 سنة اعتبارا من سنة 1990 إلى سنة 2020، مع المحافظة بشكل واع على النظام الاجتماعي والقيم الأخلاقية والعقائد الدينية.[2] وتؤكد رؤية 2020 على أهمية التقدم فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، والترابط الاجتماعي والاقتصاد الماليزي، والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، ونظام الحكومة، وصيغة الحياة، والقيم الاجتماعية والروحية، والاعتزاز بالوطن والثقة فيه. [3] ولكي تستطيع ماليزيا تحقيق أهداف هذه الرؤية، لا بد عليها من مواجهة مجموعة من التحديات من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي. وتوجد تسعة تحديات استراتيجية تعرضها رؤية 2020 هي:[4]

---

[1] – حنايا، ***مرجع سابق***، ص.105.

[2]– مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***العولمة والشراكة الذكية والحكم***، ***مرجع سابق***، ص. 2015.

[3] - Mohamad Mahatir, Encyclopdia of Dr. Mohamad Mahatir Prime Minister of ***Malaysia*** , Malaysia (Malaysia , Kuala-Lampur : Darulfikr, v. 04) , p.159.

[4] -Ibid, pp.159- 60.

التحدي الأول: إقامة دولة ماليزية واحدة وموحدة لها مصير مشترك يساهم في تحقيقه مختلف الشرائح المجتمعية، وتعيش في سلام وأمن متضامنة عرقيا وإقليميا، في ظل توافق وشراكة عادلة ومتكاملة بين مختلف الطوائف.

التحدي الثاني: السعي لإقامة مجتمع ماليزي آمن ومتقدم ومتحرر من الناحية النفسية ومجتمع لديه الثقة بالنفس، يشعر بالفخر المستحق لما أصبح عليه.

التحدي الثالث: خلق وتطوير مجتمع ديمقراطي ناضج، يمارس شكلا من الديمقراطية الماليزية الناضجة والمتفق عليها، والتي أنشأها المجتمع الماليزي طبقا لظروفه الخاصة.

التحدي الرابع: تأسيس وإقامة مجتمع أخلاقي ومعنوي كامل لذى مواطنوه قيمهم الدينية والروحية القوية، مصبوغين بأعلى المستويات الأخلاقية.

التحدي الخامس: إقامة مجتمع ناضج ومتحرر ومتسامح، يمارس فيه كل الماليزيون ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية، والتمسك بولائهم لها، ويشعرون بأنهم جميعا ينتمون لأمة واحدة هي الأمة الماليزي.

التحدي الخامس: إقامة مجتمع علمي تقدمي، مجتمع الابداع والابتكار، ومجتمع ليس مستهلك للتكنولوجيا، ولكن مساهما فيها أيضا.

التحدي السادس: اقامة مجتمع له اهتماماته التي يرعاها رعاية كاملة وثقافة واعية ونظام اجتماعي يكون للمجتمع فيه الأولوية قبل الفرد.

التحدي الثامن: ضمان إقامة مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروة توزيعا عادلا، وضمان المشاركة الكاملة دون تمييز لكل الأطراف في التقدم الاقتصادي.

التحدي التاسع: تأسيس مجتمع مزدهر ناضج، ويكون اقتصاده منافسا وقويا وديناميكيا ونشطا، ومرنا وسهل التكيف مع الظروف الطارئة.

ونجاح هذه الرؤية حسب "محمد مهاتير" متوقف بشكل كبير على الموظفين الحكوميين، باعتبارهم المؤتمنون الفعليون على السياسات الوطنية، وفي حالة فشلهم في فهم

الأهداف تصاب الحكومة الماليزية بالفشل، وإذا أفشلوا السياسات والأهداف الوطنية لن تتمكن ماليزيا من بلوغ مرتبة الدول المتقدمة.[1]

مما سبق يتبين أن الحكومة الماليزية قامت بوضع أساليب فعالة وملائمة لإدارة المجتمع المتعدد الطوائف والعرقيات من أجل تحسين مستويات الاستقرار السياسي، كون السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها الحكومة الماليزية اتسمت باشتمالها على أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة. وقد تمحورت هذه الاستراتيجيات والسياسات حول معالجة النقاط التالية:

- القضاء على الفقر المدقع دون تمييز بين الأعراق والطوائف وبين المناطق والأقاليم.
- التركيز على تنمية الموارد البشرية، والتركيز على المعرفة والابداع والابتكار.
- العمل على التضامن القومي والوحدة الماليزية، وترقية العلاقات العرقية والطائفية.
- التوزيع العادل للثروة والدخل، ومعالجة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.
- القضاء على ظاهرة الوظيفة الاقتصادية المقرونة بالانتماء العرقي والاثني.
- دولة ماليزية متقدمة مشبعة بالقيم والثقافة الاسلامية والأسيوية.

كل هذا يؤكد على الجهود الكبيرة التي بذلتها ماليزيا في سبيل إدارة مجتمع متعدد الطوائف والأعراق لتحقيق الاستقرار السياسي، بانتهاج استراتيجيات وسياسات متكاملة هدفها الرئيسي المحافظة على قاعدة التوازن بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي، واستطاعت ماليزيا بموجبها معالجة الفجوة في توزيع الثروة في المجتمع، والتقليص من مستويات الفقر المدقع بنسبة كبيرة، وتحقيق مستويات مقبولة من معدلات النمو الاقتصادي، الشيء الذي انعكس ايجابا على تحسين المستوى المعيشي والدخل الفردي للمواطن الماليزي.

---

[1]- مهاتير، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير***، ***مرجع سابق***، ص ص. 707، 708.

ثانيا: الطائفية والاستقرار السياسي في لبنان: لقد برز نظام الطائفية السياسية في لبنان استجابة لتحد اجتماعي وايديولوجي، وتم اعتماد التوزيع الطائفي للسلطة مند انشاء منطقة جبل لبنان الادارية باعتبارها نواة لبنان الحديث، وعلى غرار التسوية التي تم تطبيقها لإنهاء الصراع في عام 1840، فقد تبنى نظام الحكم الذي تم استحداثه الصراعات الدامية بين الموارنة والدروز في جبل لبنان سنة 1860، وبعدها دخل المجتمع اللبناني في حالة من الصراعات والنزاعات الطائفية بين المسلمين والمسيحيون، وهكذا تم تحويل لبنان من مجتمع متعدد الطوائف إلى نظام دولة متعددة الطوائف.[1] لذا فجدور الأزمة الطائفية في لبنان ترجع إلى التصدع الذي حدث بين الطائفتين المارونية والدرزية، وتحول الصراع بينهما من الصراع العائلي التقليدي إلى صراع طائفي، أذى إلى انقسام سكان منطقة الجبل طائفيا وليس سياسيا، تحت رعاية الضغوطات الأجنبية للسيطرة على بلاد الشام واقتسام تركة الرجل المريض الدولة العثمانية.

ترسخت الطائفية السياسية في لبنان في عهد حكم الدولة العثمانية، وإبان الانتداب الفرنسي، وازداد عمق الطائفية في لبنان بسبب تقنين وضعية الطوائف في النظامين السياسي والإداري، واقصاء بعض الطوائف من المشاركة في إدارة لبنان وخضوعها لطوائف أخرى، وقد قامت سلطات الانتداب الفرنسي في لبنان بتعميق الشرخ الطائفي في لبنان ومنح الطائفة المسيحية أكثر من حقها مقابل إعطاء الطائفة المسلمة أقل مما تستحق، مما جعل الطائفة المسيحية خاصة الموارنة يسعون إلى توطيد علاقاتهم بفرنسا لإقامة نوع من التحالف لضمان استمرارية تفوقهم وسيطرتهم على المناصب السياسية والإدارية الحساسة في الدولة.

وفي هذا الصدد يرى "جورج قرم" أن الدولة التي قامت على أساس دستور 1926 والميثاق الوطني 1943 لم تستطع اكتساب وجودا مستقلا، كما أن الطبقة السياسية وعت أنه من الأسهل عليها أن تستمد سلطتها من الأجهزة الطائفية التي دعمت وجودها إلى درجة كبيرة خلال الأزمات المتتالية في المجتمع اللبناني مند انهيار وزوال الاقطاعية التقليدية الكبيرة في جبل لبنان، وهذه الأجهزة تستمد قوتها وسلطتها من إمكانياتها وقدرتها الاقتصادية

1- Bahout, ***op.cit.***, p.05.

وتأثيرها عبر المؤسسات الدينية والروحية والتعليمية ومن علاقاتها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية.[1] وهذا لم يتغير حتى بعد استقلال لبنان كون الميثاق الوطني وسع البنى الطائفية رغم إقرار هذا الأخير بضرورة التمثيل العادل للطوائف في الوزارات ومجلس النواب والوظائف الإدارية العامة.

وفي السياق ذاته يشبه "جورج قرم" دولة لبنان بالدولة العثمانية في فترة ضعفها وانهيارها من منطلق ان لبنان هو الوارث الوحيد للسلطنة، حيث أصبح المجتمع اللبناني "الرجل المريض" للقرن العشرين، بواقع أن طوائفه مازالت تشكل بنى سياسية مركزية منافسة لسلطة الدولة، كما أن المواطن اللبناني أصبح عاجزا عن التأثير في مجريات الأمور، كون اللعبة السياسية مركبة من تداخل السلطات داخل طائفته من جهة، وبين الطوائف من جهة ثانية مع وجود امتدادات خارجية.[2]

كما أن نظام التمثيل السياسي للطوائف في لبنان لا يعترف بالحقوق السياسية والقانونية المتساوية للمواطنين، ويعترف بحقوق طائفية غير متساوية، فهو يخفي ورائه مجموعة من الامتيازات الطائفية في الوقت نفسه، امتيازات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية، مما يخلق تضارب المصالح السياسية والطائفية، وظهور الصراعات الطائفية، ويهدد حالة الاستقرار الساسي في لبنان.[3] كون الطوائف في لبنان ليست متساوية من حيث النفود والمشاركة في العملية السياسية، لأن الممارسة الفعلية في لبنان أثبت وجود طوائف كبيرة مسيطرة على المراكز في السلطة التنفيذية والمقاعد النيابية في مجلس النواب وهي ممثلة في الطائفة المارونية والسنية والشيعية، والأرثوذكس، والدروز، والكاثوليك، والأرمن على الرغم أن السلطة لا تتوزع بالتساوي بين هذه الطوائف، بالمقابل توجد طوائف ثانوية يتم تمثيلها في بنائب واحد في المجلس النيابي، ولا تتمثل في السلطة التنفيذية مثل الطائفة البروتستانتية، اللاتين، سريان، الأشوريين، الكلدان..الخ.[4]

---

[1]- قرم، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع، مرجع سابق***، ص ص. 61، 62.

[2]- ***المكان نفسه***.

[3]- عبد فتوني، ***مرجع سابق***، ص ص. 08، 09.

[4]- سليمان، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، مرجع سابق***، ص. 122.

فلبنان تقر بنظام الطائفية السياسية، كون السلطة توزع بين مختلف الطوائف اللبنانية مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار النخب السياسية والاقتصادية والثقافية لتنظيم الصراع على السلطة وإحداث تسويات سياسية بعد كل صراع عنيف، والواقع يؤكد على أن الطائفية لعبت دورا سلبيا ومعرقلا أمام عملية تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان، كون الطائفية أضحت حالة مرضية مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع اللبناني، بالقدر الدي يؤثر سلبا على تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان، وقد أثبتت التجارب أن القيادات السياسية والنخبة الحاكمة في لبنان أخفقت إلى حد كبير في معالجة المشكلة الطائفية وتداعياتها على الاستقرار السياسي، وفشلها في تحقيق الاندماج والتوافق بين مختلف الطوائف الموجودة في المجتمع اللبناني، مما أذى إلى ظهور مؤسسات اقتصادية ومالية وثقافية واجتماعية وخدماتية ذات صبغة طائفية مثل المؤسسات البنكية والمصرفية، والمؤسسات الصحية التي تقدم خدمات لطائفة محددة، مما أوجد انقسامات خطيرة في المجتمع اللبناني، بسبب تغليب الطائفة لمصالحها الشخصية على حساب المصالح العامة للدولة اللبنانية.

وتوجد مجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد حالة الاستقرار السياسي في لبنان، بما في ذلك الأثار المترتبة عن الأزمة السورية الحالية (الحرب الأهلية السورية)، ووجود الآلاف من اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية، ووجود أعمال عنف واشتباكات كثيرة في شمال لبنان وعلى طول الحدود السورية اللبنانية، ووجود هجمات ارهابية داخل بيروت وخارجها، ووجود توترات بين حزب الله واسرائيل من جهة وبين حزب الله وحركة المستقبل على عدة قضايا من جهة ثانية، ضف إلى ذلك توسط النخب السياسية في لبنان في صفقات عبر الانقسامات الطائفية التي تخدم مصالح واهتمامات هذه النخب دون التركيز على المصالح العامة للمجتمع اللبناني، إذ تقوم هذه النخب السياسية بالتوسط والدخول في تحالفات طائفية لمحاربة المنافسين لها داخل الطوائف التي ينتمون إليها، ومن أجل

السيطرة على موارد الدولة مما أدى إلى تفشي ظاهرة المحسوبية.[1] وتتميز الحياة السياسية في لبنان بالسمات التالية:[2]

01- العملية السياسية في لبنان تهيمن عليها الطائفية السياسية التي تخدم مصالحها على المستوى الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي، على حساب الجماعة الوطنية ومصالحا العامة المشتركة (الطائفية السياسية في خدمة الطائفة وليس في خدمة المجتمع).

02- وجود التحالفات بين مختلف الطوائف، و هذه التحالفات الطائفية في لبنان تخدم بالدرجة الاولى النخبة الحاكمة، وليس بالضرورة الطوائف التي يمثلونها.

03- التحالفات الطائفية لها تأثير في تحقيق الاستقرار النسبي في لبنان لكن ليس بالضرورة على المدى البعيد، انطلاقا من اعتبار الطائفية هي السبب الرئيسي للحروب والصراعات المدمرة التي عرفتها لبنان ولازلت تعرفها في الوقت الحالي.

04- التدخل الخارجي من طرف قوى إقليمية أو دولية، والتجاوب معه لسبب أو لآخر من قبل جماعة من الجماعات أو طائفة من الطوائف الموجودة في المجتمع اللبناني.

إن نظام الطائفية السياسية في لبنان غير قابل للديمومة على المدى الطويل، لأنها ليست نظام حكم صالح للتطبيق على المدى البعيد، كونه ينتج دولة ضعيفة تعاني من الصراعات الطائفية التي تهدد حالة الاستقرار السياسي والهوية والوحدة الوطنية للدولة، فضلا على أن هذا النظام حاليا غير قادر على التعامل مع الأوضاع السياسية الدولية الجديدة والواقع الاجتماعي الذي يواجه الشعب اللبناني اليوم، كما أن هياكل الطائفية السياسية تديم نظام المحسوبية التي تقوض عمليات التمثيل الديمقراطي.[3] وأجل معالجة المسألة الطائفية وتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان يقتضي الأمر تفعيل النقاط التالية:

1- Jeffrey G.Karam, "Beyond Sectarianism : Understanding Lebanese Politics through a CrossSectarian," ***Middle East Brief***, n.107 (April 2017), pp. 01-08.

2- ***Loc.cit.***

3- Nelson, ***op.cit.***, pp. 332-87.

– ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية لجميع الطوائف في إدارة العملية السياسية اللبنانية دون تمييز أو تهميش لأي طائفة، مع تغليب المصالح الوطنية للبنان على المصالح الشخصية للطائفة، مع ضمان وحماية الحريات والحقوق المدنية والسياسية وممارسة الشعائر الدينية لكل الطوائف دون تمييز، أي ضرورة العمل وتوحيد الجهود لصهر الطوائف والجماعات المكونة للمجتمع اللبناني، وكذا العمل على تخفيف منابع العنف السياسي واستخدام الطرق السلمية والحوار لمعالجة مختلف القضايا والخلافات التي تنشأ بين الطوائف اللبنانية.

– اعتماد المواطنة كمبدأ وطني يجمع بين كل الطوائف اللبنانية، وتعميق مفاهيم الوحدة الوطنية بثقافة نابعة من القيم المجتمعية، قوامها التسامح الديني والتخلص من الفتن الطائفية ومفاهيم الغلو والحقد التي جزأت المجتمع اللبناني إلى ولاءات طائفية متنافرة.

– نشر وترسخ قيم ومبادئ التسامح والتكافل والتعاون المجتمع اللبناني، ونبد الصراعات والعنف، واجراء تغيير سياسي هيكلي يساعد على وضع صيغ جديدة لتقاسم السلطة يمكنها ان تأخذ الحقائق الجديدة بعين الاعتبار وتبدأ في التعامل معها، مع محاولة ايجاد التوازن المناسب بين هوية وطنية وبين تعددية اجتماعية وسياسية تمهيدا لإرساء الديمقراطية.

– العمل على بناء وإقامة سلطة مركزية قوية قادرة على فرض نفسها وتعميم رموزها وقيمها على كل المناطق اللبنانية، وتحسين مستويات التفاعل بين مؤسسات النظام السياسي والمواطنين، بالقدر الذي يسمح بتحقيق مستوى مقبول من الرضا والقبول في المجتمع.

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية التوافقية (عوامل الاستمرار ومسببات التعثر)

أولا : الحالة الماليزية: تباينت نتائج عملية التحول الديمقراطي في منطقة شرق آسيا، حيث توجد دول نجحت في تحقيق نوعا من الديمقراطية وضمان الحريات السياسية والمدنية وحماية حقوق الإنسان، بينما أخفت دول أخرى في تحقيق ذلك، وسبب هذا الإخفاق والتباين يرجع إلى كون الديمقراطية تحتاج إلى توفير متطلبات وشروط وقيم لا بد منها، ضف إلى ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لنجاع عملية الدمقرطة، وهناك من ينظر إلى هذه المنطقة على أنها تصلح للأنظمة التسلطية والاستبدادية بالنظر للصراعات والثورات التي عرفتها المنطقة خاصة ما بين 1930- 1960، وبعد 1960 حصلت معظم هذه الدول على استقلالها واستطاعت تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، وبدأت تشهد اتجاها نحو التحول الديمقراطي اختلفت نتائجه من دولة إلى اخرى، كما تفاوتت درجات النجاح والفشل.[1]

هناك من يرى أن الديمقراطية الماليزية تفتقر إلى حد كبير لأسس ومبادئ الديمقراطية الغربية، غير أن الواقع يؤكد على أن ماليزيا تنفرد بممارسات ديمقراطية ذات طبيعة خاصة تحددت ملامحها في إطار ما يعرف بالديمقراطية الأسيوية التي ترتبط بمنظومة القيم الأسيوية السائدة، وتتباين في كثير من سماتها مع المنظومة اللبرالية الغربية خصوصا فيما يتعلق بالممارسات السياسية، ورغم أن ماليزيا لم تشهد تحولا ديمقراطيا بالمفهوم الغربي اللبرالي بقدر ما شهدت نوعا من الإجراءات والممارسات اللبرالية التي جاءت في معظمها بقرارات فوقية من السلطة الحاكمة، وتمثلت في الأساس في التخفيف من بعض القيود، وتوسيع نطاق الحريات الفردية والجماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتكوين الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لكن كل هذا في ظل نظام يتسم بقدر من السلطوية.[2]

[1]- محمد كريم كاظم ،"الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية،" ***واسط للعلوم الإنسانية***، م.06، ع.15 (2010)، ص ص. 265- 98.

[2]- ميتكيس،"التجربة التنموية في ماليزيا،" ***مرجع سابق***، ص ص. 221، 222.

ويرى الدكتور "محمد مهاتير" أن حكومة الجبهة الوطنية (Parisan National) هي حكومة ديمقراطية، لكنها لا تتبع تلك الجماعة التي تعبد الديمقراطية كهدف في حدداتها وهي تعتبر الديمقراطية وسيلة لاختيار الحكومة، ويمكن للشعب أن يختار إعادة نفس الحكومة بشكل متكرر إدا أراد ذلك، لكن لا بد من يكون له حق الاختيار، ولا بد من اجراء انتخابات على فترات محددة، أو حتى قبل حلول موعدها، ومن واجب الحكومة ومن حقها أن تحكم بالطريقة التي ترضي الناس وتقنعهم بالاستمرار في وضع ثقتهم في حزب الحكومة وبقدر ما يجب أن يعرف الشعب كيف يستخدم الديمقراطية بقدر ما يجب أن تعرف الحكومة كيف تحكم حتى تحتفظ بالدعم الديمقراطي من الشعب وتطوره من أجل استمرار حقها في الحكم[1].

ويرجع نجاح العملية الديمقراطية في ماليزيا وفقا لرؤية الدكتور "محمد مهاتير" بالأساس إلى فاعلية الممارسين للعملية الديمقراطية، فلاديمقراطية بلا ديمقراطيين، حيث دعا "مهاتير" إلى صياغة شكل خاص من الديمقراطية يتناسب مع قيم وثقافة المجتمع الماليزي وواقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تتمثل أهم معالمها في التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية ونزيهة، كما أشار "مهاتير" إلى أن الديمقراطية الغربية قد تناسب بعض الشعوب، ولكنها لا تصلح للجميع، وخاصة الكثير من الدول النامية.[2]

لذا فنمط التحول الديمقراطي في ماليزيا يختلف بشكل كبير عن نمط التحول الديمقراطي الغربي، كون منطقة جنوب شرق آسيا بصفة عامة وماليزيا بصفة خاصة تحكمها منظومة قيمية تفرض نمطا خاصة في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والتي تقوم على الطاعة والاحترام المتبادل، فهي تختلف بشكل كبير عن النمط السائد في الدول الغربية، وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي ماليزيا تستند الى الاتفاق وتقوم على الثقة بين القادة السياسيين والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

---

[1]- مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***ماليزيا*، *مرجع سابق***، ص. 13.

[2]- عاشور، ***مرجع سابق***، ص. 125.

وانسجاما مع الأفكار الحديثة للحكم، نجد أن الحكومة الماليزية تؤيد مفهوم الديمقراطية كونها تؤيد نظام حكومة الممثلين أو النواب عن طريق أعضاء منتخبين في الهيئة التشريعية وعلى هؤلاء الأعضاء المنتخبين اختيار مجموعة أصغر من بينهم لتشكيل مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء للقيادة، فالنظام السياسي الماليزي يسمح بالتمثيل المباشر للشعب على أعلى مستوى للحكم، وكلما أجريت انتخابات فمن المتوقع إسقاط أعضاء من الحكومة أو الحكومة بالكامل، وهذه أهم ميزة للديمقراطية.[1] ورغم ذلك فإنه توجد في ماليزيا بعض التجاوزات التي تخرج عن مبادى وقيم الديمقراطية، كون الاحزاب السياسية المعارضة تواجه العديد من المعوقات، منها أن الانتخابات لا ترقى إلى المعايير المقبولة، ضف إلى ذلك غياب المساوة السياسية بين الأحزاب السياسية، ووجود تضييق على الحريات السياسية، وحرية الصحافة، كلها مؤشرات تذل على تقلص الديمقراطية في البلاد.

لقد عمدت ماليزيا في إدارتها لتعدديتها الطائفية والعرقية والإثنية على نموذج الديمقراطية التوافقية، إذ قامت بالأخذ بأثنين من مبادئها الأربعة، ويتمثل المبدأ الأول الذي أخدت به ماليزيا في اطار النموذج التوافقي هو الائتلاف الواسع العابر للديانات والطوائف والعرقيات، والذي بموجبه تتم إدارة العملية السياسية في ماليزيا بمشاركة أغلب المكونات والفئات الموجودة في المجتمع الماليزي ممثلة في أربعة عشر حزبا سياسيا منطوي تحت مضلة الجبهة الوطنية، كما تم الأخذ بمبدأ الاستقلالي القطاعي، وقد ساهم تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في ماليزيا بشكل كبير في تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واستطاعت الديمقراطية التوافقية في ماليزيا ان تحقق نجاحا قبولا إلى حد كبير في العالم الثالث، وإن كانت طبيعة مجتمعها التعددي ونوع المؤسسات التوافقية التي طورتها ماليزيا تختلف اختلافا كبيرا عن الحالات الأوروبية، كون فئات المجتمع الماليزي تتميز باختلافات

1- مهاتير، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***ماليزيا***، ***مرجع سابق***، ص. 13.

وتباينات كبيرة، وتفصل ما بين هذه الفئات انقسامات يعزز بعضها بعضا كاللغة والدين والثقافة والعرق.[1]

وبناءا على التصور الذي طرحه أنصار النظرية التوافقية، وعلى رأسهم "آرنت ليبهارت" أنه من أجل نجاح الهندسة التوافقية لا بد من توفر شرطان أساسيان، إذ يرتبط الشرط الأول بمدى اقتناع الجناح الحاكم بأنه لم يعد يملك المشروعية والانفراد بالحكم وحده عندها قد يتجه إلى عقد صفقة مع الأطراف الأخرى من أجل البقاء كشريك في الحكم مثل ما حدث في النمسا، كولومبيا وفنزويلا. أما الشرط يتمحور حول مدى امتلاك أطراف النخبة القدرة الكامنة لبناء النظام الديمقراطي التوافقي. على ضوء هدان الشرطان يمكن تحديد العوامل التي ساعدت على ذلك في النقاط التالية:

– نجاح النموذج التوافقي الماليزي ارتبط ارتباطا كبيرا بالدور الإيجابي الذي لعبته القيادات والنخب السياسية وزعماء الأحزاب السياسية الممثلة لمختلف الطوائف والأعراق الموجودة في المجتمع في ترسيخ التوجه نحو تعزيز الوحدة الوطنية الماليزية، من خلال تبني مبدأ التوافقية في إدارة العملية السياسية والمحافظة على تماسك المجتمع، مما يؤكد على وجود ارتباط كبير بين طبيعة القيادات والنخب السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في ماليزيا، إذ استطاعت هذه القيادات فهم طبيعة المجتمع الماليزي بمكوناته المختلفة، وتحديد مطالب كل فئاته ومكوناته، والعمل على توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للاستجابة لهذه المطالب دون تمييز طائفي أو عرقي أو ديني، على ضوء تطبيق وتنفيذ مجموعة من السياسيات والاستراتيجيات الوطنية الواضحة الأهداف والرؤى خدمة للمجتمع الماليزي ككل.

وفي هذا الصدد كرست مختلف القيادات السياسية المتعاقبة على إدارة الحكم في ماليزيا كل جهودها لتحقيق التوازن بين مدخلات العملية السياسية ممثلة في مختلف المطالب الشعبية الواردة من مختلف المناطق والأقاليم الماليزية، ومخرجات هذه العملية على ضوء القوانين والقرارات والسياسيات العامة التي تتخذ من طرف صناع القرار في ماليزيا في هذا الصدد، من أجل تحقيق العدالة التوزيعية واستفادة كل فئات ومكونات المجتمع الماليزي من عوائد التنمية

[1]– "ليبهارت"، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ***مرجع سابق***، ص. 228.

المستدامة دون تمييز طائفي أو عرقي، خصوصا ما تعلق منها بقضية مكافحة الفقر، والتعليم، والصحة، والسكن، والتمتع بالحقوق والحريات العامة في ظل سيادة القانون.

– إدارة التنوع الطائفي والعرقي تم في ظل انتهاج ورسم سياسة التعايش السلمي والتسامح بدلا من الصراعات والتنافر بين مختلف المكونات الموجودة في المجتمع الماليزي، والاستعداد للانخراط في مختلف الجهود التعاونية وتخطي الانقسامات الثقافية والدينية واللغوية والعرقية باتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

– ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية وحمايتها دستوريا ومؤسساتيا، وضمان التوازن بين مختلف الطوائف والأعراق الماليزية في المشاركة في العملية السياسية دون تمييز ديني أو عرقي أو طائفي، واستيعاب التعدد الطائفي والعرقي وتحويله إلى مصدر قوة من خلال ائتلاف سياسي مكون من أكبر العرقيات الرئيسية في ماليزيا، والابقاء على هذا الائتلاف والحيلولة دون انقسام النخبة.

– نجاح النظام السياسي الماليزي ممثلا في الائتلاف الحاكم في احتواء واستيعاب كل الطوائف والاعراق وتمثيلها في المؤسسات السياسية والإدارية، وضمان لها علاقات اجتماعية في اطار التكافؤ فيما بينها دون تمييز طائفي او ديني او عرقي.

على ضوء ذلك، لذا يمكن القول أن القيادات السياسية الماليزية نجحت إلى حد كبير في تحسين مؤشرات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق مستويات مرضية من السلام الداخلي بين مختلف العرقيات والطوائف وفئات المجتمع الماليزي، مما يؤكد على فعالية دور القيادات السياسية التي تولت إدارة الحكم في ماليزيا مند استقلالها سنة 1957 إلى يومنا هذا إذ استطاعت إدارة تعدديتها المجتمعية في اتجاه قيام ماليزيا موحدة، مما ساعد على تجنيب البلاد حمى الصراعات الطائفية والعرقية وأعمال العنف السياسي، مند آخر صراعات عرقية عرفتها ماليزيا سنة 1969، الأمر الذي أكسب هذه القيادات السياسية نوعا من الشرعية السياسية، والرضى والقبول الشعبي تجاه النظام الحاكم ومؤسساته السياسية والدستورية والإدارية.

ثانيا: الحالة اللبنانية: تعاني لبنان كغيرها من العديد من دول العالم الثالث من صعوبة كبيرة في بناء الدولة ومؤسساتها السياسية والدستورية وإدارة عمليتها السياسية، بالنظر لطبيعة نظامها السياسي القائم على الطائفية السياسية، واستمرار سير القيادات والنخب اللبنانية في الاتجاه الطائفي والمذهبي بعيدا عن الانتماء اللبناني والبعد الوطني، وما ترتب عنه من تأثير الطائفة على توجيه مؤسسات الدولة ورسم السياسات العامة وصناعة القرارات في لبنان الأمر الذي يؤدي في كل مرة إلى ظهور الصراعات السياسية والطائفية بين مختلف الطوائف اللبنانية، وتبلورها في أعمال العنف الطائفي في مختلف المراحل التي مرت بها بناء الدولة في لبنان، والتي لازالت إلى يومنا تعاني من هذه الوضعية، مما يهدد مسألة احلال السلم والاستقرار السياسي في البلاد، فكان بناء الدولة في لبنان رهين بين الوضع الداخلي الكامن في مجتمع متعدد غير متجانس طائفيا وثقافيا ودينيا وبين المتغيرات الإقليمية والتدخلات الدولية.

ضف إلى ذلك الضعف الكبير الذي يميز المؤسسات السياسية للدولة اللبنانية كنتيجة لتراكمات عديدة، أسهمت في ذلك متغيرات داخلية وخارجية إقليمية ودولية شكلت مع بعضها البعض الإطار العام للأزمات وأعمال العنف المسلح التي شهدتها لبنان، فضعف الدولة في لبنان ساعد بشكل كبير في تقوية وهيمنة بعض الطوائف على طوائف أخرى من جهة، كما أدى هذا الضعف كذلك إلى المزيد من التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للبنان، الأمر الذي جعل من لبنان ساحة صراع وتنافس دولي وإقليمي من شأنه الاضرار بمصالح لبنان واستقرارها ووحدتها الوطنية حاليا ومستقبلا.

ويرجع العديد من المهتمين بالشأن اللبناني الوضع الطائفي في البلاد، إلى وجود مشكلة رئيسية بين المسلمين والمسيحيين، وانطلاقا من هذا الطرح تم وضع مبادئ الميثاق الوطني وكذا اتفاق الطائف، إلا أن المشهد السياسي الحالي في لبنان يشهد انقسامات عميقة داخل الطائفتين المسلمة والمسيحية، وقد أخذ هذا الانقسام منحى وطابعا مذهبيا عند المسلمين، فيما أخذ طابعا سياسيا عند المسيحيين، الأمر الذي يؤكد على وجود صعوبة في

تطبيق آليات الديمقراطية التوافقية في لبنان بالمعنى الصحيح، لوجود انقسامات كبيرة في الرأي السياسي داخل الطوائف اللبنانية.[1]

يعتبر احترام التعددية هو أحد العوامل المساعدة على بناء الدولة ومؤسساتها الديمقراطية في المجتمعات الطائفية، وفي ضل سيادة العدالة التمثيلية لكل الطوائف والقوى الموجودة في المجتمع ومشاركتها في وإدارة العملية السياسية، إلا أن التوازنات الطائفية التي قامت عليها الدولة اللبنانية عجزت إلى حد كبير في تحقيق التعايش المشترك بين مختلف طوائفها، مما أدى إلى شلل وضعف مؤسساتها في قيامها بوظائفها. لذا لا بد من إعادة النظر في بنية التوازنات الطائفية على ضوء الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة التعددية الطائفية في لبنان وتحقيق التعايش بمختلف مكوناتها، أي تطبيق الديمقراطية التوافقية كآلية لاستيعاب مختلف الطوائف والقوى اللبنانية وجعلها مشاركة في إدارة العملية السياسية، بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار السياسي والتمساك داخل الدولة ومنعها من التفكك، مع ضرورة منع الهيمنة الطائفية في المؤسسات السياسية والدستورية للدولة، وكذلك في أجهزتها الإدارية وحتى الأمنية، والعمل على تحقيق التوازن بين مختلف القوى الطائفية في ظل مجموعة من الضوابط الدستورية والقانونية والمؤسساتية.

وفي هذا السياق يرى جورج قرم أن مبادئ الديمقراطية التوافقية في لبنان تم تكريسها بوضوح في اتفاق الطائف، إلا أن لبنان في الوقت الحالي هي بحاجة إلى تثبيت مبادئها بشكل صحيح، مع ضرورة استغلال كل الامكانيات المتاحة لتوفير بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتخطي تعقيدات الطائفية السياسية التي من شأنها أن تحول دون تطبيق الديمقراطية التوافقية الحقيقة.[2] ومن أجل نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان، يجب أن تلبي شروطا معينة كي تعمل بطريقة مستدامة، وتتضمن وجود بيئة إقليمية مستقرة ومسالمة، فضلا عن وجود نمو اقتصادي وآليات إعادة توزيع تتمتع بالكفاءة، تضمن التوازن الاجتماعي

[1]- قرم، ***نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية***، ***مرجع سابق***، ص ص. 122، 123.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 121.

والاقتصادي بين مختلف فئات ومكونات المجتمع. Mechanisms Ensuring A Socioeconomic Balance Between The Various Segments of The Polity.[1]

ومع ذلك، وبالرغم من التوترات السياسية والدينية المتكررة الحدوث في لبنان، ترى فاديا كيون أن الديمقراطية التوافقية في لبنان كان لها بعدها الايجابي، فهي تميل عموما إلى تشجيع الاعتدال السياسي، وتحمي حرية التعبير والمعتقدات الدينية لكل الطوائف اللبنانية وتصون تعددية المجتمع اللبناني، ولكن رغم الاتفاق وطنيا على تقاسم السلطة، فإنه كان بمثابة نظام للحقوق السياسية غير المتساوية للمواطنين تبعا لانتماءاتهم الطائفية والمذهبية المختلفة، فهو عمليا شجع الممارسات الطائفية، وعزز مظاهر المحسوبية والزبائنية كدعائم أساسية للسلوك السياسي في لبنان.[2]

من الناحية العملية، فرغم الانجازات الايجابية للنموذج التوافقي في لبنان، إلا أنها شابتها العديد من أوجه الاخفاق والقصور، كون الديمقراطية التوافقية القائمة على أسس طائفية لم تجنب لبنان الصراعات وأعمال العنف السياسي سواء باندلاع الحرب الأهلية اللبنانية أو مختلف الاحداث العنيفة التي عرفتها لبنان ولا زالت تعرفها حاليا. وقد تعددت العوامل والأسباب التي أذت إلى تعثر الديمقراطية التوافقية عن تحقيق أهدافه في لبنان، والتي نذكر منها ما يلي:

01- سيطرة الطائفية السياسية وإشكالية التمثيل داخل الطوائف: يمكن النظر إلى الطائفية السياسية في لبنان على أنها معطى وواقع تاريخي لا بد من الاعتراف به، وتبقى الطائفة هي أساس التشكيل السياسي والاجتماعي في لبنان، فمن الصعب الفصل بين الطائفة وبناء الدولة ومؤسساتها، وبالنظر إلى أن النظام السياسي اللبناني وليد للتعددية الطائفية الموجودة في المجتمع، يصعب إلغاء الطائفية السياسية لعدم وجود تمثيل سياسي على أساس وطني غير طائفي، وقد انعكس التعدد الطائفي للبناء الاجتماعي في لبنان على الحياة السياسية في مختلف المراحل التي مرت بها لبنان، بداية من نظام القائمقاميتين والمتصرفية في جبل لبنان في منتصف القرن 19، وصولا إلى عهد الانتداب الفرنسي، واستمرار هذه المقاربة

[1] - Bahout, ***op.cit.***, p.08.

[2] - كيوان والقدسي وماركتانز، ***مرجع سابق***، ص ص. 174، 175.

السياسية حتى في مرحلة الاستقلال، إذ تكرست الطائفية السياسية وتشعبت في كل مؤسسات الدولة اللبنانية وإدارتها العامة، فكانت تركيبة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني انعكاسا للواقع السياسي والاجتماعي بتناقضاته وصراعاته الطائفية المختلفة، مما أذى في كل مرة إلى الفشل في بناء الدولة ومؤسساتها الحديثة، كون النظام السياسي اللبناني رهين المتغيرات الإقليمية والدولية، وارتباط مختلف الطوائف اللبنانية بالقوى الخارجية والاحتماء بها.

وبالنظر إلى طبيعة الانقسامات التي يعرفها المجتمع اللبناني، كان من نتائجه تعزيز الطائفية (الولاءات للطائفة أو المذهب بدلا من الولاء للوطن)، مما أثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي وإدارة العلية السياسية في لبنان، فالطائفية السياسية في لبنان أوجدت دولة ضعيفة مما سمح للقوى والأطراف الخارجية بالتدخل في الشأن الداخلي للبنان خاصة سوريا وايران واسرائيل واسهامهم بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة القرار السياسي في لبنان، ولقد ظهر ذلك جليا في صياغة كل من اتفاق الطائف والدوحة وتنفيد كل واحد منهما، ما يبين ضعف وهشاشة النظام السياسي اللبناني بمؤسساته الرسمية وحتى غير الرسمية.

02- ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني: تعتبر الأحزاب السياسية المتعددة والأكثر تنظيما وقوة، ضرورة لقيام الديمقراطية ونجاحها، كون الأحزاب السياسية مؤسسات هامة تجمع في إطارها مجموعات كثيرة ومتنوعة من أبناء المجتمع المعني، تحت مظلة تفويض إيديولوجي معين، وتخدم هذه المؤسسات وظيفتين، فن خلال جمع أشخاص مختلفين وآراء متنوعة في جوعة واحدة وتساعد الاحزاب السياسية على وضع الوسائل التي يمكن للأغلبية أن تحكم من خلالها، ويمنع هذا التنوع الداخلي النسبي استبداد الأغلبية حيث تهمش آراء الأقلية، كما تبتكر الاحزاب السياسية الادوات التي يمكن من خلالها محاسبة السياسيين والمسؤولين. فالأحزاب السياسية تشجع التنافس الديمقراطي بإعلان ائتلافات

واسعة وتعيق هيمنة أية مجموعة واحدة في الوقت نفسه.[1] كما هو الحال في التجربة الماليزية التي تدير البلاد من خلال ائتلاف كبير يضم أربعة عشرة حزبا.

وينظر للأحزاب السياسية في المجتمعات الطائفية على أنها بديلا للزعامات الطائفية التي فشلت في إدارة مجتمعاتها وتحقيق السلم الداخلي لمواطنيها. والملاحظ في الاحزاب السياسية في لبنان، انه بعد اتفاق الطائف قد ألغت حضورها إلى حد بعيد ووسعت رغبتها في المشاركة في السلطة وتعزيز حضورها في أي موقع من مواقعها سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو غيرها، هذه الرغبة أفقدت الحزب اهتماماته بالمواطنين ومطالبهم، وأصبح التركيز على مراكز القوى الإقليمية لتحصيل رضاها، وتأمين وساطتها لتحقيق هدف الوصول إلى مراكز السلطة، فألغت الأحزاب السياسية شخصيتها وجعلها تابعة وغير مؤثرة في العملية الديمقراطية في لبنان، كونها تسابقت لتقديم ولاءات غير موضوعية على حساب المبادئ والقيم والأفكار التي تعتنقها وتدافع عليها. كما أن أغلبية الأحزاب السياسية في لبنان فاقدة للبرامج السياسية الواضحة، مما جعلها غير فعالة وتعاني من التفكك والضعف.[2] فالأحزاب السياسية اللبنانية تعاني من اختلالات بنيوية انشقاقات وصراعات داخلية، مما أفقدها طابعها المؤسسي وحضورها في العملية السياسية في لبنان.

كما أن التوزيع الطائفي للسلطة في لبنان، انعكس سلبا على الحياة الحزبية، بحدوث تداخل بين ما هو حزبي بالطائفي والتقليدي بالمؤسسات الحديثة، مما أدى إلى ضعف التعددية الحزبية في لبنان وفي مشاركتها في العملية السياسية الديمقراطية، ومرد ذلك لأسباب ودوافع كامنة في البينة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع اللبناني، مما ساهم بشكل كبير في ابعاد الأحزاب السياسية في لبنان عن مجموعة المواصفات المضمونة لتجديد فرص العمل السياسي وفاعليته، وأفضى هذا الأمر إلى تكريس ثقافة تقاسم السلطة وتوزيعا طائفيا.[3]

---

[1] - "باتريك هـ أونيل"، ***مبادئ علم السياسة المقارن***، ترجمة باسل جبيلي (سورية، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 02، 2017)، ص ص. 180، 181.

[2] - أشتي، ***مرجع سابق***، ص ص. 20، 21.

[3] - جمعة العبيدي، ***مرجع سابق***، ص ص. 216، 217.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في لبنان، وعلى الرغم من اسهاماتها الكبيرة خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكذا في المرحلة التي تلتها. إلا أن المشكلة التي تعاني منها معظم منظمات المجتمع المدني في لبنان ولاسيما الجمعيات الأهلية تكمن في دورها الذي مازال محصورا في الاطار الرعائي الخيري، وأن التطور الذي أدخلته تدخلات المنظمات والدول المانحة، لا يعدو أن يكون تطويرا لهذا العمل ومأسسته وإدخاله في منهجية البرامج والسياسات والمشاريع التي تغرق في المعايير الكمية وحجم الانجاز والمستفيدين دون الاهتمام والتركيز على المعايير النوعية والاضافات التي تقدمها هده المنظمات للدولة اللبنانية واستقرارها.[1] ما جعل منظمات المجتمع المدني اللبناني بعيدة عن أولويات ومصالح المجتمع المدني ودوره في مواجهة مخاطر العولة التي تقتحم المجتمعات وتعمل على إضعاف دور الدولة السياسي والاجتماعي والاداري، وتعزز الانتماءات الأولية التي يسهل التعامل معها من جهة وتقسم وتفكك المجتمع وتعيق امكانية تطوره وتحقيق وحدته الوطنية من جهة ثانية.[2] إذ تم استخدام منظمات المجتمع المدني في لبنان في تغذية الانقسامات الطائفية وزيادة حدتها وتغليب الولاءات الطائفية على حساب الولاء للدولة والوطن.

03– انتشار الفساد وضعف آليات الرقابة والمحاسبة: بالنظر للعلاقات العائلية وانتشار المحسوبية والمحاباة، التي باتت مظاهر راسخة في الممارسة السياسية، فالنخب السياسية التقليدية المعتمدة على الشبكات الطائفية، اضحت بمثابة معرقل لبناء دولة قوية بمؤسساتها السياسية، كل ذلك جعل من الصعوبة السيطرة على الفساد والحد منه في لبنان. حيث تقدر التكلفة السنوية للخلل الناجم عن نظام الحكم الطائفي ما نسبته 9% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، كما أن الدولة لا تحاسب من يرتكبون مخالفات للقانون إذا كانوا من المقربين من الشخصيات التي تتمتع بنفوذ سياسي والنخبة المسيطرة طائفيا أو أصحاب النفوذ الأثرياء، الأمر الذي يقوي سلطة النخبة المسيطرة ويغدي نظام المحسوبية.[3]

[1]– عبد الله محي الدين ،"الحركات الاجتماعية في لبنان،" في عزة خليل (محرر)، ***الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر – السودان– الجزائر– تونس– سوريا– لبنان– الأردن*** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط. 01، 2006)، ص. 161.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص. 163.

[3]– لو بورني وآخرون، ***مرجع سابق***، ص. 19.

وهذا ما يؤكد على ضف إلى ضعف الآليات التي يمكن بموجبها محاسبة صناع القرار في الحكومة والمسؤولين في الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أمام الرأي العام اللبناني. كما أن التحالفات الحاكمة من ممثلي المجموعات الطائفية الرئيسية في لبنان نجحت بشكل كبير في استبعاد أي معارضة محتملة يمكنها أن تطالب بضرورة القيام بالإصلاحات السياسية والادارية واخضاع مرتكبي الفساد للمحاسبة والمتابعات الجزائية، لوجود مصلحة متبادلة لتلك القيادات والزعامات في إفشال أي اصلاحات من شأنها تهديد مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

04- التدخلات الخارجية وتأثيراتها على الشأن الداخلي للبنان: لقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية لتأجيج الصراعات والانقسامات الداخلية في البلاد، فالديمقراطية التوافقية كما مورست في لبنان، لم تثبت فعاليتها وقدرتها على حل الصراعات بين مختلف الطوائف اللبنانية وإدارة العملية السياسية بنجاح، بدون اللجوء إلى القوى الخارجية ، إذ أضحت هذه التدخلات من الناحية الممارستية عاملا ثابتا في التطور السياسي في لبنان منذ استقلاله سنة 1943، وفي تسوية القضايا الوطنية الكبرى في البلاد، كما اثبتت التطورات السياسية التي عرفتها لبنان منذ اغتيال رفيق الحريري في فيفري 2005 خضوع لبنان لمثل تلك التدخلات.[2]

---

[1]- كيوان والقدسي و ماركتانز، ***مرجع سابق***، ص. 211.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 208.

خلاصة واستنتاجات: تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

01- ارتبط تحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا باتباع سياسات فعالة ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة الفروقات والاختلالات الاقتصادية بين مكوناتها العرقية والطائفية وكذا التوزيع العادل لمشاريع التنمية بين كافة المناطق والاقاليم، بهدف تحقيق مستوى مقبول من العدالة التوزيعية بينها. كما سعت ماليزيا إلى إقامة علاقات حسن الجوار في إطار الحكم الراشد والعلاقات الدولية، ويدير البلاد ائتلاف من الاحزاب السياسية، الأمر الذي أحدث انسجاما بين الاحتياجات لمختلف المجموعات الطائفية والعرقية والأثنية. فالتنوع العرقي والديني والطائفي في ماليزيا ساعد على تكوين تحالفات سياسية ساهمت في تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

02- قبل الحرب الأهلية اللبنانية، استطاع زعماء الطوائف والقادة السياسيين اللبنانيين استيعاب الاختلافات الموجودة بين الطوائف وتسويتها وتجنب المواجهات فيما بينها، مما أسهم بشكل كبير في انجاح الديمقراطية التوافقية ولو نسبيا. لكن مع اندلاع الحرب الأهلية سنة 1975 وظهور المليشيات المسلحة وفرض هيمنتها وسيطرتها، إضافة إلى تزايد التدخل الخارجي في الشأن الداخلي في لبنان، كلها عوامل أدت إلى نكوص الديمقراطية التوافقية في لبنان، وتمهيد الطريق أمام ظهور النخب المسلحة التي نصبت نفسها ممثلة للطوائف اللبنانية واستعدادها للقتال من أجل فرض أفكارها وأولوياتها، مما عرقل سير مؤسسات الدولة، حيث تضافرت كل هذه العوامل في إضعاف وتعثر نظام التوافقية السياسية في لبنان.

03- كان للثقافة والقيم السائدة في المجتمع الماليزي دورا محوريا في تحقيق حالة الاستقرار السياسي الذي تعرفه ماليزيا، لتأكيد هذه الثقافة والقيم على ضرورة احترام القانون والامتثال له، والتسامح ونبذ اعمال العنف، وطاعة المسؤولين وتقديس العمل، فالتعايش السلمي بين العرقيات والطوائف في ماليزيا، هو ذليل على خصوصية النسق القيمي السائد داخل المجتمع الماليزي، والتأثير الإيجابي للقيم الإسلامية والثقافة الآسيوية.

04- في لبنان توجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى اتفاق بين النخب السياسية والزعماء السياسيين وممثلي الطوائف حول الآليات والسياسات القابلة للتطبيق على أرض الواقع لبناء سلام داخلي دائم في لبنان، فعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية وفقا لاتفاق الطائف سنة 1989، ورغم إقرار الدستور اللبناني الحالي المنبثق عن اتفاق الطائف بضرورة إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، إلا أنه من الناحية الواقعية نجده يكرسها ويعيد إنتاجها، إذ تم مأسسة المحاصصة الطائفية في مختلف الأجهزة الإدارية والمؤسسات السياسية للدولة اللبنانية.

05- طبقت الحكومة الماليزية عدة أساليب فعالة وملائمة لإدارة المجتمع المتعدد الطوائف والعرقيات، كون السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها الحكومة الماليزية بداية من الإعلان عن السياسة الاقتصادي الجديدة عام 1970 وصولا إلى الرؤية الوطنية 2020، اتسمت باشتمالها على أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة. وقد تمحورت هذه الاستراتيجيات والسياسات حول معالجة النقاط التالية:

- القضاء على الفقر المدقع دون تمييز بين الأعراق والطوائف وبين المناطق والأقاليم.
- التركيز على تنمية الموارد البشرية، والتركيز على المعرفة والابداع والابتكار.
- العمل على التضامن القومي والوحدة الماليزية.
- ترقية العلاقات العرقية والطائفية.
- التوزيع العادل للثروة والدخل، أي معالجة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.
- القضاء على ظاهرة الوظيفة الاقتصادية المقرونة بالانتماء العرقي والاثني.
- دولة ماليزية متقدمة مشبعة بالقيم والثقافة الاسلامية والأسيوية.

06- في لبنان يتم تغليب المنطق الطائفي والولاءات الدينية والمذهبية والعائلية على الولاء للوطن والمصلحة العامة لكل مكونات وفئات المجتمع اللبناني، حتى أضحت الطائفية السياسية هي بمثابة مكون رئيسي في إدارة العملية السياسية في لبنان، الأمر الذي أثر سلبا

في العديد من المرات على عمل مؤسسات الدولة بشلها وتعطيلها عن أداء وظائفها ومهامها لفترات زمنية مثل ما حدث ما بين سنة 2006 و 2008 و2014 و2016. وتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان مرتبط بمدى عمل وجدية النخب التقليدية الحاكمة في لبنان ممثلة في الزعماء والسياسيون على استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع اللبناني والراغبة في المشاركة في العملية السياسية في إطار قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية، كما يستدعي الأمر من النخبة السياسية الحاكمة في لبنان على اختلاف انتماءاتها ضرورة تفعيل كل الجهود من أجل إيجاد الترتيبات السياسية والمؤسساتية القادرة على التقليل من حدة الطائفية السياسية باتجاه إلغائها مستقبلا.

الخاتمة

على ضوء دراسة موضوع دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة الحالة الماليزية واللبنانية)، تبين أن هذا النمط من المجتمعات هو الأكثر عرضة للصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي، بسبب مكوناتها غير المتجانسة دينيا ومذهبيا وطائفيا وعرقيا ولغويا، ووجود حالات من الاختلاف الفكري والايديولوجي بين نخبها وقادتها وزعمائها السياسيين.

لذا يتوقف نجاح إدارة العملية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات على مدى فاعلية النخب والقادة السياسيين في صنع القرارات ورسم السياسات العامة وتنفيذها، ومدى قدرة النظام السياسي على ايجاد وتوظيف الآليات المناسبة لإدارة التعددية الموجودة في هذه المجتمعات من جهة، مع ضرورة التعرف على نوعية وطبيعة كل فئة من فئات ومكونات المجتمع وأهم مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، واتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بالاستجابة لمطالبها في ظل ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية التوافقية كمدخل لتقاسم السلطة بين كل الفواعل والقوى الموجودة في المجتمع الطائفي، ومعالجة مسألة المشاركة السياسية في هذه المجتمعات لتحسين مستويات الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية من التفكك والانقسامات.

وكنتيجة للاختلالات والتباينات التي تتميز بها مكونات البناء الاجتماعي للمجتمعات الطائفية وانعكاساتها السلبية على تماسكها واستقرارها السياسي والاجتماعي بفعل الصراعات وأعمال العنف الطائفي التي تنشأ بين هذه المكونات، يتطلب الأمر بناء عقد اجتماعي وسياسي يشارك في صياغته وتحديد مضمونه كل الطوائف والفئات الموجودة في المجتمع الطائفي دون تمييز لا على أساس الدين أو المذهب أو الطائفة.

إضافة إلى العمل على تكريس فلسفة الحوار والتشاور الديمقراطي والتوافق السياسي المستديم الذي يعتبر بمثابة مدخل لبناء السلم والتعايش بين مختلف المكونات والفئات والطوائف الموجودة في المجتمع، مع ضرورة التأكيد على إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة ومؤسساتها السياسية والدستورية، بالقدر الذي يضمن تحقيق الثقة بين الدولة والمجتمع ومؤسساتها، ويمنع ظهور الصراعات الطائفية مستقبلا وحفاظا على الاستقرار السياسي

والوحدة الوطنية للدولة الأمة في إطار بلورة وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية التوافقية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها: "**تعتبر الديمقراطية التوافقية آلية سياسية فعالة لإدارة العملية السياسية وبناء الدولة في المجتمعات الطائفية بما فيها ماليزيا ولبنان**".

وهذا ما يؤكد على أهمية تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية التي تعاني من الانقسامات الحادة بين مختلف مكوناتها، باعتبارها أحد الآليات السياسية المقترحة لإدارة العملية السياسية في هذه المجتمعات بالقدر الذي يسمح بإشراك كل الفواعل والقوى الراغبة في المشاركة في هذه العملية، ويساهم في تحسين مستويات الاستقرار السياسي في إطار التوافق السياسي الذي يعكس التوازنات بين القوى السياسية والاجتماعية والفكرية داخل الدولة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي مفادها "**تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات الطائفية يتوقف على مدى التكريس الفعلي لمبادئ ومرتكزات الديمقراطية التوافقية**".

وعندما تفشل الدولة في إدارة تعدديتها الطائفية، يؤثر ذلك سلبا على استقرارها السياسي والاجتماعي لعجزها عن تحقيق التوزان بين مكوناتها للمشاركة في العملية السياسية، وكذا عدم التمثيل العادل لكل الأطراف في المؤسسات الرسمية للدولة، وفي ظل ضعف الدولة ومؤسساتها الرسمية تظهر الطائفية السياسية كمحرك رئيسي في إدارة العملية السياسية فيها وهيمنة الطائفية السياسية، مما يؤدي إلى تغليب المصالح الضيقة للطائفة على حساب المصالح العامة للدولة الأم، حيث تسعى كل طائفة إلى خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والفكرية على حساب مصالح الجماعة الوطنية مما يعزز الانقسامات بين هذه الطوائف داخل الدولة، بالقدر الذي يهدد بظهور الصراعات الطائفية وأعمال العنف السياسي مما يقوض ويهدد حالة الاستقرار السياسي فيها، فلطائفية السياسية هي العنصر الرئيسي المتحكم في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية وهي بمثابة عامل مهدد لاستقرارها.

لذا فمجمل القول أنه لإنجاح تطبيق الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة العملية السياسية في كل من ماليزيا ولبنان، يتطلب الأمر بالضرورة وجود تعاون بين النخب والقيادات السياسية الموجودة داخل المجتمع بكل طوائفها رغم انقساماتها الكبيرة والعميقة التي تفصل

بينها، وبذل كل الجهود اللازمة لصيانة الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، والعمل على تحقيق المصالح العامة للدولة وكل المواطنين بغض النظر عن أي انتماء طائفي أو مذهبي أو عرقي، وتكريس الممارسة الديمقراطية في العملية السياسية ونشر قيم التعاون والتسامح وتحقيق التوزان بين مختلف القطاعات الموجودة في مختلف المناطق والأقاليم المكونة للدولة.

ولقد بينت هذه الدراسة أن التجربة الماليزية على قدر كبير من النجاح في إدارتها لتعدديتها المجتمعية، بالقدر الذي سمح لها بتعزيز حالة الانسجام والتوافق بين مختلف مكوناتها على ضوء تطبيق مجموعة من السياسيات والاستراتيجيات الفعالة في إطار ترسيخ نموذج الديمقراطية التوافقية، مما سمح بتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي في ماليزيا، إضافة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسسية التي ساهمت بشكل كبير في إيجاد ثقافة الحوار والتعايش والتوافق بين كافة الطوائف والأعراق والأقليات المشكلة للمجتمع الماليزي، مما أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش.

إذ تم في هذا السياق بناء نظام سياسي توافقي في ماليزيا قائم على أساس التعاون بين مختلف قطاعاته، ولم يتم قصر المفاهيم السياسية للنظام السياسي الماليزي على المفاهيم الإسلامية كون الدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة، بل تم كفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل الطوائف والمكونات المشكلة للمجتمع الماليزي، كما تم تطبيق بعض مبادئ وقيم الديمقراطية التوافقية وإقامة السياسية الوطنية في ظل التعددية والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان وتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني، مع مراعاة مجموعة الشروط الموضوعية والخصائص التي يتميز بها المجتمع الماليزي بغية إدارة العملية السياسية والمحافظة على الوحدة الوطنية لماليزيا، إذ تم حكم وإدارة البلاد من خلال ائتلاف واسع يضم مجموعة من الأحزاب السياسية التي تمثل مختلف الأعراق والطوائف الماليزية، أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية بقيادة التنظيم القومي "الأمنو"، وهو تنظيم عابر للقوميات والديانات بالتعاون مع الأحزاب السياسية التي تمثل الصينيين والهنود، وبالمقابل توجد الجبهة المعارضة ممثلة في الائتلاف البديل المشكل من أكثر من 30 حزبا سياسيا. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي مفادها:

"لعبت الديمقراطية التوافقية دورا في إدارة التعددية المجتمعية وتحقيق التعايش الاجتماعي والاستقرار السياسي في ماليزيا".

أما فيما يخص الحالة اللبنانية، فإن الطائفية ترسخت في هذا البلد نتيجة الإرث التاريخي والصراعات الطائفية التي شهدتها الطوائف اللبنانية في جبل لبنان مند القرن السابع عشر وفي مختلف الفترات الزمنية التي تلتها، واستمرارها حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث لعبت الطائفية دورا محوريا في تغدية هذه الصراعات في ظل التباين والاختلاف الفكري والديني لمكونات المجتمع اللبناني هذا من جهة، كما كان للتدخلات الخارجية العربية وغير العربية دورا كبيرا في تعميق وزيادة حدة هذه الصراعات في لبنان من جهة ثانية، بالقدر الذي أصبح يهدد حالة الاستقرار السياسي في هذه الدولة.

وقد تم ترسيخ الطائفية السياسية في لبنان بموجب قوانين مكتوبة وأخرى عرفية غير مكتوبة، بداية من إعلان نظام القائمقاميتين الذي قسم جبل لبنان إلى منطقتين متصارعتين درزية ومسيحية، ولكل قائمقامية مجلس يمثل الطوائف الخمس الموجودة في المنطقة، ثم مجلس الإدارة في عهد المتصرفية، وكذلك حال المؤسسات السياسية والدستورية في عهد الانتداب الفرنسي، وصولا إلى مختلف الاصلاحات السياسية والقانونية والتشريعات التي تم استحداثها في مند استقلال لبنان سنة 1943 إلى اتفاق الطائف سنة 1989.

لذا يتم النظر إلى الطائفية في لبنان على أنها بمثابة العامل المحرك للعملية السياسية في هذا البلد، في ظل غياب التماسك والتجانس بين الطوائف الممثلة للمجتمع اللبناني، وهذا ما يؤكد على غياب الوعي الوطني لذا اللبنانيين وتغليب المصالح الضيقة للعائلة والطائفة أو الدين على حساب المصالح العامة للدولة، الأمر الذي سمح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان وادارة العملية السياسية فيها، وتوجيهها لخدمة مصالحها الخاصة وتعظيمها.

فعدم قدرة الدولة اللبنانية على تحقيق المساواة بين مكوناتها الطائفية المتنوعة والمتعددة وتغليب مصالح طائفة على حساب طائفة أو طوائف أخرى، يعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي أذت إلى إضعاف قوة وسلطة الدولة ومؤسساتها في لبنان من جهة، كما يعتبر

أحد العوامل المؤثرة سلبا على حالة التماسك داخل المجتمع اللبناني من جهة ثانية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة التي مفادها: **"تعتبر الطائفية السياسية بمثابة العنصر الرئيسي المتحكم في إدارة العملية السياسية في لبنان"**.

لقد ناقشت هذه الدراسة مسألة تأثير الطائفية والتعددية العرقية والإثنية على إدارة العملية السياسية في المجتمعات غير المتجانسة التركيبة، ودور الديمقراطية التوافقية كآلية لمعالجة هذه المسألة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

01- يتوقف نجاح إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية بما فيها ماليزيا ولبنان وتحقيق الاستقرار السياسي فيهما، على مدى قدرة النخب والقيادات السياسية على ايجاد الترتيبات السياسية والمؤسساتية التي تضمن وتكفل مشاركة كل الطوائف والفئات والفواعل الموجودة في المجتمع من المشاركة في الحياة السياسي، الأمر الذي يجعل النزاع الطائفي في حدود ضيقة يمكن السيطرة عليه. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة والتي مفادها **"يتوقف استمرار الديمقراطية التوافقية مستقبلا في ماليزيا ولبنان على مدى قدرة نخبها الحاكمة وقياداتها السياسية على استيعاب واشراك كل المكونات في إدارة العملية السياسية"**.

02- فشل واخفاق المؤسسات السياسية في الاعتراف بالانقسامات الطائفية والعرقية والاثنية الموجودة في المجتمع، والفشل في تحديد الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة هذه المسألة بإمكانه تغذية العوامل التي تؤذي إلى تهديد الوحدة الوطنية وتقويض حالة الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات، من خلال ظهور اعمال العنف الطائفي في حالة احساس طائفة معينة بأنها مهمشة أو مصالحها مهددة من طرف بقية الطوائف الأخرى.

03- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات الطائفية يتوقف على مدى تحقيق التوافق بين مختلف ممثلي الطوائف والتكوينات الاجتماعية المتعددة الموجودة في المجتمع، واستيعاب هذه التكوينات لخلق مجتمع متجانس، يتم في إطاره تغليب ثقافة الولاءات الوطنية على الولاءات الضيقة للطائفة أو الدين أو المذهب أو العرق.

04- تم تشكيل النظام السياسي الماليزي بما يتناسب مع تعقيدات الأوضاع الداخلية بالنظر لتركيبة المجتمع الماليزي المتعددة وغير المتجانسة، إذ كان للقيادات السياسية الماليزية المتعاقبة دورا كبيرا في تحويل هذه التركيبة من عامل ضعف إلى عامل قوة، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية الماليزية.

05- كان للقيم الأسيوية والاسلامية السائدة في المجتمع الماليزي دور كبير تحديد العلاقة بين مختلف الطوائف والاعراق والاثنيات الموجودة في المجتمع الماليزي وبينها وبين النظام السياسي، كون هذه القيم تدعوا إلى حب الوطن والولاء له، و والدعوة للتسامح ونبد العنف، وتدعيم الثقة في النظام السياسي ومؤسساته السياسية والإدارية، مما أكسب النظام السياسي شرعيته السياسية.

06- الصراعات الطائفية التي عرفتها لبنان ولازلت تعرفها هي ذات طبيعة جد معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية والأيديولوجية، والتي في مجملها ذات خلفيات تاريخية، لذا فقد تعددت العوامل المحركة والمغذية للصراعات الطائفية في لبنان، والتي أدت إلى تعميق الفجوة بين مختلف الطوائف اللبنانية سياسيا وايديولوجيا وثقافيا وعقائديا، بسبب عدم وجود علاقة تعاقدية وتوافقية بينها بسبب فشل الدولة في إدارة العملية السياسية بطريقة فعالة تشارك فيها كل القوى والطوائف اللبنانية من جهة، وتدخل القوى الخارجية الفاعلة لدى العديد من الطوائف اللبنانية من جهة ثانية.

07- الصراعات الطائفية التي عرفتها المناطق اللبنانية تحت تأثير وتوجيه المتغيرات الخارجية قامت بتغذية هذه الصراعات بهدف تمهيد الطريق للتدخل لاحقا في الشؤون الداخلية للبنان، إذ أفضت هذه المسألة إلى تعزيز موقع طوائف على حساب طوائف أخرى، الأمر الذي هيأ الأرضية المناسبة لاستمرار الصراع الطائفي في لبنان الذي أصبح ميزة للمجتمع اللبناني، كما أن مواقع هذه الطوائف قابل للتغير صعودا ونزولا تبعا لمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية.

08- تشكل الهيمنة الطائفية في لبنان والنظام السياسي اللبناني الطائفي الحالي، والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية العربية وغير العربية عائقان أمام تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في لبنان، وبناء الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وحتى الأمنية القادرة على التعامل مع الوضع الداخلي في لبنان بكل تناقضاته.

09- ضعف الدولة اللبنانية ومؤسساتها، هو نتيجة حتمية للصراعات الطائفية وتغليب الولاءات الضيقة للطائفة والعائلة على حساب الأولويات الوطنية هذا من جهة، كما اقترن ضعف الدولة في لبنان من جهة ثانية بلجوء مختلف الطوائف اللبنانية إلى تكوين وإقامة تحالفات مصلحية داخلية بينها، أو تحالفات خارجية إقليمية أو دولية للحصول على التأييد والدعم في حالة وجود خلافات أو صراعات مع طائفة من الطوائف الرسمية المكونة للمجتمع اللبناني والمقدرة بثمانية عشرة طائفة.

10- عجز النظام السياسي اللبناني إلى حد كبير في استيعاب كل القوى والطوائف الموجودة في المجتمع اللبناني وإشراكها في إدارة العملية السياسية، حيث أسهمت الانقسامات الداخلية بين مختلف الطوائف اللبنانية في زيادة حدة الصراع الطائفي وأعمال العنف السياسي بذلا من تعزيز الديمقراطية السياسية، بالقدر الذي أثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

11- تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية لا يقتصر على الدول المتعددة في العالم المتقدم فقط، بل يمكن تطبيقه في دول العالم الثالث رغم وجود تباين في نجاحه من دولة إلى أخرى بالنظر إلى المتغيرات والظروف الداخلية التي تحكم إدارة العملية السياسية في كل دولة، ضف إلى ذلك الظروف الإقليمية والدولية المؤثرة.

12- كما بينت هذه الدراسة من خلال الحالة الماليزية واللبنانية أنه توجد اختلافات رئيسية بين الدولتين، والتي أثرت بشكل كبير على تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة العملية السياسية من حيث النجاح والفشل وفي تحقيق الاستقرار السياسي في كلا الدولتين وتتعلق هذه الاختلافات بطبيعة وتركيبة القوى والفواعل الداخلية وحجمها، وكذا مدى وجود التدخلات والتأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية، فكلاهما بلدان صغيران من حيث عدد

السكان، رغم أن عدد سكان ماليزيا أكبر من عدد سكان لبنان، حيث بلغ عدد سكان ماليزيا أكثر من ثمانية وعشرون مليون نسمة بوجود ثلاثة مجموعات عرقية رئيسية لكل منها دينها ولغتها وحضارتها، ممثلة في الملايو والهنود والصينيين، إضافة إلى وجود حوالي 214 مجموعة إثنية وعرقية فرعية أخرى، وأقليات أخرى صغيرة ممثلة في التايلانديين والاندونيسيين والاستراليين الأوروبيين، بما يجعلها من أكثر الشعوب تعددية في العالم، أما لبنان فقد بلغ عدد سكانها حسب المسجلين في القوائم الانتخابية لسنة 2005 أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، فهي مجتمع طائفي تعددي يضم ثمانية عشرة طائفة معترف بها في لبنان، وقد توحدت هذه الطوائف مع بعضها من أجل الحصول على الاستقلال، الأمر الذي أسهم في إنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان من سنة 1943 حتى سنة 1975، إلا أنه إنهار مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، كما شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من الصراعات والتوترات مما أثر سلبا على إدارة العملية السياسية في لبنان وبداية الصراعات بين المسلمين والمسيحيين في ظل التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية العربية وغير العربية.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة حول آليات وكيفية إدارة العملية السياسية وبناء الدولة في كل من ماليزيا ولبنان على ضوء تطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية تم الوقوف على مجموعة من الاختلافات والتباينات، حيث تم تسجيل مجموعة نقاط قوة في التجربة الماليزية، على عكس التجربة اللبنانية التي تم فيها تسجيل عدة نقاط ضعف. لذا تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها المساهمة في معالجة الاختلالات وتفعيل دور مختلف الفواعل والقوى السياسية في المشاركة في إدارة العملية السياسية وتحسين مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي في لبنان وهي:

01- إرساء الآليات المناسبة لتحسين إدارة الحكم في لبنان، بطريقة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والعدل والمساواة، والعمل على استيعاب مختلف القوى والتيارات الموجودة في المجتمع اللبناني وإشراكها في إدارة العملية السياسية بالطرق السلمية، دون اللجوء لاستخدام العنف وأساليب الإكراه، بالتركيز على ترقية قيم الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية بخلق شبكة اتصال فعالة قادرة على ايصال المعلومات، ومحاولة تعزيز الثقة بين النظام السياسي

اللبناني والمواطنين، بالقدر الذي يسمح بنقل الولاءات من المستوى الضيق للطائفة أو المذهب إلى المستوى الواسع والولاء للوطن لبنان.

02- ضرورة العمل على بناء مؤسسات سياسية قوية وفعالة وقادرة على ترسيخ القواعد وأسس العملية السياسية في لبنان، والتوزيع العادل للسلطة بين كل الفواعل السياسية من جهة، وكذا توفير الآليات السياسية والقانونية التي توجه السلوك السياسي للمواطنين وترسيخ ثقافة المواطنة، ومنع الفساد السياسي والمالي والإداري، ومنع التعسف في استخدام السلطة وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، بالقدر الذي يسمح بإزالة العوامل المؤدية لظهور الصراعات الطائفية وأعمال العنف السياسي في لبنان، بما يساهم في تدعيم الاستقرار السياسي والأمني الداخلي.

03- ضرورة توفير الإطار القانوني المناسب، الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في لبنان، بمعنى إيجاد بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حرية وعمل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، بالقدر الذي يسمح لها بالتمتع بقدرات إدارية ومالية ومؤسسية تمكنها من بناء التحالفات فيما بينها ونبد الخلافات الطائفية والمذهبية دون اللجوء للمساعدات من الأطراف الخارجية، مما يساعدها في عملها وفي تحديد حاجيات ومطالب المواطنين اللبنانيين دون تمييز، إضافة إلى العمل على إقامة علاقة تعاونية تبادلية بين الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، هذه العلاقة تستند على الاعتماد المتبادل وتبادل الأدوار، بما يساهم في تحقيق شراكة ناجحة وفعالة بين الطرفين في إدارة العملية السياسية وتحسين مستويات الاستقرار السياسي الداخلي في البلاد.

04- إنشاء وتكوين أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ذات طابع وطني وليس طائفي ومذهبي، تساهم في نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتنظيم العلاقة بين المواطن وحكومته من جهة وبين المواطن ومجتمعة من جهة ثانية، من خلال وضع برامج للتنشئة السياسية والاجتماعية لتنمية الوعي السياسي والحس المدنى لدى المواطن اللبناني.

05- اعتماد المعايير الدولية في تصميم النظام الانتخابي، بما يحقق انتخابات حرة ونزيهة ودورية، مع ضرورة تحقيق مستويات التمثيل المختلفة سواء التمثيل الجغرافي بحصول كل منطقة على ممثلين في الهيئة التشريعية، أو التمثيل الصوري لكل الطوائف اللبنانية في هذه الهيئة دون تمييز، مع التقسيم الجيد للدوائر الانتخابية وما يتماشى ونسبة عدد السكان مع المقاعد.

06- ضرورة السهر على التطبيق الفعلي لمختلف البنود المؤجلة في اتفاق الطائف، خاصة ما تعلق منها بإلغاء الطائفية السياسية، وانشاء هيئة وطنية لدراسة واقتراح الآليات المناسبة لإلغائها ، وإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في توزيع الوظائف وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يضمن تحقيق التكامل والانصهار الوطني، واعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى.

الملاحق

الملحق رقم (01):

وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف– 1989

أولاً: المبادئ العامة والاصلاحات.

ثانيا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات:

01– المبادئ العامة:

أ– لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا.

ب– لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج– لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د– الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ– النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز– الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح– العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط– أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.

ي– لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

02– الإصلاحات السياسية:

أ– مجلس النواب:

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

01- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

02- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

03- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبث به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

04- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

05- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.

ج – نسبيا بين المناطق.

06- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المز مع تشكيلها.

07- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

01- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

02- يترأس المجلس الأعلى للدفاع.

03- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

04- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه ، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

05- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

06- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

07- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

08- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

09- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

01- يرئس مجلس الوزراء.

02- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

03- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

04- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

05- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

06- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

07- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

08- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

09- يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء:

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

01- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

02- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء.

03- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

04- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

05- الحق بحل مجلس النواب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

06- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

ومجلس الوزراء يجتمع دوريا في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية

ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقيا، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر

مواضيع أساسية ما يأتي: حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير:

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفراديا في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

01- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

02- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

03- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية:

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

03- الإصلاحات الأخرى:

أ- اللامركزية الإدارية:

01- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

02- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محليا.

03- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

04- اعتماد اللامركزي الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب جلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأمينا للمشاركة المحلية.

05- اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم:

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعا لسيادة القانون وتأمينا لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

01- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

02- ينشا مجلس دستوري لتفسي الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن لانتخابات الرئاسية والنيابية.

03- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية.

(ب) رئيس مجلس النواب.

(ج) رئيس مجلس الوزراء.

(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

01- الأحوال الشخصية.

02- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

03- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيما لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية:

تجري لانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة: يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأمينا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم:

01- توفير العلم للجميع وجعله الزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

02- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

03- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي

04- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والإعمارية. واصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

05- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانيا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية:

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني . تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

01- الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

02- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبة دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

03- تعزيز القوات المسلحة:

أ – إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

04- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي .ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان ، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل ال بقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت

الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي:

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا

أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق رقم (02):

اتفاق الدوحة 2008

"برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

واستناداً إلى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية، وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ 15 ماي 2008 والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان.

أنعقد عقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من 16- 21 ماي 2008 مشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر.

وتم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزع على أساس 16 وزيراً للأغلبية، 11 للمعارضة، 03 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاء مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

* الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

* الدائرة الثانية: الباشورة – المدور – المرفأ.

* الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 01 و 05، إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقا للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

– حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

– تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني.

– يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور، وكما تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر ماي لسنة 2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- المعاجم والموسوعات:

01- ابن منظور، ***لسان العرب***، القاهرة: دار المعارف، 1981.

02- الكيالي، عبد الوهاب ، ***موسوعة السياسية***، لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

03- الخوند، مسعود، ***الموسوعة التاريخية الجغرافية: لبنان***، لبنان، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، ج. 16، 2004.

04- عبد المولي طشطوش، هايل، ***الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية*** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط. 01، 2012.

ب- الكتب:

01- أسد اللهي، مسعود، ***الإسلاميون في مجتمع متعدد: حزب الله في لبنان نموذج***، ترجمة دلال عباس، لبنان، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، ط. 01، 2004.

02- أبو جوده اليسوعي، صلاح، ***هوية لبنان الوطنية نشأتها وإشكالياتها الطائفية***، لبنان، بيروت: دار المشرق، ط. 01، 2007.

03- "أندرسون، جورج "، ***مقدمة عن الفيدرالية***، ترجمة مها تكلا، كندا، أوتاوا: منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007.

04- آغا، حسين، "المحور السوري الإيراني في لبنان،" في عبد المنعم سعيد و منار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط***، مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996.

05- أ. قبانجي، جاك، "جماعات قوية بمواجهة دولة ضعيفة؟ حول تدخل الدولة في تشكيل المجتمع اللبناني"، في ***إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان***، لبنان، بيروت: دار الفارابي، 2009.

06- إبراهيم علي، حيدر و ميلاد حنا، ***أزمة الأقليات في الفكر المعاصر***، لبنان، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.

07- إبراهيم سليم، رجاء، "تجربة التعليم في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري*** (النموذج الماليزي)، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012.

08- أشتي، شوكت، ***الأحزاب اللبنانية قراءة في التجربة*** ، لبنان، بيروت: الاتشار العربي، ط. 01، 2004.

09- إسكندر، بشير، ***إلغاء الطائفية دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفة السياسة ومستقبل إلغائها***، لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، ط. 01، 1993.

10- "ألويتز، لاري"، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط. 01، 1996.

11- الشرقاوي، سعاد، ***النظم السياسية في العالم المعاصر***، مصر، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2007.

12- الشبيب، كاظم، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة، لبنان، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط.01، 2011.

13- الحركه، واصف، "الأهداف الدستورية في الجغرافية الانتخابية اللبنانية"، في ***الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي***، بيروت: المكتبة الشرقية، 2002.

14- الشافعي، بدر حسن، ***تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج الإيكواس***، القاهرة: دار النشر للجامعات، ط.01، 2009.

15- المدني، توفيق ، ***المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي- دراسة-*** ، دمشق: مكتبة الأسد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.

16- الغزالي، أسامة، ***الأحزاب السياسية في العالم الثالث***، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

17- السيد سليم، محمد، ***آسيا والتحولات العالمية***، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998.

18- الأنباري، شاكر، ***الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها***، العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط. 01، 2007.

19- العبد، عارف، ***لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2001 .

20- الخازن، فريد، "المصالحة الوطنية بعد الطائف،" في: ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية***، لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000.

21- الطاهري، حمدي، ***سياسة الحكم في لبنان***، القاهرة: المطبعة العالمية، د.س.ن.

22- المركز اللبناني للمعلومات، ***الواقع الديمغرافي في لبنان***، لبنان : طباعة شركة بابيك، 2013.

23- القس، ربيع، "اتفاق الدوحة بين الواقع الدستوري والواقع السياسي،" في ***اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة عادلة***، لبنان، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2009.

24- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ***العنف السياسي في لبنان: برنامج للتغيير***، لبنان، بيروت: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2014.

25- المقداد، علي سليمان، ***لبنان من الطوائف إلى الطائف***، لبنان، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط.01، 1999.

26- الرشيدي، أحمد ،"الاطار القانوني- المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا،" في جابر عوض وحسن بصرى (محرران)، ***المجتمع المدني في ماليزيا***، مصر: القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2011.

27- المغيربي، محمد زاهي بشير ، ***قراءة في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية***، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1993.

28- المجدوب، محمد، ***القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم*** (لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. 04، 2002.

29- بشارة، عزمي، ***المجتمع المدني دراسة نقدية***، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط.06، 2012.

30- "برو، فيليب"، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1998.

31- "بلانفورد، نيكولاس"، ***زلزال لبنان اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط***، مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط. 01، 2007.

32- بركات، حليم، ***المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2001.

33- بن صيتان، محمد، ***النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 02، 2005.

34- بن نوى، حسان، ***تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط***، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 01، 2015.

35- بن مبارك، علي، "الطائفية ومقومات الخطاب الطائفي: تأملات واستشرافات،" في ***الطائفية***، المملكة المغربية، الرباط: الدراسات والأبحاث، 2016.

36- بحر، سميرة، ***المدخل لدراسات الأقليات***، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.

37-"بيرثير، فولكر"، "الهيمنة السورية في لبنان : ليست أبدية،" في عبد المنعم سعيد و منار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط***، مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996.

38- بلقزيز، عبد الإله، ***الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر***، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2008.

39- ـــــــ، ـــــــ، ***الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2013.

40- ـــــــ، ـــــــ، ***في الاصلاح السياسي والديمقراطي***، لبنان، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط.01، 2007.

41- بقرادوني، كريم، ***صدمة وصمود عهد إميل لحود 1997- 2007***، لبنان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط. 02، 2009.

42- بركات، سلطان ، ***الوساطة القطرية ما بين الطموحات والإنجازات***، قطر، الدوحة: مركز بروكنجز بالدوحة، 2014.

43- بشور، منير، ***بنية النظام التربوي في لبنان***، لبنان، بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1978.

44- توفيق إبراهيم، حسنين وعبد الجبار، أحمد عبد الله، ***التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.

45- تقي الدين، سليمان، "الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية،" في عبد الإله بلقزيز (محرر)، ***الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2013.

46- جواد الكاظم، صالح و غالب العاني، علي، ***الأنظمة السياسية***، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990.

47- جمعة العبيدي، عمر ، ***إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية: فلسفة في العلوم السياسية*** ،الأردن، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط. 01، 2014.

48- حسنين توفيق، إبراهيم، ***ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

49- حسين، قادري، ***لبنان: الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية***، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، ط. 01، 2008.

50- حلاق، حسان، ***الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان***، لبنان، بيروت: الدار الجامعية، 1988.

51- حطيط، كاضم، ***لبنان والعرب (القطرية والتجربة والتغيير والوحدة العربية)***، لبنان، بيروت: دار الكتاب العالمي، 1996.

52- حداد، داني، "مكافحة الفساد،" في أنس وبي (محرر)، ***التعاون بين منظمات المجتمع المدني في لبنان***، بيروت، الحمرا: شرق للتنمية البشرية، د س ن.

53- خليفة، علي و المير زينة، ***دليل المنظمات والجمعيات الشبابية في لبنان***، لبنان، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2015.

54- خواجه، محمد، ***الشرق الأوسط تحولات استراتيجية***، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2008.

55- خليفة، نبيل، ***الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان: بحث في مصير الدولة الحاجز*** ،لبنان: مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ط. 02، 2008.

56- خليل، علي وشعيتو، محمود ، ***أحجام القوى السياسية في لبنان : تحليل مفصل لنتائج الانتخابات النيابية عام 2009*** ،لبنان، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط.02، 2013.

57- خليل، حسين، ***الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان مقاربة قانونية – سياسية للواقع اللبناني ونظام الحياد في القانون الدولي*** ،لبنان، بروت: دار المنهل اللبناني، ط. 01، 2008.

58- "دوفرجيه، موريس"، ***علم اجتماع سياسي: مبادئ علم السياسية***، ترجمة سليم حداد، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 1991.

59- "ـــــ، ـــــ"، ***في الفكر السياسي 3: مدخل إلى علم السياسية***، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن.

60- "دي تانسي، ستيفن"، ***علم السياسة الأسس*** ، ترجمة رشا جمال، لبنان: بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2012.

61- "ريتشارد نورتون، أوجستان "، ***حزب الله***، ترجمة فاطمة نصر، د.م.ن: إصدارات سطور، ط. 01، 2007.

62- زايد الطيب، مولود ، علم الاجتماع السياسي ، ليبينا، بنغازي: دار الكتاب الوطنية، ط. 01، 2007.

63- سعد عوض، جابر و المنوفي، كمال، ***النموذج الماليزي***، مصر، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005.

64- سالم، بول، "انتخابات ما بعد الطائف والمشاركة السياسية،" في ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية***، لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000.

65- ساسين، فارس، "السلطة التشريعية: صلاحياتها ودورها وعلاقاتها بالسلطات الأخرى،" في ***وثيقة الوفاق الوطني مراجعة نقدية وطنية***، لبنان، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ط. 01، 2000.

66- سالم محمد، وليد، ***مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق)***، الأردن، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.01، 2014.

67- سليمان، عصام ، ***مدخل إلى علم السياسة***، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 02، 1989.

68- ـــــــ، ـــــــ، ***الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان***، لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، 1991.

69- ـــــــ، ـــــــ، "الميثاق الانتخابي: صحة تمثيل المناطق والطوائف والتيارات السياسية خيارات واحصاءات 1992، 1996، 2000، في ***الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي***، بيروت: المكتبة الشرقية، 2002.

70- "سافيدان، باتريك "، ***الدولة والتعدد الثقافي***، ترجمة المصطفى حسوني، المغرب: دار توبقال للنشر، ط. 01، 2011.

71- "سوبلمان، دانييل"، ***قواعد جديدة للعبة: اسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان***، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 01، 2004.

72- سعيد عوض، جابر وآخرون ،"الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي***،مصر: القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006.

73- "سيل، باتريك"، "سوريا هي العنوان،" في عبد المنعم سعيد ومنار الشوربجي (محرران)، ***لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط***، مصر: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996.

74- شلبي، محمد، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات***، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

75- "شو، مارتن"، ***الإبادة الجماعية مفهومها، وجدورها، وتطورها، وأين حدثت..؟***، ترجمة محيي الدين حميدي، المملكة العربية السعودية، الرياض: العبيكان للنشر، ط. 01، 2017.

76- شريف بشير، محمد ،"الإسلاميون الماليزيون بين الحكم والمعارضة،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012.

77- شعراوي، خالد، ***الإطار التشريعي لمكافحة الفساد-دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول***، مصر، القاهرة: مركز العقد الاجتماعي،2011.

78- صادق إسماعيل، محمد، ***التجربة الماليزية.. محمد مهاتير.. الصحوة الاقتصادية***، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.01، 2014.

79- صديق حاد، صديق، ***دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الأثنية*** ،الاسكندرية: منشأة المعارف، 2012.

80- صعب، حسن ،"العملية الانتخابية في سبيل التدويم أو التطوير السياسي،" في رياض الصمد وسمير صباغ (محرران)، ***العملية الانتخابية الديمقراطية في لبنان***، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 1978.

81- ضاهر، مسعود، ***الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861***، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2009.

82- ضو، بطرس، ***تاريخ الموارنة الديني السياسي والحضاري***، لبنان، بيروت: دار النهار، 1970.

83- طالب، إحسان، ***حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل الربيع العربي***، بيروت: منشورات ضفاف، ط. 01، 2013.

84- عبد فتوني، علي، ***تاريخ لبنان الطائفي***، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2013.

85- عبد الفتاح، نبيل، ***الدين والدولة والطائفية: مساهمة في نقد الخطاب المزدوج***، مصر: دار المصرية للطباعة، ط .01، 2010.

86- عامل، مهدي، ***في الدولة الطائفية***، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 03، 2003.

87- عبد المنعم مسعد، نيفين، ***الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي***، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، ط. 01، 1988.

88- عبد العزيز، ميرفت، "سنغافورة وماليزيا،" في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، ***العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا***، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.

89- عاشور، مصطفى، "محاضير محمد...الفكر والمسار،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012.

90- علي مجيد، حسام الدين، ***إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع***، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2010.

91- عطا الله، طوني، "الوظيفة التمثيلية للبرلمان في لبنان،" في ***بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية: الاردن- العراق- لبنان***، لبنان، بيروت: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2009 .

92- ـــــــ، ـــــــ، "تاريخية اتفاق الدوحة،" ***في اتفاق الدوحة بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة عادلة***، لبنان، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، 2009.

93- عساف، آرمان، ***لبنان بين الطوائف (1920- 1990) تحليل ورأي*** ،لبنان، بيروت: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، ط. 01، 2014.

94- عبد الخالق، نيفين ، "تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد،" في جابر سعيد عوض وكمال المنوفي (محرران)، ***النموذج الماليزي للتنمية***، مصر، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005.

95- عوض، جابر ،"إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق،" في حسن بصرى وهدى ميتكيس (محرران)، ***ماليزيا من منظور عالمي*** ،مصر: القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2009.

96- عبد الونيس، أحمد والهلالي، هالة ،"البعد المؤسسي والقانوني لقضايا الاصلاح في ماليزيا،" في هدى ميتكيس وحسن بصرى (محرران)، ***قضايا الاصلاح في ماليزي***، القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2010.

97- علبي، عادف، ***الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا***، لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 1989.

98- غليون، برهان، ***المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات***، قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.03، 2012.

99- ـــــــ، ـــــــ، ***نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة*** ،لبنان، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط. 01، 1990.

100- ـــــــ، ـــــــ، ***في النخبة والشعب***، سوريا، دمشق: دار بتر للنشر والتوزيع، ط.01، 2010.

101-"غوس، غريغوري "، ***ما وراء الطائفية: الحرب الباردة في الشرق الأوسط***، الدوحة: منشورات مركز بروكنجز الدوحة، 2014..

102- "غريفيش، مارتين" و " أوكالاهان، تيري"، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

103- غريب خ، حسن ، ***نحو تاريخ فكري – سياسي لشيعة لبنان***، لبنان، بيروت: دار الكنوز الادبية، ج. 01، ط. 01، 2000.

104- فايز فرحات، محمد، "الحركات الإسلامية في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012.

105- فهيم درويش، محمد، ***مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد***، القاهرة: دار النهضة العربية، ط.01، 2010.

106- فتحي، شادية ،"السياسة الصحة في ماليزيا،" في جابر سعيد عوض (محرر)، ***السياسات العامة في ماليزيا*** ،القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2008.

107- فريحة، نمر وآخرون، ***تطور التربية: التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية***، لبنان، بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2001.

108- قرم، جورج، ***لبنان المعاصر تاريخ ومجتمع***، ترجمة حسان قبيسي، لبنان، بيروت: المكتبة الشرقية، ط. 01، 2004.

109- ـــــ، ـــــ، ***انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956- 2006***، ترجمة محمد علي مقلد، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2006.

110- ـــــ، ـــــ، ***نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية***، لبنان: بيروت، دار الفارابي، ط. 01، 2013.

111- "كوبان هيلينا"، ***لبنان 400 سنة من الطائفية***، ترجمة سمير عطا الله ، لندن: منشورات هاي لايت، 1985.

112- كامل حسين، محمد ، ***تاريخ الدروز العقيدة.. الطقوس***، الجيزة : دار انون، 2007.

113- كيوان، فاديا، "الجغرافية الانتخابية في لبنان إزاء التوزيع الطائفي"، في ***الجغرافية الانتخابية شروط التمثيل الديمقراطي***، بيروت: المكتبة الشرقية، 2002.

114- كيوان، فاديا والقدسي، سمير وماركتانز ، ماركوس،"لبنان: الديمقراطية المقيدة وتأثيرها الوطني،" في إبراهيم بدوي وسمير المقدسي (محرران)، ***تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي***، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2011.

115- كرم ،كرم ،"التوازن الهش في لبنان: توترات داخلية وضغوط خارجية،" في لورا أيمون سيكات و هوغو جاليجو (محرران)، ***الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط*** ،الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.

116- "ليبهارت، آرنت"، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ترجمة حسني زينة، بغداد: الفورات للنشر والتوزيع، ط. 01، 2006.

117- "ـــــ، ـــــ"، ***الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة***، ترجمة أفلين مسرة، بيروت: المكتبة الشرقية،1984.

118- "ـــــ، ـــــ"، ***أنماط الديمقراطية***، ترجمة محمد عثماني خليفة عيد، لبنان: بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.01، 2015.

119- لطفي حسين عبد الواحد، وفاء، ***التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية: دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق***، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.01، 2010.

120- "لابيقيير، ريشار"، ***التحول الكبير بغداد- بيروت***، ترجمة ميشال كرم، لبنان، بيروت: دار الفارابي، ط. 01، 2008.

121- منصور، ألبير، ***الانقلاب على الطائف***، لبنان، بيروت: دار الجديد، ط. 01، 1993.

122- مسرة، أنطوان، "التوافقية من منظار تاريخي عالمي،" ***في التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية***، لبنان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ط. 01، 2013.

123- مطر، فؤاد، ***لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون: سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي***، لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 01، 1993.

124- محمد شفيق العاني، حسان، ***الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة***، بغداد: جامعة بغداد، مطبعة بغداد، 1986.

125- مكاوي محمد قيلي، بهاء الدين، ***تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذج***، السودان: مركز الراصد للدراسات، 2006.

126- محمد عارف، نصر، ***ابستمولوجيا السياسية المقارنة النموذج المعرفي – النظرية – المنهج***، لبنان، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 01، 2002.

127- "ماير، توماس" و "أودوفو، هولت"، ***المجتمع المدني والعدالة***، ترجمة راند النشار وآخرون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

128- محمد صالح، جلال الدين، ***الطائفية الدينية بواعثها..واقعها..مكافحتها***، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016.

129- مهاتير، محمد، ***طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير***، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2014.

130- ـــــ، ـــــ، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***العولمة والشراكة الذكية والحكم***، ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م. 04، ط.01، 2004.

131- ـــــ، ـــــ، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***الإسلام والأمة الإسلامية***، ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م. 01، ط.01، 2004.

132- ـــــ، ـــــ، موسوعة الدكتور محمد مهاتير رئيس وزراء ماليزيا، ***التنمية والتعاون الإقليمي***، ماليزيا، كوالالمبور: دار الفكر، م.09، ط. 01، 2004.

133- ميتكيس، هدى، "التجربة التنموية في ماليزيا،" في ***الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)***، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012.

134- مختار موسى، عبده، ***مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2009.

135- ميتكيس، هدى وآخرون ،"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،" في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، ***الأطلس الماليزي*** ،مصر: القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2006.

136- محمد صالح، محسن، ***النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي***، الإمارات العربية المتحدة: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط. 01، 2008.

137- محمد رفعت، أحمد، ***إشكالية التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط***، مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017.

138- محي الدين، عبد الله ،"الحركات الاجتماعية في لبنان،" في عزة خليل (محرر)، ***الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر – السودان– الجزائر– تونس– سوريا– لبنان– الأردن***، القاهرة: مركز البحوث العربية، ط. 01، 2006.

139- نيفين عبد المنعم مسعد، ***الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي***، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ط.01، 1988.

140- نوري الأمين بن إندوت، محمد، ***الحركة الإسلامية في ماليزيا: نشأتها، منهجها، تطورها***، الأردن، عمان: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ط.01، 2000.

141- نعمة اسماعيل، عصام، ***اتفاق الدوحة إقرار الاتفاق– قيمته القانونية صلته بالمواثيق السابقة***، لبنان، بيروت: رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

142- "هابلاند إريكسن، توماس"، ***العرقية والقومية وجهات نظر أنتروبولوجية***، ترجمة لاهاي عبد الحسين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرف، 2012.

143- هوشاتي، بدر الدين، "انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي،" في ***الطائفية***، المملكة المغربية، الرباط: الدراسات والأبحاث، 2016.

144- "هنتنجتون، صامويل"، ***صدام الحضارات...إعادة صنع النظام العالمي***، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: سطور، ط.02، 1999.

145- "ـــــــ، ـــــــ"، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة***، ترجمة سمية فلو عبود، لبنان، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ط. 01، 1993.

146- "هيجوت، ريتشارد"، ***نظرية التنمية السياسية***، ترجمة عبد الحميد حمدي، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

147- "هيلد، دفيد"، ***نماذج الديمقراطية***، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجي، 2006.

148- هلال، على الدين و مسعد، نيفين، ***النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.02، 2002.

149- "هوبزباوم، إيريك"، ***العولمة والديمقراطية والإرهاب***، ترجمة أكرم حمدان و نزهت طيب، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 01، 2009.

150- وهبان، أحمد ، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية***، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.

151- ـــــ، ـــــ، ***الصراعات العرقية والاستقرار السياسي في العالم العربي***، المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014.

152- "هـ. أونيل باتريك "، ***مبادئ علم السياسة المقارن***، ترجمة باسل جبيلي، سورية: دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 02، 2017.

ج- الدوريات العلمية (المجلات):

153- أحمد محمد، هيفاء، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة حركة دلتا نهر النيجر،" ***دراسات دولية***، ع. 46، 2010.

154- الصلح، رغيد، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي وبعدها اللبناني، **سلسلة الدراسات والمعلومات**، الملف السادس عشر، كانون الثاني 2007.

155- بن يزة، يوسف، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي: قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية،" ***دفاتر المتوسط***، ع. 02، جانفي 2015.

156- بن يحي الفيلالي، عصام، "التنمية المستدامة في الوطن العربي،" ***نحو مجتمع المعرفة***، ع. 11، 2006.

157- بشارة، عزمي، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلاندا ولبنان،" ***سياسات عربية***، ع. 30، جانفي 2018.

158- تركي عمير، حسن، "إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية،" ***ديالي***، ع. 58 ،2013.

159- جاسم محمد الخزرجي، حمد، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق،" ***رسالة الحقوق***، ع.03، 2013.

160- حنايا، مي، "السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا،" **المستقبل العربي**، ع.377 ، 2011.

161- حامد البدري، مروة، "العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وأثارها في الدولة اللبناني،" ***سياسات عربية***، ع. 05، نوفمبر 2013.

162- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، "الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية،" ***البحوث المالية***، م. 01، 2007.

163- جمعة عمران، عمر، "المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق،" ***العلوم السياسية***، ع. 34، 2007.

164- سليمان الحديثي، عطاء الله و كاضم الحسيني، إسراء، "تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره،" ***كلية التربية/واسط***، أفريل 2003.

165- سعد محمد البكري، ياسين، "إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على تجربة العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع. 27، 2009.

166- سلامة، عماد و طبر، بول، "التحول الديمقراطي والشعبوية الطائفية: حالة لبنان،" ***المستقبل العربي***، ع. 403، سبتمبر 2012.

167- شيخاوي، أحمد، "الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح والإخفاق،" ***قراءات سياسية***، ع. 19، مارس 2014.

168- صوفي عبد الحي، هناء ، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)،" ***العربية للعلوم السياسية***، ع. 12، خريف 2006.

169- علي حسين التميمي، سعد، "معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.42 ،جوان 2009.

170- عليوي العرداوي، خالد، "الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومتطلبات الواقع العراقي،" ***الفورات***، ع. 07 ، 2011.

171- عبد الرزاق باسم، خيري، "العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون،" ***دراسات دولية***، ع.39، 2009.

172- عبد الكريم فاضل، شاكر، "غياب المعارضة البرلمانية ومشكلة الديمقراطية التوافقية في العراق،" ***العلوم القانونية والسياسية***، ع. 02، 2013.

173- عبد الزهرة الربيعي، ظاهر و فاضل الشمري، إبراهيم، "البناء التشريعي للنظام الاتحادي في الدستورين العراقي والماليزي: دراسة مقارنة في الجغرافيا السياسية،" ***أبحاث البصرة- العلوم الانسانية-***، م.38، ع.04، 2013.

174- علي حسين التميمي، سعد، "معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية*** ،ع. 42، 2013.

175- عمارة، رشيد، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي،" **زانكوي سليماني**، ع.30، أكتوبر 2010.

176- ـــــ، ـــــ ، "إشكالية الديمقراطية التوافقية في الدستور العراقي،" ***المستقبل العربي*** ،ع. 222، 2005.

177- عاجل، عبيد عدنان وعبد الأمير علي، حيدر، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)،" ***المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية***، م.08، ع. 03، 2016.

178- عبد الفتاح شعبان، لبنى، "السياسات التنموية وآثارها على التنمية البشرية في ماليزيا،" ***البحوث التجارية***، م. 39، ع. 01، جانفي 2017.

179- صبري، إسماعيل ، التنمية المستقبلية في منظور المشروع الحضاري،" ***المستقبل العربي***، ع.269 ، 2001.

180- فاضل عباس فضلي، نادية ،"التجربة التنموية في ماليزيا من العام 200-2010،" ***دراسات دولية***، ع.54 ،2012.

181- ـــــ، ـــــ ،"التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية،" **دراسات دولية**، ع. 47 ،2011.

182- قرم، جورج، "المجتمع المدني في لبنان يكمل دور الدولة ولا يراقبها،" ***آفاق المستقبل***، ع. 07، سبتمبر- أكتوبر 2010.

183- كريم كاظم، محمد ،"الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية،" ***واسط للعلوم الإنسانية***، م.06، ع.15 ، 2010.

184- كامل أحمد، عامر، "العلاقات السورية- اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان،" ***دراسات دولية***، ع. 35، 2008.

185- كعيبوش، عمر ومالكي، مريم ، "الأحزاب السياسية كآلية لتعزيز البناء الديمقراطي" إطار تحليلي ونظرة شاملة"، ***دفاتر المتوسط***، ع.02، جانفي 2015.

186- كعيبوش، عمر، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة: دراسة في الآليات والفواعل (ماليزيا نموذجا)، ***البحوث في الحقوق والعلوم السياسية***، ع. 06، سبتمبر 2017.

187- كرم، كرم، "اتفاق الطائف نظام جديد إطار قديم،" ***الدولية لمبادرات السلام***، ع. 24، 2012.

188- ماجد، زياد، "الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان بين الاحتضار واصلاح النظام الانتخابي،" ***الدولية لمبادرات السلام***، ع. 24، 2012.

189- مولود شاكر، رنا، "النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي،" ***الأنبار للعلوم القانونية والسياسية***، م.1، ع. 06، 2012.

190- مسعد، نيفين، "النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، ***المستقبل العربي***، ع. 26، نوفمبر 2008.

191- محمد علي، آمنة، "إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق،" ***المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.51، 2015.

192- مسرة، أنطوان ،"إدارة التعددية الدينية والثقافية في اجتهادات ومحاكم وجالس دستورية عربية،" ***تبين للدراسات الفكرية والثقافية***، م. 01، ع.04 ، ربيع 2013.

193- نعمة عصام، إسماعيل، "ضوابط الديمقراطية اللبنانية،" ***المستقبل العربي***، ع.314، أفريل 2005.

194- ناصوري، أحمد و سمرة، ياسر، "التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها،" ***البحوث والدراسات العلمية***، م. 37. ع. 02، 2015.

195- يوسف، ناصر، "ملامح التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية،" ***أوراق بحثية***، ع، 05، أفريل 2008.

196- يزبك، مارون ،"مشاكل التعددية هل تكون الفدرالية هي الحل؟،" ***الدفاع الوطني اللبناني***، ع.02 ، 1990.

د- الرسائل الجامعية:

197- بوقاعدة، توفيق ،"الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية،" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سبتمبر 2014.

198-كعيبوش، عمر، "ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلية دراسة في واقع التجربة الماليزية، "مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014-2015.

199- مرابط، رابح، "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة خاصة عن نيجيريا (الحرب الأهلية)،" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 1990.

هـ- تقارير ومتفرقات:

200- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (01) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف، 02-13 فيفري 2009.

201- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع،" نيويورك، 2013.

202- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير النهائي حول الانتخابات النيابية في لبنان 7 حزيران 2009، لبنان، 2009.

203- صالح، محسن ،"قضايا النموذج الماليزي وإدارة الاختلاف،" مركز الجزيرة للدراسات ،21 جوان 2012.

204- عبد الرزاق جبلي، علي، "التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، أضواء ودروس،" مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجاري واستكشاف الافاق، مركز الدراسات المعرفي، جامعة عين شمس، مصر، من 07- 08 أفريل 2008.

و- المواقع الإلكترونية:

205- المبادرة العامة لمكافحة الفساد في ماليزيا.

Available From .http ://www.ar.business-anti-corrruptio.com/country-profles /Malaysia .

206- الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،" التقرير الدوري الثاني المقدم من الدول الأطراف لبنان، 11 فيفري 2005.

Available from http :// www. Un. Org .Ibn/CEDAW –C-MBN-2-A.

207- المولى، سعود، "إيران والعالم العربي: لبنان نموذجا،" منتدى العلاقات العربية والدولية، 08 ماي 2013 **Available from http :// www.fairforum.org.**

208- الفقي، عبير، "تجارب الاصلاح الاداري- اصلاح الادارة العامة في ماليزيا...أربعة عقود من التنمية،" معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

Available from http ;//www.bchaib.net/ mas index php.

209- الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب، "منع التعذيب ورصده في لبنان،" تقرير حول السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية للعنف وتأثيرها في قبول التعذيب في لبنان، نيسان 2011.

Available from. http:// Alefliban.org/wp- content/uploads/2016/10/ socio-political-report-arab-tpml-2010. pdf.

210- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،"إطار الشراكة الاستراتيجية مع الجمهورية اللبنانية للفترة 2017- 2022،" جوان 2016.

Available From Http:// Documents.Albankaldawli.Org/Curated/Ar/731031484320035519/Lebanon-Country-Partnership-Framework-For-FY17-FY22.

211- الجمل سارة وأيشهولز راشيل ،"الفقر والحماية الاجتماعية في لبنان،" موجز سياسات، ع. 7 ، أفريل 2016.

Available From https:// www scholarworks.aub.edu.lb/handle/10938/21221.

212- جبران، باسل ،"القطاع الصحي في لبنان مريض،" ***النهار***، 2018/11/03.

Available From https:// https://www.annahar.com/article/892312

213- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل ، ***معجم مصطلحات حقوق الانسان***.

Available From http :// www.Ao Academy.Org/Docs/Moajam.

214- عجافة، جاسم ،"كيف تنفق الدولة اللنانية أموالها،" ***المدن***.

Available From https://www.almodon.com/economy/2016/7/17.

215- لطفي، وفاء، "السياسات التنموية،" جامعة القاهرة.

Available from .http ://www. Asharqalarabi.org.uk/markaz/d 01072012.pdf.

216- "لو بورني، إيريك" وآخرون ،"لبنان تشجيع انتهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان،" 15 جوان 2015.

Available From Http://
Documents.Albankaldawli.Org/Curated/Ar/731031484320035519/Lebanon-Country-Partnership-Framework-For-FY17-FY22 .

217- مجلس النواب اللبناني ،"الخطة الوطنية لحقوق الإنسان: الحق في الصحة،" 20 نوفمبر 2008.

Available From https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/f6012c2e-fcfe-4f74-8241-782569bf24ba.pdf.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

A– Books :

218- Aron, Ramon, ***Main Currents in Sociological Thought 2*** ,London : pincuin books, 1974.

219- Baginda, Abdul Razak, ***Governing Malaysia***, Malaysia , Kuala Lumpur : Malaysia Strategic Research Center,2009.

220- Barth, Fredrik, ***Ethnic Groube and Boundaries : The Social Organization of Culture Difference*** ,United States of America , Boston, Little : Brown and Company, 1969.

221- Chandara, Kanchan, ***Why Ethnic Parties Succeed : Patronage and Ethnic Head Counts in India***, United Kingdom : The Press Syndicate of The University of Cambridge, 2004.

222- Chin, James, »The Future of Democracy in Malaysia, »in Wilhem Hofmeister (ed), ***A Future for Democracy*** ,Singapore : Konrod-Adenauer-Stiftung,2011.

223- Darity Jr, William A, » Ethnic Conflict-Inequality, Gender, » in ***International Encyclopedia of Sciences*** ,New York : Macmillan Reference USA, 2nd Edition, vol.03, 2008.

224- Erik, Jean and Arvson, ***Svonte, Polition and Society in Western Europe***, London : Sage Puplication Jourth Edition, 1999.

225- Eidhein, Harald, » When Ethnic Identity is a Sosial Stingma, » in Fredrik Barth (ed) , ***Ethnic Groube and Boundaries : The Social Organization of Culture Difference*** ,United States of America : Boston : Little Brown and Company, 1969.

226- Encyclopdia of Dr. Mohamad Mahatir Prime Minister of Malaysia , Malaysia ,Malaysia , Kuala-Lampur : Darulfikr, v. 04, 2004.

227- G, Raymond. Hilmick , ***Internel Lebanese Politcs : Labanes Front and Forces***, In Halim Barakat ,Lebanon : Towards Ariable, 1988.

228- Horwitz, Donald L, ***Ethnic Croups in Conflict***, England , London : University of California Press, 1985.

229- J, Funston, ***Covernment and Politics in Southeast Asia***, Singapore : Seng Lee Press Ltd, 2001.

230- Lopez C, Carolina, » Globalisation Ste Snd Local Human Rights Action, » in Edmond Terence Gomez (ed), ***Politics in Malaysia***, London : Routledge. Taylor –Francis Group , 2007.

231- Milne, R.S. and K.Mauzy, Diane, ***Malaysian Politics under Mahathir*** ,London : routledge, Taylor – Francis group,1999.

232- Mahatir, Mohamad, ***Encyclopdia of Dr.Mohamad Mahatir,Prime Minister of Malaysia***, Malaysia ,Malaysia ,Kuala-Lampur :Darulfikr,vol.01, n.05 ,2004.

233- ——, ———, ***The Way Forword*** ,London : Weidenfeld Nickoloson,1998.

234 – Malesecic, Sanisa, ***The Sociology of Ethnicity*** ,London : Sage Puplication Ltd, 2004.

235- Miiddlehurst, Robin and Woodfield, Steve, ***The Role of Transnationl Privtate and For-proft Provision Immeeting Global Demand for tertiar Case Study Malaysia*** ,Canda :Commonwealth of Learing, 2004.

236- Navaratnam, Roman V, ***Malaysia Socio Economic Challanges*** ,Malaysia : Pelanduk Publication, 2003.

237- Nisan, Mordechai, ***Politcs and War in Lebanon Unraveling The Enigma***,London : Tylor and Francis Group, 2015.

238- Osborne, Milton, ***Achort History of Malaysia : Linking East and West*** ,Australia : Allen – Unwin, 2003.

239- Reially, Benjamin, Dmocracy and Divversity ***Political Engineering in The Asia – Pacific*** ,New York :Oxford University Press, 2006.

240- Shoup, John A, ***Ethnic Croup of Africa and The Middle East : An Encyclopedia***, United States of America , California : abc-clio, llc, 2011.

241- Thornton, Loura L,“ Malaysia ,” in Peter M. Manikas and Loura L.Thornton (ed), ***Political Parties Asia Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries*** ,United States of America , Washington : National Democratic Institute for International Affair, 2003.

242- The Equal Right Trust, ***Washing The Tigers : Addressing Discrimination and Inequality in Malaysia*** ,Landan : ERT, 2012.

243- Weiss, Meredith L , « Malaysia : Construction of Counterhegemonic Norratives and Agendas, » In Muthiah Alagappa (ed) , ***Civil Society and Political Change in Asia : Expanding and Contracting Democratic Space*** ,California : Stanford University Press, 2004.

B–Magazines :

244- Beissinger, Mark R., « A New Look at Ethnicity and Democrazation, » ***Journal Democracy***, V. 19, N.03 ,July 2008.

245- Hibbing, R And Theiss-Morse, E, »Process Preferences and American Politics : What People Want Government to Be », ***American Political Science Review***, vol.95, n.01 ,2001.

246- Karam, Jeffrey G., « Beyond Sectarianism : Understanding Lebanese Politics through a CrossSectarian, » ***Middle East Brief***, n.107 , April 2017.

247- Means, Gordon P, » Malaysia : The Federation of Malaysia, » Hnd Book of Federal Countries ,2005.

248- Nelson , Sally, « Is Lebanon’s confessional system sustainable ?, » ***Journal of Politics International Studdies***, vol, 09 ,Summer 2013.

249- Ndorma Makmor Tumin, Ibrahim, » Virtual Civil Society : Malaysia's 2008 General Elections Revisited 2008, » ***Global Journal of Human Social Science***, vol. 11, Issue,08 ,November 2011.

250- Lijphart, Arend, »Consociational Democracy, » ***World Politics***, vol. 21, n. 02,Jan 1969.

251- Ufen, Andreas, »The 2008 Elections in Malaysia Uncertainties of Electoral Authoritarianism, » ***Taiwan Journal of Democracy*** , vol. 04, n.01 ,July 2008.

252- Sheng Hsieh, John Fuh, « Arend Lijphart and Consociationalism, » ***Taiwan Journal of Democracy***, Special Issue ,May 2013.

253- Welsh, Bridget, » Malaysia s Elections : A Step Backward, » ***Journal of Democracy***, vol.24, n.04 ,October 2013.

C-Thesis :

254- Brown M A, Graham K, « Civil Society and Social Movements in An Ethnically Divided Society : The Case of Malaysia 1981-2001, » Thesis Submitted to The University of Nottingham for The Degree of Doctor of Philisophy, October 2004.

255- Chew Huat Hock, David, » Strving for Regime Change 1998-2014 Opposition Contestation in Multi-Ethnic Malaysia, » Thesis is Prresented for The Degree of Doctor of Philosophy of The University of Western Australia, 2015.

256- Nazli, Aziz, » Deliberative Practices in and Outside The Malaysian Parliament, » A Thesis Submitted in Fulfilment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, The University of Auckland, 2013.

D- Conference and Seminer Papers :

257- Bogaards, Matthijs, « Consiciationl Parties and Political Accommodation in Ethnoplural Societies, » Paper be Presented The ECPR Joint, Turin Workshop 05 Political Accmmodation in Ethnonationally Divided Societies, Sessions 2002.

258- Bahout, Joseph, The Unraveling of Lebanons Taif Agreement : Limts of Sect-Based Power Sharing ,Carnegie Endowment For International Pece ,2016.

259- Cil Peraez, Javier, » Malaysia :Leislative/ Regional Election 20 May 2013, » Translated By Daniel Marx, Observatory on Politics and Election in The Muslim World ,21 June 2013.

260- Chen, Justina, » Reforms in Malaysia : Winds of Change or Hot Air, » Asia Pacific Bulltin, Malaysia , n. 165 , 24-05-2012.

261- Moaddel, Mansoor and Jean and Johan Gärde, Kors, « Sectarianism and Counter-Sectarianism in Lebanon, » Population Studies Center Research Report 12-757, USA , Universty of Michigan, Institute for Social Research ,May 2012.

262- Norris, Pippa, » Stable Democracy and Good Governance in Divided Societies do Power – Sharing institution work ? , » Paper Presentation at The International Studies Association 46the Annual Convention Panel SC04 Political Institution and Ethnic Politics ,05 March 2005.

263- Rishmawi, Mervat and Morris, Tim, « Overview of Civil Society in the Arab World, « Praxis Paper no. 20, International NGO Training and Research Contre, October 2007.

264- Suara Rakayat Malay, "Freedom of Expression and the Media in Malaysia," Part of Series of Baseline Studies on Seven Southeast Asian Countries, Article 19 ,Kuala lumpur ,December 2005.

E- Web Sites :

265- Constitution of Malaysia states, Chapter Distribution of Legistlative Powers , Artcle Number (39) and (43). Availble from http://www.Forumed.Org/Pubs/Ara/Constitution- Malaysia, Pdf.

266- Karam, Jeffrey G., « Lebanon's Civil Society as an Anchor of Stability, « Middle East Brief, no. 117 ,April 2018. Available from https://www.Brandeis.Edu/Crown/Publications/Meb/MEB117.pdf.

قائمة

الأشكال والجداول

أولا: قائمة الأشكال:

ثانيا: قائمة الجداول:

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية باعتبارها آلية سياسية لمعالجة مشكلة المشاركة السياسية في هذه المجتمعات، والتي تعاني في مجملها من حدة الانقسامات والصراعات الطائفية وأعمال العنف السياسي بين مكوناتها المختلفة، لهذا يتطلب الأمر بناء عقد اجتماعي وسياسي يشارك في صياغته وتحديد مضمونه كل القوى والفواعل الموجودة في المجتمع الطائفي من جهة وتكريس فلسفة الحوار والتشاور الديمقراطي والتوافق السياسي من أجل بناء السلم والتعايش دخل المجتمع باتجاه تحسين مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات، وهذا في ظل ترسيخ قيم ومرتكزات الديمقراطية التوافقية من جهة ثانية، ويتوقف نجاح ذلك على مدى قدرة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته الرسمية على بلورة وتطبيق آليات واستراتيجيات كفيلة باستيعاب كل المكونات والقوى الموجودة في المجتمع الطائفي في إطار تطبيق مبادئ ومرتكزات الديمقراطية التوافقية.

كما تتطرق هذه الدراسة بالنقد والتحليل إلى لحالة الماليزية واللبنانية وتجربتهما في مجال تطبيق الديمقراطية التوافقية ما بين سنة 1989 و 2015، وقد كانت التجربة الماليزية على قدر كبير من النجاح في إدارتها لتعدديتها المجتمعية طائفيا وعرقيا ودينيا، حيث تم التأكيد على ترسيخ مفهوم التضامن والوحدة الوطنية، كما تم تطبيق مجموعة من السياسيات والاستراتيجيات الفعالة والعمل على ترسيخ ثقافة الحوار والتعايش والتوافق بين كافة الطوائف والأعراق والأقليات المكونة للمجتمع الماليزي، الأمر الذي أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش في ظل بناء نظام سياسي توافقي أساسه التعاون بين مختلف قطاعاته، مما ساهم بشكل كبير في تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي في ماليزيا.

أما لبنان فهي دولة تعاني من ضعف كبير نتيجة لاستمرار التدخل الأجنبي العربي وغير العربي من جهة، والدور السلبي للطائفية السياسية وتأثيراتها على إدارة العملية السياسية من جهة ثانية، حيث تشكل الطائفية السياسية بهيمنتها على مؤسسات الدولة وصنع القرار

فيها والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية العربية وغير العربية عائقان أمام تحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة لبنانية بمؤسساتها السياسية والإدارية الأمنية قادرة على التعامل مع الوضع الداخلي في لبنان بكل تناقضاته.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، المجتمعات الطائفية، العملية السياسية، ماليزيا، لبنان.

Abstract :

This study aims at shedding light on the role of consensual democracy in the management of the political process in the sectarian societies as a political mechanism to address the problem of political participation in these societies.

The societies suffer generally from the divisions and sectarian conflicts of political violence among its various components. For this reason it became necessary to build on the one hand a social and political contract, which is formulated and defined by all the forces and factions in the sectarian society. On the other hand, the philosophy of dialogue, democratic consultation, and political consensus should be devoted to build peace and coexistence within society, moving towards improving the levels of political and social stability in these societies in the light of the consolidation of the values and foundations of democratic consensus. The success depends on the ability and the effectiveness of the political system, and its official institutions in order to develop, and implement mechanisms and strategies that can absorb all components and forces in the sectarian society within the framework of the application of the principles and anchors of democratic consensus.

The study also deals with criticism and analysis of the Malaysian and Lebanese situation and their experience in the field of implementing consensus democracy between 1989 and 2015. The Malaysian experience has been highly successful in managing social pluralism sectarianly, ethnically, and religiously. To consolidate the concept of solidarity and national unity, series of effective policies have been put in place in order to consolidate the culture of dialogue, coexistence and harmony between all ethnic groups and ethnic minorities in the Malaysian society. This contributed to creating a stable environment based on coexistence and tolerance in the

construction of a consensus political system based on cooperation between its various sectors, which contributed significantly to achieving acceptable levels of political and social stability in Malaysia.

Lebanon is a country that suffers from great weakness resulting of the continued Arab and Non-Arab foreign interventions on the one hand, and the negative role of political sectarianism and its influence on process on the other, where political sectarianism is dominated by state institutions and decision making, Arab and Non-Arab world is an obstacle to achieving political stability and building a Lebanese state with its political administrative institutions that are capable of dealing with the internal situation in Lebanon in its contradictions.

Key words : Consensual Democracy, Sectarian Communities, Political Process, Malaysia, Lebanon.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle de la démocratie consensuelle dans la gestion du processus politique dans les sociétés sectaires comme étant un mécanisme politique visant à résoudre le problème de la participation politique dans ces sociétés, dont la plupart souffrent de graves divisions, conflits sectaires et actes de violence politique entre ses différentes composantes. Ainsi, cela nécessite, d'un coté, la construction d'un contrat social et politique dont participent toutes les forces et les acteurs de la société sectaire, dans la rédaction et la définition de son contenu. d'un autre coté, la consécration de la philosophie du dialogue, de la consultation démocratique et de l'harmonie politique afin de construire la paix et la coexistence, au sein de la société, et ce afin d'améliorer les niveaux de stabilité politique et sociales de ces sociétés, dans le but de consolider les valeurs et les principes de la démocratie consensuelles.

le succès de cela dépend de la capacité et de l'efficacité du système politique et de ses institutions officielles à créer et à mettre en œuvre des mécanismes et des stratégies pour intégrer toutes les composantes et forces qui existent dans la société sectaire dans le cadre de l'application des principes et fondements de la démocratie consensuelle .

Cette étude critique et analyse le cas de la Malaisie et du Liban et leur expérience dans l'application de la démocratie consensuelle entre 1989 et 2015. l'expérience malaisienne a été un grand succès dans la gestion de son pluralisme sociétal, sectaire, ethnique et religieux, car elle s'est focalisée sur la consolidation du concept de solidarité et d'unité nationale. Un ensemble de politiques et de stratégies efficaces ont également été mises en œuvre dans le but d'établir une culture de dialogue, de coexistence et d'harmonie entre toutes les sectes, ethnies et minorités constituant la société malaisienne, ce qui a créé un environnement stable basé sur la tolérance et la coexistence à la lumière de la construction d'un système politique consensuel basé sur la coopération entre les différents secteurs, ce qui a contribué de manière significative à la réalisation des niveaux acceptables de stabilité politique et sociale en Malaisie.

Quant au Liban, c'est un pays qui souffre d'une grande faiblesse du fait de la persistance de l'ingérence étrangère, arabe et non arabe, d'une part, et du rôle négatif du sectarisme politique et de ses effets sur la gestion du processus politique, d'autre part. le sectarisme politique par sa domination sur les institutions publiques et la prise de décisions en son sein et les interférences régionales et internationales externes arabes et non arabes sont des obstacles qui entravent la réalisation de la stabilité politique et à la construction d'un État libanais avec ses institutions politiques et administratives et sécuritaires, capable de faire face à la situation interne au Liban avec toutes ses contradictions.

Mots clés: démocratie consensuelle, sociétés sectaires, processus politique, Malaisie, Liban.